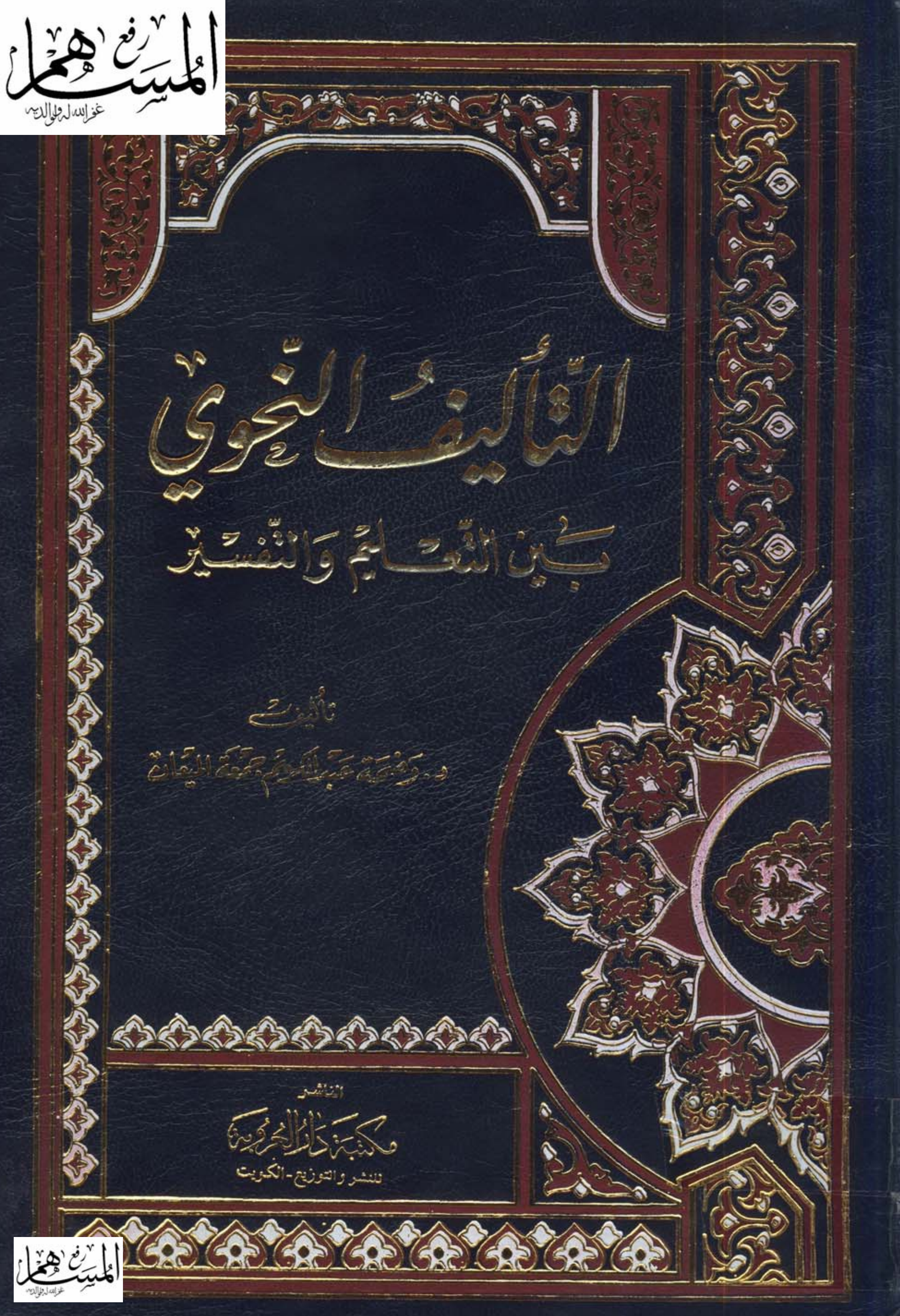

رفع
المستهم
غفر الله له ولوالديه
التأليف النحوي
بين التعليم والتفسير
تأليف
د. وضحة عبد الكريم جمعة الميعان
الناشر
مكتبة دار العروبة
للنشر والتوزيع - الكويت

التأليف النحوي

بين التعليم والتفسير

تأليف
د. وضحة عبد الكريم جمعة الميعان

الناشر
مكتبة دار العروبة
للنشر والتوزيع - الكويت

2007م- 1428هـ

الطبعة الأولى

حصلت المؤلفة بهذه الرسالة على درجة الدكتوراه بدرجة امتياز
مع مرتبة الشرف الأولى من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة
بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد كشك عميد الكلية

النـاشـر:

مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع

النقرة - شارع قتيبة - مقابل مجمع النقرة الشمالي
ص ب: ٢٦٢٢٣ الصفاة - الرمز البريدي 13123 الكويت
هاتف: ٢٦٦٤٦٢٦ - فاكس: ٢٦١٠٨٤٢



التأليف النحوي

بين التعليم والتفسير





الفهرس

الموضوع | الصفحة

الباب الأول: في مرحلة ظهور الكتاب
وهي مرحلة الخليل وسيبويه

الباب الثاني: مرحلة ما بعد الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

نتحدث فيها عن:

- الموضوع - أهميته - الدراسات السابقة ذات العلاقة به - مخطط البحث.

أولاً: الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن التأليف النحوي منذ نشأة النحو الأولى في عصر صدر الإسلام حتى أوائل القرن الرابع الهجري لمعرفة جهود النحاة بين التعليم والتنظير. لقد قال كثيرون إن النحو العربي كان تنظيرياً يهتم بالمشكلة اللغوية ومحاولة تفسيرها بالتأويل والتقدير، وإن النحاة لم يكن يسندهم سماع صحيح أو متكامل، فلم يقوموا باستقراء لكل النماذج النحوية المروية من شعر ونثر. وفي الوقت نفسه وصفت جهود بعض العلماء «كالزجاجي» في كتابه «الجمل» مثلاً، «وابن جني» في «اللمع» بأنها تعليمية.

أحاول في رسالتي هذه الكشف عن جهود النحاة منذ أيام الإمام على وتلميذه أبي الأسود حتى أوائل القرن الرابع الهجري لمعرفة جهود النحاة بين التعليم والتفسير .

أما أهمية الموضوع فتنبع من أنه رصد متكامل للدرس النحوي في فترة من أزهى عصوره. فقد شهد القرن الثاني والثالث الهجريان نشاطاً كبيراً في التأليف النحوي، وتعددت جهود النحاة في هذه الفترة وتعددت مناحي تأليفهم، فوجدنا كتباً تعرض القواعد النحوية والصرفية، ووجدنا كتباً تخصصت في بعض الفصائل النحوية والصرفية، مثل كتب المقصور والممدود والمذكر والمؤنث وكتب حروف المعاني، وكتب مقاومة اللحن والفساد وغيرها. مما سنعرض له بالتفصيل في الباب الثاني إن شاء الله.

وكشفت الدراسة عن الجهود النحوية في هذه الفترة، ومدى وقوعها في الجانب التعليمي، أو اهتمامها بالجانب النظري الفلسفي.

إن التراث النحوي الذي رصدته الدراسة في هذه الفترة يقرب من أربعين كتاباً، وهو تراث نعتز به ونحاول الكشف عنه.

ولطول فترة الدراسة زمنياً، فإن هناك رسائل كثيرة ذات صلة بموضوعنا، تلتقي معه في نقطة أو نقطتين، وسوف نشير إلى ما استطعنا الرجوع إليه منها.

١ - خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري:

رسالة دكتوراه.

إعداد: سعود بن غازي بن ضيف الله أبو تاكي.

إشراف: الأستاذ الدكتور على محمد أبو المكارم. عام ١٩٩٤م، محفوظة بمكتبة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، تحت رقم ٣٦٤/ ١٩٩٤.

محتوى الرسالة:

* مقدمة.

- الباب الأول: تحديد الاتجاهات

*** الفصل الأول: الاتجاه التجميعي:**

- كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي.
- المسائل المنثورة للفارسي.
- المسائل البغداديات للفارسي.
- المسائل العسكريات للفارسي.
- كتاب الحجة لأبي على الفارسي.
- شرح الكتاب للرماني.
- المحتسب.

*** الفصل الثاني: الاتجاه التعليمي**

- كتاب وجوه النصب لابن شُقَيْر.
- كتاب الجمل للزجاجي.
- التفاحة لأبي جعفر النحاس.
- الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي.
- الواضح للزُّبيدي.
- الحدود في النحو للرماني.
- اللمع في العربية لابن جني.

*** الفصل الثالث: الاتجاه التأصيلى:**

- الأصول لابن السراج.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي.
- المسائل الشيرازيات لأبي على الفارسي.
- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب.
- الخصائص لابن جني.

*** الفصل الرابع: الاتجاه التطبيقي:**

- معاني القرآن للزجاج.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس.
- كتاب شرح القصائد المشهورات للنحاس.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي.

- الباب الثاني: تحليل الاتجاه

*** الفصل الأول: الأصول في مؤلفات القرن الرابع الهجري.**

- مدخل عن مواقف النحاة من الأدلة النقلية والعقلية.
- عرض للأدلة النقلية في مؤلفات القرن الرابع الهجري.
- عرض للأدلة العقلية في مؤلفات القرن الرابع الهجري.

*** الفصل الثاني: المؤثرات في القرن الرابع الهجري.**

- مؤثرات موضوعية.
- مؤثرات ذاتية.

*** الفصل الثالث: حجم الالتزام المدرسي في مؤلفات القرن الرابع الهجري.**

- حجم الالتزام المدرسي في المصطلحات.
- حجم الالتزام المدرسي في المقولات.
- حجم الالتزام المدرسي في التوجيه.

٢ - الكتب النحوية التعليمية في القرن الرابع الهجري.

رسالة ماجستير.

إعـداد: حسام عبد العزيز محمود عبد الجليل.

إشراف: أ. د. محمود فهمي حجازي

أ. د. محمود محمد الطناحي

عام ١٩٩٨، محفوظة بمكتبة كلية الآداب، جامعة حلوان، تحت رقم ٤١٥/ ٤١٠.

- محتوى الرسالة:

* مقدمة.

*** الفصل الأول: بناء الكتب التعليمية.**

*** الفصل الثاني: المصطلحات.**

*** الفصل الثالث: المحتوى العلمي في الكتب النحوية التعليمية:**

أ - الأبواب المشتركة

ب - الأبواب غير المشتركة

ج - العلاقة بين كتب النحو التعليمي، وكتب النحو العلمي (مقارنة بين الموجز، والأصول لابن السراج).

د - المسائل الخلافية.

* **الفصل الرابع: المادة اللغوية في الكتب التعليمية:**

١ - الشواهد. ٢ - الأمثلة.

- **الكتب التي تناولتها هذه الدراسة:**

١ - الموجز. ٢ - التفاحة.

٣ - الجمل. ٤ - إعراب ثلاثين سورة.

٥ - الإيضاح العضدي. ٦ - الواضح.

٧ - اللمع. ٨ - عقود اللمع.

ملحوظة:

* استبعد المؤلف ، بناء على ترجيح د / محمد إبراهيم عبادة، أن كتاب المُحَلَّى من تأليف الخليل بن أحمد.

* كل الكتب السابقة اعتبرها المؤلف كتباً تعليمية، وأضاف إليها كتاب الأصول واعتبره كتاباً علمياً أي تفسيرياً بمصطلح رسالتنا.

تحدث المؤلف في **الفصل الأول** عن بناء الكتب التعليمية من خلال ع.د أبواب الكتاب، النحوية والصرفية، والحديث عن السمات النحوية لكل كتاب، بمعنى طريقة الترتيب، والأبواب التي انفرد بها كل كتاب، والأبواب المشتركة بين هذه الكتب، والطريقة التي سار عليها كل نحوي في عرضه لأبواب النحو ومسائله وبيان مدى الاتفاق أو الاختلاف في هذا التبويب.

وفي **الفصل الثاني** تحدث عن المصطلحات، حيث درس المصطلحات الواردة في كل كتاب من الكتب السابقة، وحاول الكشف عما تتميز به هذه المصطلحات في ضوء عدة معايير:

أ - تعبير كل نحوي من هؤلاء النحاة عن المفاهيم بمصطلحات محددة.
ب - مدى ارتباط كل نحوي بمدرسة نحوية معينة يتقيد بمصطلحاتها أو ينتقي من بين هذه المصطلحات.
ج - ما هي المصطلحات التي انفرد بها كل نحوي.
د - هل كان ثمة تسامح في المصطلحات على سبيل التقريب.

وفي **الفصل الثالث** تحدث عن «المحتوى العلمي في الكتب التعليمية»، حيث عاد للحديث عن الأبواب المشتركة وغير المشتركة في هذه الكتب، وعقد دراسة مقارنة بين الأبواب الصوتية في هذه الكتب، ودراسة أخرى عن الأبواب المشتركة فيما يتعلق ببناء الكلمة، وبناء الجملة.

ثم عقد دراسة مقارنة أخرى بين الكتب التعليمية ويمثلها كتاب الموجز، والكتب العلمية ويمثلها كتاب الأصول من خلال الموضوعات - الأبواب - الفصول - المصطلحات - الشواهد - المسائل الخلافية.

وفي **الفصل الرابع** تحدث عن المادة اللغوية في الكتب النحوية التعليمية، وتحدث أولاً عن:

* الشواهد في هذه الكتب:

أ - المنسوبة وغير المنسوبة.
ب - طريقة الاستشهاد.
ج - عدد الشواهد.

* ثم تحدث عن الأمثلة والتطبيقات النحوية.

ويقصد المؤلف بالكتب التعليمية: «المؤلفات التي وضعها النحاة لتيسير القواعد اللغوية وتقديمها إلى المتعلمين، سواء أكانوا من الناشئة



المبتدئين في تعلم النحو أم أولئك الذين قطعوا شوطاً وساروا في التعلم خطوات»[١].

هدف الرسالة: «معرفة الطريقة التي سار عليها هؤلاء النحاة في عرضهم لأبواب النحو ومسائله، وبيان مدى الاتفاق أو الاختلاف في هذا التبويب بين كتاب وآخر من هذه الكتب».

هاتان هما الدراستان اللتان تسبقان رسالتي، وتسيران في موضوع دراستنا نفسه. وهو الكشف عن جهود النحاة في فترة محددة والحكم عليها.

على أن هناك رسائل أخرى غير هاتين، وهي تعرض لشخصية نحوية من الشخصيات التي ندرسها أو تعرض لكتاب من كتب فترتنا.

وها هو بيان بما استطعت الرجوع إليه منها.

٣ - النحو قبل الكتاب: محمد أحمد على سحلول[٢] دكتوراه من كلية اللغة العربية. والرسالة عبارة عن مقدمة، وستة أبواب:

تناول المؤلف في المقدمة الدافع لهذا البحث ومحتويات الرسالة والتفكير في وضع النحو.

وجاء الباب الأول بعنوان: التفكير في وضع النحو. وقد اشتمل هذا الباب على فصلين، **الأول** تناول فيه رأي القدامى في واضع النحو، مثل الأنباري، ابن النديم، ابن جني.

---

(١) المقدمة ص / ١.

(٢) وهي رسالة محفوظة بجامعة الأزهر تحت رقم ٧٨٠، ١٩٧٣م.



وفي **الفصل الثاني** تناول رأي المحدثين: أمثال: د / أحمد أمين، الأستاذ إبراهيم مصطفى.

ثم جاء **الباب الثاني**: وقد اشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول: الفصل الأول: تحدث فيه عن معنى اللحن، والفصل الثاني عن ظهور اللحن، متى ظهر ؟

وفي **الفصل الثالث**: ذكر أمثلة متعددة من اللحن، وبعض اللحَّانين.

وفي **الباب الثالث**: تحدث عن القياس، وهو مقسم إلى ثلاثة فصول، **الأول** تحدث فيه عن المراحل التي مر بها القياس وأثر القياس في اللغة.

وفي **الفصل الثاني**: تحدث عن القياس هل هو عربي أو يوناني.

وفي **الفصل الثالث**: تحدث عن مصادر القياس، وهي القرآن الكريم، وقراءاته، والقبائل البدوية.

وفي **الباب الرابع**: تحدث عن أعلام البصرة، وقد اشتمل هذا الباب على سبعة فصول. تحدث في **الأول** عن أبي الأسود الدؤلي.

وفي **الثاني** تحدث عن عبد الله بن أبي إسحاق، وفي **الثالث** تحدث عن أبي عمرو بن العلاء، وفي الرابع تحدث عن عيسى بن عمر، وفي الخامس تحدث عن يونس بن حبيب، وفي السادس تحدث عن الخليل ابن أحمد، وفي السابع تحدث عن الأخفش الأكبر.

وفي **الباب الخامس** تحدث عن أعلام الكوفة، واشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول، **الأول**: تحدث عن أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ الهَّراء، وفي



الفصل **الثاني**: تحدث عن الكسائي، وفي **الفصل الثالث**: تحدث عن الفرّاء.

وفي **الباب السادس والأخير** تحدث عن كتاب سيبويه، واشتمل هذا الباب على فصلين:

الأول: تحدث فيه المؤلف عن الكتاب واهتمامه بآراء السابقين، وعن شواهد الكتاب.

وفي **الفصل الثاني** تحدث عن شيوخ سيبويه، وعرض لبعض مناقشات سيبويه لآراء السابقين.

ثم **ختم البحث** بخاتمة أوضح فيها أهم النتائج التي توصل إليها، مع أن الرسالة عنوانها: النحو قبل الكتاب.

٤ - نحو الخليل بن أحمد للباحث عبد النعيم علي محمد، دكتوراه من كلية اللغة العربية بالأزهر تحت رقم ٥٩٠.

تقع في خمسة فصول، تتناول في **الفصل الأول**: نشأة النحو، والباعث على نشأته، الخلاف حول واضعه.

وفي **الفصل الثاني** تحدث عن الخليل: نسبه - مولده - نشأته - عصره - تلامذته - وفاته.

وفي **الفصل الثالث**: تحدث عن الأصوات اللغوية وعمل الخليل فيها.

وفي **الفصل الرابع**: تحدث عن البناء العام للكلمة العربية.

وفي **الفصل الخامس**: تحدث عن نحو الخليل بمعناه الخاص، وقد عرض فيه لنحو الخليل من خلال أقواله في الكتاب. وعن العامل والمعمولات عند الخليل.



٥ - وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو البصري وفروعه[1]:

وهذه الرسالة عبارة عن مقدمة وتمهيد وبابين:

الباب الأول، تحدث فيه المؤلف عن الأصول النحوية، وهو مقسم إلى ثلاثة فصول:

الأول: السماع، **الثاني**: القياس. **الثالث**: التعليل.

والباب الثاني: تحدث فيه عن الفروع، وهو مقسم إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول عن العوامل والمعمولات.

والفصل الثاني عن تحليل الأدوات والصيغ والعبارات.

والفصل الثالث عن المصطلحات.

٦ - نحو الخليل دراسة وعرض[2].

والرسالة عبارة عن مقدمة وثلاثة فصول:

الفصل الأول عن النحو قبل الخليل، ذكر فيه الباحث، النحاة الذين لم ينقل عنهم سيبويه في الكتاب.

وفي **الفصل الثاني** «نصوص نحو الخليل» استخلص فيها الباحث نصوص الخليل من الكتاب، وأوردها مرتَّبة حسب ترتيبها في أبوابها.

وفي الفصل الثالث تحدث عن نحو الخليل عرضاً ودراسة وتعليقاً، وتناول في هذا الفصل منهج الخليل في النحو، وعن شواهد النحو عند الخليل، وعن القياس وعلل النحو.

---

(١) رسالة بكلية الآداب جامعة القاهرة، إعداد: جعفر نايف عبابنة، تحت رقم ٨١١، سنة ١٩٧٠.

(٢) إعداد طالب داود الرفاعى، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم.



٧ - الشواهد الشعرية في كتاب الأصول لابن السراج - دراسة لغوية.

رسالة مقدمة لقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة المنصورة، من: أشرف عطية عبد المطلب، للحصول على درجة الماجستير سنة ١٩٩٩ م.

بإشراف الدكتور إبراهيم بركات.

تقع الرسالة في فصلين وخاتمة:

تحدث الباحث في **الفصل الأول** عن القضايا النحوية وعددها ١٦١ قضية، وردت من خلال ٢٠٥ شاهد من الشعر.

والفصل الثاني يضم القضايا الصوتية والصرفية، وقضايا الضرورة الشعرية وهو يضم ١١٣ قضية من خلال ٢٠٨ شاهد من الشعر.

وبعد هذا تجيء الخاتمة وفيها تلخيص لأهم معالم البحث.

٨ - الأصول النحوية في كتاب الأصول، لابن السراج، ماجستير مقدمة من حامد محمد عبد العزيز، كلية دار العلوم ٢٠٠٢ م.

والرسالة مقسمة إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، تناول الباحث في **الفصل الأول** السماع، وفي **الفصل الثاني** القياس.

وفي **الفصل الثالث** استصحاب الحال والعلة والإجماع.

وعند حديث الباحث عن السماع، ذكر أوّلاً موقف ابن السراج من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته». فابن السرّاج يقدم القرآن الكريم مصدراً للاستشهاد على غيره من المستويات اللغوية الأخرى. وقد بلغت الشواهد النحوية القرآنية في كتاب الأصول ثلاثمائة واثنتي عشرة آية[١]، ثم لخص الباحث موقف ابن السراج من القراءات في عدة نقاط تمثل

(١) الأصول النحوية في كتاب الأصول، ص ٢٦.

الموقف العام للنحاة من القراءات. فهو كغيره من النحاة يحتج بالقراءات القرآنية، وأحياناً يخرّج بعضَ القراءات التي لا تتفق مع قاعدته النحوية، وقد يعارض القراءة معارضةً خفية أو صريحة[١].

وعن موقف ابن السراج من الحديث يقول الباحث إنه نادراً ما يستشهد بالحديث النبوي، حيث لم يذكر ابن السراج إلا ثلاثة أحاديث[٢].

وعن موقف ابن السراج من الاستشهاد بكلام العرب ذكر الباحث أنه التزم بما حدده النحاة من إطار زماني فلم يتجاوزه[٣].

وعن القياس عند ابن السراج يقول الباحث: أنه التزم منهج البصريين فلم يتوسع فيه، وأنه اعتمد كثيراً على القياس في بناء قاعدته.

وأن العلة لم تكن أحد أركان القياس عنده بل كانت أصلاً مستقلاً[٤].

وعن موقف ابن السراج من العلة والإجماع واستصحاب الحال يقول الباحث إنّ ابن السرّاج أجاز تعليل الحكم بأكثر من علة، وبلغ عدد العلل التي اعتمد عليها ابن السراج تسعاً وعشرين علة. ولم يكن للإجماع دور كبير في كتاب الأصول إذا ما قورن بالسماع أو القياس، كما أن عدد المواضع التي ذكر فيها ابن السراج الإجماع صراحة لا يتجاوز ثمانية مواضع، وقد استدل ابن السراج بالاستصحاب في مواضع كثيرة، غير أنه كسابقيه لم يصرح به ولم يسمه استصحاب الحال أو استصحاب الأصل.

---

(١) انظر: ص ٣٨ وما بعدها من الرسالة.

(٢) انظر: ص ٥٩ من الرسالة.

(٣) انظر: ص ٦٨ من الرسالة.

(٤) انظر: ص ١٧٢ من الرسالة.



٩ - تلقين المتعلم في النحو، المنسوب إلى ابن قتيبة.

رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى ١٩٨٦ من: محمد سلامة الله محمد هداية الله، بإشراف الدكتور يوسف الضبع. تقع الرسالة في قسمين: أحدهما للدراسة والآخر للتحقيق.

قسم الدراسة يقع في مقدمة وفصلين وخاتمة. تحدث الباحث في المقدمة عن البحث وخطته وأهم مصادره ومنهجه في التحقيق.

الفصل الأول خصصه للحديث عن ابن قتيبة حياته وتراثه، فتحدث فيه عن اسمه وكنيته ولقبه ومولده ونشأته ووفاته وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ومكانته العلمية في النحو ومذهبه النحوي.

الفصل الثاني كان دراسة حول الكتاب تحدث فيه عن توثيق نسبة الكتاب لابن قتيبة والقضايا النحوية فيه ومنهجه في تناولها، ووصف النسخة المعتمدة في التحقيق.

الخاتمة تحدث فيها عن أهم ما توصل إليه من نتائج.

١٠ - أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي:

ماجستير مقدمة من مصطفى عبد العليم إلى قسم النحو والصرف، بكلية دار العلوم ١٩٩٢، تقع الرسالة في تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة.

التمهيد تحدث فيه الطالب عن قضية التأثير والتأثر ووقع في أربعة مباحث. تحدث في **الأول** منها عن الأسباب التي أدت إلى حدوث التأثير الكلامي في النحو العربي، وتحدث في **الثاني** عن الصلة التاريخية بين النحو وعلم الكلام. وتحدث في **الثالث** عن الصلة بين النحو والمنطق.

وتحدث في **الرابع** عن الصلة بين النحو والعالم الخارجي.

الباب الأول خصصه الطالب لدراسة أثر علم الكلام في الأصول النحوية وجاء في أربعة فصول.

تحدث الطالب في **الفصل الأول** منه عن أثر العقيدة وعلم الكلام في موقف النحاة من السماع بأنواعه المختلفة قرآناً وشعراً وحديثاً، ومن كلام العرب.

وتحدث في **الفصل الثاني** عن أثر العقيدة وعلم الكلام في صياغة الفكر النحوي، ويقع في ثلاثة مباحث.

تحدث في **الأول** منها عن أثر العقيدة وعلم الكلام في المصطلحات النحوية، وتحدث في **الثاني** منها عن أثرهما في لغة التأليف النحوي.

وتحدث في **الثالث** عن أثرهما في التقسيمات النحوية.

أما **الباب الثالث** فخصصه الطالب لدراسة أثر العقيدة وعلم الكلام في التوجيه النحوي، ويقع في ثلاثة فصول.

تحدث الطالب في **الأول** منها عن أثرهما في التوجيه على مستوى حروف المعاني. وتحدث في **الثاني** عن أثرهما في التوجيه النحوي على مستوى الأبواب النحوية. وتحدث في **الثالث** منها على مستوى الأساليب النحوية.

ثم تجيء الخاتمة وقائمة الفهرس.

١١ - أثر المعتزلة في الفكر النحوي عند ابن جني.

ماجستير مقدمة من عاشور عبد الباقي إلى قسم اللغة العربية بآداب المنيا / ١٩٩٨م.



تقع الرسالة في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة. تحدث الباحث في المقدمة عن الموضوع وأهميته وأسباب اختياره. وتحدث في **الفصل الأول** عن ابن جني والأصول الخمسة.

فتحدث عن الأصول الخمسة عند المعتزلة وأثرها على الفكر النحوي عند ابن جني.

الفصل الثاني خصصه الباحث لدراسة ابن جني والنزعة الاعتزالية العقلية وتحدث فيه عن مجموعة من الظواهر، هي المخالفة والتضمين والانتقاء - وأثر الاعتزال فيها.

الفصل الثالث خصصه الطالب لدراسة ابن جني بين المعتزلة والتوليديين، وفيها حديث عن أثر اعتزال ابن جني في المدرسة التحويلية التوليدية. وبعد هذا تجيء الخاتمة وفهارس الرسالة.

١٢ - أصول النحو في الخصائص، لابن جني.

الرسالة عبارة عن مقدمة وتمهيد وخمسة فصول(١).

تحدث الباحث في **التمهيد** عن الأصول النحوية عند الخليل وسيبويه، وذكر السماع عند الخليل وسيبويه، وخصائص القياس عند الخليل وسيبويه. ثم انتقل للحديث عن الأصول النحوية عند ابن جني.

فتحدث في **الفصل الأول** عن السماع، ذاكراً موقف ابن جني من عصر الاستشهاد زماناً ومكاناً، وقد ذكر الباحث أن ابن جني صرح في مواطن

(١) أصول النحو في الخصائص لابن جني، للباحث محمد إبراهيم محمد حسين صادق خليفة، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم.



عديدة بعدم التزامه بالتحديد الزماني والمكاني، وقد استعاض عن ذلك بأمرين:

١ - التثبت من فصاحة العرب وذلك باستفصاحه.

٢ - توثيق كلامه بعرضه على الموازين النحوية الموضوعة.

ثم أورد الباحث نصوصاً يفهم منها عدم التزام ابن جني بالتحديد الزماني والمكاني

مثل قوله: «فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد، إلا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته»...

كما أنه كان يختبر معاصريه في الفصاحة بغية التثبت من فصاحتهم، مثل قوله: «سألت مرة الشجري أبا عبد الله ومعه ابن عم له دونه في الفصاحة، وكان اسمه غصناً، فقلت لهما: كيف تُحقِّران حمراء؟ فقالا: حُمَيْراء. قلت فسوداء؟ قالا: سُوَيْداء، وواليت من ذلك أحرفاً وهما يجيئان بالصواب، ثم دسست في ذلك «عَلْباء» فقال غصن عُلَيباء، وتبعه الشجري، فلما هم بفتح الباء تراجع كالمذعور ثم قال: آه عُلَيْبِيّ ورام الضمة في الياء»[1].

ثم تحدث الباحث عن موقف ابن جني من القراءات فذكر أن موقفه كموقف سابقيه من النحاة، حيث أوضح ابن جني أن الشذوذ المنسوب إلى غير السبع من القراءات لم يكن اصطلاحاً نحوياً، وإنما هو اصطلاح يشير إلى غير القراءات السبع، وقد استخلص الباحث بعض الأحكام التي

---

(١) انظر: الخصائص ٢/١٨.

اتبعها ابن جني في الاستدلال بالقراءات، من هذه الأحكام عدم إجازته القراءة بما يجيزه القياس إن لم يرد بها سماع مأثور، يقول ابن جني: «ومما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير من القراءات التي تؤثر رواية، ولا تتجاوز لأنها لم يسمع فيها ذلك»[١].

ومن هذه الأحكام أيضاً استدلاله بعدم القراءة على حكم نحوي، قال ابن جني: «ويؤنس بذلك أنه لو كانت «خاسئين» صفة لقردة، لكان الأخلق أن يكون قردة خاسئة وفي أن لم يقرأ بذلك البَتَّة دلالة على أنه ليس بوصف»[٢].

الفصل الثاني: الإجماع:

ذكر فيه الباحث أن ابن جني قسم الإجماع إلى ثلاثة أنواع " إجماع العرب، إجماع القراء، إجماع النحاة ".

وقد اعتد ابن جني بإجماع العرب حيث يقول: " واعلم أنك إذا أَدَّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه... فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت، كنت على ما أجمعوا عليه البتة ".

كما استدل ابن جني بإجماع القراء حين اعترض على قراءة عاصم «مَنْ راق» مستدلاً بإجماع القراء، قال ابن جني «فأما قراءة عاصم «وقِيْلَ مَنْ رَاق» ببيان النون مِنْ «مَنْ» فمعيب في الإعراب معيب في الأسماع... ويكفي من هذا إجماع الجماعة على إدغام «مَن رَّاق»[٣]».

---

(١) انظر: الخصائص ١/٣٣٨.

(٢) انظر: الخصائص ٢/١٠٦.

(٣) الخصائص ١ / ٩٥.





وفي حديثه عن إجماع النحاة، ذكر أن ابن جني اشترط لحجية إجماع النحاة شروطاً قال: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجة إذا أعطاك خَصْمُكَ يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليك»[1].

وقد احتج ابن جني بإجماع النحاة حين رَدَّ منع المبرِّد تقديم خبر ليس عليها، قال: ومما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ وكذلك خبر ليس عليها، نحو زيداً ليس أخوك، وامتناع أبي العباس من ذلك خلافاً للفريقين البصريين والكوفيين»[2].

الفصل الثالث:

وفيه تحدث الباحث عن القياس عند ابن جني، وقد ذكر الباحث أن أقسام القياس يمكن إرجاعها إلى قسمين، هما:

١ - القياس النحوي المستنبط من اطراد دور العقل في اللغة العربية، من حيث النطق وتأليف الكلام، وينقسم إلى قسمين، الأقيسة النحوية، والأقيسة التي نسب استخدامها إلى العرب.

٢ - القياس المستنبط من اطراد الشيء، قياس المضمر على الحرف في الحكم عليه بالبناء، والعلة الجامعة بين الأصل - وهو الحرف - والفرع عدم اعتوار المعاني عليها من حيث كان المضمر عارياً من الإعراب».

ويقول ابن جني عن حمل الفرع على الأصل: «اعلم أن العرب تؤثر

---

(١) الخصائص ١ / ١٧١. (٢) الخصائص ٢ / ٢٦١.



من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده، فأعطوا الرفعَ في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو، والجر فيها الياء، وبقى النصب لا حرف له فيمازُ به جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع».

الفصل الرابع: التعارض والترجيح:

وقد ذكر الباحث في هذا الفصل قواعد التعارض والترجيح، وأن ابن جني صَرَّحَ بأنه لا مانع من وقوع التعارض في الاستنباط، كما لم يكن هناك مانع من وقوعه من الأدلة، وضرب لذلك أمثلة، أوضح في كل منها أنه قد يرد السماع، فيجوز جوازاً صحيحاً أن يستدل به على أمر ما، وأن يستدل به على ضده البتة - مثل أن تستدل على أنّ الجارَّ معتدٌ من جملة الفعل، لأن الباء في نحو مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل نحو أمررت زيداً، وقد تستدل بتلك الجمل على أن الجار معتد من جملة الاسم المجرور به، لأنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب، فيعطف عليه فينصب لذلك فتقول: مررت بزيد وعمراً. . .

١٣ - القياس في النحو العربي[١] من الخليل إلى ابن جني:

وقد قسم الباحث رسالته إلى ستة أبواب، تحدث في **الباب الأول** عن القياس، تعريفه - أركانه. . .

---

(١) وهي رسالة للباحث صابر بكر أبي السعود، بكلية الآداب، جامعة القاهرة، تحت رقم ١٤١، سنة ١٩٧٥.



وفي **الباب الثاني** تحدث عن القياس عند الخليل وسيبويه. **وفي الباب الثالث** تحدث عن القياس عند نحاة البصرة حتى القرن الثالث، **وفي الباب الرابع** تحدث عن القياس عند نحاة أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع.

وفي الباب السادس والأخير تحدث عن القياس عند نحاة القرن الرابع، وما يهمنا هو **الفصل الثاني والثالث** من هذا الباب حيث ذكر فيهما القياس عند الفارسي وابن جني فعند حديثه عن الفارسي ذكر أن القياس عنده يشمل كل ما اشتقته العرب من كلام العجم، كما يشمل القياس المزدوج أي الذي يجتمع فيه الشبه من وجهين.

كما ذكر أنّ أبا عليّ أفسح الباب للمولَّدين كي تتاح لهم الرخصة التي أتيحت للقدماء، ما دام كل منهما يجري على أصول واحدة[1].

وقد تحدث الباحث أيضاً عن القياس عند ابن جني - ولا داعي لتكرار الحديث عن القياس، فما نقلناه من رسالة «أصول النحو في الخصائص» يغني عن هذا التكرار.

هذا ما استطعت الوقوف عليه من رسائل سابقة ذات صلة بموضوع بحثي.

أما مخطط البحث فعلى النحو التالي:

اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون في مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة.

تحدثت في التمهيد عن أنماط التأليف النحوي، النمط الأول كان عنوانه: النحو قبل الكتاب، وجاء في أطوار عدة: طور الوضع والتكوين، وقد مرَّ بمراحل كثيرة:

---

(١) انظر: ص ٤٢٢ - ٤٦٦ من الرسالة.

١ - مرحلة أبي الأسود وجهوده، تحدثت عن هذه المرحلة وآراء العلماء قدامى ومحدثين فيها وفي نحو أبي الأسود، وبعد هذا تحدثت عن تلامذة أبي الأسود وجهودهم: نصر بن عاصم - عطاء بن أبي الأسود - يحيى بن يعمر - عنبسة الفيل وميمون الأقرن وغيرهم... وكشفت عن جهودهم في النَّقْط والشكل وغيرهما...

٢ - مرحلة ما بعد أبي الأسود وتلاميذه وظهر فيها كل من:
- عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧ هـ).
- عيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ).
- أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ).
- يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ).

تحدثت الدراسة عن جهودهم النحوية وما نقله «سيبويه» عنهم، وما يتميّز به كل واحد منهم.

أما **الباب الأول** فيقع في فصلين: خصص **الأول** منها للحديث عن الخليل وتراثه النحوي. تحدثت في مقدمة الفصل عن نحو الخليل كما حفظه سيبويه، ثم تحدثت عن آرائه النحوية وجاء في خمسة مستويات، وهي: رأيه في بعض الأدوات النحوية، ورأيه في الأصول النحوية، ورأيه في العلة.

ثم اخترت باباً من الكتاب يكاد يكون كله من كلام الخليل وهو باب النداء، إذ رجع فيه سيبويه للخليل في أكثر من سبعة وعشرين موضعاً، بحيث لا تمر صفحة إلا وفيها رأي للخليل، وقدمت دراسة تطبيقية عن آراء الخليل في هذا الباب.

أما المستوى الأخير من دراستي لنحو الخليل فقد قدمت فيه دراسة عن كتاب «الجمل» المنسوب إليه، وآراء الدراسين في هذه النسبة، وأنا لا أوافق على أنه للخليل، ولذلك كان حديثي كله عن تراث الخليل الذي لا يتطرق إليه الشك وهو ما نقله سيبويه عنه.

الفصل الثاني من هذا الباب كان لسيبويه وتراثه فتحدثت عن الكتاب وآراء الدارسين القدماء فيه، ورأى المحدثين، وموقعه من التراث النحوي: هل هو كتاب تعليمي أو تفسيري، وقد اختلفت أنظار الدارسين إليه، فهناك من قالوا بالرأي الأول ومن قالوا بالثاني، وقدمت الدراسة رأي كلِّ فريق وعلَّقت عليه وناقشت وانتهت إلى أن الكتاب تعليمي تفسيري في آن واحد، وقدمت أدلة تثبت ما انتهيت إليه.

وبعد هذا تحدثت عن منهج سيبويه في الكتاب، ورأي الدارسين فيه، فهناك مَنْ ذهب إلى أن الكتاب لا منهج له وأن الزمن أعجل سيبويه عن تنظيمه فليست له مقدمة ولا خاتمة، ومن ذاهب إلى أن له منهجاً لكنه منهج مضطرب، بسبب تداخل القضايا وعدم ترتيبها، مما أدى إلى غموض أسلوبه وتفريق المسألة على أكثر من باب نحوي، واضطراب مصطلحاته. القضايا التي ذكرناها سابقاً، هي من أهم القضايا التي اشتجر الخلاف حولها بين المحدثين وهي: منهج سيبويه في كتابه، وما نسب إليه من اضطراب فيه، والخلافات التي قامت بين العلماء الذين جاءوا بعده. وذلك بسبب اختلافهم في فهم مراد سيبويه.

وبعد هذا تحدثت عن مصادر سيبويه، التي استقى منها مادة كتابه، من العلماء واللغويين...

من هنا ينتهي **الباب الأول** بِفَصْلَيْهْ، كان الحديث في الأول عن نحو الخليل كما نقله سيبويه، وفي الثاني عن نحو سيبويه في كتابه (الكتاب).



الباب الثاني تَكَفَّلَ بدراسة النحو بعد الكتاب، وجاء في أربعة فصول، تحدثت في **الفصل الأول** عن: التأليف التعليمي في هذه الفترة: علماؤه وكتبهم.

بدأ الفصل بتمهيد عن التراث النحوي وكونه يميل إلى أن يكون تعليمياً، إذ يغلب على التراث النحوي الذي وَصَلنا أن يكون على هيئة حوار بين شيخ وطلابه، أو بين ملك أو أمير وأحد العلماء. ومعهم أناس يجلسون للاستماع، أو بين عالِمَيْن يتحاوران في مسألة من المسائل. وضرب البحث نماذج كثيرة لهذا، فهناك سؤال الحَجَّاج ليحيى بن يعمر، وسؤال ابن جني للمتنبي، وسؤال ابن خالويه للمتنبي، ومناقشة الفراء للجرمي حول العامل وغيرها...

وحددت في بداية الفصل المقصود بالمؤلفات التعليمية، وهي الكتب التي تعرض للمادة النحوية سواء أكان المقصود بالتأليف المبتدئين أم المتوسطين أم المتخصصين. فكل ما يعرض للقاعدة النحوية كتاب تعليمي وإن اختلف المستوى التعليمي المقدم إليه.

وبعد هذا تحدثت عن المؤلفات التعليمية في هذه الفترة: موضوعاتها ومنهجها وملاحظاتي عليها.

وتضم هذه المؤلفات الأنواع التالية:

١ - كتب الأبواب النحوية المعتادة، وهي الكتب التي عرضت للأبواب النحوية والصرفية، ويمثلها:

* تلقين المتعلم لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ).
* الموفقي في النحو لابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ).
* الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦ هـ).

تحدثت عن كل كتاب منها، ومنهج صاحبه والسمات التي جعلتني أجعله تعليمياً، والسمات المشتركة بين هذه الكتب، وأساليب تأليفها.

أما **الفصل الثاني** من هذا الباب، فدرست فيه كتب الموضوعات المفردة، وأعني بها الكتب التي تناولت موضوعات جزئية في النحو واقتصرت عليها فهي تتناول ظاهرة أو قضية وتدور حولها مثل كتب المذكر والمؤنث والمقصور والممدود وكتب حروف المعاني وغيرها.

وقد تناولت بالدراسة في هذا الفصل ما يأتي:

أ - كتب المذكر والمؤنث:

للفرّاء - السجستاني - المبرّد - المُفَضَّل بن سَلَمَة - ابن الأنباري - ابن جني - ابن فارس.

ب - كتب المقصور والممدود:

الفرَّاء - نفطويه - الوشَّاء - ابن ولاّد.

ج - كتب حروف المعاني:

للزّجاجي - اللامات للزَّجَّاج.

د - كتب الخط والهجاء:

القلم لابن السراج - مختصر في ذكر الألفات لابن الأنباري - الخط للزَّجَّاجِي.

هـ - كتب مقاومة اللحن وتقويم اللسان:

ما تلحن فيه العامة للكسائي - الفصيح لثعلب - فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ للزَّجَّاج.



تحدثت عن هذه الكتب ومنهجها ومادتها وأثرها التعليمي وأنها كتب تعليمية في المقام الأول ولا تَقِلُّ عن الكتب المخصصة للقواعد النحوية والصرفية بحال. فقد جعل ابن الأنباري: معرفة المذكر والمؤنث من تمام معرفة النحو والصرف - فهو يقول في مقدمة كتابه " إنَّ من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث، لأن من ذَكَّرَ مؤنثاً أو أَنَّثَ مذكراً كان العيب لازماً له كلزومِهِ مَنْ نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً. فهو قد جعل الخطأ فيه كاللحن في الكلام.

الفصل الثالث خصص لدراسة كتب النحو التطبيقي، وأعني به التراث النحوي الذي يعنى بعرض القواعد النحوية من خلال تطبيقها على النصوص من القرآن أو الحديث أو شعر العرب، أو من خلال المجالس والأمالي وما يقرأ فيها، ثم يعلق عليه. ولدينا في هذه الفترة من كتب النحو التطبيقي:

١ - معاني القرآن للكسائي.
٢ - معاني القرآن للفراء.
٣ - معاني القرآن للأخفش.
٤ - معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزَّجّاج.
٥ - الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم للزَّجّاج.

ومن كتب الأمالي مجالس ثعلب
درست هذه الكتب وعَلَّقْتُ عليها كسابقاتها.
هذه الفصول الثلاثة تكفلت بدراسة النحو التعليمي في هذه الفترة.

أما **الفصل الرابع والأخير** فخصصته لدراسة التأليف التفسيري.

والتأليف التفسيري أو النظري هو التأليف الذي يعرض للأصول



النحوية التي تركها النحاة لتفسير ظواهر اللغة للكشف عن النظرية النحوية، من خلال حديثهم عن القياس والسماع والعامل والعلل، نتيجة انتشار الفكر الفلسفي والتعليل المنطقي، والتأثر بالثقافات الأجنبية الوافدة.

من هذا التراث التفسيري كتب الأصول النحوية وكتب الخلاف النحوي. يقول ابن جني في مقدمة كتابه الخصائص: ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم، لأن هذا أمر قد فرغ منه في أكثر الكتب المصنفة فيه منه. وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ... ثم يستطرد قائلاً: هو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكُتّاب والمتأدبين، التأمل له والبحث عن مستودعه.

فهو كما نرى جعل المتكلمين والمتفلسفين من أصحاب النظر إلى كتابه قبل النحاة.

وقد وجدنا في هذه الفترة من هذه المؤلفات:

* الإيضاح في علل النحو للزَّجّاجي (ت ٣٣٧ هـ).
* علل النحو لابن الوراق (ت ٣٨١ هـ).
* الشعر للفارسي (ت ٣٧٧ هـ).
* الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢ هـ).

تحدثت عن هذه الكتب - مادتِها ومنهجِها - والتأثيراتِ الخارجية من منطق وعِلْمِ كَلامٍ وجدلٍ وغيرها فيها.

وبعد هذا تجيء الخاتمة وفيها حصاد الدراسة وأهم ما انتهت إليه.

وفي الختام من هذه المقدمة، لا أزعم أنني بلغت الغاية في دراسة هذا



الموضوع، ولكنني بذلت فيه أقصى ما أستطيع من جهد، وما يقوم به الباحث من جمع وبحث وتنقيب، وتنقية وربط وتحليل للمعلومات.

هذا، وأتوجه بالشكر الخالص لله سبحانه وتعالى على ما أحاطني به من رعاية، كما أني أتقدم بوافر شكري وعميق تقديري لأستاذي الجليل **الدكتور أحمد كشك** عميد كلية دار العلوم، المشرف على هذه الرسالة، لما غمرني من عطفه وعلمه، ولما أسدى إليّ من توجيهات.

وإلى **لجنة المناقشة** عظيم شكري وتقديري، للفاضلَيْن: **الأستاذ الدكتور فاروق مهنا** رئيس قسم اللغة العربية في آداب المنيا، والأستاذ الدكتور **محمد عبدالمجيد الطويل**.

وإلى **إخواني وزملائي** في جامعة الكويت،

وإلى **بناتي وأبنائي** الذين تحمّلوا معي مشقة الابتعاد عنهم بغية إنجاز هذا البحث.

وإلى أخي **الدكتور خالد عبد الكريم جمعة الميعان** الذي فتح لي أبواب مكتبته الخاصة، أستقي منها ما أحتاج إليه من مصادر ومراجع.

وكذلك أشكر كل من سعى لمساعدتي في إخراج هذا البحث إلى حيّز الوجود.

وأدعو الله أن أكون قد وفقت في عملي هذا وأن يكون عملاً مميزاً وخالصاً لله تعالى، وللغتنا العربية العظيمة.

والله أسأل التوفيق والسداد.





تمهيد

أنماط التأليف النحوي

النحو قبل الكتاب: ويتألف من عدة أطوار:

أ - طور الوضع والتكوين:

- مرحلة أبي الأسود وجهوده.
- آراء العلماء قدامى ومحدثين في هذه المرحلة.
- تلاميذ أبي الأسود وجهودهم:

نصر بن عاصم - عطاء بن أبي الأسود - يحيى بن يعمر - عنبسة الفيل - ميمون الأقرن وغيرهم...

ب - ظهور أنماط أخرى من النحو وأهم رجال هذه المرحلة:

- عبد الله بن أبي إسحاق.
- عيسى بن عمر.
- أبو عمرو بن العلاء
- يونس بن حبيب.

*** حديث عن آرائهم النحوية.**

*** ما نقله سيبويه عنهم.**

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد:

لكي تنشأ دراسة من الدراسات، لا بُدّ أن تتوافر أسباب معينة لنشأتها، وهذه الأسباب تكون متصلة بالبيئة الثقافية والاجتماعية والجغرافية، مما يهيئ لقيام هذا الدرس أو ذاك.

ولعلَّ - من الأمور المسلم - بها أنَّ أيَّةَ دراسة تكون في بداياتها قليلة في مادتها، تفتقر إلى العمق، ثم تنمو شيئاً فشيئاً إلى أَنْ تصلَ إلى المستوى المطلوب، وتصبح علماً مستقلاً، تصنَّفُ فيه التصانيف، وتدوَّنُ الكتب في مادته.

والدرس النحوي واللغوي - عند العرب - في بداياته الأولى نشأ لدوافع عامة ودوافع خاصة، حيث إن الدراسات النحوية عندهم، كان لها ثراء لغوي ونضج واضح، يتمتع بهما القرآن الكريم والشعر العربي، فقد كوَّنَ هذان الرافدان مادةً أوليَّةً، يضاف إليهما ما يتمتع به الدارسون وولاة الأمر، من استعدادات عقلية، ليمثل ذلك تربة خصبة، نبت فيها الدرس اللغوي النحوي وبانت النظرية النحوية واضحة متماسكة.

أما الدوافع الخاصة فأبرزها يتمثل في خدمة القرآن الكريم وصونه من اللحن، الذي بدأ يتسرب إليه بعد انتشار الإسلام، ودخول كثير من غير العرب في الدين الجديد.

وقد برزت مظاهر إجلال هذا القرآن ومكانته عند المسلمين، حين كتابته وتدوينه، فاختاروا له الخط الكوفي لما يتميز به هذا الخط من طابع هندسي، يضفي عليه من الجلال ما يتفق مع مكانته في النفوس[1].

لذا كانت نشأة النحو نشأة حتمية طبيعية، سنبينها فيما يأتي:

النحو قبل الكتاب:

يشتمل النحو قبل الكتاب على عدة أطوار، هي:

أ - طور الوضع والتكوين:

وتشمل هذه المرحلة، مرحلة أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه، وتبدأ من عصر أبي الأسود الدؤلي[2] (ت ٦٩ هـ) إلى عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ).

وقد اختلف الرواة والعلماء والمؤرخون في أولية[3] النحو، ولهم آراء

---

(١) انظر د. محمد القبيسي: القرآن الكريم الوثيقة الأولى في الإسلام/ ١١٨، دار الآفاق الجديدة - بيروت.

(٢) توفي أبو الأسود (سنة ٦٩ هـ) حيث داهم البصرة الطاعون الجارف بها، (... كان ثلاثة أيام فمات في كل يوم نحو سبعين ألفاً، وفيه مات قاضي البصرة أبو الأسود الدؤلي الذي أسس النحو بإشارة من علي إليه).
- راجع شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) جـ ١، ص ٦٧.

(٣) راجع هذه القضية في المصادر التالية:
مراتب النحويين لأبي الطيب ٦ - ٧، إنباه الرواة، ١/ ٥ وما بعدها، نزهة الألباء/ ص ١ وما بعدها، أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص/ ١١ وما بعدها، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص / ١٣ وما بعدها، معجم الأدباء، ١٤/ ٤٩، وما بعدها.



متباينة فيه، لكن بعد استقراء ما ذكره الرواة القريبون من ذلك العصر، نقبل الاتجاه الذي يشير إلى أن معظمهم يتفق على أن واضعه هو أبو الأسود الدؤلي، حيث يقول ابن سلام[1]: «أول من أسس العربية وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي».

أما أبو الطيب اللغوي فيقول: «أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي»[2].

والزبيدي يقول بعد أن يذكر الأسباب التي دعت إلى وضع النحو: «فكان أول من أصل ذلك وأعمل فكره فيه، أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبوابا». ثم يقول: «وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم»[3].

من هذا، نعلم أن أبا الأسود الدؤلي أفضلهم سبقاً، وأشرفهم تقدماً - في النحو -.

وحين نستعرض المصادر والمراجع التراثية وغيرها نجدها تسهب في الكلام عن أول من رسم النحو، ومتى كان ذلك، والأسباب التي دعت إلى وضعه.

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢، طبقات النحويين واللغويين / ٢١.

(٢) مراتب النحويين / ٢٤، والمزهر / ٢ / ٣٩٧.

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي / ٢، وقد اتفق مؤرخو القرن الثالث: ابن سلام وابن قتيبة والمبردعلى هذا. راجع تاريخ النحو العربي للدكتور على أبو المكارم ص ٣٣. وأول العلماء الذين ترددوا في القطع بوضع أبي الأسود للنحو، هو السيرافي (ت ٣٦٨ هـ).



نحو أبي الأسود الدؤلي

أوليات أبوابه النحوية واصطلاحاته:

يذكر ابن النديم أنه رأى «نحواً» لأبي الأسود الدؤلي، في أربع ورقات ضمت كلاماً في الفاعل والمفعول بخط يحيى بن يعمر، لكن اختفت تلك الأوراق مع القمطر الذي رآها فيه[1].

«ونحو» أبي الأسود الدؤلي يمثِّلُ الطفولة المبكرة للنحو العربي، فقد نشأ بسيطاً خالياً من التعقيد والتعليل، مختلطا بالقراءات واللغة، حيث إن نشأته كانت لخدمة القرآن الكريم.

وجاء في الإصابة: «أول من وضع العربية ونقط المصاحف أبو الأسود»[2].

ولعل المتأمل في أقوال الرواة والعلماء يرى أن أبا الأسود ابتدأ بالإعراب، وقد ذكر القلقشندي أن أبا الأسود قال: «أرى أن أبتدئ بإعراب القرآن أولاً»[3].

وقد أعربه على عهد زياد بن أبيه - أثناء ولايته على البصرة بالنقط رفعاً ونصباً وجزماً بالعلامات الفارقة، وهذا النقط لا ينسب إلاَّ إلى أبي الأسود،

---

(١) انظر الفهرست لابن النديم / ٤٠ - ٤١.

(٢) الإصابة ٢ / ٢٤٢، وانظر صبح الأعشى ٣ / ١٥١.

(٣) انظر صبح الأعشى/ ٣ / ١٥٦، نزهة الألباء، ٢٠.



ويختلف عن نقط الإعجام[1] الذي وضعه نصر بن عاصم أو يحيى بن يعمر حين ولاية الحجاج على العراق (٧٤-٩٥ هـ).

طلب زياد بن أبيه من أبي الأسود الدؤلي أن يعمل على ضبط القرآن قائلاً له: «اعمل شيئاً تكون فيه إماماً وتعرب به كتاب الله»، فاعتذر أبو الأسود عن ذلك لما بينه وبين زياد من جفاء، حتى سمع قارئاً يقرأ: (إن الله بريء من المشركين ورسولِهِ)[2] بالكسر فقال: «ما ظننت أَنَّ أمرَ الناسِ آل إلى هذا»[3]، فرجع إلى زياد فقال: «(أنا) أفعل ما أمر به الأمير، وطلب أن يؤتى إليه بكاتب لَقِنَ، يفعل ما يقول، فقال أبو الأسود للكاتب: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة نقطتين»[4]. وفي روايات أخرى، «فإن أتبعت شيئاً من الحركات غنة فانقط نقطتين»[5].

كان عمل أبي الأسود الدؤلي عملاً معقولاً، ولأسباب معقولة أيضاً، فهو لا يستطيع أن يقوم بتلك المهمة الخطيرة من ذات نفسه، فهذا عمل

---

(١) يذكر صاحب صبح الأعشى أن عامر بن جندة هو الذي وضع الإعجام. راجع صبح الأعشى للقلقشندي ٣ / ١٥١. وراجع في نقط الإعجام: تطور الدرس النحوي للدكتور حسن عون / ١٧.

(٢) التوبة، (٣).

(٣) الفهرست لابن النديم / ٤٠.

(٤) انظر الفهرست / ٤٥، وفيه روايات أخرى، انظر المصدر نفسه / ٤٦، وراجع صبح الأعشى ٣/ ١٥٦.

(٥) انظر أخبار النحويين البصريين / ١٦، واللافت للنظر أن أبا الأسود لم يذكر السكون ضمن الحركات، لا ندري لماذا.



عظيم الشأن خطيره، يتعلق بكتاب الله، ولذلك، نرى أن جميع ما قامت به العرب من جهود، من جمع المصاحف وتدوينها، وجمع الناس على مصحف واحد، قد أمر بها الخلفاء والولاة - أنفسهم - ولم يقم بها فرد واحد من عامة المسلمين، لأن الحرج يحيط بالقائمين على ذلك، ويكاد يثنيهم عنه[1]، بالإضافة إلى أنهم لم يقوموا بتلك الأعمال إلا بعد مشاورات ومحاورات عدة.

إذن - كانت طلائع الدرس النحوي عند أبي الأسود، هي ما ينسب إليه في إعراب المصحف، وكان هذا العمل منطقياً بوصفه ردة فعل لتسرب اللحن إلى اللغة والقرآن الكريم بوجه خاص. ويمكن أن نعد أن أول عمل نحوي عنده، كان لحاجة لغوية ملحة، تتمثل في:

أولاً: علامات الإعراب، وهي:

١ - **الفتح**، فقد قال: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه».

٢ - **الضم**: وقال لكاتبه: «. . . إن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف».

٣ - **الكسر**: وقد قال لكاتبه: «وإن كسرت فاجعل نقطة تحت الحرف».

٤ - **الغنة**: ويقصد بها التنوين، وقد قال لكاتبه: «فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين».

---

(١) انظر الفهرست / ٢٤ - ٢٥، البرهان في علوم القرآن ١ / ٢٣٣ - ٢٣٦.



ويبدو من عبارات أبي الأسود لكاتبه: «فتحتُ شفتي»، وضَمَمْتهما وَكَسَرْتهما، أنها هي الوضع الأول لمصطلح الفتحة والضمة والكسرة. ويدل هذا القول على أنه وصف لغوي دقيق للظاهرة، حيث إن أبا الأسود لم يتوصل بعد إلى الاصطلاح لتلك العلامات، لكننا نستطيع أن نطلق على هذا الوصف اللغوي الدقيق بأنه نمط تعليمي، حيث إنه اعتمد على حاستين مهمتين في التعليم والتعلم، وهما السمع والبصر.

كما أنه يمكننا أن نعد هذه خطوة أولية في سبيل النحو تتمشى مع قانون النشوء، وممكن أن تأتي من أبي الأسود، وتسلم إلى التفكير في الإعراب ووضع القواعد كما يقول صاحب ضحى الإسلام[١].

إن هذه الخطوة التي قام بها أبو الأسود، من وضع ضوابط للشكل الإعرابي تتمثل في تنقيط أواخر الكلمات بالمداد الأحمر تمييزاً لما هو مرفوع عما هو منصوب أو مجرور، وتلك التي قام بها فيما بعد نصر بن عاصم من وضع نقط الإعجام على الحروف تمييزاً للباء عن مثيلاتها في الرسم... نقول: " إن هاتين الخطوتين من جانب هذين العالمين الجليلين يعتبران تخطيطاً بارعاً للدراسة اللغوية قراءة ونقطاً كما تعتبران منهجاً سليماً للإصلاح والدرس اللغوي، في وقت لم تعرف فيه مناهج علمية ولم يوضع فيه تخطيط لأي نوع من أنواع الدراسات المختلفة[٢].

---

(١) ضحى الإسلام / أحمد أمين ٢ / ٢٨٦.

(٢) تطور الدرس النحو للدكتور حسن عون / ١٧.

ثانياً: باب الفاعل والمفعول، وأبواب أخرى من النحو:

ذكرنا - بداية - أن المؤلفين القدماء اختلفوا في التعبير عما فعله أبو الأسود، فقد ذكر أكثرهم أنه أول من وضع النحو، وعبَّر بعضهم تعبيراً أدق فقال:

«وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي - وهو ظالم بن عمرو بن سفيان»[1].

ويظهر من ذلك القول أنهم يعنون بالعربية هذه العلامات التي وضعها أبو الأسود الدؤلي واستعملها في المصحف، والتي سموها بعد ذلك - الرفع والنصب والجر والسكون، ثم توسع العلماء فيها، وسموها «نحواً» للشبه القائم بين ما فعلوه وما قام به أبو الأسود.

ثالثاً: أبواب أخرى من النحو:

لكي نلمس بأيدينا صحة قول الذين يذهبون إلى قِدَم النحو بالبصرة، ننقل قول ابن سلام، فقد قال: «وكان لأهل البصرة في العربية قُدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية. وكان أول من أسَّسَ العربية... وكان رجل البصرة، وكان علوي الرأي، وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب، فغلبت السليقية، ولم تكن نحوية، فكان سَرَاةُ الناس يلحنون، ووجوه الناس، فوضع باب الفاعل والمفعول به، والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم»[2].

(١) انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١ / ١٢.

(٢) طبقات فحول الشعراء، لابن سلام ١ / ١٢.



من هذا نعلم أن أبا الأسود عندما عاش في البصرة، وشهد التطور في حياتها العمرانية والاجتماعية والثقافية، ورأى ما أصاب العربية من انحرافات على ألسنة العرب وغيرهم، فوضع ضوابط لسانية لكل ما سمع من خطأ، وفي بدايته كان بسيطاً من غير تعقيد. لكن بعد توسع العلماء فيه، سمَّوا بعض أنواع الرفع فاعلاً، وبعض أنواع النصب مفعولاً... وهكذا.

وتذكر المصادر أنَّ الإمام عليًّا شعر بالخطر المحدق باللغة كما شعر به أبو الأسود الدؤلي من قبل، فأخرج صحيفة كتب بها بعض ما سمع من الناس مما يلحنون فيه، وصحَّحَه، ووضع له ضوابط في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، والاسم إلى ظاهر ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وتعاريف لبعض الألفاظ، فقرأها أبو الأسود، ثم أشار عليه الإمام أن يضع على غرارها، وينحو هذا النحو، فسمى العلم نحواً. وزاد عليه أبو الأسود ما عرض له من أبواب، وعرضها مرة أخرى على «عليٍّ» فلم يجد «لَكِنَّ» في أدوات النصب، فسأله عن ذلك، فأجاب: ما كنت أحسب أنها منها. فقال: بل هي منها.

جمع أبو الأسود ما وضعه، وكَوَّنَ منه مجموعة توسَّع فيها، فَكَوَّنت أكثر من باب في النحو، ودوَّنها في الصحائف التي سميت بـ «التعليقة»[1].

مثل هذا الخبر له قيمته التاريخية في تعرف ما عرضه «عليٌّ» على أبي الأسود، وما أضافه أبو الأسود، إلى غير ذلك مما أثبتته المؤلفات المتقدمة.

---

(١) نزهة الألباء/ ٤ – ٥، الفهرست/ ٤٥، إنباه الرواة ١/ ٤. معجم الأدباء ١٤/ ٤٩.



رابعاً: الجر بـ «لولا»:

قال أبو الأسود: «من العرب من يقول: لولاي لكان كذا وكذا»[١]، وأعتقد أن هذا القول جاء رداً على سؤال، أو عند إثارة مسألة من المسائل التي يدور الجدل حولها، فقد كان العلماء يثيرون مسائل متفرقة من هذا الباب أو ذاك، مثل قراءة قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٢]. فهل يجوز أن يجيء الضمير بعد «لولا» متصلاً مجروراً؟ استشهد أبو الأسود بما جاء عن العرب من القول. وهذه خطوة أولية في مجال الجدل النحوي خالية من التعقيد[٣].

ولو قمنا بتتبع هذا الباب لوجدناه عند «سيبويه» قد عقد له باب خاصا سمّاه: «هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا ظهر بعده الاسم، وذلك «لولاك» و «لولاي»، إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ، وإذا أظهرت رُفِعَ. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت، كما قال سبحانه: (لولا أنتم لكنا مؤمنين) ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً»[٤].

فالضمير مخفوض عند «سيبويه»، وقد أشار «سيبويه» إلى أن هذا رأي الخليل ويونس أيضاً.

وأبو الأسود الدؤلي حين ذكر الجر بـ «لولا»، لم يذكر له مصطلحاً سَمَّاهُ به، بل اكتفى بما قالته العرب.

---

(١) العقد الفريد ٢: ٣١٣.

(٢) سبأ/ (٣١).

(٣) انظر/ الخلاف النحوي/ ١٣.

(٤) الكتاب، ٢/ ٣٧٣، ط/ ٣، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.

ويظهر لنا بعد هذا الاستقراء أن هذا هو ما جمعه أبو الأسود من «نحو» ودونه في الصحائف التي أشارت إليها المصادر بمسمى «التعليقة».

آراء الباحثين القدماء والمحدثين في نحو أبي الأسود:

أولاً: آراء القدماء:

يرى بعض الباحثين العرب[1] والمستشرقين أن أبا الأسود الدؤلي نسب إليه حقاً وضع العربية، لكنه لم يضع القواعد، بل كان عمله هذا لتنبيه الأذهان، وأنَّ ذلك جاء من عبث الوضاعين المتزيِّدين، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو، وأنَّ الناس عندما وجدوا لفظة ترفع بحسب النقط تساءلوا عن سبب رفعها، وكذلك في بقية الحالات، فقادهم ذلك إلى معرفة ما ينصب وما يجزم من الألفاظ، ثم التمييز بينهما، وبعدها وضعت القواعد في بعض مسائل النحو.

أما أبو الأسود الدؤلي فقد نشأ بالبصرة، وعايش عليًا بن أبي طالب، وكان واليًا له، فلا جرم أن يكون ملما بتلك الأوليات من أبواب النحو، خاصة ما سمعه من لحن عند قراءة القرآن الكريم، وما حدث مع ابنته حين تعجبت من شدة الحر، أو من جمال السماء برفع صيغة التعجب [انظر: طبقات النحويين واللغويين/ ١٤، نزهة الألباء ٢١]، إلى جانب الروايات الأخرى التي تذكرها المصادر عن علم أبي الأسود الدؤلي

---

(١) من الملاحظ أن بعض الباحثين يرى أن نحو أبي الأسود كان ساذجاً، كما أنهم يرون أن التشيع لعلي «رضى الله عنه» له دور في نسبة بعض أبواب النحو إليه. . .، ونرى أنه ليس من الغريب أن عليًا المعروف بالفصاحة والبلاغة، والذي نشأ في فى بيت النبوة مهبط الوحي، يكون له ذلك السبق في قواعد النحو، كما أن المذهب ذاك لم يكن قد ظهر بعد.



بكلام العرب، وعلمه بكل لغة، ومما يدل على ذلك قصته مع الغلام [انظر تفصيل القصة في المزهر ٢/ ٣٩٧].

وعلى رأيهم - هذا - فإن القواعد وضعت متأخرة عن زمن أبي الأسود الدؤلي. ولكن أكثر الرواة المتقدمين لا يقرون مثل هذا الرأي، لأنه ليس هناك ما يؤيده من سند تاريخي سوى الاجتهاد والحدس والتخمين(١)، والراجح عندي هذا الرأي، وهو نسبة وضع النحو لأبي الأسود. فأكثر الروايات تذكر أن الواضع لهذا العلم في بدايته هو أبو الأسود الدؤلي - بإشارة من عليٍّ بن أبي طالب - وكذلك دَوَّنَ (أي أبو الأسود) بعض أصوله وضوابطه، وقد قام بتدريس تلك الأصول لطلابه.

قال محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣٢هـ) بعد أن ذكر مؤسس العربية. . .، ثم قال بعد ذلك «ثم كان بعده ابن أبي إسحاق الحضرمي، فكان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل»(٢).

وقال عنه عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ). . . وهو - يريد أبا الأسود - يعد في الشعراء والتابعين والمحدثين والبخلاء والمفاليج والنحويين لأنه أول من عمل في النحو كتاباً »(٣).

نضيف إليهما أقوال أبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ)(٤) وأبي سعيد

---

(١) انظر/ الدراسات اللغوية عند العرب. ./ محمد آل ياسين/ ٥٨.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤.

(٣) الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢/ ٧٢٩، دار المعارف بمصر ١٩٦٩، «وابن قتيبة يعده من الشعراء أيضاً - ويذكر بعض شعره».

(٤) مراتب النحويين/ تحقيق أبي الفضل إبراهيم/ ٢٤، دار الفكر العربي.



السيرافي[1] (ت ٣٦٨هـ)، وابن النديم[2] وكلها تتفق على نسبة النحو إلى أبي الأسود الدؤلي. ويؤكد ذلك القفطي (ت ٦٤٦هـ) بقوله: «إن أبا الأسود هو أول من استنبط النحو وأخرجه من العدم إلى الوجود وأنه رُئِيَ بخطه، فاستخرجه ولم يعزه إلى أحد ممن قبله، وممن قال ذلك محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم، وكان كثير التفتيش عن الأمور القديمة، كثير الرغبة في الكتب وجمعها»[3].

إذا أمعنا النظر في تلك الأقوال نرى أن ابن قتيبة يعده من الأوائل الذين ألفوا كتاباً في النحو. وأبو الطيب اللغوي والسيرافي وابن النديم يعدونه كذلك.

«والقفطي» يؤكد كل تلك الأقوال ويستدل برأي ابن النديم، حيث إن ابن النديم من صفاته البحث عن الأمور القديمة، وجمع الكتب والنبش والتفتيش فيما يرد فيها من حقائق ومعلومات.

ومهما يكن الواقع الذي وجه أبا الأسود الدؤلي إلى التأليف وكتابة ما كتب من نحو، فإنه يجدر بِنَا بعد أنْ أوضحنا ما أَكَّدَهُ العلماء المتقدمون - من وضعه لبدايات النحو - أن نسمح لأنفسنا بتسجيل ملاحظتنا التي تؤكد أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع بعض أبواب النحو.

ولا يفوتنا - هنا - أن نذكر أن بعض الرواة «كابن خِلِّكان» نسبه إلى

---

(١) معجم الأدباء ١٢/ ٣٤، أخبار النحويين البصريين/ ص ٦.

(٢) الفهرست/ ٤٥.

(٣) إنباه الرواة ١/ ٧.



يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم. كما أن روايات أخرى تلتها، قد نسبته إلى ابن أبي إسحاق وعبد الرحمن بن هرمز وعيسى بن عمر.

إن آراء العلماء القدماء تتمثل في ثلاثة:

١ - الأكثرية منهم - كما رأينا وأشرنا تنسبه إلى أبي الأسود الدؤلي.

٢ - والأقلية منهم تنسبه إلى يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم.

٣ - يليها في القلة ما تنسبه إلى ابن أبي إسحاق، وعبد الرحمن بن هرمز، وعيسى بن عمر.

ثانياً: آراء المتأخرين من العرب والمستشرقين:

يرى بعض المتأخرين من العرب والمستشرقين أن أبا الأسود لم يضع العربية[١]، وإنما وضع إشارات إلى ما يرفع وينصب ويجر ويجزم من الكلمات، وأنه أعرب القرآن فقط، وصار الناس إذا تساءلوا عن لفظة مرفوعة أو منصوبة وأسباب ذلك، قالوا: العربية أن تكون كذا، ومن ثم نعتوا أبا الأسود بأنه وضع العربية.

ويرى محمد آل ياسين[٢] أن رأيهم هذا لا يسنده دليل مقبول، بل إن المصادر القديمة دلَّت على خِلاف ما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي، فمن عرض المصادر القديمة يتبين أن غالبها ينص على أن وضع أبي الأسود ضوابط نحوية أولية، بإشارة من الإمام علي - هو عمل مستقل ومختلف

---

(١) من هؤلاء: بروكلمان، وليتمان، وأحمد أمين، والدكتور شوقي ضيف، انظر/ ضحى الإسلام ٢/ ٢٨٧، المدارس النحوية/ ١٦.

(٢) انظر الدراسات اللغوية عند العرب/ ٦٣.



تماماً عن وضعه للنقط في القرآن. ونحن لا يمكننا أن نهمل أو نتجاوز ما أجمعت عليه المصادر القديمة، القريبة العهد من زمن أبي الأسود.

ونرى أن الزمن قد باعد بينهما وبين عصر أبي الأسود بقرون طويلة، فكيف نأخذ بآراء ما تباعد عن زمنه، ونتجاوز عما أجمعت عليه المصادر القريبة من عهده؟

١ - النحو ومصطلحاته عند تلاميذ أبي الأسود.

تشير المصادر العربية إلى أن مجموعة من تلاميذ أبي الأسود حملوا راية ذلك العلم وأسلموها إلى من جاء بعدهم. ومن هؤلاء نصر بن عاصم، وعطاء بن أبي الأسود[(١)] ويحيى بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن.

نعترف أنه من الصعوبة بمكان أن نحدد اقتران اسم أي منهم باسم أبي الأسود، حيث إن المصادر تضطرب حين الحديث عن هؤلاء العلماء، على أنه مما تجدر ملاحظته أن هذا الاضطراب يخف تدريجياً، وقد يكون من

---

(١) لا تتفق المصادر القديمة على تسمية تلاميذ أبي الأسود ولا على عددهم، يصور هذا الدكتور على أبو المكارم فيقول: إن المؤرخين يضطربون في تقرير أخذهم عنه... فبينما هم عند ابن قاضي شهبة ثلاثة: أبو حرب بن أبي الأسود ويحيى بن يعمر وعبد الله بن يزيد، نجدهم أربعة أو أكثر عند السيرافي: يحيى بن يعمر وعنبسة بن معدان وميمون الأقرن ونصر بن عاصم، ثم نجدهم خمسة عند ابن الأنباري.. إذ يضيف إلى هؤلاء الأربعة عبد الرحمن بن هرمز، ويجعلهم القفطي في الإنباه ثمانية، فيضيف إلى ما سبق أبو نوفل بن أبي عقرب، وقتادة بن دعامة السدوسي، وعطاء بن أبي الأسود وأشار الدكتور مازن المبارك - هو الآخر إلى تضارب هذه الروايات وعدم اتفاقها - راجع تاريخ النحو/ ٨٣ وما بعدها، ومراجعه التي رجع إليها، والعلة النحوية للدكتور مازن المبارك/ ٧ وما بعدها.



أسباب ذلك الاضطراب أن علم النحو كان علماً جديداً ووليداً صغيراً في بداياته الأولى.

فإذا رجعنا إلى طبقات الزبيدي نراه يقرن اسم نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز باسم أبي الأسود. كذلك أشار ابن النديم إلى أن بعض العلماء قد نسبوا وضع النحو إلى نصر بن عاصم - أيضاً -[1].

أما ابن الأنباري[2] فيقدم عنبسة الفيل، وميمون الأقرن ثم يليهما ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، ثم أبو عمرو بن العلاء.

ونحن نرى أنهم جميعاً يشتركون في إرساء ما بدأه أبو الأسود، وأنهم طوروا بعض تلك المصطلحات، وخرجوا بها من المعنى اللغوي إلى المعنى النحوي أو - العلمي - إن صح التعبير.

فعند الحديث عن يحيى بن يعمر نرى أنه قد أشار إلى بعض تلك الأبواب والمصطلحات.

لقد مرت بنا إشارة بسيطة حين تحدثنا عن نحو أبي الأسود. ونحن الآن نبدأ الحديث عن تلاميذ أبي الأسود الدؤلي ومصطلحاتهم:

١ - نصر بن عاصم (ت ٨٩هـ):

نصر بن عاصم بن أبي سعد الليثي البصري أول من أخذ النحو عن أبي الأسود، وأخذ النحو عنه أبو عمرو بن العلاء قال ياقوت: وله كتاب في العربية[3].

---

(١) انظر الفهرست/ ٤٧. (٢) انظر نزهة الألباء/ ٢٢.

(٣) نزهة الألباء/ ١٤، البغية ٢/ ٣١٣، معجم الأدباء ١٩/ ٢٢٤.



٢ - **عطاء بن أبي الأسود (. . .):**

كان عالماً بالعربية والنحو ويقال أنه لما استوفى ويحيى بن يعمر جزءاً متوفراً من أبواب النحو، نسب بعض الرواة إليهما أنهما أول من وضع النحو[١].

٣ - **يحيى بن يعمر: (ت ١٢٩هـ):**

وهو رجل من عدوان بن قيس بن عيلان، كان مأمونا عالماً، روى عنه الحديث والفقه، ولقي ابن عباس وابن عمر وغيرهما، وروى عنهما، وروى عنه قتادة، وإسحاق بن سويد. وقد أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي[٢]. وقد كان أحد قراء البصرة[٣]، وولي القضاء بمرو، وله آراء في اللغة والنحو.

ذكر ابن سلام عن يونس بن حبيب أن الحجاج قال لابن يعمر: «أتسمعني ألحن؟ قال: الأمير أفصح الناس - قال يونس وكذلك كان - ولم يكن صاحب شعر - قال: أتسمعني ألحن؟ قال: حرفاً. قال أين؟ قال: في القرآن. قال ذلك أشنع له: : فما هو؟ قال: تقول: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ . .﴾[٤] قرأها بالرفع، كأنه لما طال عليه الكلام نسي ما ابتدأ به والوجه أن يقرأ «أحبَّ

---

(١) تذكر كتب التراجم أسماء أخرى لطلاب آخرين أخذوا عن أبي الأسود. راجع البغية ٢/ ٢٨٤، والنزهة/ ١٣.

(٢) انظر طبقات فحول الشعراء ١/ ١٣، والفهرست/ ٤٧.

(٣) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ٨.

(٤) التوبة/ آية (٢٤).

إليكم» بالنصب. على خبر كان وفعلها»[1].

. في تلك القراءة يبين «يحيى بن يعمر» للحجاج مواطن لحنه، وقد وردت في إجابته للحجاج أول مصطلحات علمية بدأت بالنضج عند علماء هذه الطبقة.

وهي: باب الرفع والنصب.

١- الرفع. ٢- النصب.

ففي ملاحظته لتلك القراءة دلالة لا تخلو من فائدة وتظهر أن يحيي بن يعمر قد تنبه إلى هذين المصطلحين الرفع والنصب، حين قوله للحجاج: فتقرؤها «أحب بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان». وفي رواية ابن سلام عن يونس بن حبيب، والوجه أن يقرأ: «أحبَّ إليكم» بالنصب على خبر كان وفعلها»[2].

وهذا هو ما عبَّر عنه أبو الأسود حين قال لكاتبه «إذ رأيتني ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف»[3]. ومثله «النصب» عندما وصفه لكاتبه حين قال: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه»[4].

واللافت للنظر رواية الزبيدي: «والوجه أن يقرأ بالنصب على خبر

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٣.

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي/ ٢٢.

(٣) انظر الفهرست/ ٤٥، وأخبار النحويين البصريين/ ١٦، وطبقات النحويين واللغويين/ ٢٢، ونزهة الألباء/ ٢٥.

(٤) انظر الفهرست/ ٤٥، وأخبار النحويين البصريين/ ١٦.

كان»[1]، وأضاف إليها ابن سلام عن يونس «. . . بالنصب على خبر كان وفعلها»[2].

فهل توصل ابن يعمر في هذه المرحلة المتقدمة إلى تعليل النصب؟ وإلى تحديد عمل الأفعال الناقصة؟

وفي - ظني - إذا كان «يحيى بن يعمر» قد توصَّل إليه، فهذا يدل على أن الأفعال الناقصة في تلك المرحلة - قد عرفت ونوقشت على بساط البحث، وتم تجديد اسمها وخبرها.

وغالب الظن - أن هذا الأمر - لم يُتَوَصَّل فيه إلى دليل قاطع.

ونستنبط من هذا أن يحيى استخدم مصطلحاً نحوياً (رفع ونصب) في حين أن أستاذه أبا الأسود وصف الظاهرة فقط ولم يضع لها اصطلاحاً وهو بهذا يكون قد استكمل ما بدأه أبو الأسود[3].

٣ - التنوين:

«أكثر العلماء أنَّ أبا الأسود جعل الحركات والتنوين لا غير»[4]، وأنَّ «التنوين» رسمه أبو الأسود في المصحف بقوله: «فإن أتبعت شيئاً من هذه الحركات غُنَّة، فاجعل النقطة نقطتين»[5].

ويذكر «القلقشندي» أنَّ المبتدئ بذلك «نصر بن عاصم الليثي» وأَنَّه الذي خَمَّسَها وعشَّرَها[6].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين/ ٢٢.
(٢) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٣.
(٣) تاريخ النحو للدكتور أبو المكارم/ ٨٨.
(٤) صبح الأعشي للقلقشندي ٣/ ١٥٦.
(٥) المصدر السابق ٣/ ١٥٧.
(٦) السابق ٣/ ١٥٦.

ويذهب آخرون إلى أنَّ المبتدئ بذلك يحيى بن يعمر والذي ينبغي أن نؤكده، ومن الحق أن نقوله إنَّ هذا المصطلح بقي إلى يومنا هذا، لم يطرأ عليه أي تغيير أو تبديل، سواء ابتدأه يحيى بن يعمر، أو نصر بن عاصم أو أبو الأسود الدؤلي، ولعلنا لا نخطئ إذا قلنا أنه بعد انتشار الإسلام «تطور العرب حضارياً، واستفادوا من حضارات الأمم التي اندمجت فيهم. . . » وظهرت مصطلحات نذكر منها من مصطلحات النحو، الإعراب، البناء، الرفع، النصب، الخفض»[1].

أما ما يخص التأليف النحوي وأبوابه، فإن ابن يعمر، كان من قراء البصرة - كما ذكرنا سابقاً - وكان عالماً بالنحو والقراءات وتذكر المصادر أنه ألف كتاباً فيها.

ولا يخفى على الدارسين لتلك الفترة، أن النحو كان مختلطاً بالقراءات واللغة، وأن العالم فيه في ذلك الوقت لا يعد علمه شيئاً إذا قورن بعلم من جاء بعده بقليل، وقد كان النحوي منهم، فقيها، لغوياً، نحوياً، محدِّثاً.

- مرويات ابن يعمر:

كل ما أجمع عليه العلماء العرب واتفقت عليه كلمتهم أن مباحث ابن يعمر كانت في الغريب واللغة. ومن دلائل ذلك ما روي عنه، أنه عندما نفى إلى خراسان وعليها يزيد بن المهلب[2] فكتب يزيد إلى الحجاج: «إنا لقينا

---

(١) المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة، ضاحي عبد الباقي/ ٣٢، ٣٤، ط/١، ١٩٧٩. الحال، البدل، الخبر. . .

(٢) هو يزيد بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي. وُلِّيَ خراسان بعد وفاة أبية. وبقي فيها ست سنوات، ثم عزله عبد الملك بن مروان، ثم حبسه فهرب إلى الشام. انظر ترجمته وقصته في: (ابن خلكان ٢/ ٢٦٤).



العدو فَمَنَحَنَا الله أكتافهم، فأسرنا طائفة وقتلنا طائفة، واضطررناهم إلى عُرْعرة الجبل، ونحن بحضيضه وأثناء الأنهار»[١].

فلما قرأ الحجاج الكتاب قال: ما لابن المهلب ولهذا الكلام قيل له: إن ابن يعمر هناك. قال: فذاك إذن.

- ومن ذلك أيضاً - ما ذكره ابن سلام في طبقاته، وابن النديم في فهرسته - أن عد «ابن يعمر» في بنى ليث[٢]، وقد قيل أن أبا الأسود لما وضع باب الفاعل والمفعول زاد عليه رجل من بنى ليث أبواباً، ثم نظر فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه فأقصر عنه[٣]. وقد يكون هذا الرجل من - بنى ليث - هو يحيى بن يعمر.

ولننظر ما قيل عنه أيضاً في غريبه ولغته - أنه تخاصم رجلان في غلام، فقال أحدهما: باعني غلاماً «أَبَاقاً»، فقال له يحيى: «ألا قلت أبوقاً»[٤].

وحكى أن يحيى بن يعمر اشترى جارية خراسانية ضخمة، فدخل عليه أصحابه، فسألوه عنها فقال: نِعْمَ المِطخَّة[٥]. والمرويات التي ذكرت هي أقدم المرويات التي وصلت إلينا، وهي التي تحدد ماهية النحو عند يحيى

---

(١) طبقات النحويين واللغويين/ ٢٢ - ٢٣، طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤، وفي طبقات فحول الشعراء: «ففعلنا»، لا «فمنحنا».

(٢) انظر/ المصدر السابق ١/ ١٣، الفهرست/ ٤٧.

(٣) طبقات النحويين البصريين/ ١٥.

(٤) نزهة الألباء/ ٢٦.

(٥) طبقات النحويين واللغويين/ ٢٣. المطخَّة: من طَخَّ: طَخَّاً: شَرِسَ في معاملته، والمرأة نكحها. انظر الصحاح للجوهري مادة طخخ.



بن يعمر واللغة والغريب في تلك الفترة الزمنية، وقد تضافرت الروايات على أن «ابن يعمر» لم تكن له مؤلفات مكتوبة وصلت إلينا، عدا ما قيل عن كتاب في القراءات، لكنها أجمعت على أنه كان صاحب علم بلغات العرب والحديث والفقه مُلِمّاً بكلام العرب، لم يصل إلينا منها، إلا إشارات في المصادر.

وقد ذكر «ابن النديم» أنه رأي قمطراً في مكتبة «ابن بَعْرة» يضم ما يقارب «ثلاثمائة رطل من جلود فلجان وصكاك وقرطاس مصري، وورق صيني، وورق تهامى، وجلود أدم، وورق خراساني، فيها تعليقات عن العرب وقصائد مفردات من أشعارهم، وشيء من النحو...»[1]، وقد تكون مؤلفاته مع تلك التعليقات، وهذه قد فقدت ولم يصل إلينا شيء منها.

- عنبسة الفيل: (ت ١٠٠هـ)

مازلنا في استعراض الدارسين الأوائل للنحو في بداياته وجهودهم في تلك الدراسات التي كانت مختلطة باللغة ورواية الشعر، من هؤلاء:

عنبسة الفيل[2] (ت ١٠٠هـ)، وهو من تلاميذ أبي الأسود. تذكر المصادر العربية أنه روى الشعر وانتسب إلى مَهْرة بنى «حَيْدان» وأنه روى شعراً لجرير، فبلغ ذلك الفرزدق فهجاه قائلاً:

لَقَدْ كَانَ فِي مَعْدَانَ والفِيلِ زَاجِرٌ لِعَنْبَسَةَ الرَّاوِي عَلَيَّ القَصَائِدَا[3]

فروى البيت في البصرة. ولقي عنبسة أبا عيينة بن المهلب - أحد عمال

---

(١) الفهرست/ ٤٠، (صك) كلمة معرّبة، انظر تهذيب اللغة ٩/ ٤٢٨، مادة (صك).

(٢) سمي بالفيل، لأن أباه «معدان» تقبل بنفقه فيل زياد فسمى به.

(٣) نزهة الألباء ٢٣، وفي طبقات الزبيدي براوية: «والفيل شاغل» طبقات الزبيدي/ ٢٤.



البصرة، فقال له أبو عيينة: ما أراد الفرزدق بهذا البيت؟، فقال عنبسة: إنما قال: «لقد كان في معدان واللؤم زاجر»، ولم يقل «الفيل».

فقال أبو عيينة: «وأبيك إن شيئاً فررت منه إلى اللؤم أعظم»[(١)].

ولم يصل إلينا أكثر من ذلك عن جهوده، ولم نر له مؤلفات غير تلك المرويات بالسماع، التي تذكر أنه روى شعر جرير والفرزدق. ورواية عن أبي عبيدة «معمر بن المثنى» أنه اختلف الناس إلى أبي الأسود الدؤلي يتعلمون منه العربية، فكان أبرع أصحابه عنبسة بن مَعْدَان المهري. واختلف الناس إلى «عنبسة» فكان أبرع أصحابه «ميمون» الأقرن[(٢)]، فإذا كان «عنبسة» قبل «ميمون الأقرن»، فيبدو أن عبارة: واختلف الناس إلى «عنبسة»، فكان أبرع أصحابه «ميمون الأقرن»، تدل على أن «عنبسة» جلس للتعليم ورواية شعر جرير والفرزدق فقد ذكر «ياقوت» في قصة أبيه - «معدان الفيل».

ونشأ له ابن يقال له «عنبسة»، فروى الأشعار، وظرف وفصح، وروى شعر جرير والفرزدق، وانتمى إلى بني أبي بكر بن كلاب. فقيل للفرزدق: ههنا رجل من بني أبي بكر بن كلاب يروي شعر جرير ويفضله عليك..، ووصفوا له فقال: «رجل من بني أبي بكر بن كلاب على هذه الصفة لا أعرفه، فأروني داره، فأروه فقال: هذا ابن معدان الميساني ثم قصَّ قصته»[(٣)].

---

(١) انظر/ طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٢٤، ونزهة الألباء/ ٢٣.

(٢) انظر المصدر السابق/ ٢٣، وفي رواية أبي عبيدة - أيضاً أن «ميمون الأقرن» قبل «عنبسة»، والرواية تلك «عنبسة» قبل «ميمون»، وتختلف المصادر في أيهما قبل الآخر، أو أخذ عن الآخر.

(٣) معجم الأدباء ١٦/ ١٣٣، وفيه تفصيل القصة ١٣٤.



- ميمون الأقرن[1]:

أما «ميمون الأقرن» فتذكر المصادر أنه أخذ النحو عن «عنبسة» وبعضها يذكر أنه أخذه عن أبي الأسود، وأن عنبسة أخذه عنه[2]، ولم تذكر تلك المصادر أي مرويات له. وهو من الطبقة الثالثة للنحاة البصريين، أخذ عن أبي الأسود مع من أخذ، وقد كان أبو عبيده يقدمه على عنبسة بن معدان الفيل رفيقه في الأخذ عن أبي الأسود، وقد كان أبو عبيدة يقول: أول من وضع النحو «أبو الأسود الدؤلي»، ثم «ميمون الأقرن»، ثم «عنبسة الفيل»، ثم «عبد الله بن أبي إسحاق»[3].

وقد ذكر «القفطي» أن «أبا عبيدة» قال ذلك لأن «عصراً واحداً» جمعهم، وإلا فقد تقدم زمان بعضهم على بعض في الأخذ والطلب. وعبد الله بن أبي إسحاق ليس من هذه الطبقة، إلا أنه أدرك آخر عصرهم[4].

عند تناولنا جهود تلاميذ أبي الأسود، رأينا أن تلاميذه هؤلاء، قد توسعوا فيما بدأه أبو الأسود. فحين الحديث عن «التنوين» أشرنا إلى أن هذا المصطلح تنسبه بعض المصادر إلى «أبي الأسود» والبعض إلى نصر بن عاصم (ت ٨٩هـ)، من ذلك ما قيل أن «نصر بن عاصم» أكمل

---

(١) ميمون الأقرن النحوي، انظر بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٣٠٩، ونزهة الألباء/ ٢٢، وطبقات الزبيدي/ ٢٤.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٠٩.

(٣) إنباه الرواة للقفطي ٣/ ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٤) انظر إنباه الرواة للقفطي ٣/ ٣٣٧ - ٣٣٨.

مسيرة «أبي الأسود» فقد روى «محبوب البكري» عن خالد الحذاء[1] قال: «سألت نصر بن عاصم، وهو أول من وضع العربية: كيف تقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ فلم ينون[2] فأخبرته أن «عروة» ينون[3]. فقال: بئسما قال، وهو للبئس أهل»[4].

ومذهب البصريين بحذف التنوين كقراءة من قرأ (اللهُ أحدُ)[5] فأنه «حذف لالتقائه مع لام التعريف وهو موجود في كلام العرب وأكثر ما يوجد في الشعر»[6].

ويذهب «مصطفى صادق الرافعي» إلى أن «أول كتاب وضع في النحو على التحقيق هو الكتاب الذي وضعه نصر بن عاصم الليثي (ت ٨٩هـ)»[7]. والرافعي يذكر فيما ذكره في هذا المجال، أن الكتب لم تكن تسند كما يسند الحديث، لكن «نصر بن عاصم» أسند كتابه ذاك إلى «أبي الأسود»، وكان

---

(١) هو خالد بن مهران المجاشعي أو الخزاعي، يروي عن أبي عثمان الهندي، وعنه ابن سيرين وشيعته. قال ابن سعد: لم يكن حذاء، بل كان يجلس إليهم، وفاته سنة ١٤١هـ.

(٢) البحر المحيط/٨/ ٥٢٨، «وقرأ عثمان وزيد بن على ونصر بن عاصم وابن الأثير «أحد» بحذف التنوين، «وقال علي بن نصر سمعت أبا عمرو بن العلاء يقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾، ويقف فإذا وصل نون». راجع/ القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس/ ٧٨٩.

(٣) هو عروة بن الزبير بن العوام. مات (٩٣هـ).

(٤) انظر طبقات النحويين والبلاغيين/ ٢١.

(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٢/ ٧١٩.

(٦) البحر المحيط ٨/ ٥٢٨.

(٧) تاريخ آداب العرب للرافعي ١/ ٢٩١. وقد ذكر ياقوت: أن نصر بن عاصم «كان فقيها عالماً بالعربية، من فقهاء التابعين. وكان يسند إلى أبي الأسود الدؤلي في القرآن والنحو، وله كتاب في العربية، وقيل عنه أيضاً أنه يرى رأي الخوارج ثم ترك ذلك. وقال في تركه أبياتاً من الشعر...»، انظر معجم الأدباء/ لياقوت ١٩/ ٢٢٤.



هذا أول إسناد عرف في الأدب، وكان إسناداً علمياً بحتاً[١].

وقد ذكر هذا الكتاب «ياقوت»[٢] ثم تبعه «السيوطي»[٣] ولكن لم يرد ذكر لهذا الكتاب في أي من قوائم الكتب، أو كتب التراجم. فهل يمكن أن يكون قد سقط ذكره منها، وضاع ولم يصل إلينا، كما فقد الكثير من كتب العلماء القدماء.

من هذا العرض نرى أنه تكاد المصادر تجمع على أن هؤلاء الذين تتلمذوا على يد أبي الأسود الدؤلي، «بعضهم سابق لبعض، لكنهم جميعاً عاشوا في عصر واحد، وقد تقدم زمان بعضهم على بعض في الأخذ والطلب»[٤].

كما أنه يمكن القول أن أبا الأسود وتلامذته قد استطاعوا أن يخلقوا حركة علمية في القرن الأول، امتدت جذورها إلى القرن الثاني، خاصة عندما جاء في أواخر عصرهم ابن أبي إسحاق.

التهيئة لظهور أنماط اخرى من النحو:

أربعة تجمع المصادر على أنهم أول من وضع الأبواب النحوية، وبدأوا بالتهيئة لظهور أنماط جديدة من النحو، وهؤلاء لم يكونوا قد توصلوا إلى اصطلاحات تلك الأبواب، لكنهم كانوا يشيرون إليها في أقوالهم ومناقشاتهم النحوية واللغوية.

---

(١) تاريخ آداب العرب/ ٢/ ٢٩٤.

(٢) معجم الأدباء ١٩/ ٢٢٤.

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٣١٣ - ٣١٤.

(٤) إنباه الرواة للقفطي ٣/ ٣٣٧ - ٣٣٨.



وأول هؤلاء هو ابن أبي إسحاق[١] (ت ١١٧هـ) ويعده الدكتور «شوقي ضيف» أول النحاة البصريين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة[٢]. ويقترن معه الآخران، وهما: «عيسى بن عمر»، «وأبو عمرو بن العلاء». أما يونس بن حبيب فقد كان تلميذ «عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي».

ومنذ القرن الأول الهجري نشأت حركة نحوية ولغوية متمثلة في نشاط القراء في ميداني القراءات والتفسير، وحركة أخرى تتصل برواية الحديث ونقله، وثالثهما حركة فقهية فكرية قد اهتم بقيادتها جماعة من الصحابة، لذلك لعلنا لا نخطئ إذا قلنا إن تاريخ النحو واللغة مرتبط بالقراءات، وإن قراءات القراء كانت هي بدايات التأليف النحوي في مراحله المتقدمة، وأنه لنجد أن أول من ألّف في الهمز المقرئ الشهير «عبد الله بن أبي إسحاق» وقد تفوق على أقرانه في معرفة الهمز[٣]، فكان يقال: «عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم، ففرع النحو وقاسه، وتكلم في الهمز، حتي عمل فيه كِتاباً مما أملاه، وكان رئيس الناس وواحدهم»[٤]، وقد ظهر النحو بالمعنى الفني على يديه، وهو أول من اتجه إلى التعليل ونشط للقياس وأعمل فكره فيه. وخرّج مسائل كثيرة عليه[٥].

وهؤلاء العلماء كان يختص كل واحد منهم بالتفوق في ناحية من

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين/ ٢٥، بغية الوعاة/ ٢/ ٤٢، وإنباه الرواة ٢/ ١٠٤، نزهة الألباء/ ٢٦ - ٢٧.

(٢) انظر المدارس النحوية/ ٢٢.

(٣) نزهة الألباء/ ٢٦، طبقات النحويين واللغويين/ ٢٥.

(٤) المزهر ٢/ ٣٩٨.

(٥) نشأة النحو/ محمد الطنطاوي ٧٢/ ط ٢/ دار المعارف.



مناحي العلم، يدل على ذلك قول الخليل «فكان عبد الله بن أبي إسحاق يقدم على أبي عمرو في النحو، وأبو عمرو تقدم عليه في اللغة، وكان أبو عمرو سيد الناس وأعلمهم بالعربية والشعر ومذاهب العرب»[١].

يقول محمد بن سلام: سمعت رجلاً يسأل عن عبد الله بن أبي إسحاق وعلمه، فقال «هو والبحر سواء أي الغاية»[٢]، ومن هذا الوصف يتبين لنا أنه ذو ذكاء وحسن نظر، وذهن لماح في معرفة النحو.

وقد سبق القول أنه فرع النحو وقاسه، أي أنه درس أصول اللغة وتفحص ما اطرد منها، وبحث في العلة، وقاس عليها ما كان معلوماً بما ليس بمعلوم، فكان يعيب على الفرزدق ويرد عليه، ويتكلم في شعره، فهجاه الفرزدق بقوله:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلىً هَجَوْتُهُ ... وَلَكِنَّ عَبْدَ اللّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[٣]

فردّه عبد الله بن أبي إسحاق قائلاً: «ولقد لحنت أيضاً في قولك مولى مواليا، وكان ينبغي أن تقول مَوْلَى موالٍ»[٤].

وروى أبو عمرو بن العلاء، أن ابن أبي إسحاق سمع الفرزدق ينشد:

وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ ... مِنَ المَالِ إِلَّا مُسْحَتاً أو مُجلَّفُ[٥]

---

(١) المزهر ٢/ ٣٩٩.

(٢) نزهة الألباء/ ٢٧.

(٣) وهو من شواهد سيبويه، الكتاب ٣/ ٣١١-٣١٣، وانظر خزانة الأدب ١/ ٢٣٥.

(٤) نزهة الألباء/ ٢٧، طبقات فحول الشعراء ١/ ١٨.

(٥) انظر نزهة الألباء/ ٢٧، طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢، «ويروى مجرَّفُ».

فقال له ابن أبي إسحاق: على أي شيء ترفع أو «مجلَّفُ»؟ فقال: على ما يسوءك وينوءك.

ومن المعروف أن يونس بن حبيب من تلاميذ ابن أبي إسحاق، جاءه يوماً يسأله عن كلمة «السَّوِيق» قائلاً له: هل يقول أحد «الصَّوِيق»؟ قال: نعم، «عمرو بن تميم» تقولها. ثم نصحه: «وما تريد إلى هذا» عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»[1].

وقد أُتِّهِمَ هو وتلميذه عيسى بن عمر الثقفي بأنهما يطعنان على العرب، من ذلك تلحينه للفرزدق في مدحه «ليزيد بن عبد الملك»:

مُسْتقبلينَ شمالَ الشَّامِ - تضرِبُنا بحاصبٍ كنديفِ القُطْنِ منثورِ

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى، وأرْحُلُنَا عَلَى زَوَاحفَ تُزجَى، مُخُّهَا رِيرِ[2]

«فابن أبي إسحاق» يقول للفرزدق: أسأت. فإنما هي «ريرُ»[3]، ويرى أن هذا هو القياس في هذا الموضع. فلما ألحوا على الفرزدق، استبدلها بقوله:

على زواحف تُزْجِيها «محاسيرِ» ، وهي بديوانه على هذا النحو[4].

ومع أن «يونس بن حبيب» من تلاميذ ابن أبي إسحاق، لكنه - يجيز رواية الفرزدق، فقد قال: «والذي قال حسن جائز» [5] على تقدير: «على

---

(١) السابق ١/ ١٥، وطبقات النحويين واللغويين/ ٢٦، نزهة الألباء ٢٧ - ٢٨.

(٢) طبقات النحويين واللغويين/ ٢٦. وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٧.

(٣) انظر المصدر السابق/ ١٧، وطبقات النحويين والبلاغيين/ ٢٦.

(٤) ديوان الفرزدق/ ٢١٣، دار صادر بيروت تحقيق وشرح: كرم البستاني.

(٥) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٧.



زواحف رير مخُّها تُزْجَى» . وعندما بلغ أبن أبي إسحاق قول الفرزدق: «أما وجد ابن إسحاق لبيتي مخرجاً في العربية؟ أما إنى لو أشاء لقلت:

* على زواحفَ تُزْجِيهَا محاسيرِ *

ولكنى والله لا أقوله. فقال عبد الله: «عذره شرٌّ من ذنبه» والخفض في «رير» جيد، وتقديره: «على زواحفَ ريرِ مُخُّها تُزْجَى»[1].

والخفض يتفق مع قواعد النحو، وقد أجاز ذلك: يونس بن حبيب، وأقرّه عبد الله بن أبي إسحاق نفسه بعد ذلك.

هذا هو عبد الله بن أبي إسحاق وهذا ما رواه التاريخ له، حتى قال صاحب النزهة إنه أشد تجريداً للقياس من أبي عمرو، وقال عنه: إنه أول من علل النحو، كما أنه استخدم التأويل لتصحيح ما يخالف قواعد النحو من نصوص[2].

- عيسى بن عمر الثقفي: (ت ١٤٩هـ)[3]

يرى بعض الباحثين أن ثقافة عيسى بن عمر الثقفي ترجع إلى ثلاثة عوامل مهمة:

---

(١) خزانة الأدب للبغدادي ١/ ٢٣٩.

(٢) راجع النزهة/١٨، وتاريخ النحو للدكتور أبو المكارم/ ٩٤.

(٣) هو عيسى بن عمر بن عبد الله بن إسحاق بن الأعرج الثقفي صلبية، انظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين ٣١، مراتب النحويين/ ٢١، طبقات الزبيدي/ ١٥ وما بعدها، معجم الأدباء، ١٦ - ١٤٦، وفيات الأعيان ١٥٤٣.

أولها : ما استطاع أن يبنيه من ثقافة عامة أخذها عن شيوخه.

وثانيها : ما حصل عليه بجهده الشخصي من مشافهة فصحاء الأعراب وأخذ اللغة عنهم.

وثالثها : كثرة اتصاله بالشعراء الفصحاء وروايته عنهم ونظره في أشعارهم(١).

ولا يفوتنا - هنا - أن نذكر أن المصادر قد اتفقت على أن «عيسى بن عمر» كان ذا تأثير على تلاميذه، فقد كان من المتهمين بالطعن على العرب، وتلحين أشعارها، جاء في كتاب أخبار النحويين للسيرافي ما رواه على بن سليمان عن أبيه أنه قال لعيسى: أخبرنى عن هذا الذي وضعت يدخل فيه كلام العرب كله؟

قال: لا قلت: فمن تكلم بخلافك واحتذى ما كانت العرب تتكلم به أتراه مخطئا؟ قال: لا(٢).

«وعيسى بن عمر» قد رد قول النابغة وخطَّأه في قوله:

فَـبِـتُّ كَـأَنِّـي سَـاوَرَتْـنِـي ضَـئِـيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

فقد قال: «أساء النابغة في قوله»، يقول: موضعها «ناقعا»(٣).

وكان «عيسى بن عمر» كثير الرواية، عالماً بالنحو واللغة والمعاني،

---

(١) راجع عيسى بن عمر الثقفي، نحوه من خلال قراءته، صباح عباس السالم/ ٣٤.

(٢) أخبار النحويين للسيرافي/٢٦.

(٣) طبقات فحول الشعراء ١/١٦، وطبقات النحويين واللغويين/ ٣٥.



من ذلك ما ذكره الأصمعي أنه سأل «عيسى بن عمر» عن قول ذي الرُّمَّة[1]:

يُقَارِبْنَ حَتَّى يَطْمَعَ اليافِعُ الصِّبَى وَتَشْرَعُ أَحْشَاءُ القُلُوبِ الحَوَائِمِ

حَدِيثٌ كَطَعْمِ الشُّهْدِ حُلْوٌ صُدُورُهُ وَأَعْجَازُهُ الخُطْبَانُ دُونَ المَحَارِمِ

فقال: «هُنَّ لِعِفَّتِهِنَّ شُهْدٌ إِذَا أَمِنَ الحرام، وخُطْبَان إِذَا خَشَيْنَهُ»[2] وعندما عرض «الأصمعي» هذا القول على خلف، قال: «أراد أن صدور حديثه حلوة لشغف اللقاء والتسليم، وأعجازه مرة لحين الفراق والتوديع، وما في الحالتين تعرض لمحرم»[3].

وإني لا أجد غضاضةً في أن أذكر ما ذكرته الغالبية العظمى من المصادر، من أن النحو كله، هو «عيسى ابن عمر»، وكتاباه الجامع والكامل.

ذَهَبَ النَّحْوُ جميعاً كُلُّهُ غَيرَ مَا أَحْدَثَ عِيسَى بنُ عُمَرْ

ذَاكَ إِكْمَالٌ وهذا جَامِعٌ فَهُمَا لِلنَّاسِ شَمْسٌ وَقَمَرْ[4]

وقد نوه بفضلهما الخليل بن أحمد[5].

وكان يخالف القراء والنحويين في قراءاته، فهو يقرأ: ﴿هؤلاء بناتي هُنَّ أَطْهَرَ لكم﴾[6] بالنصب، وقد أنكرها أبو عمرو بن العلاء عليه. وهو بذلك ينصب كلمة «أطهَر» على الحال، ويجعل «هُنَّ» ضمير فصل.

---

(١) هو غَيْلان العدوي. والبيت في ديوانه ص/٦١٨، تصحيح وتنقيح: كارليل هنري هيس/ كمبردج، ١٣٣٧ = ١٩١٩م. والبيت فيه برواية: (يُقَرِّبْنَ).

(٢) نور القبس/ ٤٦.

(٣) المصدر السابق: ٤٦.

(٤) انظر نزهة الألباء/ ٣٠.

(٥) انظر نشأة النحو/ ٣٩، ونور القبس ٥٨، والإنباه ٢/ ٣٤٧.

(٦) هود/ آية (٧٨).

ويقرأ أيضاً: ﴿الزَّانِيَةَ والزَّانِيَ﴾[١]، ﴿والسَّارِقَ والسَّارِقَةَ﴾[٢].
ويقرءان هو «وأبو عمرو بن العلاء»: ﴿يا جبالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ﴾[٣] بالنصب، ويؤوِّله كل واحد منهما وفق تقديره وتفسيره وحسه اللغوي، «فعيسى بن عمر» يقول: «على النداء» كقولك: يا زيدُ والحارثَ، لما لم يمكنه: «يا زيد يا الحارث»[٤]. ويختلف معه «أبو عمرو بن العلاء» فيقول: «لو كانت على النداء لكانت رفعاً، ولكنها على إضمار: ﴿وسخرنا الطيرَ﴾، كقوله على إثر هذا: ﴿ولسليمانَ الريحَ﴾»[٥].

من هنا نرى أن بداية ظهور أنماط جديدة من النحو قد تبلورت على يديهما، «فعيسى بن عمر» استعمل مصطلح «النداء»، و «أبو عمرو بن العلاء» يستعمل مصطلح «الإضمار».

وقد قال بهذا الرأي «خلف الأحمر» في مقدمته[٦]، «فإذا ناديت ما بُدِئ بالألف واللام فانصب به [ما أوّله] الألف واللام، وارفع به الاسم المفرد مثل قولك: «يا زيد والحسن تعاليا» ويا محمد والفضل أقبلا واللغة فيه النصب»[٧]. وكأن «عيسى بن عمر» نظر إلى الأصل، وتوصل إلى ما نسميه العطف على المحل. وهناك شواهد ومواضع

---

(١) النور/ من الآية (٢).
(٢) المائدة/ من الآية (٣٨)، راجع المحتسب ٢/ ٢٠٠، والبحر ٦/ ٤٢٧.
(٣) سبأ من الآية (١٠).
(٤) طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٠.
(٥) سبأ من الآية (١٢). راجع المحتسب ٢/ ١٠٠، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الفتاح شلبي/ القاهرة ١٣٨٩ - ١٩٦٩، والبحر ٦/ ٤٢٧.
(٦) مقدمة في النحو/ خلف الأحمر/ تحقيق عز الدين التنوخي/ ٧٦-٧٧.
(٧) المصدر السابق ٧٦ - ٧٧.



أخرى، مثل النصب على التفسير وهو ما يسمى بـ (الاشتغال)[1]، وعرف أساليب النداء والتحذير وانتصاب المصدر النائب عن فعله وغير ذلك[2].

ويرى الدكتور «شوقي ضيف» أنه أي «عيسى بن عمر» يتوسع في تقدير العوامل المحذوفة - على ما يبدو -، «وكأنه أحس في وضوح أن العرب تنزع إلى النصب أكثر مما تنزع إلى الرفع لخفته، فجعل النصب فوق الرفع وعده الأساس»[3].

والنصب - عند العرب - أكثر استعمالاً لخفته، أمر معروف عندهم.

- أبو عمرو بن العلاء[4]: (ت ١٥٤هـ)

ومن العلماء الفصحاء الأجلاء، أبو عمرو بن العلاء، وهو أحد القراء السبعة، وكان أعلم الناس بالغريب والعربية والقرآن والشعر، وبأيام العرب وأيام الناس. .[5]، ملأت شهرته الآفاق في القراءات واللغة، وهو قليل الرواية كما يقول السيوطي[6] نقلاً عن الذهبي.

وهو الذي استنكر قراءة «عيسى بن عمر» السابق ذكرها: (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم) بالنصب، وله آراء كثيرة في اللغة والنحو، قال المرزباني:

---

(١) راجع الكتاب ١/ ٤٢ - ٤٣.

(٢) راجع عيسى بن عمر نحوه من خلال قراءته/ ٢٢٧ وما بعدها.

(٣) المدارس النحوية/ ٢٦، وعيسى بن عمر نحوه من خلال قراءته ٢٢٥ وما بعدها.

(٤) انظر: ترجمة أبي عمرو وأخباره في نور القبس ٢٥ - ٣٧.

(٥) كتاب الإقناع في القراءات السبع، تأليف أبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد الأنصاري، ابن الباذش، تحقيق وتقديم الدكتور عبد المجيد قطامش، ص/ ٢٩، ٩٣، جـ ١، ط/ ١، ١٤٠٣هـ.

(٦) راجع بغية الوعاة، ٢/ ٢٣١، فوات الوفيات ١/ ٣٣٢.

«إن لأهل الكوفة حذلقة النبط وصلفها، ولأهل البصرة حدة الخور ونوقها، ولنا دهاء فارس وأحلامها»(١).

وقد قال فيه الفرزدق:

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وَأَغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرو بنَ عَمَّارِ

حَتَّى أَتَيْتُ فَتىً ضَخْماً دَسِيعتُهُ مُرَّ المَرِيرةِ حُرّاً وابنَ أحرارِ

وقيل: «كانت دفاتر أبي عمرو ملء بيت إلى السقف، ثم انتسك فأحرقها»(٢).

والذي يثير التساؤل: لم أحرق أبو عمرو كتبه؟ وما علاقة تدينه وتنسكه بالكتب؟

من آرائه في اللغة أنه يقول: «الرِّجْزُ والرِّجْسُ واحد، كالأزد والأسد، ويقصد أن الزاي والسين من مخرج واحد. كما أنه قال: الأُسَارَى مَنْ شُدَّ، والأسرى من كان في أيديهم غير مشدودين»(٣).

ووفق ما تذكر الروايات أنه في النحو أقل شأناً منه في اللغة والشعر، فهو يقول حين جمعه بلال بن أبي بردة «بعبد الله بن أبي إسحاق»: غلبني ابن أبي إسحاق في الهمز فنظرت فيه بعد ذلك وبالغت(٤).

---

(١) نور القبس/ ٢٥.

(٢) المصدر السابق/ ٢٥، فوات الوفيات ١/ ٣٣١.

(٣) نور القبس/ ٢٦.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤، طبقات الزبيدي/ ٢٥، «وهذا الأمر لا يعني ضعف أبي عمرو ضعفاً كبيراً في النحو، لكنه أكثر تقدماً في اللغة وأشعار العرب وغريبها».



لكن المصادر تخبرنا أن أبا عمرو بن العلاء له آراء سديدة وناقدة في الشعر والشعراء، من ذلك أنه كان يشبه شعر ثلاثة من شعراء الإسلام بشعر ثلاثة من شعراء الجاهلية:

الفرزدق، بزهير، وجرير بالأعشى، والأخطل بالنابغة.

قيل فهلا شبهوا جريراً بامرئ القيس؟

قال: هو بالأعشى أشبه، كانا بازيين يصيدان ما بين الكركي إلى العندليب[1].

فتأمل وصفه لمعاني الشاعرين وملاحظته الدقيقة والفاحصة للغتهما.

وقُدِّم إلى يونس بن حبيب رطباً، فأكل ثم رفع يده عند شبعه، فلما قيل له: «كُلْ» قال: «قد أَحْسَبَني» فأعجب أبو عمرو بن العلاء بذلك القول قائلاً: هذا من قول الله عز وجل: ﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا﴾[2]، أي كافياً.

وبعد، فهذا هو أبو عمرو بن العلاء إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، أخذ النحو عن نصر بن عاصم، وأخذ عنه يونس والخليل ويحيى بن المبارك، قال عنه يونس: لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء كان ينبغي أن يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء في العربية، ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك[3].

---

(١) راجع نور القبس ٢٦ - ٢٧.

(٢) النبأ/ من الآية (٣٦).

(٣) النزهة ٢٤، بغية الوعاة ٢/ ٢٣١.



ثالثاً: آراؤهم النحوية في الكتاب:

ينبغي لنا - الآن - أن ننظر في ناحية مهمة من آراء هؤلاء العلماء، وهي آراؤهم وبعض مصطلحاتهم في الكتاب. وهذه المصطلحات أو (الأبواب النحوية) قد وردت متناثرة في كتاب «سيبويه»، جمعت بعضها، واخترت لكل عالم من هؤلاء بعض تلك الأقوال والآراء، وقد يكون في المسألة الواحدة رأي مخالف لرأي الآخر.

تلك المصطلحات لم تكن أبواباً نحوية بالمصطلح العلمي الناضج، ولكن الغالب عليها أنها إشارات وتنبيهات، أو بالتعبير الأدق، هي تهيئة لظهور تلك الأبواب - بعد ذلك - على يد من جاء بعدهم، كما أن هذه الأبواب لم تكن في مؤلفات خاصة تنفرد بها، لكنها وردت على لسانهم، منتشرة في كتب من جاء بعدهم، حين سؤالهم عن أوجه بعض القراءات، أو في إجابتهم عن معاني بعض الأبيات الشعرية.

وقد رجع «سيبويه» إلى هؤلاء العلماء مرات عدة وسوف نرجع إليه لنقرأ بعض ما ذكره لهؤلاء العلماء لنتخير مجموعة لكل واحد منهم، وفي عرضنا لآرائهم وأخبارهم سنتخذ تاريخ الوفاة أساساً لهذا العرض.

أولاً: عبد الله بن أبي إسحاق: (ت ١١٧هـ)

بلغت آراء «عبد الله بن أبي إسحاق» - النحوية - تسعة مواضع في الكتاب «السيبويه»[1] تخيرنا بعضها لنستكشف منها، ما قيل عنه، من أنه

---

(١) ذكر أحد الباحثين أنها ستة. راجع الدراسات النحوية واللغوية، جاسم السعدي/ ١١٠.



فرع النحو وقاسه، وأنه أول «من بعج النحو ومد القياس والعلل» [1]. منها ما يأتي:

١- هل يكون الحال معرفة؟

قال يونس في قولنا: «مررتُ به المسكينَ» ، إنَّ المسكين منصوبة على الحالية. وقال الخليل وابن أبي إسحاق أنه مرفوع: «مررتُ به المسكينُ» ، كأنه قال: «المسكينُ مررتُ به» أو «المسكينُ هو» ، أو «هُوَ المِسْكِينُ» فيكون مبتدأ لخبر محذوف، أو خبراً لمبتدأ محذوف[2].

٢- «غير» بين الاستثناء والنعت:

يقول «سيبويه» إن غير بمنزلة «إلاَّ» في الاستثناء فيقول: «الدليل على ذلك قول الشاعر:

فَـمَـا لِيَ إِلَّا الـلّهُ لَا رَبَّ غَـيْـرَه وَمَـا لِيَ إِلَّا الـلّهَ غَـيْـرَكَ نَـاصِرُ[3]

«فَغَيْرَكَ» بمنزلة «إلاَّ زيداً» ثم أشار سيبويه إلى أن «غير» لها أسلوب آخر تكون فيه بمعنى " مثل " فتكون " صفة " ، وهذا على رأي ابن أبي إسحاق، يقول سيبويه: أنشد بعضُ الناسِ هذا البيتَ رفعاً، للفرزدق: [4]

مَـا بِـالـمَـدِيـنَـةِ دَارٌ غَـيْـرُ وَاحِـدَةٍ دَارُ الـخَـلِـيـفَـةِ إِلَّا دَارُ مَـرْوَانِ

---

(١) طبقات ابن سلام/ ١٤، طبقات الزبيدي/ ٢٥.

(٢) راجع سيبويه ٢، ٧٥ وما بعدها.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٣٩، «ويذكر سيبويه أنه من شعر الكميت» راجع الكتاب ٢/ ٣٤٠.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٤٠ - ٣٤١.



«جعلوا غَيْر «صفةً» بمنزلة «مِثْل» ، ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بُدٌّ من أن ينصب أحدَهما وهو قول ابن أبي إسحاق»[١].

٣- ما ينصرف وما لا ينصرف:

أما ما يتعلق بما ينصرف وما لا ينصرف فإن «ابن أبي إسحاق» يمنع صرف المؤنث المسمى «بعَمْرو» أو «زَيْد»[٢].

٤- التحذير:

يقول «سيبويه»: اعلم أَنَّه لا يجوز أن تقول «إِيَّاكَ زيداً» كما أنَّه لا يجوز أن تقول رأسَك الجدارَ حتى تقول «من الجدارِ» ، أو «والجدارَ» . . . ولو قلت إِيَّاكَ الأسدَ تريد من الأسد لم يجز، إلاّ أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فإِنَّه ... إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ

كأنه قال: إِيَّاك ثم أَضْمَرَ بعد إِيَّاك فعلاً آخر، فقال: «اتَّقِ المِرَاءَ»[٣].

وواضح أن هذا تخريج سيبويه حتى يسوغ نصب الاسمين.

٥ - واو العطف:

قال تعالى[٤]: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

---

(١) راجع الكتاب ٢/ ٣٤٠.
(٢) الكتاب ٣/ ٢٤٢.
(٣) الكتاب ١/ ٢٧٩.
(٤) الأنعام من الآية (٢٧).

«سيبويه» يروي هذه الآية بالرفع، ويشير إلى أنّ ابن أبي إسحاق يرويها نصباً، ولم يبين وجهة نظر ابن أبي إسحاق في النصب. ودلل «سيبويه» على رأيه بتوجيه قراءة الرفع على أنه على العطف، أو أنه خبر لمبتدأ محذوف، حيث يقول: «فالرفع على وجهين: أحدهما أن يَشْرَكَ الآخِرُ الأولَ، والآخر على قولك دَعْنِي ولاَ أَعُودُ..»[1]

«فعبد الله بن أبي إسحاق» ينصب «نُكَذِّبَ» و «نكونَ» بإضمار «أَنْ» بعد الواو، والفعل بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم[2].

وقد أورد «سيبويه» هذا البيت شاهداً على النصب:[3]

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٤ وانظر وجوه الرفع في المحيط ٤/ ١٠٢ - ١٠٣، وهي ثلاثة وجوه: أحدهما أن يكون معطوفاً على «نُرَدُّ» فيكون انتفاء التكذيب والكون من المؤمنين. والثاني: أن يكون رفع «ولا نكذبُ ونكونُ» على الاستئناف. والثالث: أن يكون «ولا نكذب ونكون» في موضع نصب على الحال، والتقدير: يا ليتنا «نُردُّ» غير مكذبين وكائنين من المؤمنين. (انظر السابق ٤/ ١٠٢ - ١٠٣).

(٢) توجيه أبي حيان للنصب قوله: «قرأ ابن عامر وحمزة وحفص «و لا نكذبَ ونكونَ» بالنصب فيها، وهذا النصب عند جمهور البصريين هو بإضمار «أنْ» بعد الواو، فهو ينسبك من «أن» المضمرة والفعل بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم، مقدر من الجملة السابقة، والتقدير: يا ليتنا يكون لنا ردّ وانتفاء وتكذيب وكون من المؤمنين» البحر المحيط ٤/ ١٠١، وانظر توجيه الزمخشري ورد أبي حيان عليه في المصدر نفسه ٤/ ١٠١.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٤٥، وقد عطف الفعل المنصوب «بأن» مضمرة (وتقرّ) على «اللُبْس» وهو المصدر.

ثانياً: عيسى بن عمر الثقفي: (ت ١٤٩هـ)

ذكرت المصادر إن «عيسى بن عمر» عرف عنه، ولوعه بالغريب، وأنه كان يتتبع الإعراب في أي كلام ولا يتركه أبداً[١]. وقد تحدثنا عن إغراب «عيسى» وتقعره في اللغة في مظان البحث[٢].

ويظهر لنا من تلك الروايات أن «عيسى» كان ميالاً للغريب - بحق - وبدا ذلك في أقواله وأسئلته ورواياته التي وصلتنا[٣].

ونذكر - هنا - بعض أقواله التي لم أتطرق إليها - سابقاً - عند الحديث عن أوليات التأليف النحوي - منعاً للتكرار والإطالة -، وذلك لنرى صحة ما قيل عن ولوع «ابن عمر» بالغريب من اللغة.

*** من هذه الأقوال، ما يأتي:**

كان «عيسى بن عمر» يجلس في مجلس يضمه هو و «أبو عمرو بن العلاء» وكان «عيسى» متحدثاً فيه، فقال في عرض حديثه: «... ضَرَبَه فَحُشّت يده فقال «أبو عمرو» فَحَشَّت يده. قال يونس، والتي رَدَّه عنها جيدة: يقال: حُشَّت يده بالضم وحَشَّت بالفتح وأَحَشَّت...»[٤]. نجد في هذا القول أن «عيسى بن عمر» قصد الإغراب في كلامه، لأن حُشّت بمعنى يَبِست.

---

(١) انظر البيان والتبيين ٢/ ٢١٨.

(٢) راجع البحث/ ٧١ وما بعدها.

(٣) انظر البحث/ ٧٢، ٧٣.

(٤) الخصائص ٣/ ٣٠١، ومجالس العلماء للزجاجي/ ١٢٠.

ويذكر ابن جني في خصائصه، عن يونس أنه «إذا اجتمعا - أي وأبو عمرو» - في مجلس لم يتكلم أبو عمرو مع عيسى، لحسن إنشاده وفصاحته[1].

ونضيف إلى تلك الأقوال، قوله: أَقْبَلْتُ مُجَرْمِزاً حتى اقْعَنْبَيْتُ بين يدي الحسن فقلت: يا أبا سعيد ما قول الله[2] ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾[3] «ولو صح هذا النقل عن عيسى، لم يكن كلامه إلاّ إغراباً، وإلاّ فما الذي يلجئه إلى الأجرِمَاز والإقْعِنْباب»[4]؟!.

وإننا لنقول إن هذا القول فيه الكثير من الإغراب، بله أن فيه الكثير من وَحْشيّ الألفاظ.

والروايات في المصادر المتعددة تكثر من إيراد تلك الألفاظ في أقواله[5]، ويظهر لنا من بعض تلك الروايات أن «عيسى بن عمر» يعمد إلى الغريب هذا، عندما يكون في مجلس مع عمرو بن العلاء - خاصة - أو عندما يريد أن يوصل إليه شيئاً بينهما -، وربما يعود ذلك إلى التنافس الشديد بينهما، ومحاولة كل منهما إبراز تفوقه العلمي - في اللغة - على نظيره.

---

(١) الخصائص ٣/ ٣٠١.

(٢) ق من الآية (١٠).

(٣) الفائق في غريب الحديث ١/ ٢٠٧، النهاية في غريب الحديث، مبارك بن الجزري ١/ ٢٦٣. (نقلاً عن بن عمر نحوه... (٣٩).

(٤) عيسى بن عمر نحوه من خلال قراءته/ صباح السالم عباس/ ٣٩.

(٥) انظر على سبيل المثال لا الحصر، البيان والتبيين/ ٢/ ٢١٨ والعقد الفريد ٢/ ٤٨١، وطبقات الزبيدي/ ٤٠، ومجالس العلماء للزجاجي/ ١٢٠، وجمهرة اللغة/ ٢/ ٢٠٤ - ٢٠٥.



ولا يفوتنا القول بأن المصادر المتقدمة قد أجمعت على أن «عيسى بن عمر» ألف كتابين في النحو، هما «الجامع» و «المكمل» على اختلاف في التسمية للكتاب الثاني[1].

هذان الكتابان لا نستطيع أن نعرف تمام المعرفة ما يحتويان عليه من نحو، لضياعهما وعدم وصولهما إلينا، عدا إشارات لذلك النحو وموضوعاته من بعض الباحثين[2]، تعتمد على الحدس.

لذا عمدنا إلى جمع بعض آرائه النحوية من الكتاب لسيبويه وقد وردت في اثنين وعشرين موضعاً، وقد نلجأ أحياناً إلى توضيح بعضها من كتب أخرى جاءت بعد سيبويه، وهذه الآثار بعضها أشاد بها سيبويه، وبعضها عارضها ووصفها بالقبح، أو بغيره من الأوصاف.

* الآثار النحوية لعيسى بن عمر:

لقد مرَّ بنا أن آراء عيسى بن عمر وردت في الكتاب اثنتين وعشرين مرّة، اخترت منها ما يلي:

---

(١) ربما ترجع هذه التسمية إلى قول الخليل يمدح كتابى «عيسى بن عمر» في النحو:

بَطَلَ النَّحْوُ الَّذي جَمَعْتُم ... غَيرَ مَا أَحْدَثَ عيسَى بِنْ عُمَر

ذاكَ إِكْمالٌ وَهَذا جَامِعٌ ... وَهُمَا لِلنَّاسِ شَمْسٌ وَقَمَر

- انظر: نور القبس/ ٥٨، وفي روايات أخرى: «ذَهَبَ النَّحْوُ جَمِيعاً كُلُّه».

- انظر: نزهة الألباء/ ٣٠، نشأة النحو/ ٣٩، والبحث/ ٨١، ولا أود الإطالة هنا في مناقشة تلك التسمية، فليس هذا هدفنا - هنا - كما أن المصادر قد أسهبت في مناقشة هذا الأمر.

(٢) انظر سيبويه إمام النحاة/ علي النجدي ناصف/ ١٣٣.



١ - اسم الفاعل يعمل عمل الفعل:

جاء في الكتاب: «وزعم عيسى أنّ بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي[١]:

فَـأَلْفَـيْـتُـه غَـيـرَ مُـسْـتَـعْـتِـبِ ... ولا ذاكِـــرِ الــلهِ إلّا قــليـــلا

بحذف التنوين من «ذاكر» ونصب لفظ الجلالة معمولاً لاسم الفاعل.

«سيبويه» يرى أن حذف التنوين من «ذاكر» ليس استخفافاً ليُعَاقِبَ المجرورَ، ولكنه للضرورة[٢]، وذلك ليجتنب التقاء الساكنين، وهما التنوين واللام الأولى من لفظ الجلالة.

٢ - إضمار الفعل (الحمل على المعنى):

ويجوز - أيضاً - في ذلك الباب أن تنصب على المعنى وتضمر له ناصباً[٣]، فتقول: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، كأنه قال: ويَضرِبُ عَمْراً، أو ضَارِبٌ عَمْراً»[٤].

ومثل قول جرير:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لقومِهِم ... أَوْ مِثْلَ أُسرةِ مَنظور بنِ سَيَّارِ

فنصب «مثلَ» وذلك بإضمار «فعل» تقديره: هاتِ مِثْلَ أسرة منظورٍ، حملاً على معنى «جئني»[٥].

---

(١) ديوان أبي الأسود/ ١٢٣، تحقيق آل ياسين، الخزانة ١١/ ٣٧٤ - ٣٧٥، ابن الشجري ١/ ٣٨٣.

(٢) الكتاب ١/ ١٦٩، والخزانة ١١/ ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٣) الكتاب ١/ ١٦٩.

(٤) انظر السابق ١/ ١٦٩.

(٥) الكتاب ١/ ٩٤، ١/ ١٧٠.

٣- اسم الفاعل:

وزعم عيسى أنهم ينشدون هذا البيت[١]:

هَلْ أَنتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بنِ مِخْرَاقِ[٢]

«فإذا أَخْبَرَ أَنَّ الفعلَ قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البَتَّةَ، لأنه أُجْرِيَ مُجْرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعلُ المضارعُ في الإعراب، فكلُّ واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل، لأنه إنما شُبِّهَ بما ضَارَعَهُ من الفعل كما شُبِّهَ به في الإعراب. وذلك قولك: هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه. وجهُ الكلام وحدُّه الجرُّ، لأنه ليس موضعاً للتنوين»[٣].

وقد أنشد «سيبويه» هذا البيت بنصب «عبدَ رَبٍّ» بحسب رواية يونس فيكون معطوفاً على محل دينار، وأجرى اسم الفاعل «باعث» مجرى «تبعث» ، ونصبه «بتقدير اسم الفاعل أولى من تقدير اسم الفعل، ليوافق المقدر الظاهر»[٤].

والأولى عند «سيبويه» تقدير الفعل، فإنه قال، قبل قول «عيسى» بالنصب لِـ «عبدَ رَبٍّ» : «وتقول في هذا الباب: هذا ضارب زيدٍ وعمرو، إذا أَشْرَكْتَ بين الآخر والأول في الجار، لأنه ليس في العربيَّةِ

---

(١) الكتاب ١/ ١٧١.

(٢) انظر المقتضب ٤/ ١٥١، وقد قال صاحب المقتضب: «ونصب الثاني لأنه أعمل فيه الفعل، كأنه قال: أو باعثٌ عبدَ رب»، وانظر الخزانة ٨/ ٢١٥.

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٧١.

(٤) الخزانة ٨/ ٢١٥ وعيسى بن عمر: نحوه من خلال قراءته/ ٢٧٢.



شيء يَعْمَلُ في حرف فيمتنع أن يُشْرَك بينه وبين مثله. وإنْ شئت نصبت على المعنى وتُضْمِرُ له ناصباً، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، كأنه قال: ويَضْرِبُ عَمراً، أو ضارِبٌ عَمْرَاً»[1].

٤ - ما ينصرف وما لا ينصرف:

كان «عيسى بن عمر» يصرف امرأة اسمها عمرو[2]. لأنه على أخف الأبنية.

٥ - النصب على المصدرية:

يقرأ «عيسى بن عمر» - وبعض القراء - بالنصب على المصدرية في قوله تعالى: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْراً جَمِيلاً﴾[3]. والتقدير عنده: فلأصبرن صبراً جميلاً. أي: فاصبروا صبراً. وقد جاءت نصباً على المصدرية في قول الشاعر[4]:

يَشْكُو إليَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْراً جَمِيلًا فَكِلَانَا مُبْتَلَى

وتقديره: فاصبر صبرا جميلاً.

وقد رواه «سيبويه» بالرفع، لكنه يستحسن النصب ويجوده لأنه أمر[5]. قال المبرد: «فصبر جميل» بالرفع أولى من النصب لأن المعنى: قال «ربّ عندي صبر جميل»[6].

---

(١) الكتاب ١/ ١٦٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٤٢.

(٣) يوسف آية (١٨).

(٤) إعراب ثلاثين سورة/ ١٩، وتفسير القرطبي ٩/ ١٠٠.

(٥) انظر الكتاب ١/ ٣٢١.

(٦) تفسير القرطبي ٩/ ١٠٠.

قال سيبويه: «ومثل الرفع: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ﴾[1] كأنه يقول: الأمر صبرٌ جميلٌ»[2].

ففي الآية السابقة إخبار يعقوب بصبرٍ حاصلٍ عند فقدان يوسف.

ومن قراءة: «عيسى بن عمر» على المصدر - أيضاً - قوله تعالى[3]: ﴿سلاماً قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾، وقوله جل شأنه[4]: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾، وذلك أن «طوبى» مصدر في موضع نصب، وعطف (حسنَ مآب) عليها[5].

يقول سيبويه: وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكِرَ مَذْكُورٌ فدعوتَ له أو عليه على إضمار الفعل، كأنك قلت سَقَاكَ الله سَقْياً، ورَعَاكَ اللهُ رَعْياً، وخَيَّبَكَ اللهُ خَيْبَة، فكلُّ هذا وما أشبهه على هذا ينتصب، وإنما اختزل الفعل هاهنا، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جعل الحذر بدلاً من احذر[6].

٦ - البدل:

عن «سيبويه» قال: إن «عيسى بن عمر» كان يقول: «ادخلوا الأَوَّلُ فالأَوَّلُ، لأن معناه ليدخل، فحمله على المعنى»[7] ليكون بدلاً من الضمير.

---

(١) من سورة يوسف/آية (١٨).

(٢) الكتاب ١/ ٣٢١.

(٣) يَس من الآية (٥٨).

(٤) الرعد (٢٩).

(٥) البحر المحيط ٥/ ٣٨٩. أما الرفع «طوبى لهم وحسنُ مآب»، فانظر الكتاب ١/ ٣٣١.

(٦) الكتاب ١/ ٣١٢.

(٧) الكتاب ١/ ٣٩٨.

وصاحب المقتضب جوز ذلك حملاً على المعنى لأن قولك: «ادخل» إنما هو «لتدخل» في المعنى[1]، فيكون «الأول» مرفوعاً لأنه بدلاً من الضمير.

والمبرد رأيه يوافق رأي «عيسى بن عمر» في كون «الأول» مرفوعاً للبدلية حملاً على المعنى.

لكنه يعاود ويوافق «سيبويه» على النصب على أنه حال: «ادخلوا الأول فالأول»[2] فلا سبيل عند أكثر النحويين إلى الرفع، لأن البدل لا يكون من المخاطب[3].

٧ - باب الحكاية:

قال «سيبويه» وكان عيسى يقرأ هذا الحرف: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾[4] أراد أن يحكي[5].

وقد قرأها عيسى بكسر همزة «إنّ» على الحكاية بتقدير «قال» بعد «دعا»، أو بتضمين هذه الأفعال معنى قال[6]، وقد ورد هذا في الكتاب في: «باب من أبواب إن»[7].

---

(١) المقتضب ٣/ ٢٧٢.

(٢) الكتاب ١/ ٣٩٨. «سيبويه ينصبه على الحالية».

(٣) انظر المقتضب ٣/ ٢٧١ - ٣٧٢.

(٤) القمر الآية (١٠).

(٥) الكتاب/ ٣/ ١٤٣.

(٦) انظر البحر المحيط ٥/ ٤٨٣ و ٥٠٦ «بعض القراءات في كسر همزة إن»، وانظر عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءاته/ ٢٥٢.

(٧) انظر الكتاب ٣/ ١٤٣.



٨ - **إضمار الفعل:**

الإغراء والتحذير:

تبين لنا من قراءة أبي «عمرو بن العلاء» و «عيسى بن عمر» لقوله تعالى[(١)]: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ بالرفع والنصب - أنهما قد توصلا إلى مفهوم جديد في النحو، وهما: النداء والإضمار، ولم يكن هذان المصطلحان قد عرفا معرفة فنية دقيقة في عصرهما. وقد جاء إضمار الفعل عند «أبي عمرو بن العلاء» ، وهذا الإضمار يتصل مرة بالفعل، ومرة بالحرف، ويأتي في مواضع كثيرة في الأبواب النحوية، منها:

الإغراء والتحذير:

وما دمنا نتحدث عن آراء «عيسى بن عمر» النحوية فإن ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[(٢)] قرأها «عيسى بن عمر» (براءةً) بالنصب، قال ابن عطية: «أي (الزموا) وفيه معنى الإغراء»[(٣)].

وذكر القرطبي في المسألة الرابعة من المسائل الخمس للآية الأولى من سورة «التوبة»، قراءة («عيسى بن عمر» بنصب «البراءة» على تقدير: التزموا براءة، ففيها معنى الإغراء. وبَيَّنَ أنها مصدر «فَعَالَة» ، كالشَّنَاءة والدَّنَاءة)[(٤)].

---

(١) سبأ آية (١٠). (٢) التوبة من الآية (١).

(٣) البحر المحيط ٥/ ٤١، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤/ ٥١٥، «قراءة النصب قرأ بها «عيسى بن عمر»، وهي منصوبة بـ «اسمعوا» أو «الزموا» على الإغراء».

(٤) تفسير القرطبي ٨/ ٤١، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان/ مج/ ٤ .



ومثل ذلك في قراءة قوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ * مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[1]، «قرأها عيسى بالنصب، وتخريجه على أنه منصوب بإضمار فعل، أي: اذكروا (القارعةَ) و «ما» زائدة للتوكيد، و «القارعةَ» تأكيد لفظي للأولى»[2]، نصبها عيسى وجماعة على التحذير، والجمهور يقرؤها بالرفع.

أما «الزجاج» فقال هو تحذير، والعرب تحذر وتغري بالرفع كالنصب[3].

كما قرأ «عيسى بن عمر» ومثله قرأ «زيد بن على» ، و «ابن أبي عبلة» قول الله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾[4] بالنصب، بإضمار فعل تقديره: «اقرأ» ، أو «الزم» ونحوهما[5].

وأجاز الكسائي والفراء - أيضاً «تنزيل» بالنصب على أنه مفعول به، قال الكسائي: «أي اتبعوا واقرءوا «تنزيل الكتاب» أما الفراء فإنه يقول: هو على الإغراء مثل قوله تعالى[6]: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، أي «الزموا»[7].

وقد ذكرنا[8] أن «سيبويه» يروى شاهداً على إضمار الفعل، بأنَّ ابن أبي إسحاق قد أجازه، في:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّه ... إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

---

(1) القارعة آية (١ - ٢).
(2) البحر المحيط ٨/ ٥٠٦.
(3) انظر السابق ٨/ ٥٠٦.
(4) الزمر/ آية (١).
(5) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ج ٦، ص ٤.
(6) النساء آية (٢٤).
(7) تفسير القرطبي ١٥/ ١٥١.
(8) تفسير القرطبي ١٥/ ١٥١.



كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد «إياك» فعلاً آخر[1] يفيد التحذير، فكأنه قال: اتقِ المِرَاء.

ثالثًا: أبو عمرو بن العلاء:

ثالث هؤلاء العلماء من كانت لهم آراء في النحو واللغة هو: أبو عمرو بن العلاء، له آراء كثيرة بلغت اثنين وأربعين موضعاً. وليس هدفنا - هنا - استقصاء جميع آرائه التي طرحت في «الكتاب»، بل هدفنا هو طرح بعض القضايا النحوية أو اللغوية التي تبين مذهب «أبي عمرو» وتوضح وجهة نظره في تلك القضايا.

١- ما ينصرف وما لا ينصرف:

كان أبو عمرو بن العلاء لا يصرف «امرأة» لو كان اسمها «عمرو»، ولكنه «كان يصرف كل اسم لرجل جاءت تسميته كالأفعال مثل: «ضَرَبَ»، و «ضَارَبَ» والخليل يرى رأيه هذا[2] وكذلك كان لا يصرف «سبأ» في قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[3]، يرى أنه اسم لقبيلة»[4].

وقد قال أبو عمرو بالتفرقة بين ما لا ينصرف إذا كان مزيداً بألف

---

(١) الكتاب ١/ ٢٧٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٠٦.

(٣) النمل آية (٢٢).

(٤) الكتاب ٣/ ٢٥٣، النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ٢/ ٢٣٧، «واختلفوا في مِن سبأ» هنا، «ولِسَبَإٍ» في سورة «سبأ»، فقرأ أبو عمرو والبزي بفتح الهمزة من غير تنوين فيهما، انظر السابق ٢/ ٢٣٧.



ونون، مثل «غضبان» وبين ما أتى غير مزيد مثل «سِرْحَان» ، فهو يصرفه، لأن آخره إذا صغرته لا يشبه آخر «غَضْبان»[1]، كذلك كان يمنع صرف الأعداد مثل: مَثْنَى، وثُلاَث، ورُبَاع، لأنها معدولة عن اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، في قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[2]، وقد ورد في الشعر ما يؤيد رأيه هذا، قال ساعدة بن جُؤَيَّة الهُذَلِي:

وَعَـاوَدَنِـي دِيـنِـي فَـبِـتُّ كـأَنَّـمـا خِلالَ ضُلُوعِ الصَّدْرِ شِرْعٌ مُمَدَّدُ

ولـكِـنَّـمَـا أَهْـلِـي بِـوَادٍ أَنِـيـسُـهُ ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ[3]

فأجراه وصفا «للذئاب» وهو نكرة، ومعدول عن العدد المكرر.

٢- الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

يتحدث «سيبويه» عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في باب «لا النافية» مثل قولنا: «لا غلام لك» «ولا مثلَ زيدٍ» ، «ولا غلامَيْ لَكَ» ويرى أن النون ذهبت في هذا للإضافة. . ، ويقول إننا يجوز أن نقول: «لا يَدَيْنِ بها لك، ولا يَدَيْنِ اليومَ لك» ، ثبتت النون لأنه لا إضافة هنا، وهو يقول: «إثبات النون أحسن، وهو الوجه»[4].

ويفسر هذا فيقول: «وإنما اختير الوجه الذي تثبت فيه النون». . . لئلا يفصل بين الجار والمجرور.

---

(١) الكتاب ٣/ ٢١٧.
(٢) فاطر من الآية (١).
(٣) انظر الكتاب ٣/ ٢٢٥، وهو برواية: (ممدد)، وشرح المفصل/ ١/ ٦٢، البيت الثاني فقط، والمقتضب ٣/ ٣٨١.
(٤) الكتاب ٢/ ٢٧٩ بتصرف.



٣- الحال:

الحال: وصف، فضلة، منتصب للدلالة على هيئة، نحو: فرداً أذهبُ.

الحالُ وَصْفٌ، فَضْلَةٌ، مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ في حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ[١]

أشار «سيبويه» إلى أن بعض النحاة مثل يونس وأبي عمرو بن العلاء أجازوا هذا، (الحال معرفة)، فرووا «مررتُ بماءٍ قعدةَ رجلٍ». كما أجازوا: «هذا زيدٌ الطويلَ»، «وهذا زيدٌ أخاك». وسيبويه يصف هذا بالقبح، ويقول في المثال الأول، الجر الوجه. ويقول في المثال الثاني، ينبغي أن يكون صفة للنكرة فيقال: هذا رجل أخوك[٢]. ويقول: وأما يونس فيقول: مررت به المسكينَ على قوله مررت به مسكيناً وهذا لا يجوز، لأنه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز «مررت بعبد الله الظريفَ» تريد ظريفاً. ولكنك إن شئت حملته على أحسن من هذا كأنه قال: لقيت المسكين[٣] «وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالا ولم يجعله وصفا»[٤].

٤- الحالية والوصفية:

قال «سيبويه»[٥]: وقد قرأ أناس، ﴿في أربعة أيامٍ سواءٍ﴾[٦]، وقرأها

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٦٢٥.

(٢) الكتاب ٢/١١٢ - ١١٣، وانظر شرح ابن عقيل ١/ ٦٣١.

(٣) الكتاب ٢/ ٧٦.

(٤) الكتاب ٢/ ١١٢.

(٥) الكتاب ٢/ ١١٩.

(٦) فصلت آية (١٠).

على هذه القراءة كل من زيد والحسن وابن أبي اسحاق وعمرو بن عبيد وعيسى ويعقوب، (سواء) بالخفض نعتا لأربعة أيام[1].

وقال الخليل: جعله بمنزلة مستوياتٍ. والجمهور يقرؤها بالنصب على الحالية ويذهب «سيبويه» إلى أن ما لم تدخله الألف واللام من المصادر فإنه ينتصب مثل: «لقيته كفاحاً» ، «وَأَتَيْتُهُ جهاراً» ، ومثل ذلك: «هذه عشرون مراراً» ، «وهذه عشرون أضعافاً»[2] فينتصب على الحالية.

أما «يونس» فإنه يرى أن قوما يقولون: «هذه عشرون أضعافٌ» أي مضاعفةٌ[3].

فيرفعه على الوصفية، والنصب أكثر[4].

٥- العطف على المنادى المضاف:

كان «سيبويه» يرى في مثل قولنا: «يا أخانا زيداً» أن «زيداً» منصوب لأنه معطوف على «أخانا»، وهو منصوب فصار نصباً مثله، وقال إن هذا «هو الأصل»[5].

ثم قال إن يونس زعم أن «أبا عمرو بن العلاء» كان يقول: «يا أخانا زيدٌ» على أنه منادى مستقل كأنه قال: يا زيدُ.

يقول سيبويه: «وقال قوم يا أخانا زيدُ» وقد زعم يونس أن أبا عمرو

---

(١) البحر المحيط ٧/٤٨٦.
(٢) الكتاب ٢/١١٨ - ١١٩.
(٣) الكتاب ٢/١١٩.
(٤) انظر السابق ٢/١١٩.
(٥) الكتاب ٢/١٨٤ - ١٨٥.



كان يقوله وهو قول أهل المدينة قال: هذا بمنزلة قولنا: «يا زيد» كما كان قوله: «يا زيدُ أخانا» بمنزلة «يا أخانا» فيُحمَلُ وصفُ المضاف إذا كان مفردا بمنزلته إذا كان منادىً، «ويا أخانا زيداً» أكثر في كلام العرب؛ لأنهم يردّونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى[1].

وقول أبي عمرو - كذلك -: يا زيدُ زيدُ الطويلُ، على تفسير «يا زيدُ الطويلُ». فكأنه استأنف النداء[2]. فتكون «الطويل» صفة لمرفوع، لأن كل مفرد في النداء مرفوع أبدا، فجعل الوصف إذا كان مفردا بمنزلته.

٦- الاستغاثة:

ذكر «سيبويه» أن بعض العرب يقول: «يا لِلْعُجْبِ ويا لِلْمَاءِ» وكأنه نبَّه بقوله: «يا غيرَ الماءِ للماءِ»[3].

وعلى ذلك قال أبو عمرو: يا وَيْلٌ لك، ويا وَيْحٌ لك، يرفعه على الابتداء، كأَنَّه نبَّه إنساناً ثم جعل الوَيْل له[4].

«فأبو عمرو بن العلاء» يرفعه على الابتداء ويجعل «يا» للتنبيه، وما بعدها مرفوع، ولو أوقع النداء عليها لنصبها.

٧- النصب على الظرفية:

كثير من المصطلحات أشار إليها النحاة الأولون، دون تسميتها بأسمائها المصطلحية المعروفة بعد ذلك الزمن. من ذلك ما ذكره

---

(١) الكتاب ٢/ ١٨٥.

(٢) انظر السابق ٢/ ١٨٥ - ١٨٦.

(٣) الكتاب ٢/ ٢١٨ - ٢١٩.

(٤) الكتاب ٢/ ٢١٩.



«سيبويه» في: (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت)، قال إنها: «تنتصب لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها. . .، فالمكان قولك: هو خَلْفَك، وهو قُدَّامَكَ وأَمَامَك. . . وما أشبه ذلك. . .، وقالوا منازلهم يميناً ويساراً وشِمالاً. . .»[1]، قال عمرو بن كلثوم:

صَدَدْتِ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍ وَكَانَ الكَأْسُ مَجْرَاها اليَمِينَا

. أي على ذات اليمين، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه[2]. «فاليمين» هنا ظرف متصرف[3] منصوب على الظرفية.

ويظهر لنا أن هذا المصطلح - النصب علي الظرفية - لم يكن معروفاً بهذا الاصطلاح في تلك الفترة الزمنية - بل كان متأخراً عنها. ويبدو أن أبا عمرو بن العلاء أشار إليه دون تسمية.

«وزعم يونس أن أبا عمرو كان يقول: داري من خَلْفِ دارك فرسخان، فَشَبَّهه بقولكَ: دارُك منِّي فرسخانِ؛ لأن خلفَ هنا اسم، وجعل مِنْ فيها بمنزلتها في الاسم. وهذا مذهب قوى. وأما العرب فتجعله بمنزلة قولك: خَلْفَ، فتَنصبُ وترفعُ، لأنك تقول: أنت من خَلْفي، ومعناه أنت خلفي، ولكن الكلام حَذْف. . .، فيكون ظرفاً كما كان ما قبله مما شُبِّهَ بالمكان»[4].

---

(١) الكتاب ١/ ٤٠٤. (٢) انظر الكتاب ١/ ٤٠٥.

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٥٨٦، المتصرف من ظرف الزمان أو المكان: ما استعمل ظرفاً وغير ظرف، «كيوم»، «ومكان».

(٤) الكتاب ١/ ٤١٧.



٨- الرفع على الابتداء:

في قوله تعالى: ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[١]. قرأها أبو عمرو بن العلاء «المقيمون» بالرفع[٢]، وقد قرأها عنه كل من: «ابن جبير وعمرو بن عبيد والجحدري وعيسى بن عمر ومالك بن دينار وعصمة بن الأعمش ويونس وهارون»، «والمقيمون» بالرفع نسقاً على الأول[٣].

أما قراءة «والمقيمين» فانتصبت على المدح. وقد قال «سيبويه»: «فلو كان كله رفعا كان جيداً»[٤]، وهذا الرأي يتفق مع قراءة أبي عمرو بن العلاء بالرفع.

٩- النصب على الذم:

جاء في الكتاب أن أبا عمرو كان ينشد هذا البيت نصباً:

قُبِّح من يَزني بعَوْ ... فِ من ذَواتِ الخُمُرْ
الآكِلَ الأشلاءِ لا ... يَحفِلُ ضَوْءَ القَمَرْ

فأبو عمرو ينصب «الآكلَ» على الذم، ولو رفعه على القطع والابتداء لجاز[٥].

---

(١) من سورة النساء آية (١٦٢).
(٢) الكتاب ٢/ ٦٣.
(٣) البحر المحيط ٣/ ٣٦٥.
(٤) الكتاب ٢/ ٦٣.
(٥) انظر الكتاب ٢/ ٧١ - ٧٢.

رابعا: يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ):

كان يونس بن حبيب من العلماء الذين يعتدون برأيهم العلمي، ولا يميلون إلى التقليد، وقد ذكرنا في أثناء البحث أن المؤرخين قد ذكروا له مذاهب وأقيسة تفرد بها[١] منها قوله: (ثِنْتَى) عند النسب إلى: ثنتان رأي يونس أن تقول (ثِنْتيٌّ)، وينبغي أن يقول (هَنْتِيٌّ) في (هَنَهْ)، لأنه إذا وصل فهي «تاء» كتاء التأنيث، وزعم الخليل أن من قال (بِنتي) قال: «(هَنْتي)... وهذا لا يقوله أحد»[٢]. كذلك انفرد يونس بتجويزه إلحاق ألف الندبة في الصفة نحو: يا زيد الظريفاه، حملاً على المضاف إليه[٣]. ونجد له الكثير من الأقيسة في كتاب التصريف للمازني، كقوله: «في تحقير قبائل اسم شيء، «قُبَيّل» ، فلا يهمز، والخليل يهمز»[٤]، وفي تصغير «حُطَائط» : «حُطَيِّط» ، فيحذف الهمزة، لأن من مذهبه حذف الآخر من الزائدين..[٥].، أما الخليل وسيبويه فيحذفان الألف ويقران الهمزة فيقولون في تصغير قبائل «قُبَيْئِل» .

ومعظم تلك الآراء قد ذكرت عند الباحثين، مستقاة من كتب التراجم

---

(١) انظر البحث١١٦-١١٨، وانظر معجم الأدباء ٧/ ٨٧ - ٨٩، وفيه تفصيل قصته مع جماعة برفقة حبيب ابن بشر قاصدين المربد وانظر أخبار النحويين للسيرافي/ ٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٦٣.

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٤) المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، ابن جنى/ ٨٥، وقد رفض سيبويه هذا الرأي ليونس وفضل عليه رأي الخليل، ورفضه أيضاً المبرد ووصفه بالرداءة. راجع الكتاب ٣/ ٤٣٩، والمقتضب ٢/ ٢٨٦.

(٥) ابن جني ٢/ ٨٣.



والطبقات وغيرها، ولكننا نحبذ الرجوع إلى كتاب «سيبويه» لنختار منه بعض آراء يونس بن حبيب في النحو واللغة، فهناك كثير من آرائه ذكرها «سيبويه» في «الكتاب» واستحسنها وأقره عليها. من ذلك مثلاً ذهابه إلى إلغاء عمل «إذن» سواء أوقعت بعد حرف عطف أولم تقع. قال سيبويه: . . . وتقول: إن تأتنى آتِك وإِذَنْ أُكرِمْك. . . ، وإن شئت رفعتَه على قول من ألغى. وهذا قول يونس، وهو حَسَنٌ، لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك: فإذن أَفْعَلُ»[١].

ويقول سيبويه أن عيسى بن عمر يقول: أن ناساً من العرب يقولون: «إِذَنْ أفعلُ ذاك، في الجواب. فأخبرتُ يونس بذلك فقال: لا تُبْعِدَنَّ ذَا ولم يكن ليَرويَ إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة هَلْ وبَلْ»[٢]. وهو بهذا يقيد بالسماع ويصدق عيسى فيما رواه، ورأيه هذا تفرد به.

ولهذا يقول السيوطي: «وإلغاء (إذن) مع اجتماع الشرط لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر. . . وقال أبو حيان: ورواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ»[٣].

١ - الإضمار:

جاء في «الكتاب» في باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل، تقول «عَلَيْكَهُ» و «رُوَيْدَهُ» ولا تقول: عليك «إِيَّايَ» لأنك لا تقدر على «نِي»[٤].

(١) الكتاب ٣/ ١٥.   (٢) الكتاب ٣/ ١٦.

(٣) الهمع ٤/ ١٠٧.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٦٠، «يقصد سيبويه بذلك القول في باب الإضمار. . . بأن: «إن ولعل وليت وأخواتها، ورُويد، ورُويدَك، وَعَلَيْكَ وَهَلُمَّ وما أشبه ذلك. . .» أن علامات =



لكن حدث «يونس» أنه سمع من العرب من يقول «عَلَيْكَنِي» من غير تلقين، ومنهم من لا يستعمل «نى» ولا «نا» في ذا الموضع استغناءً بـ «عَلَيْكَ بي» ، و «عليك بنا» عن «نِي» و «نا» ، و «إِيَّاي» ، «وإِيَّانا»[1].

وقول يونس هذا، يوضح لنا أنه لا يفصل الضمير في عليك، بل يصله ويقول في عليك: «عَلَيْكَنِي»، كما يقول، وعليك «بنا» بدَلاً من «عَلَيْكَنَا».

٢ - العطف على الضمير المرفوع:

يرى سيبويه أن العطف على الضمير المرفوع لا بّد فيه من الفصل، فلا يصح أن نقول «اذهبْ وزيد» بل نقول: «اذهب أنت وزيد» ويرى أن الضمير المنصوب يعطف على مثله، ولا يعطف على المرفوع المضمر إلاّ في الشعر، ومع ذلك وصفه بالقبح، في حين أن يونس أجاز العطف بالنصب على المرفوع وذلك عند روايته لبيت جرير:[2]

فَـإِيَّـاكَ أَنْـتَ وَعَـبْـدَ الـمـسيـحِ ... أَنْ تَـقْـرَبَـا قِـبْـلَةَ الـمَـسْـجِـدِ

= الإضمار على ثلاثة أضرب من حيث الاتصال أو الانفصال، فسرها السيرافي أن أقواها فيهن إن وأخواتها، لأنهن أجرين مجرى الفعل الماضي في فتح الآخر، وفي لزومها الاسم المنصوب المشبه بالمفعول، والخبر المرفوع المشبه بالفاعل، ومنصوبها يليها ولا يدخل عليها حرف يمنع التصاق منصوبها بها، فوجب فيها اتصال الضمير بها كوجوب المفعولات بالأفعال باتصال الضمير. وبعدها «رويد» تقول: «رويد زيدا»، «ورويدكَ زيدا»... ثم بعدها: «عليك» وهي أقوى في الفصل، إياي يجوز «عليكه» و «عليكني» وعليك «إياي»، «وعليك إياه». وقد جاز «إياي»، لأن إضافته إلى الكاف، قد أشبه المصدر المضاف الذي قد جاز فيه الفصل.

* نقلا عن السيرافي بتصرف/ الكتاب ٢/ ٣٦٠.

(١) الكتاب ٢/ ٣٦١.

(٢) الكتاب ١/ ٢٧٨.



٣ - العطف على المحل:

زعم الخليل «رحمه الله» ويونس أنه يجوز: «ما أتاني غيرُ زيد وعمرو» فالوجه الجرّ. وذلك أن «غير زيد» في موضع «إلاَّ زيد» وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قال:

فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا

فلما كان في موضع «إلاَّ زيدٌ» وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع، وهو الرفع[1]. بالنصب على موضعها (على محلها)، والأمر كذلك بالنسبة لـ «غير» حينما نقول: ما أتاني غير زيد وعمرو «فغير زيد» في موضع «إلا زيد» .

يتحدث سيبويه في هذه المسألة عن العطف على المحل، فقوله: لسنا بالجبال. . . مجرورة لفظاً منصوبة محلاً، لأنها خبر «ليس» ، ولذلك عطف عليها «الحديدا» .

٤ - البدل:

قال «سيبويه» في باب «البدل» هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول[2]. ويرى «سيبويه» إن البدل يأتي مكان المبدل منه، لكنه لا يلغى عمله

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٤.

(٢) وقد فسره السيرافي على أن البدل يجيء في الكلام علي أن يكون مكان المبدل منه وكأنه لم يذكر. ولكن هذا لا يعني إلغاء المبدل منه تماماً وإزالة فائدته، بل على أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبين النعت للمنعوت. انظر الكتاب ١/ ١٥٠.



تماماً، ويقول إنَّ يونس قد ذكر أن العرب تنشد هذا البيت لعبدة بن الطبيب:

فَمَا كَانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ... ولـكـنَّـهُ بُـنْـيـانُ قـومٍ تَـهَـدَّمَـا[1]

بنصب (هُلْكَ) على أنَّه خبر «لكان» وأن (هُلْكُهُ) بدلٌ من «قيس»، وذكر ابن يعيش هذا الرأي أيضاً[2] ويجوز رفع (هُلْكُهُ) على الابتداء، ورفع (هُلْكُ) على أنه خبراً لمبتدأ (هُلْكُهُ)[3].

٥ - القطع في النعت:

يتحدث «سيبويه» في هذه المسألة عن قطع النعت عن المنعوت، إما إلى الرفع، وإما إلى النصب، وهو يوافق «يونس» في هذه القضية، ويستشهد على ذلك بقول العرب (الحمد لله رب العالمين)، ويستشهد - أيضاً - على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[4].

فموطن الشاهد رفع (المؤتون) مع أن قبله (والمقيمين) وهو منصوب، فهو يقول إنّ (المؤتون) خبر لمبتدأ محذوف، ولو رُفِعا معاً لكان جيداً[5]. ويستشهد على ذلك أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ

---

(١) الكتاب ١/ ١٥٥ - ١٥٦، والبيت في الخزانة ٥/ ٢٠٤، وشرح المفصل ٣/ ٦٥.

(٢) شرح المفصل ٣/ ٦٥.

(٣) انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢/ ٧٢٨، المفصل لابن يعيش ٣/ ٦٥.

(٤) النساء/ آية (١٦٢).

(٥) انظر الكتاب ١/ ٦٣.

وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾[1]، حيث عطف (الصابرين) على (الموفون)، فهنا عطف المنصوب على المرفوع، وفي الآيات السابقة عطف المرفوع على المنصوب.

ويستشهد له - أيضاً - من الشعر بقول الخِرْنِق:[2]

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذين هُمُ ... سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النازلين بكلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطيبونَ معاقِدَ الأُزْرِ

حيث عطف - كذلك - (الطيبون) على (النازلين)[3].

ويقول ابن خَيَّاطِ العُكْلِيّ[4]:

وكلُّ قومٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ ... إِلَّا نُمَيْراً أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا

الظَّاعنينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَداً ... والقائِلُونَ لِمَنْ دارٌ نُخَلِّيهَا

حيث عطف (القائلون) على (الظاعنين)، وذلك بنصب الظاعنين بإضمار فعل، ورفع (القائلون) على إضمار مبتدأ.

---

(١) البقرة/آية (١٧٧).

(٢) هي خرنق بنت هِفان، من قيس من عكابة (نقلاً عن الكتاب ١/ ٢٠٢).

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٦٣ وما بعدها. وانظر الخزانة ٥/ ٤١ وما بعدها.

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٦٤، والإنصاف ٢/ ٤٧، واللسان ٣/ ٢٧، والخزانة ٥/ ٤٢.

٦- **العطف على التوهم:**

سأل «سيبويه» «الخليلَ» عن قول الأعشى:

إنْ تَرْكَبُوا فرُكوبُ الخَيلِ عادتُنَا أو تَـنْـزلـونَ فَـإنَـا مَـعْـشَـرٌ نُـزُلُ

المسألة هنا عطف الفعل (تنزلون) على الفعل (تركبوا) فكيف يعطف المرفوع على المجزوم؟

ذهب «سيبويه» تبعا للخليل إلى أنه على التوهم أو كما يقول هو عطف على المعنى كأنه قال: (أتركبون)؟

لكن «يونس» كان له رأي آخر، إذ جعله خبراً لمبتدأ محذوف مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾[1] في قراءة الرفع، حيث اعتبر الفعل (يرسل) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره «هو» وقد فضل «سيبويه» رأي يونس على رأي الخليل، يقول سيبويه: «الكلام ها هنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال فيه أتركبون لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابق شيئاً. وأما يونس فقال: أَرْفَعُهُ على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم نازلون. وعلى هذا الوجه فُسِّرَ الرفع في الآية، كأنه قال: أو هو يُرْسِلُ رسولاً كما قال طرفة:

*** أو أَنَــا مُــفْــتَــدِي ***[2]

---

(١) الشورى آية (٥١).

(٢) الكتاب ٣/٤٩، ٥١، «والبيت من معلقة طرفة، والشاهد فيه (أنا مفتدى) بالقطع على الابتداء».

وقول يونس أسهل، وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

بَدَا لِي أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى وَلَا سَابقٍ شيئاً إِذَا كَان جَائِيَا[١]

٧ - (هذا باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي)[٢]

الأسماء الشرطية بمعنى الأسماء الموصولة:

وتلك الأسماء مَنْ، ومَا، وأَيُّهُمْ. فإذا جعلتها بمنزلة الَّذِي، قلت: ما تَقول أقولُ، فيصيرُ تَقُولُ صلةً «لمَا» حَتَّى تكمل اسماً، فكأنك قلت: الذي تقولُ «أقولُ» أي: مَنْ هنا ليست شرطية بل اسم موصول.

من ذلك قول الفرزدق:

وَمَنْ يَمِيلُ أَمالَ السَّيفُ ذِرْوَتَهُ حَيثُ التَقَى مِنْ حِفَافَيْ رَأْسِهِ الشَّعْرُ

لأنه يقبح أن نؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده لذلك حملوه على «الذي».

وقد يجوز في الشعر: آتي مَنْ يَأْتِنِي، وقال الهُذَلِيّ:

فقلتُ تَحَمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يأْتِها لَا يَضِيرُهَا

هكذا أنشدناه يونس، كأنه قال: لاَ يَضِيرُهَا مَنْ يأْتِها، فيونس يجيز رفع (يضيرها) على نية التقديم[٣].

---

(١) الكتاب ٣/ ٥١.
(٢) الكتاب ٣/ ٦٩.
(٣) الكتاب ٣/ ٧٠، وتجب الإشارة إلى أن يونس يجيز رفع جواب الشرط إذا دخلت همزة الاستفهام على أداة الشرط كقولنا:
أإن تأتني آتك. راجع: يونس بن حبيب حياته وآثاره ومذاهبه ص/ ١٨٠.

٨ - دخول حروف الجر على أسماء الشرط لا يغير عملها:

قول «ليونس» في باب:

(إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازى بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء). وذلك قولك: على أيِّ دَابَّةٍ أُحْمَل أَرْكَبْهُ، وبمن تُؤْخَذْ أُوخَذْ بِهِ. هذا قول يونس والخليل جميعاً[١].

أي أن «يونس» و «الخليل» يذهبان إلى إن دخول حروف الجر على أسماء الشرط لا يغير عملها.

٩- «ما» زائدة:

ويدلك على أن «الكاف» هي العاملةُ قولهم: هَذَا حَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكَ هَا هُنَا. وبعض العرب يرفع فيما حدَّثنا «يونس» ، وزعم أنه يقول أيضاً: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلُ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٢]. (فلولا أنَّ «مَا» لغوٌ لم يرتفع «مِثْلُ»)[٣].

هذا رأي يونس، فقد رفع «مثل» في الآية السابقة، وذلك بأن «ما» زائدة.

وهؤلاء العلماء الذين تبوءوا مكانة عظيمة في القضايا النحوية . في زمانهم . لهم أيضاً آراء في قضايا صرفية منثورة في أرجاء الكتاب «السيبويه»، تسنى لنا الاطلاع على كثير منها، فاخترنا بعضها للتدليل على رؤيتهم وفهمهم لتلك القضايا، وقد ذكرناها مجتمعة تحت كل مصطلح، ولم نشأ أن نفصل قول عالم منهم منفرداً كما فعلنا في قضاياهم النحوية[٤].

---

(١) الكتاب ٣/ ٧٩.

(٢) الذاريات آية (٢٣).

(٣) الكتاب ٣/ ١٤٠.

(٤) ارجع إلى البحث/ ص ٥٦ وما بعدها.



آراؤهم في بعض المسائل الصرفية

(١) أ - التحقير:

يرى «أبو عمرو بن العلاء» أن (سِرْحَان) يصغر على (سُرَيْحِيْن) إذا كان اسم رجل، وكان يجعله مما ينصرف، ويوافقه في هذا الرأي يونس والخليل[١].

ب - تصغير الثلاثي المنوَّن:

يرى «يونس» أن الثلاثي المنوَّنَ يمكن صرفه، فإذا سمى رجل (قَدَماً) أو (حَشًا) صرف وصغر على: (قُدَيْم) و (حُشَيّ)[٢].

(٢) - النسب:

أ - النسب إلى فَعْلاَء:

النسب إلى (فَعْلاَء) مثل (رَوْحَاء): (رَوْحَانِيّ)، لكنه جاء عن يونس أنه ينسبه (رَوْحاوِيٌّ)[٣].

ب - النسب إلى (يَفعِل)، (يَفعُل):

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياء ما قبلها حرف منكسر: نَاجِيَة: ناجيٌّ، أَذلٍ: أَذْلِيٌّ.

يقول الخليل: «من قال في يَثْرِبَ: يَثْرِبِيٌّ، وفي تَغْلِبَ: تَغْلَبِيٌّ ففتح

---

(١) الكتاب ٣/ ٢١٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٢١.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٣٧.



مغيِّراً، فإنه إن غيَّر مثل يَرْمي على ذا الحدِّ قال: (يَرْمَوِيٌّ)، كأنه أضاف إلى (يَرْمَى)»[١] . . . ثم قال: «الذين قالوا: (تَغْلَبِيٌّ) ففتحوا مغيِّرين كما غيَّروا حين قالوا: (سُهْلِيٌّ) و (بِصْرِيٌّ) ولو كان ذا لازماً كانوا سيقولون في (يَشْكُرَ): (يَشْكَرِيٌّ) وفي (جُلْهُمَ): (جُلْهَمِيٌّ). وأن لا يلزم الفتح دليل على أنه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولا يلزم، وهذا قول يونس»[٢].

ج - النسب إلى (فَعْلَة):

كان «أبو عمرو بن العلاء» يقول في: (حَيَّة، وَلَيَّة) (حَيِّيٌّ وَلَيِّيٌّ)[٣].

وكان «سيبويه» يقول (حَيَوِيٌّ) تبعاً لرأى الخليل كراهة اجتماع ثلاث ياءات[٤].

د - النسب إلى فَعِيل وفُعَيل:

عند النسب إلى (فَعِيل) و (فُعَيل) مثل (عَدِيّ) و (قُصَيّ)، يرى «سيبويه» أن نحذف إحدى الياءين ونقلب الثانية (واواً) ثم نضيف ياء النسب فيكون في هذا تخفيف لئلا تتوالى الأمثال، فنقول: (عَدَوِيٌّ) و (قُصَوِيٌّ)[٥]. وهو في هذا موافق لشيخه الخليل. لكن «يونس» كان لايحذف الياء الزائدة ولا يقلب الثانية واواً ويقول: أُمَيِّيٌّ، ويرى أن هذا كلام العرب[٦].

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٤٠ - ٣٤١.
(٢) الكتاب ٣/ ٣٤١ - ٣٤٢.
(٣) الكتاب ٣/ ٣٤٥.
(٤) انظر السابق ٣/ ٣٤٥.
(٥) الكتاب ٣/ ٣٤٤.
(٦) راجع شرح الشافية لابن الحاجب ٢/ ٢٢ - ٢٣، وانظر الكتاب ٣/ ٣٤٤ - ٣٤٥.

هـ - النسب إلى كل اسم آخره ياء قبلها ساكن:

يذكر «يونس» أن «أبا عمرو بن العلاء» يقول في (ظَبْيَةٍ): (ظَبْيِيٌّ)، وهو القياس، لأنه جاز ذلك في (أُمَيَّةَ). وهي ثقيلة لأنها معتلة.

أما «يونس» فإنه كان يقول في: (ظَبْيَةٍ): (ظَبَوِيٌّ)، وفي (دُمْيَةٍ): (دُمَوِيٌّ) وفي (فِتْيَةٍ): (فِتَوِيٌّ)[1].

و - النسب إلى المقصور الخماسي: (أَلِفُهُ خامسة حُبَارى وجُمَادى)

قال العلماء تحذف ألفه عند النسب إليه فيقال: (حُبَارِيّ)، و(جُمادِيّ)، و «يونس» يجيز فيها الحذف والقلب واوا[2]، حيث يقول «سيبويه» في (حُبَارَى): (حُبَارِيٌّ)، وفي: (جُمَادَى): (جُمَادِيٌّ) و«يونس» يجعل (مُرَامىً): (مُرَامِيٌّ)، جعلها بمنزلة الزيادة. قياساً على (حُبَارَى) لأنه لو قال: (مُرامَوِيٌّ) لقلت: (حُبارَوِيٌّ)[3].

هؤلاء العلماء هم الذين حفظ التاريخ لنا بعض تراثهم لكن مع ذلك نجد أن هناك أسماء أخرى لبعض العلماء في هذه الفترة، وإن لم تصل إلينا آراؤهم واجتهاداتهم، نذكر منهم: أبو معاوية، شيبان بن عبد الرحمن

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٧ جاء في شرح الشافية ٢/٤٧ وما بعدها:
(إن كانت الياء ثالثة والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من أن يكون مع التاء (كظبية) أو لا (كظبى). فالمجرد لا تغيير فيها اتفاقاً لحصول الخفة بسكون العين وصحتها ولعدم ما يجري على التغيير من حذف التاء. وأما الذي مع التاء فسيبويه والخليل ينسبان إليه أيضاً بلا تغيير سوى حذف التاء فيقولون: ظبيي وكذلك في الواوي... وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واوياً كان أو يائياً بالفتح...

(٢) راجع شرح الشافية ٢/٤١.

(٣) الكتاب ٣/٣٥٤ - ٣٥٥.

النحوي[1]، كان قارئاً نحوياً محدثاً، ومنهم: حماد بن سلمة بن دينار[2] (ت ١٦٧هـ)، وكان من متقدمي النحويين أخذ عنه يونس بن حبيب ومنهم: أبو عبد الله هارون بن موسى[3] النحوي كان يهودياً وأسلم، حفظ القرآن وضبط النحو (ت ١٧٠هـ) ومنهم القاسم بن معن بن عبد الرحمن[4] قاضي الكوفة كان عالماً بالعربية وله كتب في النحو (ت ١٧٥هـ) ومنهم معاذ بن مسلم الهراء[5] قال عنه السيوطي أول من وضع التعريف وله كتب في النحو أخذ عنه الكسائي (ت ١٨٧هـ)، ومنهم أبو جعفر الرؤاسي (ت ١٩٠هـ)، ومنهم علي بن المبارك المعروف بالأحمر (ت ١٩٤هـ) ومؤرج السدوسي (ت ١٩٥هـ).

إذا شئنا استجلاء ما عرضنا من نماذج مختلفة من (نحو) هؤلاء العلماء الذي اشتمل على بعض الأبواب النحوية نرى أنهم مهدوا الطريق لظهور مصطلحات لتلك الأبواب، وهم وإن لم يستطيعوا - في تلك الفترة الزمنية - أن يحددوا تلك المصطلحات تحديداً علمياً وفنياً دقيقاً، لكنهم استطاعوا أن يستعملوا تلك الاصطلاحات النحوية وينبهوا الأذهان لها. ومع أننا اطلعنا على الكثير منها، إلا أننا اخترنا لكل عالم من هؤلاء نماذج معينة تعالج القضايا النحوية التي استطاعوا التنبيه إليها.

ومن اللافت للنظر أن كل واحد من هؤلاء العلماء يتمتع بميزة نحوية

---

(١) النزهة/ ٣٠.

(٢) السابق/ ٤٠، والبغية/ ١/ ٥٤٩.

(٣) النزهة/ ٣٢، والبغية ٢/ ٣٢١.

(٤) البغية ٢/ ٢٦٣.

(٥) السابق ٢/ ٢٩١.

وحس نحوي ولغوي يختلف عن الآخر، «فعبد الله بن أبي إسحاق» كان أعلم أهل البصرة وأعقلهم فرَّع النحو وقاسه، وتكلم في الهمز حتى عمل فيه كتاب مما أملاه[1].

و«عبد الله بن أبي إسحاق» و «عيسى بن عمر»، يمكن القول عنهما، بأنهما نبها الأذهان لكثير من المصطلحات التي نضجت وعرفت بعد ذلك، وحددت حدودها.

لمسنا ذلك عند الحديث عن بعض مسائل النحو التي ناقشنا بعضها سابقاً[2]، كالنصب على الظرفية وعمل اسم الفاعل وعمل الفعل وغيرها.

«فعبد الله بن أبي إسحاق» عرضنا له خمسَ مسائل نحوية، اثنتان وافقه فيها «سيبويه» «مررت به المسكينُ» (وغير بمنزلة إلا) لكنه خالفه في نصب (إياك) على التحذير[3]، وفي قراءة (ولا نكذب) (الأنعام من الآية ٢٧) فسيبويه يرفعها على العطف، أما ابن أبي إسحاق فينصبها، وسيبويه لم يبيّن وجهة نظر ابن أبي إسحاق في النصب.

ففي خمس المسائل التي اخترناها على سبيل المثال، لا الحصر، يوافق «سيبويه» ابن أبي إسحاق في اثنتين، ويخالفه في اثنتين، ولا يبين وجهة نظره في واحدة[4].

نلحظ من آراء عبد الله بن أبي إسحاق التي اخترنا بعضها «من الكتاب»

---

(١) انظر البحث/ ٦٧.

(٢) راجع البحث/ ٧٨ وما بعدها.

(٣) راجع البحث/ ٧٩ وما بعدها.

(٤) راجع لبحث/ ٦٧ وما بعدها.



أن عبد الله بن أبي إسحاق، كان ذا علم واسع، وأنه درس أصول اللغة، وتفحص ما اطرد منها، وبحث في العلة، وقاس عليها ما كان معلوماً بما ليس بمعلوم[١] وما عابه على الفرزدق، وردوده عليه لهي خير دليل على ذلك.

كما يدل أخذ ابن أبي إسحاق بباب من النحو ما يطرد وينقاس، أنه يمتلك ذهناً متوقداً، وبصيرة ثاقبة، جعلته يتجاوز الحفظ إلى القياس ثم التحليل، فالحكم على المسائل التي يتعرض لها بالقياس والتحليل.

أما «عيسى بن عمر» الذي عرفنا نحوه من خلال قراءاته[٢]، وأن النحو كله هو عيسى بن عمر، وكتاباه الجامع والكامل[٣]، فقد عرضنا له ثمانية مواضع نحوية، مختارة من «الكتاب»، وقد ذكرنا ولوعه بالغريب من اللغة، وكان ذا تأثير على تلاميذه.

وهو الذي خطأ النابغة في رواية البيت المشهور:[٤]

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَة   مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

فقد قال: موضعها «ناقعاً».

«سيبويه» يخالف «عيسى بن عمر» في بعض المسائل، منها: (ادخلوا الأول فالأول) فعيسى يرفعه على البدل وسيبويه ينصبه على الحالية[٥].

---

(١) راجع البحث/ ٦٧ وما بعدها.

(٢) انظر طبقات فحول الشعراء ١/ ١٩ - ٢٠، وانظر البحث/ ٧٠ وما بعدها.

(٣) راجع البحث/ ٧٢.

(٤) سبقت مناقشة هذا البيت، انظر/ ص ٧١.

(٥) راجع البحث ص/ ٨٧.



وعيسى يعمد إلى النصب في مثل (الإغراء والتحذير) وفي مثل قراءة (براءة) ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾، ورأيه هذا يوافق رأي ابن أبي إسحاق في إضمار الفعل في مثل إياك المراء، بتقدير اتقِ المِرَاءَ[1].

وكان يخالف القراء في قراءاته[2] مثل قراءته بكسر همزة «إن» في قوله تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾[3].

وهو الذي قال عنه الأصمعي: «كان عيسى لا يدع الإعراب لشيء»[4] وقال عنه ابن قتيبة: كان صاحب تقعير في كلامه واستعمال للغريب فيه وفي قراءاته»[5].

أما أبو عمرو بن العلاء فقد ذكرنا أن آراءه في الكتاب جاءت في اثنين وأربعين موضعاً اخترنا منها تسعة مواضع نحوية عدا الصرفية، بعضها يوافقه فيها سيبويه، والأخرى لا يذكر عنها شيئاً، بل يأتي برأي «أبي عمرو» فقط، مثل الفصل بين المضاف والمضاف إليه، «وأبو عمرو بن العلاء» كان مقدماً على عبد الله بن أبي إسحاق في اللغة، قال الخليل: «كان عبد الله بن أبي إسحاق يقدم على أبي عمرو بن العلاء في النحو، وأبو عمرو يقدم عليه في اللغة، وكان أبو عمرو سيد الناس وأعلمهم بالعربية ومذاهب العرب»[6]

---

(١) راجع البحث/ ٧٩.

(٢) باب الحكاية راجع البحث/ ٨٨.

(٣) القمر آية (١٠).

(٤) طبقات النحويين واللغويين/ ٣٦

(٥) شذرات الذهب ١/ ٢٤٤، (أخبار سنة تسع وأربعين ومائة)، وطبقات النحويين والبلاغيين/ ٣٦.

(٦) المزهر ٢/ ٣٣٩، وانظر البحث/ ص ٧٤.

عالماً باللغة، حجة فيما يقول، حتى أن الفرزدق الذي هجا عبد الله بن أبي إسحاق، سلم «أبو عمرو» من لسانه ومدحه قائلاً:

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وَأُغْلِقُهَا ... حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بنَ عَمَّارِ[1]

فإذا كان الفرزدق شاعر الناس وراويتهم، والذي لم يسلم من هجائه حتى عبد الله بن أبي إسحاق يقول ذلك عن " أبي عمرو بن العلاء " فإن هذا، ليدل دلالة قاطعة على سعة علم أبي العلاء بكلام العرب ولغاتها وغريبها[2].

وقد روى يونس بن حبيب أن «أبا عمرو بن العلاء» قال: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»[3].

وقال عنه يونس: «لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد، كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كله، ولكن ليس أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك»[4] وما يروى عنه «يونس» بأن ما وصل إلينا من أقوال العرب إلا القليل، وأنه لو كان كل إنسان يأخذ بأطراف كل العلم، لأخذ علم أبي عمرو في العربية.

فإذن - فهو الذي لا يشك في خطابته وبلاغته[5] وينطبق عليه قول

---

(١) البيان والتبيين ١/ ٣٢١.

(٢) انظر طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤.

(٣) طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٥، الخصائص ١/ ٣٨٦.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٦.

(٥) البيان والتبيين ١/ ٣٢١.



مكي بن سوادة فيه[1]:

الجامِعُ العِلْمِ نَنْسَاهُ وَيَحْفَظُهُ والصَّادِقُ القَوْلِ إنْ أَنْدَادُه كَذِبُوا

أما يونس بن حبيب الضبي، فقد كانت له إسهامات كثيرة في النحو العربي، لكن ذكر الأستاذ الفاضل الدكتور شوقي ضيف أن «سيبويه - على ما يبدو - لم يكن يعجب بتلك الآراء، وكان الخليل قد استولى عليه، فلم يكد يترك بقية لغيره، وخاصة في قواعد النحو وأقيسته»[2].

وبعد أن عرض آراء يونس التي خالف فيها سيبويه والخليل، جعل الدكتور شوقي ضيف يونساً بعيداً عن تطور نظرية النحو، وَعَدَّ عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر، ثم الخليل بن أحمد وسيبويه هم فقط الذين طوروا نظرية النحو.

والحق - أن ذلك القول فيه إجحاف بحق يونس بن حبيب ومقدرته النحوية، فقد وجدنا الكثير من المسائل النحوية وبعض الأقيسة التي تفرَّد بها يونس وذكرنا طرفاً منها فيما سبق[3]، فقد تناول يونس كثيراً من الظواهر النحوية في القرآن الكريم، مثل: في «النصب على التعظيم والمدح» في قراءة (الحمد لله ربَّ العالمين) بنصب «ربَّ»، وقد وافقه سيبويه في

---

(١) مكي بن سوادة البرجمي البصري، ذكره المرزباني في معجمه ٤٧١ (نقلاً عن البيان والتبيين ١/٦).

(٢) المدارس النحوية/ ٢٨، وربما يكون هذا القول له تأثير في أن البعض من الباحثين لم يلتفتوا ولم يسهموا إسهاماً كبيراً في ذكر آثار يونس النحوية كما ينبغي.

(٣) وهذا القول أشار إليه قبلنا الأستاذ الفاضل الدكتور عبد العال مكرم في كتابه الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي/ ٣٤١. .



تلك القراءة، بقوله: فسألت عنها «يونس» فقال: إنها عربية[1].

وكذلك نصب (المقيمين) في[2] ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ..﴾، مثل الطيبين، «والنازلين..».

وفي العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[3] جر (المسجدِ الحرامِ) بالعطف على (سبيل الله).

وكذلك وافقه «سيبويه» في القطع في النعت[4].

وفي آراء أخرى خالفه «سيبويه» فيها، في مثل: أي الموصولة، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[5]، فالرفع عند يونس بالابتداء، لا على الحكاية، وتعلق الفعل وهو

---

(١) الكتاب ٢/ ٦٢، وراجع البحث/ص ٨٥، و٩٨.

(٢) النساء/آية (١٦٢)، الكتاب ٢/ ٦٣، وراجع البحث/ ٧٠ فقد سبقت مناقشة تلك القضية.

(٣) البقرة/آية (٢١٧)، البصريون لا يجيزون العطف علي الضمير المجرور من غير إعادة الجار، إلا في الضرورة، أما يونس والكوفيون فيجيزون ذلك في الكلام، وقول يونس والكوفيين قول عربي سليم، يؤيده ما جاء في الشعر العربي، منه قول الشاعر مسكين الدارمي:

نُعَلِّقُ في مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفَنَا ... وَمَا بَيْنَهَا والكعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

والبيت في ديوانه/ ٥٣، وفيه «تنائف» مكان «نفانف»، والحيوان ٦/ ٤٩٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٦٥، وشرح المفصل، ٣/ ٧٩. انظر/المفصل في شواهد النحو العربية ٢/ ٥٧٥، وقد عطف «والكعب» على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، والتقدير: وما بينها وبين الكعب، إلا أنه حذف الظرف لتقدم ذكره وبقى عمله. المصدر السابق ٢/ ٥٧٥.

(٤) راجع البحث/ص ١٠٢ وما بعدها.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٩٩، والسورة مريم/آية (٦٩).

(لننزعن) فلا يعمله في اللفظ.

أما عند «سيبويه» (أيُّ) مبنية على الضم، لأنها عنده بمنزلة (الذي) و(ما)، لكن خالفهما في جواز الإضافة فيها، فأعربت لما جاز فيها الإضافة، فلما حذف من صلتها، كما يعود عليها لم تقوَ فرجعت إلى أصلها وهو البناء، كما خالفه سيبوبه في العطف على التوهم[١].

و «يونس» له أقيسة وتعليلات، مثل (بَلْ)، ولا (بَلْ)، أجراها مجرى النعت على المنعوت[٢]، وترك النون في الإضافة مع الفصل، مثل (كم بها رجلٍ مصابٍ)، يقول سيبويه: «والجر في كم بها رجل مصاب، وترك النون في لا يدي بها لك، قول يونس»[٣].

وله أقيسة أخرى عدا التي ذكرناها سابقاً مثل التصغير والقياس في الجمع، «زعم يونس» أن من العرب من يقول:

صَيُودٌ وصِيدٌ، وبَيُوضٌ وبِيضٌ، وهو على قياس من قال في الرُّسُل: رُسْلٌ[٤].

من كل ما ذكرناه سابقا، ومن كل ما ذكرناه لاحقاً، من نصوص ذكرها «سيبويه» ليونس بن حبيب[٥]، سواءً أكانت آراء نحوية أو لغوية، أو

---

(١) راجع البحث/ص ١٠٢ وما بعدها.

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٥ - ٤٣٦، وانظر البحث/ ١٠٢ وما بعدها.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨٠ - ٢٨١.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٠٢.

(٥) في الكتاب لسيبويه مواضع أخرى كثيرة لا يتسع المجال لذكرها كلها، لأن ما ذكرناه على سبيل المثال لا الحصر، وحتى لا يخرج البحث عن أهدافه الرئيسة.



صرفية، أو أقيسة وتعليلات، تظهر لنا أن يونس بن حبيب لا يقل شأناً عمن سبقه من العلماء أمثال عبد الله ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وعمرو بن العلاء، بل يمكن اعتبار يونس ومنهجه في النحو، وفي استعمال القياس فيه، من الركائز الأولى التي ارتكز عليها النحو العربي عامة.

* * *

الباب الأول

مرحلة ظهور الكتاب
وهي مرحلة الخليل وسيبويه

الفصل الأول

عصر الخليل

مقدمة الفصل: نحو الخليل كما حفظه سيبويه:

١ - مسائل الخليل النحوية.

٢ - رأيه في بعض الأدوات النحوية.

٣ - رأيه في الأصول النحوية.

٤ - رأيه في العلة.

٥ - دراسة تطبيقية على باب النداء.

٦ - كتاب الجمل المنسوب للخليل وآراء الدارسين فيه، وعرض لمحتواه.

الفصل الأول

عصر الخليل

كان الخليل - رحمه الله - عقليةً جبارة، وضع العَروض، وأنشأ أول معجم في العربية - العين - ووضع عامة مسائل النحو والصرف، غير إدراكه لأمور كثيرة في علم الأصوات.

ونظرةً على كتاب «سيبويه» تدل على هذا، فعامة الحكاية فيه عن الخليل فقد نقل عنه ما لم ينقل عن غيره. ونظرةً أخرى على الكتاب تطلعنا على كثير من مصطلحات النحو والصرف التي أطلقها الخليل. ونحوه ينتظم كل أبواب النحو والصرف.

فمن ذلك مثلاً تسميته علامات الإعراب في الأسماء، باسم الرفع والنصب والخفض، وحركات المبنيات باسم الضم والفتح والكسر. أما سكونها فقد سماه الوقف[1] وذهابه إلى أن أسماء الأفعال مبنية لا محل لها من الإعراب[2].

ويعود إليه الفضل في وضع كثير من قوانين الإعلال والقلب ووضع الميزان الصرفي للمجرد والمزيد وغيرها. . .

وقد اعتمد الخليلُ في تأصيلهِ للقواعِد النحوية على السماع من القرآن

---

(١) المدارس النحوية/ ٣٥.

(٢) المغنى لابن هشام/ ٥٥٠.



الكريم وشعر العرب، وهو الذي سُئِل من أين أخذت علمَك؟ فقال: «من بوادي الحجاز ونجد وتهامة»[1] . . .

كما اعتمد على التعليل لإيضاح فكرته وضبط قواعد اللغة التي يظهر فيها الخروج عن المألوف حتى قيل فيه: (إنه استنبط من العَروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد)[2].

ويمتلئ كتاب سيبويه بتعليلات الخليل وقياساته، وضمه النظير إلى النظير وبيان الشبه بين الشيئين المعلل لإعرابهما.

يقول سيبويه[3]: زعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبدَ اللهِ، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طالَ الكلامُ، كما نصبوا هو قَبْلَكَ وهو بَعْدَكَ، ورفعوا المفرد كما رفعوا قَبْلُ وَبَعْدُ وموضعُهما واحد، وذلك قولك: يا «زيدُ» و يا «عمرو» وتركوا التنوين في المفرد، كما تركوه من قَبْل. قلت: أرأيت قولهم: يا زيدُ الطويلَ. علام نصبوا الطَّويلَ؟ قال: نصب، لأنه صفةٌ لمنصوب. وقال: إن شئت كان نصباً على أَعْنِي. قلت: الرفع على أي شيء قال: إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ قال: هو صفةٌ لمرفوع. قلت: ألست زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصبٍ، فَلِمَ لا يكون كقوله: لقيتُه أَمْسِ الأَحْدثَ؟ قال: من قِبَلِ أَنَّ كُلَّ اسمٍ مفرد في النداء مرفوع أبدا، وليس كلُ اسمٍ في موضع أَمْسِ يكون مجروراً، فلما اطَّرَدَ الرفع في كل مفرد في النداء، صار

---

(١) إنباه الرواة ٢/٢٥٨.

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي/٤٧.

(٣) الكتاب ٢/١٨٢.



عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته. . .

هذا الحِجاج الطويل والاستطراد في التعليل وبيان الشبه وضم النظير إلى نظيره يشير إلى مدى تقدم التعليل والتأويل عنده.

فالمنادى المضافُ معربٌ منصوب، كما أن قبلُ وبعدُ إذا كانا مضافين معربان منصوبان، والمنادى المفرد يبنى إلى الضم. وصفة المنادى المفرد يجوز فيها النصب على محل الموصوف والرفع على لفظه، لكن هناك فرقاً بين هذا وبين «أمس» موصوفة. فبناءُ أمسِ على الكسر ليس لازماً في كل «ظرف» مثل لزوم بناء المنادى المفرد على الضم، ومن هنا لم يجز أن يراعى لفظه فيجر صفته.

ولذا قيل عن الخليل: إنه هو الذي بسط النحو، وسبب عللَه وِفْق معانيه وأوضح الحِجاجَ فيه، حتى بلغ به أقصى حدوده. وقد سُئِل عن هذه العلل التي يذكرها أمن العرب أخذها أم اخترعها؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها **وعللتُ أنا بما عندي** أنه علّة لما عللته منه.

وسوف أدرس في هذا الفصل (نحو الخليل) كما حفظه سيبويه ودوّنه في كتابه.

كان سيبويه تلميذا أميناً في نقل آراء أستاذه الخليل، فلا تكاد تمر صفحة من صفحات الكتاب إلا ونجد الخليل مُقَعِّداً لقاعدة، أو مُؤَصِّلاً لحكم، أو مُعَلِّلاً لمسألة، أو مبدياً رأيه في قراءة، أو مُخَرِّجاً لشاهد، أو ناقلاً عن العرب ما سمعه منهم، وقد بلغ ما نقله سيبويه عن أستاذه الخليل



اثنتين وعشرين وخمسمائة مرة - بحسب إحصاء الأستاذ على النجدي ناصف[1]، ومن خلال هذه المواضع نستطيع أن نعطى صورة لنحو الخليل من خلال هذه النقاط:

١ - مسائل الخليل النحوية.
٢ - رأيه في بعض الأدوات النحوية.
٣ - رأيه في الأصول النحوية.
٤ - رأيه في العلة النحوية.
٥ - وبعد أن نتعرف على نحو الخليل نقوم بعمل دراسة تطبيقية على باب النداء في كتاب سيبويه.

١- مسائل الخليل النحوية:

وقد قام الدكتور أحمد عبد الدايم بجمع آراء الخليل النحوية من كتاب سيبويه في كتاب (نحو الخليل من كتاب سيبويه)[2] حيث قام الدكتور بجمع كل المسائل الخليلية في الكتاب، وبعد دراسته لهذه المسائل وجدها تنحصر فيما يأتي:

١ - مسائل سألها سيبويه للخليل، كان فيها كالتلميذ للأستاذ. ولم يضف سيبويه على ذلك شيئاً.
٢ - مسائل سألها سيبويه للخليل، وكان فيها كالتلميذ أيضاً إلا أن سيبويه أضاف عليها ما رآه مكملاً لها أو شارحاً.

---

(١) انظر سيبويه إمام النحاة/ ٨٩.

(٢) نحو الخليل من كتاب سيبويه للدكتور أحمد محمد عبد الدايم. دار الثقافة العربية، ١٩٩١ م.



٣ - مسائل نحوية يوردها سيبويه تدعيماً لما يراه من قضايا.
٤ - مسائل نحوية وقضايا خلافية، خالف فيها سيبويه الخليل دون أن يرفض ما يراه.
٥ - مسائل نحوية وقضايا خلافية، خالف فيها سيبويه الخليلَ ورفض ما يراه ووصفه بالضعف.
٦ - مسائل نحوية وقضايا خلافية، خالف فيها سيبويه الخليل ورفض ما يراه وقبحه وخطأه[1].

وسنكتفى هنا بذكر مسألة أو مسألتين من كل نوع من هذه الأنواع، وسنورد هذه المسائل من أبواب النداء والاستغاثة والندبة - إن أمكن.

أولاً: المسائل التي سألها سيبويه للخليل ولم يضف سيبويه عليها شيئاً:

يقول سيبويه: «وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصَّلَتانِ العَبْدِي:

أَيَا شاعِراً لَا شاعِرَ اليَوْمَ مِثْلَهُ ... جَرِيرٌ ولكنْ في كُلَيْبٍ تَواضُعُ

فزعما أنه غيرُ منادى وإنما انتصب على إضمارٍ كأنه قال: يا قائلَ الشِّعْرِ شاعِراً، وفيه معنى حَسْبُكَ بِهِ شَاعِراً، كأنه حيث نادى قال حسبك به، ولكنه أضمر، كما أضمروا في قوله: تالله رجلاً وما أشبهه، مِمَّا ستجده في الكتاب إن شاء الله عز وجل[2].

مثال آخر: قال سيبويه: وقال الخليل رحمه الله: يدلّك على أنَّ «لا رجلَ» في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولُك: لا رجلَ أفضلُ منك، كأنك

---

(١) انظر مقدمة الدكتور ص/ ٥ وما بعدها.
(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٣٦، ٢٣٧.



قلت: زيدٌ أفضل منك. ومثل ذلك بحَسْبك قولُ السَّوْء، كأنك قلت حَسْبُكَ قَوْلُ السَّوْء. وقال الخليل رحمه الله: كأنك قلت رجلٌ أفضلُ منك حين مثَّله[1]. ويظهر رأي الخليل واضحاً في تلك المسألة.

ثانياً: المسائل التي سألها سيبويه للخليل، وأضاف سيبويه عليها ما رآه مكملاً لها أو شارحاً.

وسنذكر هنا المثال الذي ذكره الدكتور أحمد عبد الدايم.

قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾[2] فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأَنَّ هذه أمتُكم أمةً واحدةً وَأَنَا ربُّكم فاتقونِ. وقال: ونظيرها: «لإيلاَفِ قُرَيْش» لأنَّه إنما هو لذلك «فَلْيَعْبُدُوا». فإن حذفتَ «اللام» من أَنْ فهو نصبٌ، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً. هذا قول الخليل. وأضاف سيبويه على ذلك: ولو قرءوها وإنّ هَذِه أمتُكم أمةً واحدةً كان جيداً، وقد قرئ. ولو قلت: جئتُك إِنَّك تُحِبُّ المعروفَ، مبتدأ كان جيدا»[3].

ثالثا: المسائل التي أوردها سيبويه تدعيماً لما يراه من قضايا: - أي (مسائل سيبويه مستعيناً برأي الخليل).

مثال: ذكر سيبويه (باب مالا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً ولا يقع في موقعه غير المفرد).

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٩٣.

(٢) المؤمنون ٢٣/ ٥٢.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ١٢٦، ١٢٧.



ومثَّل سيبويه لذلك بقولنا: «يا أَيُّها الرجل ويا أَيُّها الرجلان، ويا أيها المرأتان، ثم استعان برأي الخليل فَأَيُّ ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك: يا هذا، والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا. وإنما صار وصفُه لا يكون فيه إلا الرفعُ، لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أَيُّ ولا يا أَيُّها وتسكت، لأنه مبهمٌ يلزمه التفسيرُ، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحد كأنك قلت: يا رجلُ»[1].

رابعاً: المسائل التي خالف فيها سيبويه الخليل دون أن يرفض ما يراه:

مثال: قال سيبويه: «وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرّفون بها، حرفٌ واحد كَقَدْ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله أَأُريدُ، ولكن الألف كألف «أَيْمُ» في أَيْمُ اللهِ، وهي موصولة كما أن ألف أَيْم موصولة، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رأيُه». والدليل على أن أَلف «أَيْم» ألف وصل قولهم. إِيمُ اللهِ، ثم يقولون: لَيْمُ الله. وفتحوا ألف أَيـم فيِ الابتداء شبهوها بألف أَحْمَرَ لأنها زائدة مثلها[2].

خامساً: مسائل خالف فيها سيبويه الخليل ورفض ما يراه ووصفه بالضَّعف:

مثال: قال سيبويه: وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل: - هذا رَجُلٌ أخو زيدٍ، إذا أردت أن تشبّهه بأخي زيد وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار[3].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٨٨.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٢٤، ٣٢٥.

(٣) الكتاب ١/ ٣٦١.



هذا هو تقسيم الدكتور أحمد عبد الدايم للمسائل الخليلية في كتاب سيبويه، وقد حاولنا أن نذكر أمثلة أخرى غير التي ذكرها - إكمالاً للفائدة - وخشية الوقوع في التكرار.

٢ - رأي الخليل في بعض الأدوات النحوية:

١ - «حَبَّذَا» قال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أن «حَبَّذَا» بمنزلة حَبَّ الشيء»[١].

٢ - **«اللهم»**: قال سيبويه: «وقال الخليل رحمه الله «اللهمَّ» نداء والميمُ هاهنا بدلٌ من «يَا» فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخِر الكلمة بمنزلة «يَا» في أولها، إلا أنَّ الميم هاهنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان أولُهما مجزومٌ، والهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الإعرابُ»[٢].

٣ - **«لَن»**: قال سيبويه: «فأما الخليل فزعم أنها «لاَ أَنْ» ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم»[٣].

٤ - **«هَلاَّ»**: هي عند الخليل مركبة من «هَلْ ولاَ»[٤].

٥ - **«كَأَنَّ»**: قال سيبويه: «وسألت الخليل عن «كَأَنَّ» فزعم أنها «إِنَّ» لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع «إِنَّ» بمنزلة كلمة واحدة[٥].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٨٠.

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٦

(٣) الكتاب ٣/ ٥.

(٤) السابق ٣/ ٥ (بتصرف).

(٥) السابق ٣/ ١٥١.



٦ - «أل»: للتعريف: قال سيبويه: وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بها حرف واحد، كَقَد وأن ليست واحدة منها منفصلة عن الأخرى[١].

٧ - «مَهْمَا»: قال سيبويه: سألت الخليل عن «مهما» فقال هي «مَا» أدخلت معها «ما» لغواً ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ما ما فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وقد يجوز أن يكون مَهْ كَإِذ، ضُمَّ إليها مَا[٢].

وبعد أن انتهينا من الحديث عن الخليل في رأيه في بعض الأدوات النحوية، نتحدث عن الأصول النحوية عند الخليل بن أحمد.

٣ - رأي الخليل في الأصول النحوية:

إذا كنا قد تناولنا -منذ قليل - مسائل الخليل النحوية فإنا لاحظنا أن الخليل لا يذكر رأياً دون أن يدعمه بالشواهد، أو يخضعه لقياس أو يعلل ما يراه وهذا مدار حديثنا فيما يأتي:

١ - السماع عند الخليل:

قبل أن نتحدث عن السماع نذكر أن سيبويه كان أحياناً يصرح بعد المسألة بأن هذا قول العرب وقول الخليل[٣] أو يذكر رأي الخليل ثم يصرح: «وكذلك وجدنا العرب تقول»[٤] أو يصف الخليل بأنه ممن

(١) الكتاب ٣/ ٣٢٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٩، ٦٠.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٤٢.

(٤) الكتاب ١/ ٣٩٥.



يوثق بعلمه وروايته عن العرب[1].

أما عن موقفه من السماع فنبدأ بذكر رأيه في القرآن الكريم وقراءاته ففي باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة. وذلك قولك: «هذا عبدُ اللهِ منطلقٌ». قال سيبويه: وزعم الخليل رحمه الله أنّ رفعه يكون على وجهين، فوجه أنك حين قلت: هذا عبدُ الله، أضمرت هذا أو هُوَ، كأنك قلت: هذا منطلقٌ أو هو منطلقٌ، والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك هذا حُلْوٌ حَامِضٌ، لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين، وقال الله عز وجل: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ * نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[2] وزعموا أنها في قراءة أبي عبد الله[3] «هذا بعلي شيخٌ»[4].

---

(١) الكتاب ٣/٣٠٣.

(٢) المعارج ٧٠/١٥ - ١٦.

(٣) قال المرحوم عبد السلام هارون في التعليق عليها أبي عبد الله هو ابن مسعود كنيته أبو عبد الله، والله أعلم أن بالعبارة خطأ وأن الصواب قراءة أُبَيّ وعبد الله وهي بالفعل لهما. راجع معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ٤/ ١٠٥. ومما يرجح ما أراه أن سيبويه ذكر قراءة لابن مسعود مرتين (بحسب فهارس المرحوم عبد السلام هارون) وكان سيبويه يقول: قراءات ابن مسعود ولا يقول: قراءة أبي عبد الله كما هنا ففي القسم الثالث ص ١٣٤ يقول: «وكان عيسى يقرأ هذا الحرف: (فدعا ربه إني مغلوب) (أ) أراد أن يحكى، كما قال عز وجل (والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم) (ب) كأنه قال: والله أعلم: قالوا ما نعبدهم، ويزعمون أنها في قراءة ابن مسعود كذا. وأشار إليها مرة أخرى في الجزء الرابع ص/ ٨٢ حيث قال عز وجل: (وتبتل إليه تبتيلا) (ج) لأنه إذا قال (تبتلْ) فكأنه قال: (بَتِّلْ) فزعموا أن في قراءة ابن مسعود: (وأنزل الملائكة تنزيلا) (د)».
(أ) القمر آية (١٠). (ب) الزمر آية (٣). (ج) المزمل آية (٨). (د) الفرقان: آية (٢٥).

(٤) الكتاب ٢/ ٨٣.

فالخليل «رحمه الله» يرفع «منطلق» على وجهين، الأول: تقدير مبتدأ محذوف، والآخر: أن يكون عبد الله ومنطلق جميعاً خبراً لِـ «هذا»، ودلل على ذلك بالآية الكريمة، وبقراءة ابن مسعود رضى الله عنه.

كما أن الخليل يخرّج ما ورد في القرآن ويحمله على ما ورد في الشعر، مثال ذلك قول سيبويه: وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1]، فقال: هذا كقول زهير:

بَدَا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[2]

أما بخصوص القراءات، فقد يبني الحكم النحوي على ما جاء في القراءات.

ومثال ذلك اختياره الرفع في المعطوف على المنادى المفرد إذا كان معرفاً بأل، واستشهد على ذلك بقراءة الأعرج ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[3]، برفع الطير[4].

وقد يفضِّلُ قراءةً على أخرى، حيث فضَّلَ قراءةَ ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّها إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[5]، بكسر همزة إن، على قراءة أهل المدينة بفتحها، إلا أنه لم ينكر قراءة أهل المدينة بل التمس لها وجهاً وجعلها بمنزلة قوله (لعلها إذا جاءت)[6].

---

(١) المنافقون آية (١٠).

(٢) الكتاب ٣/ ١٠٠ - ١٠١.

(٣) سبأ آية (١٠).

(٤) الكتاب ٢/ ١٨٧.

(٥) الأنعام آية (١٠٩)

(٦) الكتاب ٣/ ١٢٣ وانظر في هذه القراءة البحر المحيط ٤/ ٢٠١- ٢٠٣.

أما بالنسبة لكلام العرب، فكثيراً ما يسأله سيبويه عن قول الشاعر كذا... ويلتمس الخليل لهذا القول تخريجاً مثال ذلك قول سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلًا وناراً تَأَجَّجَا

قال - أي الخليل -: «تُلْمِمْ بدلٌ من الفعل الأول. ونظيرُه في الأسماء: مررتُ برجلٍ عبدِ الله، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام، كما فسَّر الاسم الأول بالاسم الآخر»[1].

وقد يقرن سيبويه بين قول العرب وقول الخليل رحمه الله يقول سيبويه: «وإذا كانت الهمزة مضمومة، وقبلها ضمة أو كسرة فإنك تصيرها بين بين، وذلك قولك: هذا درهمُ أُخْتك، ومِنْ عِنْدِ أُمّك. وهو قول العرب وقول الخليل»[2].

وهو يؤول ما سمع عن العرب، مثال ذلك قال سيبويه: وروى الخليل رحمه الله أن ناساً يقولون: إن بك زيد مأخوذ، فقال: هذا على قوله: إنّه بك زيدٌ مأخوذ، وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قوله وهو ابن صريم اليَشْكُري:

ويوماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلى وارِقِ السَّلَمْ

وقال الآخر:

وَوَجْهٍ مُشْرِقُ النَّحْرِ   كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[3]

---

(١) الكتاب ٣/ ٨٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٤٢.

(٣) الكتاب ٢/ ١٣٤، ١٣٥.

٢ - القياس عند الخليل:

وهو الأصل الثاني من الأصول النحوية، وقد بنى الخليل كثيراً من أحكام النحو على هذا الأصل. ومن أمثلة القياس عند الخليل إذا سمى رجل بـ «مسلمين»، جعله الخليل بمنزلة قول العرب «سنين» وهي ملحقة بجمع المذكر السالم، ثم حمل ما سمى بـ «مسلمات» على «مسلمين» في الانصراف للشبه من جهتين، قال سيبويه: وقال - أي الخليل - في رجل اسمه مُسْلِمَاتٌ أو ضَرَبَاتٌ: هذا ضَرَبَاتٌ كما ترى و مُسْلِمَاتٌ كما ترى. وكذلك المرأة لو سّميتها بهذا انصرفت. وذلك أن هذه التاء لما صارت في النصب والجر جرًا أَشْبهتْ عندهم الياء في مُسْلِمين، والياء التي في رَجُلَيْن، وصار التنوين بمنزلة النون[١].

كما أنه حمل «لا حَرج ولا محرومُ» في قول الشاعر:

ولقد أَبِيتُ مِنَ الفَتَاةِ بِمَنْزِلِ فَأَبِيتُ لَا حَرِجٌ ولَا مَحْرُومُ

على الحكاية، يقول سيبويه: «وأما قول الأخطل... فزعم الخليل رحمه الله أنَّ هذا ليس على إضمارِ أَنا. ولو جاز هذا على إضمار أنا لجاز «كانَ عبْد اللهِ لا مُسْلِمٌ، ولا صالح»، على إضمار «هُوَ». ولكنه فيما زعم الخليل رحمه الله: فَأَبِيْت بِمَنْزِلة الذي يقال له لا حرجٌ ولا محرومُ»[٢].

وقد سأله سيبويه عن قولهم «على كَمْ جِذْعٍ بيتُك مَبْنِيٌ»؟ فقال: القياس النصبُ[٣].

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٣٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٨٤، ٨٥.

(٣) الكتاب ٢/ ١٦٠.



كما حمل الخليل قولهم «فداء لك» فجعله بمنزلة أَمْسِ. يقول سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله: فِداء لك، فقال بمنزلة أَمْسِ، لأنها كثرت في كلامهم، والجر كان أخف عليهم من الرفع إذ أكثروا استعمالَهم إِيَّاه، وشبهوه بأَمْسِ، ونُوّن لأَنَّه نكرة»[1].

٤ - العلة النحوية عند الخليل:

وكان سيبويه يسأل أستاذه الخليل عن بعض الأحكام النحوية فيقوم الخليل بتعليل هذه الأحكام، وقد سئل الخليل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله. وإن لم ينقل ذلك عنها. واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه..»[2].

فالخليل يرى أن العرب نطقت على سجيتها وهو يعلل بما عنده، وجائز أن تكون علله هي مقصود العرب حين نطقت، وجائز أن يكون العرب قد أرادوا عللاً أخرى.

وبعد أن عرفنا رأيه غير المتعصب للعلة نذكر طائفة من علله التي نقلها عنه تلميذه سيبويه:

١ - **في باب ما يقدم فيه المستثنى نحو «ما فيها إلا أباك أحدٌ»** ، «وما لي إلاّ أباك صديقٌ» زعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه،

---

(١) الكتاب ٣/٣٠٢.

(٢) الإيضاح ٦٥، ٦٦.



لأنَّ الاستثناء إنما حَدُّه أن تَدَارَكَهُ بعدما تنفى فَتُبْدِلُهُ. فلما لم يكن له وجهُ الكلامِ هذا، حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخرت المستثنى. كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم «فيها قائماً رجلٌ»، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة. وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه[1].

٢ - **عدم دخول الألف واللام في المنادى المفرد**: يقول سيبويه: وزعم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما مَنَعَهُمَا أن يدخلا في النداء من قبل أنّ كلَّ اسمٍ في النداء مرفوعٍ معرفةٌ وذلك أَنّه إذا قال: يا رجل ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى أيُّها الفاسِقُ، ويا أيها الرجلُ، وصار معرفةً، لأَنّك أشرت إليه وقَصَدْتَ قَصْدَه، واكتفيت بهذا عن الألف واللام[2].

٣ - **لا يجوز ندبة النكرة: قال الخليل رحمه الله**: «إنما قبح لأنك أبهمت. ألا ترى أنك لو قلت: واهذاه، كان قبيحاً، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجَّعَ بأَعْرَفِ الأسماءِ وأن تخُصَّ ولا تُبْهِم لأن الندبة على البيان»[3].

٤ - **لا يجوز في القسم «واللهِ تَفعَلُ»**: قال سيبويه: وسألته لِمَ لَمْ يُجِزْ واللهِ تَفْعَلُ. يريدون بها معنى سَتَفْعَلُ؟ فقال: من قبل أنهم وضعوا تَفْعَلُ هاهنا محذوفة منها «لا»، وإنما تجيء في معنى لا أَفعَلُ، فكرهوا أن تلتبس إحداهما بالأخرى[4].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٣٥.
(٢) الكتاب ٢/ ١٩٧.
(٣) الكتاب ٢/ ٢٢٧.
(٤) الكتاب ٣/ ١٠٦.

٥ - **لا النافية للجنس لا تعمل إلا في نكرة**: قال سيبويه: «فلا لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبدٍ أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرةً»[١]

هذا هو نحو الخليل بكل ما يتصل به من أحكام وأصول نحوية.

يلي هذا دراسة تطبيقية لمعرفة آراء وعلل الخليل في باب النداء، وما يتصل به عند سيبويه في كتابه.

٥ - دراسة تطبيقية على باب النداء.

أسباب اختيار باب النداء - دون غيره من أبواب النحو:

لقد وقع الاختيار على باب النداء - وما يتصل به من ندبة واستغاثة - دون سائر الأبواب النحوية لعدة أسباب:

أولاً : كثرة آراء الخليل في هذا الباب، فلا تكاد تمر صفحة من صفحات الكتاب في النداء إلا ونرى رأياً للخليل.

ثانياً : تنوع هذه الآراء، بحيث يمكن أن تمثل هذه الآراء صورة مصغرة لنحو الخليل، ففي هذا الباب آراء للخليل متعلقة بالأصول، وبه تعليلات متعلقة ببعض مسائل النداء ذكرها الخليل، وبالباب آراء في بعض القراءات، وتخريج لبعض الشواهد.

ثالثاً : يمكن أن نقول إنَّ باب النداء من صنع الخليل - ومن بعده يونس - ويصبح الفضل لسيبويه في تنظيم وترتيب مسائل هذا الباب.

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٥.

* دراسة تطبيقية على بابي النداء والندبة لمعرفة آراء الخليل النحوية:

نذكر الآن آراء الخليل بن أحمد رحمه الله في بابي النداء والندبة اللذين يقعان عند سيبويه في حدود ستين صفحة، وقد ورد ذكر اسم الخليل في حدود ثمانية وعشرين موضعاً.

* هذا باب النداء:[1]

١ - ذكر سيبويه أن المنادى كلُّ اسمٍ مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه، وزعَم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضافَ نحو يا عبَد الله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طالَ الكلامُ، كما نصبوا: هو قَبْلَكَ، وهو بَعْدَكَ، ورفعوا المفرد كما رفعوا قَبْلُ وبَعْدُ، وموضعهما واحد وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قَبْلُ.

قلتُ: أرأيت قولهم يا زيدُ الطويلَ علام نصبوا الطويلَ؟

قال: نصب لأنه صفةٌ لمنصوب. وقال: وإن شئت كان نصباً على أَعْنِي.

فقلت: أرأيتَ الرفعَ على أي شيءٍ هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟

قال: هو صفة لمرفوع. قلت: ألست قد زعمتَ أنّ هذا المرفوع في موضع نصب، فلم لا يكون كقوله: لقيتُه أَمسِ الأَحْدثَ؟

قال: من قِبَل أنَّ كلَّ اسمٍ مفردٍ في النداءِ مرفوعٌ أبداً وليس كل اسم في

---

(١) الكتاب ٢/ ١٨٢ وما بعدها.

موضع أَمْسِ يكون مجروراً، فلما اطَّرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته.

قلت: أفرأيتَ قول العرب كلِّهم.

أَزيدُ أخا وَرْقَاءَ إن كنتَ ثَائِراً فقد عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ

لأي شيء لم يجز فيه الرفعُ كما جاز في الطويلُ؟

قال: لأن المنادى إذا وُصِفَ بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت: يا أخونا، تريد أن تجعله في موضع المفرد، وهذا لحن. فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديتَه، لأنه هنا وصف لمنادى في موضع نصب، كما انتصب حيث كان منادى، لأنه في موضع نصب، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله.

وقال الخليل: كأنهم لما أضافوا ردُّوه إلى الأصل. كقولك: إنَّ أَمْسَكَ قَدْ مَضَى[1].

٢ - وسأله سيبويه عن «يا زيدُ نفسَه»، ويا تميمُ كلَّكم ويا قيسُ كلَّهم فقال: «هذا كلُّه نصبٌ، كقولك: يا زيدُ ذا الجُمَّةِ. وأما يا تميمُ أجمعون فأنتَ فيه بالخيار إن شئت قلت: أجمعون، وإن شئت قلت: أجمعين. ويدلك على أن أجمعين ينتصب لأنه وصف لمنصوب قول يونس: المعنى في الرفع والنصب واحد. وأما المضاف في الصفة فهو ينبغي له أن لا يكون إلا نصباً إذا كان المفرد ينتصب في الصفة».
قلت: أرأيت قول العرب: يا أخانا زيداً أَقْبِلْ؟

(١) الكتاب ٢/ ١٨٢ - ١٨٤.



قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله، وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصب، وقال قوم: يا أخانا زيد[1].

٣ - **قال الخليل رحمه الله:**

«من قال يا زيدُ والنَّضْرَ فَنَصَبْ، فإنما نصب لأنَّ هذا كان من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيء إلى أصله. فأَمَّا العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون يا زيدُ والنضرُ. وقرأ الأعرج: (يا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرُ) فرفع. ويقولون: يا عمرُو والحارثُ. وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارثُ. ولو حَمَلَ «الحارثُ» على «يا» كان غير جائز البتةَ. نَصَبَ أو رَفَعَ، من قِبَلِ أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام، بِـ «يَا»[2].

٤ - ذكر سيبويه «رأي» الخليل في «أي» في قولنا: يا أَيُّهَا الرجلُ، ويا أَيُّهَا الرجلان، ويا أَيُّهَا المرأتان. قال سيبويه: «فأَيُّ ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله، كقولك يا هذا، و «الرجل» وصف له كما يكون وصفاً لهذا. وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفعُ لأنك لا تستطيعُ أن تقولَ يا أيُّ، ولا يا أَيُّها وتسكتَ، لأنه مُبْهَمٌ يلزمه التفسيرُ، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كأنك قلت: يا رجلُ»[3].

٥ - **قال الخليل:**

«إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه، فأنت فيه بالخيار: إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، وذلك

---

(١) الكتاب ٢/ ١٨٤، ١٨٥.

(٢) الكتاب ٢/ ١٨٦ - ١٨٧.

(٣) الكتاب ٢/ ١٨٨.



قولك يا هذا زيدٌ، وإن شئت قلت: زيداً، يصير كقولك يا تميم أجمعون وأجمعين»[1].

٦ - **رأي الخليل في اللهُمَّ:**

قال الخليل: «اللهُمَّ نداء والميمُ هاهنا بدل من يا، فهي هاهنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخرَ الكلمةِ، بمنزلة «يا» في أولها، إلا أنَّ الميم هاهنا في الكلمة، كما أنَّ نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الإعراب»[2].

٧ - **نداء ما فيه أل:**

قال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أنَّ كلَّ اسمٍ في النداء مرفوعٍ معرفةٌ. وذلك أنه إذا قال: يا رجلُ ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أَيُّهَا الفاسِقُ، ويا أَيُّهَا الرجلُ، معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام»[3].

٨ - **وقال الخليل رحمه الله:**

«إذا أردتَ النكرة فوصفتَ أو لم تصف فهذه منصوبة، لأن التنوين لحقها فطالت، فجُعِلَت بمنزلة المضاف لما طال نُصِبَ وَرُدَّ إلى الأصل، كما فعل ذلك بِقَبْلُ، وَبَعْدُ. وزعموا أن بعض العرب يصرف قَبْلاً وبَعْداً فيقول: أَبْدَأُ بهذا قَبْلاً، فكأنه جعلها نكرة».

(١) الكتاب ٢/ ١٩٢.
(٢) الكتاب ٢/ ١٩٦.
(٣) الكتاب ٢/ ١٩٧.



فإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة «قبل» وبعد وشبَّهَهُ بهما مفردين، إذا كان مفرداً، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافاً، لأن المفرد في النداء في موضع نصب كما أن قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجر ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل. وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت، صارت بمنزلة المضاف[1].

٩ - المنادى المضاف المكرر، وذلك قولك يا زيدَ زيدَ عمرٍو، يا زيدَ زيدَ أخينا: قال سيبويه: «زعم الخليل - رحمه الله - ويونس أن هذا كله سواء. وهي لغة للعرب جيدة، وقال جرير:

يـا تَـيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ لَا أَبَـا لَكُـمُ ... لا يُـلْقِـيَـنَّـكُـمُ فـي سَـوْءَةٍ عُـمَـرُ

وقال بعض ولد جرير:

يـا زيـدَ زيـدَ الـيَـعْـمَـلاتِ الـذُّبَّـلِ

وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأولُ نصبا، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا. وقال الخليل رحمه الله هو مثل لا أبا لك، قد عَلِم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ»[2].

١٠ - **قال سيبويه**: «وسألت الخليلَ رحمه الله عن قولهم: يا أَبَهْ، ويا أَبَتِ لا تفعلْ، ويا أَبَتَاهْ، ويا أُمَّتَاهْ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء

(١) الكتاب ٢/ ١٩٩.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٥.



مثل الهاء في عَمَّة وخالة، وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول: يا أُمَةُ لا تفعلي. ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة وخالة أنك تقول في الوقف: يا أُمَهْ ويا أَبَهْ، كما تقول: يا خَالَهْ.

وتقول: يا أُمَّتَاهْ، كما تقول: يا خَالَتَاهْ.

وسأله سيبويه عن سبب دخول الهاء في الأب وهو مذكر؟

قال: قد يكون الشيء المذكر يوصف بالمؤنث، ويكون الشيء المذكر له الاسم المؤنث، نحو نَفْس، وأنت تعنى الرجل به. ويكون الشيء المؤنث يوصف بالمذكر، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر، فمن ذلك: هذا رَجُلٌ رَبْعَةٌ وغُلامٌ يَفَعَةٌ»[1].

١١- رأي الخليل في لام التعجب والاستغاثة:

قال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفتَ، نحو قولك: يا عَجَبَاهْ ويا بَكْرَاهْ، إذا اسْتَغثْتَ أو تَعَجَّبتَ فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه»[2].

١٢- قال سيبويه:

«وزعم الخليل أنه يجوز في الندبة واغُلاَمِيَهْ، من قبل أنه قد يجوز أن أقول: واغُلاَمِيَ، فأُبَيِّنَ الياءَ، كما أُبيِّنُها في غير النداء، وهي في غير النداء مبينة فيها اللغتان، الفتح والوقف»[3].

---

(١) الكتاب ٢/ ٢١١، ٢١٢.

(٢) الكتاب ٢/ ٢١٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٢١.



١٣- **إلحاق الألف لصفة الندبة:**

قال سيبويه: «وذلك قولك: وازيدُ الظريفُ والظريفَ وزعم الخليل رحمه الله. أنه منعه من أن يقول: الظريفاهْ أنَّ الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذا لقلت: وازيدُ أنت الفارسُ البَطَلاهْ؛ لأن هذا غير منادى، كما أن ذلك غير نداء. أما يونس فَيُلْحِق الصفة الألف، فيقول وازيدُ الظريفاهْ وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ»[1].

١٤- **ما لا يجوز أن يندب:**

قال سيبويه: «وذلك قولك: وَارَجُلاهُ ويا رَجُلاهُ وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح، وأنَّه لا يقال. وقال الخليل رحمه الله: إنما قبح لأنك أبهمت»[2].

١٥- **يجوز أن يقال: وَامَنْ حَفَرَ بِئْر زَمْزَمَاهْ:**

قال سيبويه: «وزعم - أي الخليل رحمه الله - أنه لا يستقبحوا مَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاهْ، لأن هذا معروف بعينه، فكأن التبيين في الندبة عذر للتفجع. فعلى هذا جَرَت الندبة في كلام العرب. ولو قلت هذا لقلت «وا مَنْ» لا يعنيني «أَمْرُ هوهْ» فإذا كان ذا ترك لأنه لا يعذر على أن يتفجع عليه، فهو لا يعذر بأن يتفجع ويبهم. كما لا يعذر على أن يتفجع على من لا يعنيه أمره»[3].

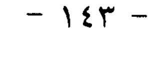
١٦- **بك اللهَ نرجو الفضلَ، سبحانك اللهَ العظيمَ:**

قال سيبويه في باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء:

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٥، ٢٢٦ ملخصاً. (٢) الكتاب ٢/ ٢٢٧.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٢١، ٢٢٨.



«وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: بك اللهَ نَرجو الفَضْلَ، وسَبْحَانكَ اللهَ العظيمَ، نَصْبُهُ كنصب ما قبله، وفيه معنى التعظيم. وزعم أن دخول أي في هذا الباب يدل على أنه محمول على ما حمل عليه النداء»[1].

١٧- نصب شاعراً:

قال سيبويه: «وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصَّلَتانِ العَبْديّ

يَا شَاعِراً لَا شَاعِرَ اليومَ مِثْلَهُ جَريرٌ ولكنْ في كُلَيبٍ تَواضُعُ

فزعما - أي الخليل ويونس رحمهما الله - أنه غير منادى وإنما انتصب على إضمار، كأنه قال: يا قائلَ الشِّعْرِ شَاعِراً، وفيه معنى حَسْبكَ بِهِ شَاعِراً. وزعم الخليل رحمه الله أن هذا البيت مثلُ ذلك للأخطل:

أيّامَ جُمْلٍ خَلِيلًا لو يَخَافُ لَها صُرْمًا لَخُولِطَ منه العَقْلُ والجَسَدُ

وقال - أي الخليل رحمه الله - في قول الشاعر:

يَا هِنْدُ هِنْدٌ بَيْنَ خِلْبٍ وَكَبِدْ

أنه أراد: أنت بين خِلْبٍ وكبد فجعلها نكرة[2].

انتهت النصوص التي نقلها سيبويه عن الخليل في بابي النداء والندبة. وقد أخذنا هذين البابين كنموذج للتعرف على أثر الخليل في الكتاب.

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٣٥، ٢٣٦.

(٢) الكتاب ٢، ٢٣٨، ٢٣٩.

تحليل النصوص السابقة:

١ - ذكر سيبويه اسم الخليل إحدى وثلاثين مرة هذا بخلاف بعض الآراء التي يذكرها سيبويه دون أن يصرح باسم الخليل مثل أن يقول: زعم أو قال. فلا تكاد تمر صفحة من صفحات الكتاب حتى نجد اسم الخليل موجهاً لسيبويه أو مسئولا من سيبويه أو شارحاً لحكم أو معللا لرأى...

٢ - نوجز آراء الخليل في بابي النداء والندبة في هذه النقاط:

أ - قرر الخليل بعض الأحكام النحوية في هذين البابين مثل:

«المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه[١]، المنادى المرفوع معرفة[٢]، المنادى المضاف المكرر لغة للعرب جيدة[٣]. «اللام» في الاستغاثة والتعجب والندبة والترخيم بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضيفت[٤]. يمتنع إلحاق الألف في صفة الندبة[٥]. لا يجوز أن يندب المبهم، فقد قال الخليل رحمه الله: «إنما قبح لأنك أبهمت...، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تتفجع بأعرف الأسماء، وأن تخص ولا تبهم»[٦].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٨٤.
(٢) انظر الكتاب ٢/ ١٩٧.
(٣) الكتاب ٢/ ٢٠٥.
(٤) انظر الكتاب ٢/ ٢١٨.
(٥) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٥.
(٦) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٧. يقصد بذلك النصب على الاختصاص والتعجب.



ب - **أجاز الخليل بعض التعبيرات اللغوية مثل:**

- يجوز أن تقول: يا تميمُ أجمعون، أجمعين[1].
- يجوز أن تقول يا هذا زيدٌ، ويا هذا زيداً[2].
- يجوز في الندبة أن تقول: «وَاغُلاَمِيَهْ»[3].
- يجوز أن تقول: وَا مَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاهْ[4].

ج - **أعرب الخليل بعض التعبيرات المتصلة بالنداء مثل:** إعراب «يا زيدُ الطويلُ»[5]، «أزيد أخا ورقاء»[6]، «ويا أخانا زيداً أقْبِل»[7]، يا زيدُ والنضرَ، يا زيدُ والنضرُ[8]، يا أيها الرجلُ[9]، يا هذا زيدٌ أو زيداً[10].

د - **توجيه بعض الشواهد النحوية.**

كما أسهم الخليل في توجيه بعض الشواهد، عندما سأله سيبويه عن قول الصَّلَتانِ العَبْدِيِّ:

يَا شَاعِراً لَا شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلَهُ ... جَرِيرٌ وَلَكِنْ في كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ

---

(1) انظر الكتاب ٢/ ١٨٤.
(2) انظر الكتاب ٢/ ١٩٢.
(3) انظر الكتاب ٢/ ٢٢١.
(4) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٨.
(5) الكتاب ٢/ ١٨٣.
(6) الكتاب ٢/ ١٨٣.
(7) الكتاب ٢/ ١٨٤.
(8) انظر الكتاب ٢/ ١٨٦، ١٨٧.
(9) انظر الكتاب ٢/ ١٨٨.
(10) الكتاب ٢/ ١٩٢.

فذكر الخليل أن «شاعراً» منصوبة على الإضمار، كأنه قال: يا قائلَ الشِّعْرِ شَاعِراً، أو على معنى حَسْبُكَ بِهِ شَاعِراً[1].

وكذلك في قول الشاعر:

أَيَّامَ جُمْلٍ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُ لَها صُرْمًا لَخُولِطَ مِنْهُ العَقْلُ والْجَسَدُ

وقول الشاعر:

«يَا هِنْدُ هِنْدٌ بَيْنَ خِلْبٍ وَكَبِدْ»[2].

هـ - تعليل بعض الأحكام النحوية:

وقد علل الخليل رحمه الله لبعض الأحكام النحوية مثل: عدم دخول الألف واللام على المنادى، قال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله إنما الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أنَّ كلَّ اسمٍ في النداءِ مرفوعٍ معرفةٌ، وذلك أنه إذا قال يا رجلُ ويا فاسِقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسِقُ ويا أيها الرجلُ، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام...»[3].

هذه أمثلة ونماذج لما يمكن أن يسمى نحو الخليل، ومن خلال هذه النماذج عرفنا - بما لا يدع مجالاً للشك - أن الخليل قد أدلى بدلوه في كل ما يتصل بكلمة نحو، من قضايا وأحكام، وأصول وعلل، وقد صدق قول بعضهم إن سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل.

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٣٧.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٣٨، ٢٤٩.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ١٩٧، وانظر كذلك عدم جواز ندبة النكرة ٢/ ٢٢٧.



٦ - كتاب الجمل المنسوب للخليل:

- آراء العلماء فيه.
- عرض لمادته.

آراء العلماء المحدثين في هذا الكتاب:

نشر الكتاب نشرتين في وقتين متقاربين، مرة باسم «الجمل» للخليل بن أحمد بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة: ١٩٨٥م، وأخرى باسم المُحَلَّى «وجوه النصب» لابن شقير: ١٩٨٧ م.

أما النشرة الأولى فقد تشكك فيها المحقق من نسبة الكتاب للخليل، وقال إنه حاول دراسة الكتاب والقطع برأي في صحة نسبته للخليل من عدمها؛ لكنه لم يوفق وترك الأمر للدارسين المعنيين بهذا التراث للإدلاء بآرائهم.

وقال: أما بعد: فهذا كتاب «الجمل في النحو» المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) أضعه بين أيدي العلماء والباحثين ليكون مادة للدراسة والتوثيق والتحقيق - لسوف يثير فيما أرى أمواجاً مختلفة أو متناقضة من الآراء والتوجهات والنقد والتقويم فساهم في توضيح معالمه وتسديد منعطفاته وحل مشكلاته[١].

وقد ذكر شكوكه في نسبة الكتاب للخليل فيما يأتي:

- أنه ينسب إلى الخليل تبويبات غريبة وتقسيمات وتوجيهات وأقوالًا ومصطلحات لم يعرفها الناس ولم ينسبوها للخليل.

---

(١) مقدمة الكتاب/ ٥.



- وأنه يذكر مصطلحات وأدوات لا تعرفها الكتب القديمة.

- وأنه يورد آيات قرآنية بصور لا نجدها في تاريخ القراءات، ولعل بعضها من أوهام النساخ.

- وأن به مجموعة من الشواهد الشعرية لا نجد لها مصدراً في كتب النحو والشعر المعروفة ولا تستطيع نسبتها لأصحابها.

- وأن هناك نصوصاً مقحمة على الكتاب ألحقها نساخ التبست بالأصل.

- أن مستواها التأليفى متفاوت فترى دقة التقسيم وعمق الفكرة وجلاء المعنى وبُعد النظر وسعة الأفق وبراعة الاستدلال. ثم تفاجأ بأحكام قاصرة وتعريفات سطحية وهلهلة في النسيج وانقطاع في السياق[١].

- وأن هناك مشكلة في اسم الكتاب فله مسميات عدة: الجمل وجمل الإعراب. وجوه النصب، والمُحَلَّى، وجملة آلات العرب، وجملة آلات الطرب، والنقط والشكل.

- أن أول من تعرض له وشكك في نسبته للخليل هو ابن مسعر: المفضل بن محمد المعرى (ت ٤٤٢هـ) في كتابه: تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين[٢]، وعنه نقل كل من ياقوت الحموي في معجم الأدباء[٣] والسيوطي في البغية[٤] والصفدي في الوافي بالوفيات[٥].

---

(١) مقدمة المحقق/٦، ٧ بتصرف يسير.

(٢) ص ٤٨ - ٤٩.

(٣) ٣/ ١١ و ١/ ٧٤ الأولى في ترجمة ابن شقير والأخرى في ترجمة الخليل بن أحمد.

(٤) ١/ ٣٠٢. (٥) ٦/ ٣٤٩.

- وأن هناك نسخة من الكتاب منسوبة إلى الخليل بن أحمد أبي عبد الله، والفراهيدي كنيته أبو عبد الرحمن.

- وأن بعض الدارسين المحدثين رفضوا نسبته إلى الخليل منهم ابن أبي شنب في حديثه عن الخليل في دائرة المعارف الإسلامية، والدكتور محمد خير الحلواني في كتابه المفصل في تاريخ النحو العربي. والسيد سعد أحمد سعد في رسالته للماجستير - التي حقق فيها الكتاب ونسبه لابن شقير، وقدمها إلى كلية اللغة العربية بالأزهر عام ١٤٠٠هـ[١].

وأضاف الدكتور فخر الدين أنه لم يجد أحداً نقل عن هذا الكتاب أو أشار إليه قبل ابن مسعر. وأن هناك أكثر من كتاب نحوي يحمل العنوان نفسه، فهناك الجمل لابن السراج والزجاجي وابن خالويه. وأن اسم الخليل بن أحمد كذلك مشكل، فإنه كان اسماً لأكثر من عشرة أفراد حتى القرن الرابع الهجري. لكن النحوي فيهم واحد هو الفراهيدي أبو عبد الرحمن.

ثم ذكر المحقق النسخ التي اعتمد عليها في التحقيق:

١ - نسخة أيا صوفيا (الأصل) وقال عنها: (أنها كتبت في العشر الأواخر من سنة إحدى وستمائة... وفيها زيادات غفيرة لم ترد في النسختين الأخيرتين[٢].

٢ - نسخة (قَوَلَة) وجاء عنوانها (كتاب وجوه النصب) ألفه خليل بن أحمد البصري وقيل هو تصنيف أبي بكر عبد الله بن محمد بن شقير صاحب

---

(١) مقدمة المحقق/ ٩ - ١٢ بتصريف يسير.

(٢) السابق/ ١٥.



أبي العباس المبرد[1].

٣ - نسخة بشير آغا بإستانبول (وهي ضمن مجموعة وتقع في ثلاثين ورقة كتبت بخط رديء فاسد الرسم والشكل والإعجام مفعم بالتصحيف والتحريف. وعنوانها: كتاب جمل الإعراب من تصنيف الإمام أبي عبد الله الخليل بن أحمد رضى الله عنه)[2]. ثم يعلق المحقق على النسخ الثلاث بقوله: (إن بينها اختلافاً كبيراً في الزيادة والنقص والتقديم والتأخير وفي العبارات ونسق المفردات واللفظ والضبط والإعجام... حتى لكأن هذه النصوص كانت أمالي ثلاثاً ألقيت في مجالس مختلفة وليست تصنيفا لكتاب واحد[3].

هذا مجمل ما قاله الدكتور فخر الدين قباوة وهذه شكوكه في نسبة الكتاب للخليل بن أحمد.

وجاء الدكتور فائز فارس محقق الكتاب تحت وجوه النصب، ونسبه لابن شقير، وانتهى في مقدمته إلى:

١- توهين نسبة الكتاب للخليل:

أ - كلام الزبيدي عن الخليل «لم يؤلف في النحو حرفاً. ولم يرسم فيه رسماً نزاهة بنفسه. وترفعا بقدره».

ب - من غير المعقول أن يأخذ الخليل عن سيبويه، وقد كان علم سيبويه كله من شيخه.

---

(١) السابق/١٦.

(٢) مقدمة المحقق/١٨.

(٣) مقدمة المحقق/١٩.



ج - كيف ينقل عن ابن دريد المتوفى ٢٢٣هـ.

د - الكتاب به نقول عن الخليل، فكيف ينقل عن نفسه.

هـ - في الكتاب مصطلحات كوفية ليست في كتب البصريين، وألغاز نحوية شاعت متأخرة. ليست في دائرة اهتمام الخليل.

و - لم يسند عالم من العلماء رأياً للخليل ورد في هذا الكتاب.

تأييد نسبته إلى ابن شقير:

- نفى ابن مسعر (ت ٤٤٢هـ) أن يكون الكتاب للخليل.

- في افتتاحية الكتاب ذكر لكتاب مختصر في النحو، وهذا من مصنفات ابن شقير.

- في (المحلى) مصطلحات النحو الكوفي المختلط بقليل من مصطلحات النحو البصري، وابن شقير مال إلى النحو الكوفي في أول الأمر ثم خلط بين المذهبين.

ونهد إلى دراسة الكتاب الأستاذ الدكتور عبادة، وقد انطلق في دراسته لهذا الكتاب من ثلاثة منطلقات:

١ - آراء الخليل الواردة في كتاب العين وصداها في كتاب الجمل.

٢ - آراء الخليل المنسوبة إليه في الكتاب والمقتضب، وغيرهما. . . .

٣ - الآراء الواردة في الجمل ولم تنسب للخليل في كتب النحو[1].

---

(١) كتاب الجمل المنسوب للخليل دراسة تحليلية، منشأة المعارف بالإسكندرية/ ٣٥، ط/ أولى ١٩٨٨م.

وأكد نسبه الكتاب للخليل بناء على:

١ - النمط الذي جاء عليه الكتاب يعد من أنماط المراحل الأولى السابقة على الكتاب. كما أن أوجه الشبه بين الجمل وبين المقدمة المنسوبة لخلف بن أحمر (١٨٠هـ) غير خفية، وليس هناك ما يمنع أن يكون خلف قد أراد أن يحذو حذو الخليل.

٢ - اتفاق جل الآراء الواردة في الجمل، مع ما جاء في كتاب العين، ومع ما نسبه سيبويه ومن بعده للخليل.

٣ - الصلة القوية بين العنوانات في الجمل وعنوانات الكتاب.

٤ - المصطلحات الواردة فيه تمثل مرحلة مبكرة من مراحل نمو المصطلح النحوي.

٥ - التقارب بين ما أورده أبو عبيدة في مجاز القرآن وما جاء في كتاب الجمل يشعر بأن أبا عبيدة قد أفاد من فكر الخليل وعلمه الوارد في الجمل.

٦ - معالجة المصنف للشواهد القرآنية ليست ببعيدة عن معالجة سيبويه لما اتفقا فيه من آيات.

٧ - معالجة الشواهد الشعرية وتتابع الشواهد بالطريقة الواردة بها في كتاب سيبويه يجعلنا نؤمن بأن ظلال كتاب الجمل كانت محيطة بسيبويه.

٨ - إيراد أمثلة وعبارات موجودة في كتاب سيبويه تشير إلى أن سيبويه قد أفاد من الجمل.

عن ذكر الكتاب لعلماء بعد الخليل مثل أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد فإنه ليس طعناً في نسبته للخليل، وابن دريد توفي (٢٢٣هـ)[1] فلعله

---

(١) ص/١٦٣.



من زيادات النساخ.

والباحثة لا تستطيع أن تقطع برأي في هذه القضية فالأدلة متكافئة. أحد الأساتذة يرفض نسبة الكتاب للخليل بأدلة، والآخر ينسبه له بأدلة أيضاً، ولهذا درست نحو الخليل من كتاب سيبويه، لأن أحداً لم يطعن فيه أو يشك في نسبته، وسوف أذكر أبواب كتاب الجمل فقط.

الجمل المنسوب للخليل:

بدأ الخليل كتابه بذكر وجوه النصب، من مفعول وإن وأخواتها، النصب بالبدل، النصب بخبر كفى مع الباء... إلخ

ثم انتقل إلى وجوه الرفع فذكر منها: «الرفع بالفاعل، وبما لم يذكر فاعله، الرفع بخبر إن... إلخ».

ثم ذكر وجوه الخفض فذكر منها: الجر بِ «عن» وأخواتها، والخفض بالإضافة، وبالقسم... ثم ذكر جمل الجزم منها الجزم بالأمر والنهى والجزم بـ «لم وأخواتها»...

ثم ذكر جمل الألفات واللامات والهاءات والتاءات والواوات واللام ألفات، والفاءات والنونات والباءات والياءات، ثم ختم كتابه بفصلين الأول عن «رويد» ووجوهها الأربعة. والآخر عن الفرق بين «أم» و «أو».

هذه هي موضوعات جمل الخليل ويمكن تقسيمها إلى قسمين، الأول تناول فيه الخليل الأبواب النحوية، من فاعل ومفعول ومجرور بالحرف ومجرور بالإضافة... والقسم الآخر ما يسمى حروف المعاني كاللامات والواوات.

الفصل الثانى

عصر سيبويه

- كتابه، آراء الدارسين فيه . .
- وجهة النظر الأولى: أنه كتاب تعليمي . .
- وجهة النظر الأخرى: أنه كتاب تفسيري . .

الفصل الثاني

عصر سيبويه:

١ - كتابه:

في القرن الثاني من الهجرة النبوية الشريفة وضع سيبويه كتابه لدرس نحو اللغة العربية وصرفها، وضعه على غير مثال سابق، فكل ما قيل عن تراث مكتوب قبله لم يصل إليه ولا إلينا، وكان الدرس النحوي قبله عبارة عن مناقشات تدور بين العلماء، ومن هنا توقف التاريخ العلمي طويلاً أمام سيبويه وكتابه؛ لأن شأن البداية أن تكون بسيطة مضطربة، لكن سيبويه وضع كتاباً ضخماً ضم كلَّ قواعد اللغة، نحوها وصرفها وبعض قضاياها الأخرى، بل قل بأنه حاول كشف نظام النحو وحركته بوضعه هذا الكتاب الرائد المفرد.

نظر العلماء في العصر السابق على سيبويه باحثين عن قواعد لغوية فلم يجدوا سوى بعض المناقشات التي كانت تدور بين العلماء أو بينهم وبين الشعراء في المساجد أو مجالس العلماء والحكام، ولم يكن هناك نحو بمعناه الدقيق إنما - كما قلنا - مناقشات ومحاورات في اللغة والنحو والأصوات والشعر، وجاء سيبويه فعزل كثيراً من هذه القضايا من كتابه، وفتح الطريق للمباحث النحوية المكتوبة، فهو أول كتاب يصل إلينا في النحو العربي، ويقدم قضاياه بصورة تكاد تكون متكاملة، وعلى درجة

كبيرة من الثقة والاطمئنان[1].

وحوَّل سيبويه بكتابه الدرسَ النحويَّ من درس شفهي يلقى على الطلاب أو يناقش فيه العلماء إلى مادة مكتوبة، وهو عمل ضخم وإنجاز غير مسبوق.

والكتاب بصورته التي وصلت إلينا ليس كتاب نحو فقط، بل هو دائرة معارف للغة العربية، ففيه أبحاث في الصوتيات ومخارج الحروف، وكونها وسيلة للتفاهم وأداة للإفصاح، وبه أبحاث في التجويد[2] والقراءات وفيه أبحاث في الصرف، وكثير من مباحث البلاغة العربية[3].

وفيه اهتمام بقضايا السند والرواية المتَّصِلَيْن بمتن اللغة، واهتمام بقضايا الضرورة الشعرية[4].

وفيه أبحاث في لهجات العرب ودرجاتها من الفصاحة والقوة، ومن يُستشهد بشعرهم ومن لا يستشهد، والفصيح والقبيح وغيرها من الأحكام التي أطلقها[5].

---

(١) سيبويه إمام النحاة، للأستاذ على النجدي ١٤٣ وما بعدها، وتطور الدرس النحوي للدكتور حسن عون، ٤٥ وما بعدها.

(٢) راجع في الحديث عن وصف سيبويه للأصوات وجهوده في درسها: المنهج الوصفى في كتاب سيبويه/ ٨٥ وما بعدها، د. نوزاد حسن، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا ١٩٩٦م.

(٣) المنهج اللغوي في كتاب سيبويه للدكتور عبد الصبور شاهين/ ٦٤ وما بعدها، والأصول البلاغية في كتاب سيبويه للدكتور أحمد سعد.

(٤) سيبويه والضرورة الشعرية للدكتور إبراهيم حسن، والضرورة الشعرية وموقف سيبويه منها، للدكتورة خديجة الحديثى.

(٥) تطور الدرس النحوي ص٥٠، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه/ ٣٨٩.



قال عنه صاعد الأندلسي: لا أعرف كتاباً ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب... والثالث: كتاب سيبويه البصري النحوي[١].

وقال عنه المبرد: لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه؛ وذلك لأن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره[٢].

ويقول عنه الزجاجي: إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبينت أنه أعلم الناس باللغة[٣].

التصنيف النحوي:

وقد اتسم التصنيف النحوي بطابعين رئيسيين[٤]: الطابع الأول تعليمي، وهو الغالب والغرض منه عرض مسائل النحو وقضاياه؛ حتى يتسنى للدارسين الوقوف عليها أملاً في استيعابها ومراعاتها عندما ينطقون أو يكتبون، ولا نريد بالطابع التعليمي كتب النحو الخاصة بتعليم المبتدئين، وإنما نعني به ما صنف لبيان الضوابط التي تميز الصواب من الخطأ في التراكيب وبنية المفردات، وما صنف في تطبيق هذه الضوابط على النصوص، سواء أكانت هذه المصنفات مختصرة للمبتدئين أم كانت مفصلة للشادين أم مطولة للمتخصصين، فالغرض منها مختصرة أو مطولة تعليم النحو وإن اختلفت المستويات التعليمية.

---

(١) معجم الأدباء ١٦/ ١١٧ ط دار المأمون.

(٢) الكتاب ١/ ٥ ط هارون، والخزانة ١/ ٣٧.

(٣) الكتاب ١/ ٧، والإنباه ٢/ ٣٤٧.

(٤) الدرس النحوي في التراث العربي ١٥.



والطابع الآخر: طابع نظري والغرض منه بيان ما يمكن أن يسمى فلسفة النحو كما بدت للنحويين ككتاب علل النحو، ونقض علل النحو لِلُغْدَة الأصبهاني، علل النحو لهارون المعروف بابن الحائك... والإيضاح في علل النحو للزجاجي[1] والإغراب في جدل الإعراب ولُمَع الأدلة لابن الأنباري[2]، والخصائص لابن جني[3]، والرد على النحاة[4]..

ويستطرد الأستاذ الدكتور عبادة فيقول: «ولم تبرأ المصنفات ذات الطابع التعليمي من آثار الطابع النظري الفلسفي، بل طعمت حواشيها ببعض تلك الآثار بدءاً بكتاب سيبويه»[5].

٢ - آراء الدارسين فيه (الكتاب):

فالتصنيف النحوي - كما قال الدكتور عبادة - ذو طابعين نظري وتعليمي، لكن قد تتداخل هذه المستويات، فنجد الكتاب الواحد يطلق عليه أنه تعليمي وأنه نظري، وتتجلى هذه الصفة أكثر ما تتجلى في كتاب سيبويه، لقد اختلف الناس حوله - قديماً وحديثاً - فوصفه بعضهم بأنه كتاب تعليمي وأطلقوا عليه ما شاءوا من الأوصاف الدالة على اليسر والسهولة والمنهجية وغيرها... ووقف آخرون على الشاطئ الآخر فنعتوه بالتقعيد والمعيارية والتحكم في لغة العرب ورمى هذا

(١) من الكتب التي وصلت إلينا وحققه الدكتور مازن المبارك.
(٢) تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ١٩٦٧.
(٣) حققه المرحوم الشيخ محمد على النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٣.
(٤) حققه الدكتور شوقي ضيف عام ١٩٤٧، وأعاد تحقيقه الدكتور محمد إبراهيم البنا.
(٥) الدرس النحوي في التراث العربي ص ١٥.



بالصواب وهذا بالخطأ وغيرها. .

مع أنه من الثابت أن الروايات[1] التي تحدثت عن وضع النحو قد أكدت أنه كان لغرض تعليمي، ومن ثم اتسم الكثير من المؤلفات بهذه السمة، سواءً في ذلك المطولات والمختصرات، ولكنها اختلفت في أنماط التبويب والترتيب وعرض المسائل النحوية، ويمكن أن نحدد هذه الأنماط على النحو الآتي:

١ - نمط رائد عالج أصحابه النحو في إطار التراكيب بوجه عام دون الانتظام في نسق معين واضح المعالم بارز القسمات المنهجية، كما هو الحال في الكتاب لسيبويه، فهو - كما ترى - وضع الكتاب في نطاق النحو التعليمي، وإن كان قد رأى أن منهجه غير واضح المعالم.

ويستطرد قائلاً: وينبغي أن نذكر أن أنماط التبويب التي ذكرناها قد تتداخل وقد ينفرط عقدها، وتفلت خيوط نسيجها من يدي المصنف ويضطر إلى الخروج عن الإطار العام الذي بدأ به[2].

وإلى قريب من هذا ذهب المرحوم الأستاذ علي النجدي حيث يقول[3] والكتاب. . دراسة واسعة في النحو والصرف أي في أساليب العربية وبنية مفرداتها، ويعتمد في مادته على:

١ - عبارات مروية وأخرى غير مروية.
٢ - مفردات عربية وأخرى أعجمية خالصة أو معربة.

---

(١) السابق/١٩.
(٢) الدرس النحوي في التراث العربي/٢٠.
(٣) سيبويه إمام النحاة ١٤٣ - ١٤٤.

٣ - مسائل مفترضة قيست على نظائر لها في اللغة.

٤ - شواهد من القرآن وأخرى من الشعر والرجز.

ثم يضرب الأستاذ علي النجدي أمثلة لهذا من (الكتاب) فيقول: فمن العبارات المروية: عسى الغُوَير أبؤساً، وأمر مبكياتكِ لا أمر مضحكاتِك. ومن غير المروية: كان عبدُ الله أبوه منطلق، ومررت برجل معه جبةٌ لابسٌ غيرَها، وإنك وزيداً منطلقان، وهو يزجي النوعيين للدرس والتحليل وبيان وجه الرأي حُسْناً أو قبحاً، ويتخلل ذلك حيناً بعد حين نقل أقوال الأئمة وذكر لغات القبائل رواية أو سماعاً. وينتهي الأستاذ النجدي إلى القول: هذه هي مادةُ الكتاب وعناصر تكوينه التي صنع منها سيبويه النحو والصرف[١].

- **وجهة النظر الأولى: «الكتاب» تعليمي:**

ويقول الدكتور **محمد كاظم البكَّاء**: يمثل الكتاب[٢] خلاصة الفكر النحوي للرعيل الأول من النحاة العرب، فهو علم الخليل الذي تلقاه من شيوخه، وأصاره إلى تلميذه سيبويه، وقد تفرد في ترتيب أبوابه وتنسيق مباحثه على وجه لا نجده في مؤلفات الآخرين. . . وقد بنى سيبويه الكتاب على الأبواب، وعقد كلَّ باب على أقوال العرب التي تمثل أمثلة استخدام اللغة العربية لدى فصحائهم، وقد دأب في تصنيف الأبواب على أنواع الإسناد فهو ينظر في تحليلها ويفاضل بينها فحفظ لنا وجوه تأليف الكلام في اللغة العربية يُصنِّفُها ويُقوِّمُها. ولم يكن الكتاب

---

(١) السابق/ ١٥٣.

(٢) منهج سيبويه في التقويم النحوي/ ١٩، وأشار إليها مرة أخرى/ ٢٨٢.

مقتصراً على بيان الأحكام النحوية لكلام العرب فقط، بل عنى بالنظر في أمثلة كل باب من حيث الخطأ والصواب وتفاوتها من حيث الجودة والرداءة.

قال سيبويه في إحدى مسائل الكتاب: وإنما ذكر الخليل - رحمه الله - هذا لتعرف (ما يُحال) و (ما يَحْسُن) فإن النحويين يتهاونون بالخُلْف إذا عرفوا الإعراب. فالكتاب بهذا الوصف كتابٌ تعليمي أبوابهُ مرتبة ومباحثه مُتَّسِقة، بصورة لا نجدها في غيرها. وله غرض تعليمي وأبوابه وقواعده قائمة على كلام العرب الفصحاء وأنه بناه على الإسناد النحوي وبيان الخطأ والصواب في التراكيب العربية.

وفي الخط نفسه يقول الأستاذ الدكتور عبادة[1]: يعد الكتاب أقدمَ كتابٍ نحوي احتفظ به الزمان فوصل إلى أيدينا، وقد بدأ سيبويه بتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف وما يعتور أواخر الكلمات من تغييرات إعرابية، فبيَّن علاماتِ البناء وعلامات الإعراب في المفرد والمثنى والجمع والفعل المضارع والممنوع من الصرف، ثم بين أن الكلام يتكون من مسند ومسند إليه[2]، ثم تناول ما يعرض للكلمة في ثنايا التراكيب من حذف واستغناء وتعويض وما يحتمله الشعر للضرورة وللاضطرار.

---

(١) الدرس النحوي في التراث العربي/ ٢٠.

(٢) قارن هذا بما ذكره الأستاذ على النجدي في سيبويه إمام النحاة/ ١٨٣، فهما متفقان في النظر إلى الكتاب.



وفي السياق نفسه يقول الدكتور **نِهاد الموسى**: إن سيبويه يفزع[1] إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر (المقام) ليرد ما يعرض من بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلباً للاطراد المحكم... إنه يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام... وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية «الجوانية» للتركيب النحوي، ورسم خطوطاً هادية في تعلم العربية تعلماً يضع كل تركيب موضعه ويعرف لكل مقال مقامه.

فهو - كما رأى د. نِهاد - كتاب تعليمي، لا يكتفي بشرح عناصر الجملة المنطوقة فقط إنما يردها إلى عنصر المقام ومراعاة السياق لطرد الباب على وتيره واحدة وأنه يحلل التراكيب ويراعي حال المخاطب والمتكلم...

وضرب د. نِهاد أمثلة عن هذا الجانب من الكتاب فقال: قال (سيبويه) في تفسير قولهم: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى: وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل، فقلت: أتميمياً مرّةً وقيسيّاً أخرى كأنك قلت: أتحوَّل تميمياً مرة وقيسياً أخرى، فأنت في هذا الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه لذلك[2].

---

(١) الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه: بحث ألقاه في مؤتمر بجامعة بهلوى في شيراز عام ١٩٧٤ في ذكرى القرن الثامن عشر لوفاة سيبويه، ونشر جانباً منه في كتابه نظرية النحو العربي/ ٨٨.

(٢) السابق/ ٨٩.



ومثال آخر أن «سيبويه» يقدر الحذف في ضوء التفسير الداخلي للنص، وأن سيبويه يعرف للجملة حدودها واستقلالها، ولكنه - أيضاً - يدرك أن الجملة جزء من سياق كلامي موصول[1].

وبالنظرة نفسها ينظر الأستاذ الدكتور **حسن عون** للكتاب فيقول: إن سيبويه يغرق القارئ في بحر من النماذج اللغوية مبيناً له طرق الاستعمال العربي ووجه إعرابها ورأى النحاة فيها. وطريقة سيبويه في استخلاص القاعدة النحوية هي الطريقة الاستنتاجية، بمعنى أنه يعرض في كل موضوع يعالجه عدداً من التعابير والشواهد اللغوية ذات الصلة بالموضوع، ثم يستنتج من ذلك ما يمكن أن يكون ضابطاً أو قاعدة يمكن تطبيقها على كل ما يَنْتُج تحتها من أمثلة تدخل في إطارها العام. وقد يلجأ سيبويه إلى عرض النماذج وتحليلها مهيئاً للقارئ أو الدارس وسائل الاستنتاج وتاركاً له الفرصة لكي يقوم بنفسه بالعملية الاستنتاجية الأخيرة.

وينتهي الأستاذ الدكتور حسن عون إلى الحكم على أسلوب سيبويه وطريقته في الدرس النحوي بأنها: تتمشى مع أحدث الطرق التربوية في العصر الحديث[2].

علاوة على ذلك، فإننا نعثر على شهادة أخرى مثلها تتفق معها في كثير من تفاصيلها، وتنتهي إلى النتيجة نفسها التي انتهى إليها المرحوم الدكتور حسن عون، لكن هذه الشهادة في هذه المرة لباحث إنجليزي، لم يرَ

---

(١) السابق/ الصفحة نفسها بتصرف يسير.

(٢) تطور الدرس النحوي/ ٣٩.



الدكتور حسن - رحمه الله - وهذا الباحث الإنجليزي لم يقرأ ما كتبه الدكتور حسن[1] عون - أيضاً - وإن اتفقا في النظر والحكم على أسلوب سيبويه وطريقته في الدرس النحوي.

يقول الباحث **«ميخائيل كارتر»** عن دراسة سيبويه للغة: إنه كان ينظر إلى الكلام على أنه شكل من أشكال السلوك الاجتماعي، بآية أنه يحاكم (صوابيته) محاكمة ثقافية ويطلق فيه أحكاماً أخلاقية، فهو حسن أو قبيح... إلخ شأنه في ذلك شأن سائر أنواع السلوك... وأن سيبويه كان يعالج موضوعه على أنه طريقة العرب في كلامهم... ويقرن «كارتر» بين ما يقرره سيبويه في الكتاب من مثل قوله:... لأنه ليس موضعاً يحسن فيه الصفة كما يحسن في الاسم (الكتاب ٢/ ١٧٥ بولاق) وقوله: اعلم أن لـ (كم) موضعين (١/ ٢٩١) وقوله: وليس كلُّ موضعِ تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء (١/ ٤٥) وقوله: (وقد يكون لكانَ موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه (١/ ٢١) وقوله: وأما «ليس» فإنه لا يكون فيه ذلك، يريد التمام والاكتفاء بمرفوعها؛ لأنها وضعت موضعاً واحداً. يقرن الباحث بين هذه التقريرات وما يذهب إليه «بلومفيلد» في تفريقه، حيث يرى أن (المواضع التي يمكن تظهر فيها الصيغة هي وظائفها، وإذن يربط بين الموضع والوظيفة النحوية ربطاً مطلقاً)، ومن

---

(١) الباحث يسمى «ميخائيل كارتر» ورسالته بالإنجليزية عنوانها: مبادئ التحليل النحوي عند سيبويه، أكسفورد ١٩٦٨، رجعت إلي ما كتبه عنها الدكتور نهاد الموسى في نظرية النحو العربي ص ٣١ وما بعدها، أما دراسة المرحوم الدكتور حسن عون فهي محاضرات ألقاها على طلاب معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة وطبعت في كتاب عام ١٩٧٠م.

أمثلة هذا الربط عند سيبويه قوله (... وجه الكلام وحدُّه الجر؛ لأنه ليس موضعاً للتنوين ١/ ٨٧).

وينتهي المستشرق إلى القول: إن كتاب سيبويه يقدم نموذجاً من التحليل البنيوي لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين، ويقدر أنه لو ولد سيبويه في عصرنا هذا لتبوأ منزلة وسطاً بين دي سوسير وبلومفيلد[١].

والحقيقة أن هذه النظرة للكتاب واعتباره كتاباً تعليمياً نظرة منصفة فكثير من أبواب الكتاب تتمشى مع هذا، رغم أن صاحبه بناه على غير مثال سبقه، وكل ما كان قبله - كما سبق أن قلنا - مناقشات للعلماء والشعراء، أما وضع كتاب فهذا ما لم يسبق به سيبويه حتى الآن على الأقل.

إن قراءتنا لكثير من أبواب الكتاب تجعلنا نتفق مع هؤلاء الأعلام ونقدر الجهد التعليمي المبذول في الكتاب.

ومن المعلوم أن هناك أساليب معينة يلجأ إليها المؤلفون لتتسم مؤلفاتهم بالبساطة واليسر والسهولة والبعد عن التعقيد، نلحظها في المؤلفات التعليمية في هذه الأيام، فهم يكثرون من الشرح اللغوي للكلمات وتفسير النصوص، كما يكثر فيها الاستطراد لرعاية ظروف الطلاب الذين يطلبون العلم، كما يفترض أن تكثر فيها الأمثلة والشواهد، نلاحظ هذا في كثير من التراث المعاصر والقديم على حد سواء.

كما تهتم الكتب التعليمية بذكر التعريفات لتوضيح القواعد وتقسيم المسائل لحصر المادة المشروحة.

---

(١) نظرية النحو العربي للدكتور نهاد الموسى/ ٤٠، نقلاً عن رسالة كارتر/ ١٥٧.



نماذج من الكتاب تؤيد هذه النظرة:

فإذا رجعنا إلى الكتاب وجدنا كثيراً من هذه الوسائل، يستعين بها سيبويه لإيضاح فكرته وتقريبها من الأذهان.

ومن المعلوم أن التراث التعليمي كان كثيراً ويختلف باختلاف من يقدم إليهم، فقد يكون مقدماً لأولاد الخلفاء، وقد يكون مقدماً لطلاب كثيرين يجلسون إلى الشيخ في مسجد مثلاً يتلقون عنه العلم.

كما يحرص أصحاب المؤلفات التعليمية على الإشارة إلى المذاهب المختلفة في بعض المسائل النحوية[١].

فنحن حين نطالع أبواب الكتاب نجد كثيراً من هذه السمات، فنجد كثرة إيراد المعلومة على هيئة سؤال وتوجيه خطاب، فهو يقول مثلاً: «وإنما ضارعت - أي الأفعال - أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعل... وتقول: سيفعل»[٢].

ويقول في موضع آخر: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار، لأَفْرُقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العاملُ... وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل»[٣].

ويقول عن إضمار المبتدأ: (هذا باب ما يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهراً) وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آيةً

---

(١) راجع: تعليم النحو العربي للدكتور على أبو المكارم.

(٢) الكتاب ١/ ١٤.

(٣) السابق ١/ ١٣.



لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ اللهِ وربِّي، كأنك قلت: ذاك عبدُ اللهِ أو هذا عبدُ الله[1].

ويقول: (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول) وذلك قولك: ضرب عبد الله زيداً، فعبد الله ارتفع ها هنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد؛ لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله، لأنك أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً[2].

فالطريقة كما ترى قائمة على الحديث بين متكلم وسامع يشرح له الوظيفة النحوية وموقع الكلمة وسبب تساوى التقديم والتأخير..

كل هذا أليس تعليمياً؟...

ويشيع في كتابه التقسيم للمسائل، وإعراب بعض الكلمات وتحديد الأبواب، واللجوء إلى التفريعات للتمييز بين القضايا النحوية فهو يقول مثلاً عن الفعل المتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر: (هذا باب الفاعل)[3] الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبدُ اللهِ زيداً درهماً، وكسوت بِشْراً الثياب الجيادَ. ويستدرك بإخراج المتعدى إلى المفعول الثاني بحذف حرف الجر فيقول..

(١) السابق ٢/ ١٣٠.
(٢) السابق ١/ ٣٤.
(٣) الكتاب ١/ ٣٧.

ومن ذلك: اخترت الرجالَ عبدَ الله. . . وإنما فصل هذا أنها أفعال تُوصِل بحروف الإضافة فتقول: اخترت فلاناً من الرجال، وسميته بفلان. . . فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل.

ويقول عن الفعل المتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر: (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين) وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حسب عبد الله زيداً بكراً[1]. وإذا كان الباب النحوي يضم (أنواعاً) متعددة: أفعالا وأدواتٍ فإنه كان يهتم بذكرها ويمثّل لها.

فهو يقول عن كان وأخواتها:

(هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) فَمِن ثَمَّ ذُكِرَ على حِدَتِه، ولم يُذْكَر مع الأول، ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل. . . وذلك قولك: كان ويكونُ وصار وما دام وليس، وما كان نَحْوَهُنَّ من الفعْل مما لا يَسْتَغْني عن الخبر. تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى. . .

واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكره ومعرفة، فالذي تشغل به كان المعرفة لأنه حد الكلام[2]. .

وانظر إليه حين يتحدث عن الترخيم فيذكر تعريفه ونوع الاسم الذي يرخم وفائدة الترخيم أو الغرض منه، والأسماء التي لا يصح ترخيمها.

---

(١) السابق ١/ ٣٩.

(٢) السابق ١/ ٤٥، ٤٧



وهل يقع الترخيم في غير النداء، وسر حذف حرف لأجله، وغيرها..
يقول[1] (هذا باب الترخيم) والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً... واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، كما حذفوا الياء من قَوْمِي ونحوه في النداء.

واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه... ولا ترخم مستغاثاً به إذا كان مجروراً؛ لأنه بمنزلة المضاف إليه، ولا ترخم المندوب... واعلم أن الحرف الذي يلي ما حَذَفتَ ثابت على حركته.

وحين يتحدث عن المندوب، يقول إنه أسلوب من أساليب النداء لكن الغرض منه التفجع، ويعلل لإلحاق الألف في آخره لمد الصوت أو للترنم على حد قوله.

يقول: (هذا باب الندبة) اعلم أن المندوب مدعو، ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء[2].

وهو في كثير من مسائله يحاول أن يرد القواعد إلى أصلها الذي نطقت به العرب، مع شرح كل نوع وتمييزه عن بقية الأقسام، والأشياء التي تميز كل قسم، فهو حين يتحدث مثلاً، عن أنواع الكلمة يقول: فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فالاسم: رجل وفرس... وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما

---

(١) السابق ٢/ ٢٣٩ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٠.



يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع... فأما بناء ما مضى فذهب وسمع... وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتل... ومخبراً: يَقْتُلُ يذهب ويضرب ويُقْتَلُ... والفتح في الأسماء قولهم: حيثَ وأينَ وكيفَ... والفتح من الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم: ضرب، وكذلك كلُّ بناءٍ من الفعلِ كان معناه فَعَلَ..[1].

وحين يتحدث عن المبتدأ والخبر يحدد كلاً منهما، ويطلق عليهما لفظ: المسند والمسند إليه، ويحدد مكان كل منهما وإعرابه.

يقول: (هذا باب الابتداء) فالمبتدأ: كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه[2] فهو مسند ومسند إليه[3].

وهذا مثال أخير، حين يتحدث عن نواصب المضارع، يقول إن الفعل حين ينصب يكون معرباً، وأن هذه الأدوات التي تدخل عليه لا تدخل على الاسم، كما إن الأدوات التي تدخل على الاسم لا تدخل على الفعل.

يقول: (هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء): اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها، لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: أنْ، وذلك قولك أريد أن تفعل. وكي..[4].

---

(١) السابق ١/١٣، ١٥، ١٦.

(٢) (كذا وردت هذه العبارة وأظن أن صوابها: فالمبتدأ الأول والمبني عليه ما بعده. والله أعلم).

(٣) الكتاب ٢/١٢٦.

(٤) الكتاب ٣/٥.



هذه النماذج وغيرها جعلت كثيراً من الدارسين يذهبون إلى أن الكتاب تعليمي قصد به صاحبه إلى غاية محددة وهي تعليم النحو العربي وتقريبه للدارسين، ومن هنا وصف كثير من العلماء (الكتاب) بهذه الصفة، بل غالى بعضهم فقال إنه أفضل كتاب تعليمي في العربية. . . كما سنرى في نصوص بعضهم.

فالدكتور محمد البكّاء يقول: إن الكتاب هو أفضلُ ما أُلفّ في النحو من الناحية التعليمية؛ لأنه يَتَدرّج في دراسة وجوه التأليف وبناء الأبواب، في اتجاه تركيبي يكشف عن العلاقات بين أنواع الكلام في إسناد الفعل وإسناد الاسم، والإسناد الذي يعتمد الأداة، حيث تنضم كلُّ مجموعة من الأبواب في وجهٍ واحد يُشْركها في خصائصَ واضحة[(١)].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إنه يدعو المعنيين بالحفاظ على سلامة اللغة العربية إلى توجيه الأنظار إلى الإفادة من منهجه وطريقته في دراسة النحو وتعلمه **والصواب أن يعنى بتدريسه في المراحل المتقدمة**[(٢)].

وهو يرى أن سيبويه كان يعتمد طريقة التركيب والتحليل معاً في دراسة أبواب النحو[(٣)].

وحينما رأى أن هناك كثيراً من العلماء قديماً وحديثاً، هاجموا الكتاب ونقدوا منهجه وطريقته، وأنه غامض وأسلوبه غير تعليمي، يشيع فيه الاستطراد، دافع عنه بشدة وقال: إن بعضاً من النحاة القدماء قد تكلموا

---

(١) منهج كتاب سيبويه/ ٤٥٥.

(٢) السابق/ ٤٥٧.

(٣) السابق/ ٢٨٣، هامش (٢).



عن منهجه وغموض طريقته وكثرة استطراده منهم الرماني والسيرافي وغيرهم. . . ثم بدأ دفاعه قائلاً: إذا تمت معالجة مواضع الاستطراد والاستدراك وجرت الأبواب مصنفة على وجوه التأليف، وروعي فيها منهجه في تنسيقها فإنه يعد أفضل كتب النحو في طريقته التعليمية؛ لأنه عقد على الأمثلة وأحكامها. وقال إن ابن خلدون مدح الكتاب من هذه الناحية حيث قال: إنه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملَكَة، فنجد العاكف عليه والمحصل له على حظٍ من كلام العرب، واندرج في محفوظه فيه أماكنه. . . وتنبه به لشأن الملكة فاستوفى تعليمها، فكان أبلغ في الإفادة[١].

ويقول الدكتور **إبراهيم حسن**: إن كتاب سيبويه يعد أجمعُ كتاب لقواعد النحو والصرف، وقد جعله في قسمين: الأول منها للمباحث النحوية، والثاني للمباحث الصرفية[٢].

وفي الاتجاه نفسه يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح: ويمكن أن نقول بهذا الصدد أن المناهج الحديثة في تحليل اللغات، وإن كانت قد بلغت شأناً كبيراً لاعتمادها للكثير من الحقائق العلمية إلا أنها قد تقل قيمة عن المناهج التي وضعها الخليل وسيبويه[٣]

---

(١) السابق/ ٢٨٤، وراجع مقدمة ابن خلدون ٣/ ١٢٨٨.

(٢) سيبويه والضرورة الشعرية/ ٢٢.

(٣) أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرس اللغة العربية/ ٤٣، دراسة بمجلة علم اللسان البشرى، الجزائر، معهد العلوم اللسانية والصوتية عدد ٤/ ١٩٧٣ م.



هؤلاء العلماء نظروا في الكتاب ورأوه تعليمياً - كما رأينا - يهتم بالأمثلة ويشرح القواعد، وأطنبوا في صفته إلى هذا الحد الذي رأيناه.

لكن هناك دارسون آخرون وقعوا على نماذج أخرى في الكتاب يكثر فيها النظر والتعليل والحكم على النماذج المروية ووصفها بالاطراد أو الشذوذ والقلة أو الندرة، وغيرها من أحكام فانتهوا إلى أن الكتاب تنظيري وليس تعليمياً، فهو يعنى بشرح النظرية النحوية والحديث عن ما يجوز وما لا يجوز، ويتعدد فيه التوجيه النحوي. فلدينا مستويان للكتب تعليمية أو نظرية (تفسيرية) وعن هذين المستويين يقول المرحوم الدكتور حسن عون[1]: إن مجهود النحاة بعد سيبويه[2] يتمثل في اتجاهين، **الأول**: ينصب على المادة النحوية نفسها، **والثاني**: يتجه إلى موضوعات تخدم من قريب أو بعيد هذه المادة النحوية، ويلقى ضوءاً على ما أجمل فيها وما استغلق منها... هذه الموضوعات التي تخدم المادة النحوية... بعضها تكفل ببيان ما استغرب وشرح ما غمض، وبعضها تكفل بخواص النحو وأسراره وتعليل قواعده وأحكامه.

ولعل خير من يمثل هذين الاتجاهين هما المبرد وابن جني: المبرد بالنسبة للمادة النحوية، وابن جني بالنسبة للمجالات التي تخدم هذه المادة، وتحوم حولها. ويبدو أن هذين الاتجاهين كانا في ذلك الوقت يصوران بشكل عام المجهود العقلي لجميع العلماء، كما كان المثقفون هناك يصنفون العلماء وفقاً لهذين الاتجاهين، فكانوا يطلقون على فريق

---

(١) تطور الدرس النحوي/٦٦ بتصرف يسير.

(٢) واضح من هذا أن الدكتور لا يرى هذا ويعد الكتاب تعليمياً كما سبق أن نقلنا عنه، ولأنه وصف ما بعد سيبويه.



منهم أهل علم، يريدون بذلك أهل إحاطة وإلمام بالمسائل العلمية. ويطلقون على الفريق الآخر أهل نظر ويريدون بذلك أهل فهم وإدراك للمسائل العلمية بواسطة التعليل العقلي المنطقي[1].

ويتابع د. حسن عون الحديث عن الاتجاهين ببيان صفات كلٍ منهما وما يمتاز به عن سابقه وعن أثره في اللغة ومكانته عند الناس، فيقول[2]: كان الفرق واضحاً وكبيراً بين الاتجاهين في النشاط والإنتاج، فبينما يلتزم الاتجاه الأول بالانطواء على نفسه... نرى الاتجاه الثاني قد استطاع أن يتخلص من قيود التبعية ويطلق العنان للمواهب والملكات العقلية، ويساير التقدم الثقافي مساهماً في تعميقه وتوسيعه وإثرائه... فقد أثرى اللغة ومباحثها في المجالات العديدة التي انفتحت أمام العلماء لتكون موضعاً للتنافس بينهم، بحيث شمل هذا الإنتاج الجانب التحليلي لاستخراج القوانين العامة والجانب التركيبي لتصنيف هذه القوانين وتطبيقها على المادة اللغوية والنحوية والصرفية والصوتية بصورة لا تكاد تقارن بغيرها.

وينتهي إلى القول: ومن هذا يتضح الفرق بين من هو من أهل العلم ومن هو من أهل النظر، من هو من أهل العلم يعرض للموضوع فيحصله ويلم بمادته ويصفه، وقد يدخل تغييراً على تنظيمه وتبويبه وتأليفه، ولكنه لا

(١) تطور الدرس النحوي/٦٦، ولا أعلم إن كان ما أشار إليه الدكتور عون يتفق مع ماشاع عن الفارسي أنه قال: إذا كان النحو ما عند الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما عندنا فليس عنده منه شيء، أوْ لا، راجع البغية ٢/ ١٨١.

(٢) أطلت النقل عن د. حسن عون في هذه النقطة؛ لأنى لم أجد أحداً وفاها حقها وميز بين الاتجاهين مثله.



يتجاوز هذه الآفاق إلى درجة استنباطه والغوص فيه. . . أما من هو من أهل النظر فيعرض للموضوع باحثاً فيه ومنقباً عن أجزائه بل عن جزئياته ويحلل ذلك كله[1].

★ وجهة النظر الأخرى:

الكتاب تفسيري وليس تعليمياً:

ومن أوائل الدارسين الذين وصفوا «الكتاب» بأنه تفسيري يهتم بتنظير ظواهر اللغة الأستاذ علي النجدي ناصف عليه رحمة الله - حيث يقول: . . . وكثيراً ما استوقف نظري وأنا أدرس الكتاب مسائل مشتبهة تثير الاسترابة والتأمل وتدعو إلى التساؤل والتماس التأويل. . .، وضرب الأستاذ النجدي لهذه المسائل مثلاً، بقول سيبويه في باب (مجرى نعت المعرفة عليها): واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة، واعلم أن الخاص من الأسماء لا يوصف إلا بثلاثة أشياء، بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة. . .).

وقد ذكر هناك قاعدة جامعة تستوعب كل ما توصف به المعرفة لا يتخلف فيه شيء، ثم حصر الأنواع التي يوصف بها العلم مجملة أولاً ومفصلة آخراً، ثم عاد إلى الأنواع واحداً واحداً يختص كلاً منها بحديث على الترتيب. وهذا النمط في الكتاب قليل ولا يبلغ مبلغ السمة التي تميزه على كل حال، وهو أو بعضه أحق أن يكون من تصنيع المنطق وتوجيه الفلسفة. . .

---

(١) تطور الدرس النحوي/ ٦٧ وراجع ما نقلناه أول الفصل من حديث للأستاذ الدكتور عبادة عن هذين الاتجاهين في الدرس النحوي.



ويضرب - رحمه الله - مثالاً آخر لهذا بقول سيبويه: (في باب ما يكون فيه هو وأنت ونحن وأخواتها فصلاً)، فأما قولهم: كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ففيه ثلاثة أوجه، فالرفع من وجهين والنصب من وجه واحد، فأحد وجهي الرفع، أن يكون المولود ضميراً في يكون، والوالدان مبتدآن وما بعدهما مبني عليهما، كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه. . والوجه الآخر أن تعمل يكون في الأبويين ويكون هما مبتدأ وما بعده خبراً له. والنصب على أن تجعل «هما» فصلاً.

ويعلق - رحمه الله - على هذا النص بقوله: وهذا النص يشبه الذي قبله في الإجمال الجامع والتفريق المفصل وفي التتبع والاستقصاء إلى الغاية[١].

وفي الإطار نفسه يقول باحث آخر[٢]: لقد كان النحو العربي في بداياته الأولى كما تلقى سيبويه مواده الأولى عن شيوخه وصفياً بسيطاً مسلماً من النظر والإيغال في التعليل فيصبح معقولاً من منقول أو قياساً متبعاً. . . وهكذا فإن بعض المقدمات التي انطلق منها النحويون لتأسيس أنظارهم تتمثل في مراعاة أخذ العلوم والمعارف.

ثم يقول عن الكتاب: أما موقع كتاب سيبويه من هذا التطور فهو أن صاحبه كان رائد النحويين في التأليف، وصدرهم في تأويل ظواهر اللغة. . لهذا الاعتبار يمكن اتخاذ كتاب ضارب في القدم ككتاب

(١) سيبويه إمام النحاة/ ١٥٨.

(٢) د. عبد الرحمن بودَرَع في كتابه: الأساس المعرفي للغويات العربية/ ٥.



سيبويه أنموذجاً وأساساً معتمداً وقطباً تدور حوله المصنفات الأخرى، به تفهم وتفسر، وذلك لما له من مزايا النص المميز أو النص الأنموذج الذي تحكمه قوانين الصياغة، حتى استحق أن يكون متناً مقنعاً يأتم به من خلف بعده من النحويين، لما تميز به من حرص على التأمل في مواد اللغة لاستخراج وجه القاعدة الضابطة[١].

ويقول مرة أخرى: ويعتبر كتاب سيبويه دلالة قوية في تاريخ النظر النحوي العربي القديم[٢].

وهو يقصد بالنظر النحوي: مجموع التأملات التي مارسها النحاة على اللغة والتأويلات العقلية التي أجروها على الوقائع، والعلل التي استنبطوها من نظام اللغة. والمراد بالأصول: القواعد العقلية الكلية التي ترتد إليها الجزئيات الداخلة فيها وتبنى عليها[٣].

فهو قد جعل سيبويه رائداً في هذا المجال، وكتابه أنموذج في التنظير النحوي لما فيه من قواعد توجيه لظواهر اللغة وتعليلها، فهو ليس كتاباً تعليمياً، بل هو تفسير للقواعد الكلية التي تندرج تحتها ظواهر اللغة أو على حد قوله: إن مقالات النحويين نصوص أنتجها النحويون وضمنوها جملة من الضوابط والقواعد والأصول التي تختزل الظواهر اللغوية وتصف بنيتها.

وفي الإطار نفسه يقول المرحوم الدكتور أحمد بدوي: إن كتاب سيبويه تطل منه شخصية واضحة فيما يأتي: الاستنباط، وحسن التعليل،

---

(١) وأشار إليها مرة أخرى/ ٥٨، ٧٦.

(٢) الأساس المعرفي للغويات العربية/ ٢٤.

(٣) السابق/ ١٩.



والبرهنة، والتفريع، وحظ سيبويه من ذلك حظ غير يسير، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من استنباط يسوقه، أو تعليل يأتي به، أو برهان يقدمه، أو تفريع يذكر أحكامه المختلفة[1].

هذا ما قاله - رحمه الله - وأظنه قد بالغ في وصفه الكتاب بهذه الصفة.

وقد نقلنا قبل ذلك نماذج كثيرة من الكتاب حين دللنا على رأي من ذهب إلى أنه كتاب تعليمي، ولم يكن فيه ما ذهب إليه الدكتور بدوي. واللافت للنظر أنه قطع بهذا فقال: لا تكاد تخلو صفحة....

والحقيقة أننا حين نرجع إلى الكتاب نجد فيه (شيئاً) مما قالوه لكنه ليس إلى حد الكثرة التي ذهبوا إليها.

فهو يقول مثلاً: وأما قول النحويين قد أعْطاهُوكَ (وأعْطَا هُونِي) فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به هيّناً[2].

فهو هنا لا يصف لغة منطوقة ولا يصدر عن نص تكلم به العرب فيقعد له، وإنما يقيس على شيء لم يحدث، حقيقة هو يصف صنيع النحويين قبله، لكنه أشار إليه وتحدث عنه، وفسره.

ويقول في موضع آخر: فأما نفسه حين قلت: رأيته إياه نفسه، فوصف بمنزلة هو، وإياه بدل، وإنما ذكرتهما توكيداً، كقوله جل ذكره: ﴿فَسَجَدَ

(١) سيبويه حياته وكتابه/ ٣٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٤.



﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[1] إلا أن إياه بدل والنفس وصف، كأنك قلت: رأيتِ الرجل زيداً نفسه، وزيد بدل ونفسه على الاسم، وإنما ذكرت هذا للتمثيل[2].

ويقول في موضع آخر: وقال الخليل لو كنت محقراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين لقلت: سُفَيْرِجْلٌ كما ترى حتى يصير بزنة (دُنَيْنِيرٌ) فهذا أقرب وإن لم يكن **من كلام العرب**[3].

ويقول في أحد عنوانات كتابه:

هذا باب منه استكرهه النحويون وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على **غير ما وضعت العرب**[4].

فهو كما رأينا في هذين النصيين يحكم على كلام النحاة أنهم يناقشون قضايا ويفسرون كلاماً لم تتكلم به العرب أصلاً، والمفروض في الدراسة أن تدرس ما هو موجود بالفعل، فنحو اللغة يدرس ما تكلم به الناس ومدى اطراد قواعده، والظواهر المشتركة التي يمكن أن يدرس تحتها، أما أن تكون القواعد دراسة لأشياء في فكر النحاة فقط، وليس لها واقع حقيقى من كلام الناس، فهذا ما لا يمكن قبوله، ولا يمكن أن يطلق عليه أنه تعليمي.

كما أننا نعثر في الكتاب على كثير مما أطلق عليه قواعد التوجيه وهي

---

(١) سورة الحجر/(٣٠) وسورة ص/(٧٣) .

(٢) الكتاب ٢/٣٨٧.

(٣) السابق ٣/٤١٨.

(٤) السابق ١/ ٣٣٤.



الأصول التي حكمت فكر النحاة، وهي مسائل نظرية يوجهون بها النصوص، ويفسرون بها وجوه الكلام، ويردون بها ما خرج عن النظام، استنبط النحاة أكثرها من الأصول والفروع والتعليل والعوامل وغيرها[1].

فقالوا: إن المفرد أصل والمركب فرع له، والأصل في الأسماء التنكير، والتذكير؛ لأنه لا يحتاج إلى علامة، والأصل في الأفعال البناء، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وغيرها...

ونجد عند سيبويه كثيراً من هذه القواعد، فهو كما قال المرحوم الأستاذ على النجدي قد أقام كتابه على العامل حيث قال: ... هذا تأويل الفكرة التي كان سيبويه يرعاها ويصدر عنها في تنويع مباحث النحو وترتيب أبوابه كما تمثلت لي بالنظر والمراجعة في الكتاب، مدارها العامل أولاً وأخيراً[2].

وقد سبق أن أشرنا أن دراسة سيبويه للكلام فضلاً عن مراعاتها للعوامل، كانت تراعى السياق وظروف المتكلم والسامع، فهو يقول مثلاً عن الفعل المضمر: فأما الفعل الذي لا يحسن إضمارُه فإنه أن تنتهي إلى

---

(١) وأول من أطلق عليها اسم أو مصطلح قواعد التوجيه - فيما أعلم - الأستاذ الدكتور تمام حسان في كتابه «الأصول» حيث يقول: المقصود بقواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعاً كانت أم استصحاباً أم قياساً) التي تستعمل لاستنباط الحكم. ولقد أصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم ومقاييس لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل.. وإذا اختلف النحويان في المسألة الواحدة فذلك اختلاف في اختيار القاعدة التي بنى حكمه في ظلها، فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على قاعدة، ويرى الآخر أن قاعدة أخرى أكثر انطباقاً على هذه المسألة. الأصول/ ٢٠٨ وما بعدها.

(٢) سيبويه إمام النحاة/ ١٨٣.



رجل لم يكن في ذكر ضَرْبٍ ولم يخطر بباله فتقول زيداً، فلا بد له من أن تقول له: اضْرب زيداً[1].

وفي الكتاب كثير من قواعد التوجيه هذه فهو يقول مثلاً:

- لا يُعمل في اسم واحد نصب ورفع[2].
- الأصل في العامل قربه من المفعول[3].
- اسم الفعل أضعف من الفعل في العمل[4].
- كلما كثر الإضمار كان أضعف[5].
- ما يعمل في الاسم من الحروف ليس كما يعمل في الفعل[6].
- المعرفة لا توصف إلا بمعرفة كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة[7].
- النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به[8].

وأشار إليها مرة أخرى فقال: وهو يتحدث عن التذكير والتأنيث:

إنَّ الأشياء كلَّها أصلها التذكير، ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء والشيء يذكَّر فالتذكير أول، وهو أشد تمكّناً، كما أن النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف [9]. ويقول: وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: حضر القاضي امرأة؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء[10].

---

(١) الكتاب ١/٢٩٦.
(٢) السابق ١/ ٧٤.
(٣) السابق ١/ ٧٤.
(٤) الكتاب ١/ ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٥.
(٥) السابق ١/٢٥٩.
(٦) السابق ٣/١١١.
(٧) السابق ٢/٦.
(٨) السابق ١/٢٢.
(٩) الكتاب ٣/٢٤١.
(١٠) السابق ٢/٣٨.

وغير هذا كثير، لذلك نجد في كتابه كثيراً من الأحكام على كلام العرب من مثل: ضعيف وقبيح، ولا يجوز، وغير مستقيم، ومحال، وخطأ ورديء وغيرها[1].

إلى مثل هذه النماذج نظر هؤلاء العلماء، أصحاب النظرة الثانية فذهبوا إلى هذا القول إنه كتاب تنظيري يهتم بتفسير ظواهر اللغة والحكم عليها وليس كتاباً تعليمياً.

مع أننا لا نعدم أن نجد من يقول إن هذه الدراسة التي قام بها النحاة، من حديث عن العلل والكلام عن الحذف والتقدير وغيرها من الأحكام، إنما ذهب إليها النحاة **لغاية تعليمية**.

فها هو الدكتور - **أحمد ياقوت** - يقول: إن الكلام عن الزيادة والحذف والتقدير والتأويل والعوض كلها أمور نتجت عن **النظرة التعليمية في الإعراب**... فهذا التقدير وما جرى مجراه من حذف وزيادة وتأويل عوارض الإعراب؛ لأن كلاً من المعلم والمتعلم محتاج إليها ولا يستغني عنها؛ ولأن الإعراب التعليمي لا يستقيم إلا بها. بل إن القواعد التقنينية وهي قواعدُ تعليمية - بلا شك - من أن لكل عامل معمولاً، وأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، وأن المعمول لا يتقدم على عامله. هذه القواعد ما كان لها أن تستقيم وتصبح مفهومة لدى التلاميذ إلا بتلك العوارض الإعرابية[2].

---

(١) راجع في هذه الأحكام أنواعها وسببها في الكتاب، رسالة الباحث متولى محمد: ما خرج عن الفصحى في كتاب سيبويه وعلاقته بالأصول النحوية، ماجستير بدار العلوم عام ٢٠٠١، وكتاب التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب للدكتور محمود ياقوت.

(٢) ظاهرة الإعراب في النحو العربي/ ٨٩ - ٩٠.



والآن ماذا نحن فاعلون؟ هل الكتاب تعليمي كما قال الأساتذة أصحاب النظرة الأولى؟... أو تفسيري تنظيري كما قال الآخرون؟

رأى الباحثة في القضية:

تقف الباحثة موقفاً وسطاً، وترى أن الكتاب تعليمي تفسيري في آن واحد، والدليل على هذا كثرة النماذج التي سقناها في التدليل على كلام أصحاب النظرة الأولى والثانية، فكلها مستخرجة من (الكتاب)، وليس من الإنصاف اتهام (الكتاب) بواحدة دون الأخرى، وهما معاً وبنسبة تكاد تكون متقاربة.

وللإنصاف فقد سبقنا إلى القول بهذا دارسان آخران بحسب ما قرأت، أما الأول فهو الدكتور «مازن المبارك»، حيث يقول بعد حديثه عن العلل النحوية في الكتاب: وإذا كان لسيبويه فضل في حركة التعليل، فهو فضل في التوسع والإكثار مما كان نَزْراً قليلاً عند شيوخه المتقدمين، وهو فضل في دقة السير على منهجهم في الاستنتاج والقياس حتى بات كتابه **يعلم البحث والنظر والقياس كما يعلم النحو سواء بسواء**[1].

هذا ما قاله الدكتور «مازن» ، وقوله يعتبر نظرةً منصفة للكتاب ومنهجه وموقف بين التعليم والنظر، لكن دون أن يدلل على هذا من الكتاب.

أما الدارس الآخر فهو الدكتور (عبد القادر المهيري) في دراسته: «كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف»[2] وهو كما هو واضح من عنوانه

---

(١) العلة النحوية/ ٦٣ وما بعدها.

(٢) بحث ألقاه بشيراز عام ١٩٧٤ بمناسبة مرور ١٢٠٠ عام على وفاة سيبويه، ونشره في حوليات الجامعة التونسية عدد ١١، ١٩٧٤، وأعاد نشره مرة أخرى في كتاب: أعلام وآثار من التراث اللغوي. تونس ١٩٩٣، وعلى هذه الأخيرة كان اعتمادنا.



يجعل سيبويه وسطاً بين النظرتين.

يقول: إن الذي يطالع كتاب سيبويه ويمعن النظر في معطياته، يلاحظ ضرباً من عدم الانسجام، ولربما اختلال التوازن بينهما. فليس في الكتاب طريقةٌ واحدة لتصنيف المسائل وتقديمها، وتوضيحِ المواضيع وتعليل الأحكام، وتسميةِ المفاهيم والشعور الذي يحصل له أنه تارة أمام عملٍ تأليفي يغلِبُ عليه الإيجاز والإحكام العامة الجامعة لشتات المعطيات، وطوراً إزاء دراسة تحليلية مفصلة إلى أبعد حدود التفصيل... تستعرض فيها المعطيات واحدة واحدة بحثاً عن الاستقصاء والشمول، وهذا يؤدى إلى القول بأن المؤلف يتردد بين ما نسميه التقعيد والوصف، فهو تارةً يدخل الباب من القاعدة أي من الحكم العام الذي يشمل كل مسائل الباب أو جُلّها، وطوراً يقف موقف الواصف لا يبادر إلى التقعيد إلا بعد استقراء شتات الاستعمالات[1].

ثم ينتهي د. المهيري إلى القول إن الإمعان في مادة الكتاب يكشف أن هناك تفاوتاً في توزيع المسائل على مختلف الأبواب وتنوعاً في طرق المفاهيم وتقديمها، واستنباط الأحكام وتعميمها واستعمال المصطلحات... مما يمكّن من التمييز بين شخصية المُقَعِّد الذي وجد أحكاماً جاهزة فألف بينها وبوبها تبويباً تغلب عليه الصبغة النظرية وشخصية الواصف الذي استنطق بعض جوانب المادة اللغوية وحللها واستنبط منها أحكاماً[2].

---

(١) البحث السابق/ ٣٩.

(٢) السابق/ ٥١.

منهج سيبويه في كتابه:

وقف كثير من الدارسين قديماً وحديثاً أمام هذه القضية وتكاد تتفق آراؤهم على أنه ليس للكتاب منهج يسير عليه وليست له مقدمة ولا خاتمة وأن الزمن أعجل سيبويه عن تنظيمه وتبويبه.

قال بهذا حاجى خليفة في كتابه كشف الظنون[١]، وقال به الأستاذ على النجدي[٢] والدكتور إبراهيم حسن[٣]، والدكتور أحمد بدوي[٤]، والدكتور عبد الصبور شاهين[٥]، والدكتور فريد نعيم[٦] وغيرهم.

ويقول الدكتور **عبد الكريم جواد**: إن سيبويه لم يعتمد منهجية واضحة في تأليفه (الكتاب) فليس فيه مقدمة، ويفتقر كذلك إلى التبويب والتنسيق الذي بدأ واضحاً في منهجية الدراسات النحوية بعد سيبويه.

وهذا الأمر يتجلى في اضطراب أبواب الكتاب واضطراب عناوينها[٧].

ويقول المرحوم الدكتور **حسن عون**: إن كتاب سيبويه في صورته التي وصل إلينا يشير إلى أنّ صاحبه قد توفي قبل أنْ يتمكنَ من تنظيمه وإتمامه وإلقاء نظرة شاملة عليه، فقد ترك بدون مقدمة تشرح أهدافه ونظامه وأسباب تأليفه، وسبيل العمل فيه، كما تُرِكَ كذلك بدون خاتمة[٨].

وذهب الدكتور **عبد الصبور شاهين** في دراسته عن المنهج اللغوي في

---

(١) ٢/١٤٢٦.
(٢) سيبويه إمام النحاة/ ١٢٤.
(٣) سيبويه والضرورة/ ١٩.
(٤) سيبويه حياته وكتابه/ ٢٩.
(٥) المنهج اللغوي في كتاب سيبويه/ ٦٠.
(٦) سيبويه البصري/ ٣٠.
(٧) دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه/ ٧.
(٨) تطور الدرس النحوي/ ٣٥ وما بعدها.

كتاب سيبويه إلى أن اضطراب منهجه تعود إلى أشياء كثيرة متداخلة أدت إلى هذا الذي نراه، يقول: إن المنهج عند سيبويه لا يحكمه اعتبار واحد أو اعتباران، وإنما هو يخضع لجملة اعتبارات تتداخل في هيئة دائرة متحدة المركز ولكن تختلف أقطارها ويمكن تلخيص هذه الدوائر على النحو التالي:

أولاً : دائرة العامل النحوي ومعمولاته.

ثانياً : دائرة الإعراب والبناء.

ثالثاً : دائرة وحدة الوجه الإعرابي أو تعدده.

رابعاً : دائرة وحدة الإثبات وغيره.

خامساً : دائرة وحدة كون العامل فعلاً أو غير فعل.

سادساً : دائرة وحدة كون العامل مذكوراً أو محذوفاً.

سابعاً : دائرة وحدة كون العنصر اسماً أو فعلاً.

ثامناً : دائرة كون الاسم مظهراً أو مضمراً.

تاسعاً : دائرة كون الاسم متمكناً أو غير متمكن.

وكل هذه الدوائر مركزها واحد هو موضوع الدراسة أعني (النحو) الذي شرع سيبويه في تقعيد مسائله لأول مرة في تاريخ الثقافة العربية، بل لأول مرة في تاريخ اللغات السامية. ولاشك أن منهجاً تُرَاعى في صياغته هذه الاعتبارات هو منهج معقد[١].

هذا هو رأي الدراسين قدامى ومحدثين في منهج سيبويه في كِتابه، المنهج مضطرب، وليس للكتاب مقدمة ولا خاتمة، وقد ظهر هذا

---

(١) المنهج اللغوي في كتاب سيبويه/ ٧٢.

الاضطراب في ثلاث نقاط:

١ - غموض أسلوبه.
٢ - تفريق المسألة في أكثر من باب نحوي.
٣ - اضطراب مصطلحاته.

وهذه المسائل الثلاث متداخلة، وقد تحدث عنها نقاد الكتاب ودارسوه مجتمعة أو مُفرَّقة، لكن محصلة آرائهم أن اضطراب الكتاب وغموضه يظهر أكثر ما يظهر في هذه الصور الثلاث، وأن هذا الاضطراب كان مدخل خلاف نحوي بين العلماء بعد «سيبويه»، لاضطرابهم في فهم مرادِهِ من بعض المسائل أو من التعرفِ على مراده من بعض المصطلحات. كما أدى تفريقُه المسائل على أكثر من باب نحوي إلى اشتجار خلاف آخر بين العلماء، إذ وقع بعضهم على رأيه في أحد الأبواب فادَّعى أن هذا رأي سيبويه، ولم يقف على رأيه الآخر في باب آخر... في حين وقف آخرون على رأيه فتشعب القول في المسألة الواحدة وكلهم يقول: هذا قول سيبويه.

فباب المبتدأ والخبر مثلاً، لم يجمعه سيبويه في مبحث مستقل، بل نجد مباحثه منتشرة على طول الكتاب، وقد جمعت المؤلفات النحوية المتأخرة مباحث المرفوعات وقدمتها على المنصوبات، وأفردت لكل مبحث منها باباً مستقلاً، كما هو الحال في كتاب (المُفصَّل) للزمخشري، و (الكافية) لابن الحاجب، وألفية ابن مالك، وشذور الذهب لابن هشام. وقد تقدم في بعض هذه المؤلفات باب الفاعل وتأخر باب المبتدأ والخبر، وعكس بعضها ذلك، ولكلٍّ حجته في هذا الشأن. ولا نجد لسيبويه هنا منهجية واضحة، سوى قوله في باب

(المسند والمسند إليه): واعلم ! أن الاسم أولُ أحوالِه الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ[1] واعتبر بعض النحاة ذلك من سيبويه إشارة إلى أنه يرى تقديم باب المبتدأ والخبر على باب الفاعل وبقية المرفوعات ومنهم ابن السراج[2]، وأبو على الفارسي[3].

وأنكر عليهم آخرون ذلك وقالوا: إنه ليس في قول سيبويه حجةً لهم؛ لأن مراده أن المبتدأ يكون مجرداً من العوامل اللفظية أولاً، ثم تَدْخُل عليه، فبيَّن حال المبتدأ قبل دخول العوامل عليه[4]، وقد أشار إلى هذا الخلاف الناتج عن فهم مراد سيبويه كثير من الدارسين، فالمرحوم الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة أشار إليها في مقدمة كتابه وذكر بعض المسائل المشكلة، وذكر اضطراب كثير من القدماء في فهم مراد سيبويه منها[5].

والمرحوم الدكتور أحمد عبد المنعم الرَّصَد في كتابه: وقفات مع شيخ النحاة سيبويه أداره على نقطتين: ما ورد لسيبويه فيه قولان أو أكثر، وتفريق سيبويه لمباحث المسألة الواحدة.

ويقول الدكتور عبد الكريم جواد: إن دارسى الكتاب يتفاوتون في فهم مراد سيبويه... وقد ظهرت بسبب ذلك بعض الخلافات النحوية منشؤها الكتاب، وسببها اختلاف الفهم في مراد سيبويه[6].

---

(١) الكتاب ١/٢٣.
(٢) الأصول ١/٦٣.
(٣) مسائل الأخبار لأبي على الورقة (١١)، نقلاً عن دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل النحوية بكتاب سيبويه/٩.
(٤) دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل النحوية بكتاب سيبويه/٩.
(٥) فهارس كتاب سيبويه: المقدمة.
(٦) دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل/١٠.



وهناك رسالة ماجستير عنوانها: «أثر سيبويه في الخلاف النحوي»[1] يقول صاحبها في مقدمتها: قصدت بالخلاف النحوي، ذلك الخلاف القائم حول بعض مسائل كتاب سيبويه، واستعلمت تعبير (أثر) للدلالة على أن جُلَّ مسائل هذا البحث قد اختلف النحاة حولها لأسباب نابعة من الكتاب، كإبهام العبارة أو إبهام المصطلح[2].

وقد درس صاحب البحث في رسالته كثيراً من القضايا.

فتحدث في الفصل الأول، عن إبهام العبارة عند سيبويه وأثر هذا في الخلاف النحوي، وتحدث في الفصل الثاني عن إبهام المصطلح عند سيبويه وأثره في الخلاف النحوي، متحدثاً عن لجوء سيبويه لوصف الظاهرة دون تصريح بالمصطلح وعن تداخل المصطلحات عنده، وتحدث في الفصل الثالث عن مشكلة التبويب وأثرها ومظاهرها من خلطٍ للقضايا وتفريقٍ للمسائل في أكثر من موضع[3].

وخصص الدكتور صبحى عبد الحميد كتاباً لدارسة (ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه) وجعل هذا عنوانا له، وقال في مقدمته: فقد ظهر لى أثناء قراءتى في تراثنا النحوي أن هناك مسائل كثيرة في كتاب سيبويه لم تُفهم على الوجه الذي أراده.

ويقول المرحوم الدكتور أحمد بدوي عن سيبويه: إنه لا يسير في ترتيب أبوابه وفصوله على الطريقة المنطقية الدقيقة، فيقدم أبواباً من

---

(١) دار العلوم ١٩٩٩ مقدمة من محمد عطية محمد.

(٢) الرسالة/ ٢.

(٣) مقدمة الرسالة/ ٢ - ٨.



حقها أن تتأخر ويؤخر أبواباً من حقها أن تتقدم، ويضع فصولاً في غير موضعها الطبيعي[1].

وتحدث المرحوم الأستاذ على النجدي عن هذه القضية فتحدث عن طول عنواناته وغموض عبارته[2] وتفريعه للمسائل في أكثر من باب يقول: وسيبوبه يجزئ الموضوعات المتشعبة، ويفرد كلَّ جزء بباب، فتكلم عن الاستثناء في سبعة عشر باباً وأنَّ في ثلاثة عشر، والترخيم في اثنى عشر. وهو تشقيق مبالغ، يدل على إهدار الروابط الجامعة ورعاية الفوارق اليسيرة، ولا نعرف لذلك فائدة ولا نحسب أنَّ بنا إليه حاجة، إلا تشتيت الذهن وتعويق الإحاطة والتحصيل.

وينتهي - رحمه الله - إلى القول: ومهما يكن الأمر فهذا النسق - كما ترى - مخالف لنسق الخالفين في كتب النحو[3].

وقبل هؤلاء وأولئك نقل البغدادي في الخزانة[4] رأياً لعالميْنِ من كبار القدماء قالا فيه رأيهما في أسلوب سيبويه، وهما ابن كيسان والأخفش الصغير. يقول ابن كيسان: نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه، وجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح.

ويقول **الأخفش الصغير**: وعمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخُطَبِها

---

(١) سيبويه حياته وكتابه/ ٢٩، وقال بهذا أيضاً الدكتور عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة/ ٥٤٠، وراجع في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية/ ٢٣.

(٢) سيبويه إمام النحاة/ ١٧.

(٣) السابق ١٨٤، وأشار كل من الدكتور إبراهيم حسن والدكتور فريد نعيم الى القضية نفسها، راجع سيبويه والضرورة/ ٢٢، وسيبويه البصري/ ٣١.

(٤) ١/ ٣٧٠.



وبلاغتها فجعل فيه بيتا مشروحا، وجعل فيه مشتبها، ليكون لمن استنبط ونظر فضل، وعلى هذا خاطبهم الله - عز وجل - بالقرآن.

وهذا باحث حديث يقول عن أسلوب سيبويه: يسعى سيبويه إلى الوضوح في عباراته، ولكنه لا يوفق في بعض الأحيان فيأتي قوله غامضاً وعبارته مستغلقة تحتاج إلى الشرح والتفصيل[1].

بل وصل الأمر بالأستاذ على النجدي أن قال: وتتفاوت عبارة الكتاب وضوحاً وغموضاً، فربما وضحت حتى تصير كَفَلَق الصبح سفوراً أو إشراقاً، وربما غمضت واستغلقت حتى تكون كالأحاجي والطلسمات يَحار فيها الفهم، وبين هذين الحدين مراتب من الوضوح والغموض لا تكاد تحصى[2].

فكل هؤلاء العلماء رأوا أن في عبارة سيبويه غموضاً واضطراباً، وأن هذا أثَّر في بيان المراد من عبارته، وأصبح سبباً من أسباب الخلاف بين النحاة، وقد أثر في هذا تفريق سيبويه للمسائل على أكثر من باب..

وهناك من الدارسين المحدثين من رأى هذه الظاهرة، لكنه ردها إلى أصل سيبويه غير العربي من ناحية، وكون اللغة العربية لم تكن لغة العلم في هذا الوقت من ناحية أخرى.

يقول الدكتور **عبد الرحمن أيوب**: إن سيبويه في كتابه كان يواجه صعوبتين أساسيتين **أولهما**: أن اللغة العربية لم تكن قد بلغت بعد المرحلة التي يمكن أن تعتبر فيها لغة علم.

---

(١) الرماني النحوي للدكتور مازن المبارك/ ١٩.

(٢) سيبويه إمام النحاة/ ١٦٠.



وثانيهما: أنه كان أجنبياً اكتسب العربية بالتعلم ومن ثم فقد كان يأتي في أسلوبه العام وتعبيراته الخاصة أحيانا بما يأتي به الأجنبي من لف ودوران أو لجوء إلى تركيب أسلوبي ليس مألوفاً للقارئ(١).

ومن الدارسين المحدثين الذين وقفوا أمام هذه الظاهرة وأدار حولها دراسة موسعة، الدكتور **أحمد الرَّصَد**، يقول: لقد جاء حديثه عن المسألة الواحدة في موضع واحد، ونظراً لتفرق كلامه عن المسألة الواحدة فقد وجدت أنه قد يذكر فيها قولين مختلفين، فيختلف كلامه عنها في موضع عن الكلام الذي يذكره في موضع آخر أو في أكثر من موضع. وقد يتضارب كلامه ويتناقض ويعارض بعضه بعضاً(٢).

ولذلك نجد كثيراً من المسائل عند النحاة الذين أتوا بعد سيبويه مختلفة مضطربة، تنسب لسيبويه أكثر من رأي في المسألة الواحدة، وما ذاك إلا بسبب حديثه عنها في أكثر من موضع كما قال. ونجد هذه العبارة: مذهب سيبويه فيها كذا ويقول آخر: بل الصواب ما ذكره في باب كذا، نتيجة اضطراب أقواله وتعددها(٣).

بل وصل الأمر بالأستاذ على النجدي أن ذهب إلى أنه ربما كان سبب هذا الاضطراب اختلاط أوراق الكتاب ووضع بعضها في غير موضعها.

يقول - رحمه الله -: إن ثمة أبواباً تبدو في مواضعها غريبة مقحمة لم

---

(١) صعوبات أسلوبية في كتاب سيبويه/ ١٢٧، مجلة دراسات عربية ع ٢، كلية بايرو الجامعية - كانو - نيجيريا، ١٩٧٦ م.

(٢) وقفات مع شيخ النحاة/ ١٤.

(٣) وقد تعرض ابن جني في الخصائص ٢/ ٢٠٠ وما بعدها لهذه الظاهرة: ورود أكثر من رأي للعالم في المسألة الواحدة، وحاول دراستها، وقال إن الأخفش كان ركابا لهذا الشبج.



أستطع أن أجد تأويلاً لمقامها حيث تقيم، فقد تكلم مثلاً عن القسم وحروفه بين التصغير ونوني التوكيد، أي في الصرف، مع أنها بالنحو أشبه. ومن يدرى فلعل مرجع الأمر في ذلك إلى اختلاط في أوراق الكتاب من بعد صاحبه، نتج عنه انتقال بعضها إلى غير المكان الذي كانت فيه[١].

وهذا مثال من الأبواب التي فرق سيبويه الحديث عنها في أكثر من موضع، فكان له في كل موضع رأي، وهو[٢] ترخيم المركب الإسنادي وقد تحدث عنه سيبوبه في موضعين من كتابه، أجاز في أحدهما ما منعه في الآخر، ووقف بعض النحاة على بعض نصوصه دون بعض، فاضطرب كلامهم وتباينت وجهة نظرهم تبعاً للرأي الذي وقعوا عليه.

يقول سيبويه في باب الترخيم في الأسماء التي كل اسم منها من شَيئين كانا بائِنَيْن فضم أحدهما إلى صاحبه فجعلا اسماً واحدا بمنزلة عَنْتَرِيسٍ وحَلَكُوك: واعلم أن الحكاية لا ترخم، لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى، وما أشبه ذلك. ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى بقول عنترة:

يا دارَ عَبْلَةَ بالجِواءِ تَكَلَّمِي[٣]

واضح أنه يمنع ترخيمه ولذلك ذهب ابن السيرافي[٤] وابن يعيش[٥] وأبو حيان[٦] إلى عدم جواز ترخيم المركب الإسنادي عند سيبويه استناداً إلى هذا النص الذي نقلناه.

---

(١) سيبويه إمام النحاة/ ١٨٤.

(٢) سبق أن نقلنا قول الأستاذ على النجدي أن سيبويه تحدث عن الترخيم في اثنى عشر موضعاً.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٦٩.

(٤) شرح أبيات سيبويه ١/ ٥١٦.

(٥) شرح المفصل ٢/ ٢٠.

(٦) الارتشاف ٣/ ١٥٤.

لكن سيبويه في موضع آخر من كتابه[1] قال: فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس، وخمسةَ عشرَ حيث لزمها الحذف كما لزمها، وذلك قولك في تأبّط شرّا: تَأَبَّطِيٌّ، ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: يا تأبط أقْبِل، فيجعل الأول مفرداً فكذلك تفرده في الإضافة[2].

واضح من هذا النص أنه يجيز ترخيم المركب الإسنادي، بعكس نصه السابق.

وعلى هذا النص الثاني اعتمد ابن مالك[3] والأشمونى[4] في نسبتهما جواز ترخيمه لدى سيبوبه. في حين منع غيرهم ذلك اعتماداً على النص الأول[5].

هذا عن النقطة الأولى غموض عبارته وتفريقه الظاهرة في أكثر من باب نحوي.

٢ - اضطراب مصطلحاته:

أثر من آثار ما سبق ونتيجة له، فغموض العبارة وتفريق الظاهرة النحوية على اكثر من باب نحو، لا بد أن يستتبعه اضطراب في المصطلحات وغموض معانيها، وتردد الظاهرة بأكثر من مصطلح ويعد وضع المصطلحات (أساساً لكل نشاط علمي أياً كان نوعه)[6].

---

(١) ٣/ ٣٧٧.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤٢١.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٧٩.
(٤) شرح الأشمونى ٣/ ١٧٩.
(٥) أشار إلى هذه القضية السيد محمد عطية في رسالته/ ٢٠٦.
(٦) مناهج البحث في اللغة/ ٢٣٥.



ولا بّد للمصطلح من وجود مناسبة أو مشابهة، كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي[١] وأن يكون له مدلول واحد ولفظه مختصراً، حتى يسهل تداوله[٢].

وأول من تنبه لهذه القضية من المحدثين - فيما أعلم - المرحوم الأستاذ على النجدي ناصف، فأشار إلى اضطرابها وعدم ثبات مدلولها، كأنها مترادفات، وأشار إلى أن سيبويه لم يلتزم منهجاً واحداً في التعبير عن مصطلحات النحو، سواء في ذلك التي أخذها عن شيوخه أو التي وضعها، وأنه كان يغير في المصطلح الواحد كحديثه عن التصغير مرة بهذا المصطلح ومرات باسم التحقير، وحديثه عن التنوين مرة هكذا ومرة يسميها نوناً. وحروف القسم يسميها مرة الإضافة. وأشار الأستاذ علي النجدي إلى أن سيبويه - في بعض الأحيان - كان لا يذكر المصطلح وإنما يصفه، وفي كثير من المرات كان لا يوفق في التعبير عن المصطلح، من ذلك مثلاً حديثه عن المفعول لأجله، حيث أطلق عليه (هذا باب ما ينتصب من المصادر، لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان وليس بصفة لما قبله ولا منه فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك عشرون درهماً).

ويعلق الأستاذ علي النجدي على هذا (العنوان) بقوله: فكلمة عذر في هذا المقام ليست أمثل كلمة ولا أحقها بالاستعمال، وبقية العنوان شاهدة على ذلك، فإن قوله: (لأنه موقوع له ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان) يقتضى

(١) المنهج الوصفى في كتاب سيبويه/ ٦٣ نقلاً عن المصطلحات العلمية في اللغة العربية عن القديم والحديث.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية.



أن يستعمل كلمة سبب أو علة، بدل كلمة عذر[١].

وانتهى الأستاذ علي النجدي إلى القول بأن هذا الاضطراب أدى إلى أن: طالت العنوانات وغمضت عبارة الكتاب، وخفي المراد منها في كثير من الأحيان[٢].

وتتابع دارسو سيبويه، فانتهى رأيهم إلى هذا: غموض مصطلحاته[٣] وكثرة مرادفاتها بسبب التعبير عنها بأكثر من مصطلح، وهذا يؤدى إلى التداخل بين المصطلحات فيصعب فهم مراده.

حتى انتهى الأمر بالمرحوم الدكتور أحمد بدوي إلى القطع بعدم وجود مصطلح مفهوم في الكتاب.

يقول - رحمه الله -: إن الاصطلاحات النحوية لم تكن قد استقرت بعد، ومن أجل ذلك نجده يضع عناوين طويلة لأبوابه، وغالباً ما تكون هذه العناوين غير مفهومة لنا، فترى نفسك مضطراً إلى العودة إلى صلب الكتاب لتفهم المقصود منها. وقلما تجد عنوانا مفهوماً لك في هذا الكتاب[٤].

ومن مصطلحاته المبهمة التي اضطرب النحاة حولها، واختلفوا في فهم المراد منها مصطلح (الغلط) وقد ذكره سيبوبه مرات عدة، وأطلقه على ظواهر مختلفة، ومع هذا لم يحدد سيبويه مراده منه، وإنما ساق الأمثلة

---

(١) الكتاب ١/ ٣٦٧.

(٢) سيبويه إمام النحاة/ ١٧٢ وما بعدها.

(٣) السابق/ ١٧٥ وأشار إلى هذا الدكتور عبد الرحمن أيوب في مقالته.

(٤) سيبويه حياته وكتابه/ ٣٠، وأشار المؤلف إلى اضطراب كثير من مصطلحات الكتاب وعدم وضع سيبويه لبعض المصطلحات أصلاً كأسماء الإشارة حيث سماها الأسماء المبهمة والتسكين، حيث سماه الجزم.



مع الشرح والتفسير. فهو مرة يقول: واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وأنك وزيداً ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال كما قال:

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

على ما ذكرت لك[1].

وقد وقف كثير من النحاة بعد سيبويه على هذا النص، وقالوا إن مراده به التوهم، وليس الخطأ المقابل للصواب، في حين رأى ابن مالك أن مقصد سيبويه الخطأ[2].

ومن إطلاق أكثر من مصطلح على الظاهرة الواحدة، حديث سيبويه عن الصفة فيستعملها للنعت وللتوكيد ولعطف البيان وللحال.

فهو يقول: وأما كلهم وجميعهم وعامتهم وأنفسهم فلا يكن أبداً إلا صفة: ويقول عن عطف البيان: ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتداء على الصفة وعلى البدل قوله عز وجل: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَـٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾[3] ومن الناس من يجر والجر على وجهين: على الصفة وعلى البدل[4] ومراده من الصفة هنا عطف البيان[5].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٥٥.

(٢) راجع مثلاً: الإنصاف ١/ ١٥٨ وشرح المفصل ٧/ ٦٩، وشرح الكافية ٢/ ٣٥٦، وشرح التسهيل ٣/ ٥١، وأثر سيبويه في الخلاف النحوي/ ١١٥.

(٣) آل عمران ٣/ ١٣.

(٤) الكتاب ١/ ٣٧٧.

(٥) الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه عرض وتوجيه وتوثيق/ ٨٤.



مصادر سيبويه:

يعد الكتاب ذخيرة حية لآراء أساتذة سيبويه، فضلا عن نقله لآرائهم وحفظه لها. فقد حفظ الكتاب آراءً كثيرة للنحاة واللغويين السابقين عليه، ضاع تراثهم ولم يصل لنا منه إلا ما حفظه سيبويه ونقله عنهم ففيه ما يقرب من ألف رأي للعلماء السابقين كالخليل وأبي زيد والأخفش الأكبر ويونس وغيرهم، وفيه آراء لِعلماء معاصرين له. وفيه ما يقرب من ألف وخمسين شاهداً شعرياً[1] وما يقرب من أربعمائة شاهد من القرآن الكريم وكم كبير من كلام العرب المنثور، من مثل قولهم: اجتمعت أهل اليمامة، وقولهم: إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيّا الشَّوَاب، وأرسلها العراك وغيرها.

وبعض أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقد جمعت الدكتورة خديجة الحديثي اثني عشر حديثاً من شواهد سيبويه[2].

فضلا عن كل هذا هناك كثير من الأمثلة التي صاغها سيبويه بنفسه، فقد كان عمله يجمع بين الاستدلال على صحة القاعدة وجواز التركيب من جانب، وتوضيح القاعدة والتطبيق عليها من جانب آخر[3].

---

(١) هذا أمر يصعب تحديده بدقة لاختلاف نسخ الكتاب، وفي بعضها شواهد لم تأت في الأخريات، ولذلك أحصى المرحوم أحمد راتب النفاخ شواهده الشعرية وقال إنها سبعة وأربعون وألف بيت، وأحصاها الدكتور خالد عبد الكريم جمعة وقال إنها ستة وخمسون وألف بيت، فضلا عن ورود شواهد في طبعة هارون تختلف عما هو موجود في طبعة بولاق وطبعة باريس. راجع في هذه القضية: شواهد الشعر في كتاب سيبويه للدكتور خالد عبد الكريم/ ١١٠ وما بعدها.

(٢) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث/ ٥٩، وشواهد سيبوبه ومنهجه في الاستدلال للدكتور عبد السلام عواد/ ١١٠

(٣) الدرس النحوي في التراث/ ٩٠.



ولقد نقل سيبويه عن الخليل اثنين وعشرين وخمسمائة مرة[١].

ونقل عن يونس بن حبيب مائتي مرة.

ونقل عن أبي الخطاب الأخفش الأكبر سبعاً وأربعين مرة.

ونقل عن أبي عمرو بن العلاء أربعاً وأربعين مرة.

ونقل عن عيسى بن عمر ثنتين وعشرين مرة.

ونقل عن أبي زيد تسع مرات.

وعن هارون بن موسى خمساً.

وعن ابن أبي إسحاق أربعاً.

وعن الكوفيين أربعاً. بحسب إحصاء الأستاذ على النجدي ناصف[٢].

وليس من همنا هنا الإشارة إلى موقف سيبويه من شواهده وكيفية تعامله معها، فقد تكفلت بذلك دراسات كثيرة.

لكن المهم فقط الإشارة إلى هذا القدر الهائل من أساليب اللغة، وكيف جمعها سيبويه في كتابه، وهذا القدر الهائل من آراء اللغويين وكيف حفظها واستفاد منها، كما يظهر في هذه النقول كلِّها صدقه في النقل وأمانته في الأداء، تتردد في كتابه كثيراً أمثال هذه العبارات:

حدثني مَنْ أثق به من العرب.

سمعنا ناساً كثيراً من العرب. سمعنا فصحاء العرب. . . فمصادره كلها

---

(١) هذا بحسب إحصاء المرحوم الأستاذ على النجدي ناصف وقد نقله عنه كثير من المحدثين، ولكن الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح قال إن سيبويه نقل عن الخليل أكثر من ستمائة مرة. كذا قال.. راجع مقالة الجملة في كتاب سيبويه، بحث ألقاه في ندوة النحو والصرف بجامعة دمشق عام ١٩٩٤ ونشر في كتاب.

(٢) سيبويه إمام النحاة/ ١٠٢، وراجع فهارس الشيخ عضيمة/ ٨٨٣.



شفوية، حتى شواهده الشعرية كان ينص على سماعها، إما من أصحابها وإما من العلماء الذين سمعها منهم وأخذها سيبويه عنه:

فهو يقول مثلاً: وزعم يونس أنه سمع هذا البيت.

ويقول بعد بيت آخر: أنشدناه يونس مرفوعاً.

وزعم يونس أن العرب تنشد هذا البيت لهدبة بن خشرم..

أنشدنا يونس لجرير..

وزعم الخليل أنه سمع العرب يقولون..

سمعنا هذا البيت من قائله..

سمعنا من يرويه من العرب..

وغيرها..[1].

* * *

---

(١) راجع مثلاً: الكتاب ١/٤٢٢، ١/٢٢٧، ١/١٣١، ١/١٤٠، وراجع شواهد الشعر في كتاب سيبويه/ ٢٤٥.

الباب الثاني

مرحلة ما بعد الكتاب

الفصل الأول

التأليف التعليمي في تراثنا النحوي

- تمهيد:
- تراثنا تعليمي.
- التأليف التعليمي: تاريخه ورجاله.
- المؤلفات التعليمية في هذه الفترة.
- موضوعاتها - منهجها - ملاحظات على طريقة عرض المادة النحوية فيها.
- بيان الكتب التي خضعت للدراسة.
- كتب الأبواب النحوية المعتادة:
  ١ - تلقين المتعلم لابن قتيبة.
  ٢ - الموفقي في النحو لابن كيسان.
  ٣ - الأصول لابن السراج.

الفصل الأول

تمهيد:

إن الآثار التي وصلت إلينا تشير إلى أن النحو العربي كان تعليمياً في نشأته، وفي دور العلماء في وضعه وفي طريقة تأليفه، فيغلب على التراث الذي وصلنا أن يكون على هيئة حوار بين متكلم وسامع، أو سؤال بين طالب وعالم، أو بين عالمين معاً مما يطلق عليه المناظرات النحوية، أو بين خليفة أو أمير وأحد العلماء، ومن هنا فإن كثيراً من تراثنا وصل على هيئة مجالس وأمالي. . . . فابن سلاّم يروى في طبقات الشعراء:[(١)]

قال: قلت أنا ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً؟ قال: نعم. قلت له: هل يقول أحد: (الصّويق)؟ قال: نعم: عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا. . . إلخ النص.

ويروى الزبيدي في طبقاته: أن والى البصرة في عهد هشام بن عبد الملك جمع بين أبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق، قال أبو عمرو: فغلبني ابن أبي إسحاق بالهمز يومئذ[(٢)].

ويروى الأصمعي أن أبا عمرو بن العلاء قال: سمعت أعرابياً يقول: فلان لغوب فجاءته كتابي فاحتقرها. قال: فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟

---

(١) طبقات الشعراء/ ١٥، وطبقات اللغويين والنحويين للزبيدي/ ٢٦.

(٢) طبقات النحويين للزبيدي/ ٢٥.



فقال: أليس بصحيفة[١].

وأبو عمرو كان مهتماً بلغات القبائل واختلاف طرائقها وتنوع عباراتها، لذلك يُنقَل عن الأصمعي قوله: جلست إلى أبي عمرو عشر حجج فلم أسمعه يحتج ببيت إسلامي[٢].

وكلنا قرأ سؤال الحجاج ليحيى بن يعمر: أتجدني ألحن؟ قال: الأمير أفصح من ذلك... إلخ القصة.

ويروى القفطي في الإنباه قصة للمازني، وكيف بعث الخليفة الواثق في طلبه؛ لأن جاريته غنت من شعر الحارث بن خالد المخزومي:

أَظُلَيْمَ إِنَّ مُصَابَكُم رَجُلاً أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[٣]

فرد بعض الحاضرين عليها نَصْبَها (رجلًا) وظن أنه خبر إن، وإنما هو مفعول المصدر (مصابكم) في معنى (إصابتكم)، و (ظلم) خبر إن فقالت: لا أقبل هذا ولا غيره، وقد قرأته كذا على أعلم الناس بالبصرة أبي عثمان المازني، فتقدم الواثق بإحضاره. قال: ثم أحضر التوزي - وكان في دار الواثق - وكان يقول: إن مصابكم رجل... فقال له المازني: كيف تقول: إِنَّ ضَرْبَك زيداً ظلم؟ فقال التوزي: حسبي وفهم[٤].

وتروى الكتب أن المتنبي أنشد سيف الدولة قصيدة أولها قوله:

---

(١) الخصائص ١/ ٢٤٩.

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ١٣٦، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين، ط/ ٦، النهضة المصرية، ١٩٤٨.

(٣) رواه الحريري في الدرة: أظلوم. ونسبه إلى العرجي.

(٤) راجع إنباه الرواة ١/ ٢٤٨ وما بعدها.



وَفَاؤُكما كالرَّبْـعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهْ بِأَنْ تُسْعِدَا والدَّمع أَشْفَاهُ سَاجِمُهْ

وكان ابن خالويه حاضراً، فقال للمتنبي: تقُول: (أشفاه) وهو شجاه؟ يظنه فعلاً، فقال له المتنبي: اسكت، ليس هذا من علمك إنما هو اسم لأفعل[1].

وعن هذا البيت نفسه جرت مناقشة أخرى بين المتنبي وابن جني يقول الأخير: كلمته وقت القراءة عليه، فقلت له: بأي شيء تعلق الباء؟ يريد الباء التي في قوله: بأن تُسْعِدَا. فقال بالمصدر الذي هو وفاء، فقلت: بمَ رفعتَ وفاؤكما؟ فقال لي: بالابتداء. فقلت له: أين خبره؟ فقال: كالرَّبْع. فقلت: هل يصح أن تخبر عن اسم قبل تمامه، وقد بقيت منه بقية وهي الباء؟ فقال: لا أدرى إلا أنه قد جاء له نظائر، وأنشد للأعشى:

لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيادِ دارَها تَكْرِيتَ تَنْظُرُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا[2]

وفي القصيدة نفسها بيت آخر، دار حوله نقاش بين ابن جني والمتنبي وهو قوله:

وَقَدْ يتزيا بالهَوى غَيرُ أَهْلِهِ وَيَسْتَصْحِبُ الإِنْسَانُ مَنْ لَا يُلَائِمُهْ

يقول ابن جني: سألته عن قوله «يتزيا»: هل تعرفه في اللغة أو في كتاب قديم؟ قال: لا. قلت: كيف تُقْدم عليه؟ قال: قد جرت به عادة

(١) راجع الشرح المنسوب للعكبري ٢/ ٢٣٠.

(٢) يريد المتنبي أن الأعشى أبدل (إياد) من (جَعَلَتْ) قبل أن تستوفي الصلة مفعولها الثاني (تكريت) راجع التبيان ٢/ ٢٣٠، وفي الخصائص ٢/ ٢٠٤، ٣/ ٢٥٦، حلّت وليست جعلت.

الاستعمال. قلت: أترضى بشيء تورده العامة؟ قال: ما عندك فيه؟ قلت: قياسه: «يتزوّى» قال: من أين لك؟ قلت: لأنه من الزي، عينه واو وأصله زِوْيٌ..[1].

والأمر كذلك بالنسبة للخليل المعلم الأول لسيبويه إذا جاز لنا أن نستخدم هذا الوصف، يقول السيوطي[2] عنه: هو الذي بسط النحو وسبب علله وفتق معانيه وأوضح الحجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده وانتهى إلى أبعد غاياته... واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه ولقنه من دقائق نظره ونتائج فكره...

وذكر بعض الرواة أنه - أي سيبويه - كان إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليه[3].

وأشد من هذا أن ينقل سيبويه في الكتاب درساً من دروس الخليل فقد عقد باباً عنوانه: (هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد) قال: قال الخليل يوما وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا «بالكاف» التي في «لك» والكاف التي في «مالك» والباء التي في «ضرب» ؟ فقيل له تقول: باء، كاف. فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف. وقال: أقول: كَهْ، وبَهْ، فقلنا: لم ألحقت الهاء؟ فقال: ... إلخ النص[4].

ومن دلائل تعليمية النحو حرص العلماء على السماع من العرب أو

---

(١) راجع القصة كاملة في التبيان ٢/ ٢٣١.

(٢) المزهر ١/ ٨٠.

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي/ ٦٧.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٢٠، لم أرد نقل النص لأنى أريد التمثيل فقط.



عَمَّن روى عنهم من العلماء، ويتضح هذا بصورة كبيرة في (الكتاب)، فالقارئ له يلحظ أمثال هذه العبارات: سمعنا العرب الفصحاء[١]. سمعنا العرب الموثوق بهم[٢]. سمعنا ممن يوثق بعربيته[٣]... هذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به، يزعم أنه سمعها من العرب[٤].

ونجده يقول: **أنشدناه هكذا إعرابي من أفصح الناس**[٥]. سمعنا رجلاً من أهل البادية[٦].. سمعت رجلين من العرب[٧].. سمعناها من الشاعرين اللذين قالاهما[٨].

وإذا كان سيبويه في هذه النماذج السابقة اكتفى بذكر السماع والفصاحة دون ذكر القبيلة، فإنه قد يذكرها في بعض المرات، فيذكر: أهل الحجاز[٩]، وبنو تميم[١٠]، وقيس[١١]، وأسد[١٢]، وبكر بن وائل[١٣]، وطيئ[١٤] وغيرها... حتى حينما ينقل عن شيوخه الخليل وأبي الخطاب الأخفش الأكبر وغيرهما كان يشير إلى أن هذا منقول عن العرب وأنه سماع صحيح...

---

(١) الكتاب ١/ ٢١٩.
(٢) السابق ١/ ٤٢٣.
(٣) السابق ١/ ٧١ - ٣١٣.
(٤) السابق ١/ ٣٥٥.
(٥) السابق ٣/ ٣٠٠.
(٦) السابق ٢/ ٤٢٠.
(٧) السابق ٢/ ٢٧.
(٨) السابق ٢/ ٦٩.
(٩) السابق ٣/ ٢٧٨، ٥٣٤ - ٥٣٥.
(١٠) السابق ٣/ ٢٧٧ - ٢٧٨، ٤/ ١٨٠.
(١١) السابق ٤/ ١٢٥.
(١٢) السابق ٤/ ١٢٥، ١٧٧ - ١٧٨.
(١٣) السابق ٣/ ٥٣٥ - ٥٣٦.
(١٤) السابق ٤/ ١٨١، ٢/ ٢٩٢، وراجع هذه النماذج وغيرها في المنهج الوصفي في كتاب سيبويه/ ٤٠.

فهو يقول: والذي ذكرت لك قول الخليل ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعنا منه[1]. ويقول: ويونس يقول: هذا مثلك مقبلا، وهذا زيد مثلك إذا قدمه جعله معرفة، وإذا أخره جعله نكرة، ومن العرب من يوافقه على ذلك[2].

لقد صنف سيبويه أصوات اللغة ووصف مخارجها وبيّن صفاتها من حيث الجهر والهمس والشدة والرخاوة - وصفاً دقيقاً قائماً على النطق والحس، أو كما يقول هو (وهذا تحكمه لك المشافهة) يقول: وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه..[3].

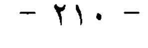
ويكثر في كتابه استعمال مصطلح تفسير ويقصد به توضيح المسائل وشرحها فتراه يقول: سأفسر لك إن شاء الله[4]، ويقول: وتفسيره هاهنا هو التفسير الذي فسر..[5].

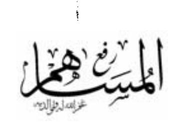
وبعضُ أمثلته كانت للإيضاح والشرح وأنها لم تكن مما تكلم به العرب لذلك نجد في كتابه تفريقه بين المثال المسموع والمثال الموضوع للشرح والتوضيح. فنجده يقول: إنما ذكرت هذا للتمثيل[6]. وقوله: وهذا تمثيل ولا يُتكلم به:[7]

ونجد مصداقاً لهذا أيضاً أن كثيراً من تراثنا جاء على هيئة أمالٍ أو

---

(1) الكتاب ٢/١١٧.
(2) الكتاب ١/٤٢٣.
(3) الكتاب ٤/٤٦٣.
(4) الكتاب ١/١٢٣.
(5) الكتاب ١/١٠٢.
(6) الكتاب ٢/٣٨٧.
(7) الكتاب ١/٢٣، ٣١٢.





مجالس متعددة يجلس الشيخ ويتحلق حوله الطلاب يُمْلي عليهم ويسألونه فيجيب، فنجد في مقدمة كتاب معاني القرآن للفرّاء مثلاً هذا النص:

بسم الله الرحمن الرحيم - به الإعانة بدءاً وختماً صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه. حدثنا أبو منصور نصر مولى أحمد بن رسته قال: حدثنا أبو الفضل يعقوب بن يوسف... هذا كتاب فيه معاني القرآن أملاه علينا أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء - يرحمه الله - عن حفظه من غير نسخة في مجالسه أول النهار من أيام الثلاثاوات والجمع من شهر رمضان وما بعده...

ومن ذلك أيضاً مناقشات النحاة أنفسهم، وقد روى التاريخ من هذا قدراً كبيراً، نذكر منه مناقشة الفراء للجرمي حول العامل في المبتدأ والخبر.

قال الفراء للجرمي: أخبرنى عن قولهم: (زيد منطلق) لم رفعوا زيداً؟ فقال: بالابتداء. قال الفراء: ما معنى الابتداء؟ قال الجرمي: تعريته من العوامل. قال الفراء: فأظهره. قال: هذا معنى لا يظهر قال: فمثله. قال: لا يتمثل. فقال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل. فسأله الجرمي عن قولهم: (زيدٌ ضربته) لم رفعتم زيداً؟ فقال بالهاء العائدة على زيد، فقال الجرمي: الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ فقال: نحن لا نبالى من هذا، فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت: (زيد منطلق) رافعاً لصاحبه، فقال الجرمي: يجوز أن يكون ذلك كذلك في (زيد منطلق)؛ لأن كلا منهما مرفوع في نفسه، فجاز أن يرفع الآخر. أما الهاء في ضربته ففي محل نصب، فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراء: لا نرفعه بالهاء وإنما بالعائد منها على زيد. قال الجرمي: فما معنى العائد؟ قال: معنى لا يظهر. قال الجرمي: فمثله. قال: لا يتمثل. قال الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه.

ويروي الزبيدي في طبقاته[1] أن عيسى بن عمر سأل أبا عمرو بن العلاء فقال: ما شيء بلغني أنك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنك تجيز: ليس الطيب إلا المسكُ، بالرفع. فقال أبو عمرو. نمت وأدلج الناس: ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع.

وينقل ابن النديم في الفهرست[2] عن عمر بن بكر أحد أصحاب الفراء، وأنه كان منقطعاً إلى الحسن بن سهل، فكتب إلى الفراء يقول: إن الأمير الحسن بن سهل ربما سألني عن الشيء في القرآن فلا يحضرنى فيه جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولاً أو تجعل في ذلك كتاباً أرجع إليه فعلت. فقال الفراء لأصحابه: اجتمعوا حتى أُمْلِ عليكم كتاباً في القرآن. وجعل لهم يوماً حضروا فخرج إليهم، وكان في المسجد رجلاً يؤذن ويقرأ بالناس في الصلاة، فالتفت إليه الفراء فقال له: اقرأ بفاتحة الكتاب ففسرها، ثم مر في الكتاب كله، يقرأ الرجل ويفسر الفراء.

* * *

(١) ص/٤٣، وراجع مجالس العلماء/٣.

(٢) الفهرست/٧٣، تحقيق رضا تجدد...

التأليف التعليمي في هذه المرحلة

١- موضوعاته:

قبل أن نتكلم عن موضوعات النحو التعليمي في هذه الفترة نذكر أولاً المقصود بالمؤلفات التعليمية، وهي الكتب التي تعرض للمادة النحوية، سواء أكان المقصود من التأليف مبتدئاً أم متوسطاً أم متخصصاً، «ولا نريد بالطابع التعليمي كتب النحو الخاصة بتعليم المبتدئين، وإنما نعني به ما صنف لبيان الضوابط التي تميز الصواب من الخطأ في التراكيب وبنية المفردات، وما صنف في تطبيق هذه الضوابط على النصوص، سواء أكانت هذه المصنفات مختصرة للمبتدئين، أم كانت مفصلة للشادين، أم مطولة للمتخصصين، فالغرض منها مختصرة أو مطولة تعليم النحو، وإن اختلفت المستويات التعليمية[1].

فمن خصائصها:

١ - العدول عن التعريفات الذهنية.

٢ - عدم الإسراف في التقسيمات والتعليلات.

٣ - الاكتفاء بالقاعدة مجملة دون تفصيل.

٤ - البعد ما أمكن عن المسائل الخلافية.

٥ - عدم العناية بالشواهد.

---

(١) الدرس النحوي في التراث العربي. د/ محمد إبراهيم عبادة/ ١٥.



٦ - الاكتفاء من المذاهب المختلفة أيسرها للطالب[١].

إذن كل ما يعرض للقاعدة النحوية فهو كتاب تعليمي، وإن اختلف المستوى التعليمي.

بعد هذا التحديد للكتب التعليمية نتحدث عن موضوعها، ويمكن تقسيم الكتب حسب موضوعها إلى:

المجموعة الأولى:

الكتب التي عرضت للأبواب النحوية والصرفية واللغوية المعتادة. ويمثل هذه المجموعة كتاب تلقين المتعلم لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، وكتاب الموفقي لابن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، والأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦هـ).

المجموعة الثانية:

الكتب التي تخصصت في الفصائل النحوية أو الصرفية. وهي الكتب التي حاول مصنفوها تجميع كل ما يتعلق بباب واحد كالمقصور والممدود، أو المذكر والمؤنث، أو بحرف واحد، كاللامات أو الألفات. وتخصيص الكتاب لهذا النوع فقط، ويمكن تقسيم هذه الكتب إلى أنواع:

أ - **النوع الأول**: كتب المذكر والمؤنث. وقد ألف في موضوع المذكر والمؤنث كل من الفراء والمبرد، المفضل بن سلمة، ابن الأنباري، ابن جني، ابن فارس.

---

(١) خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري/ سعود بن غازي ضيف الله أبو تاكي، رسالة دكتوراه/ ١٩٩٤، ص/ ٩٣.



ب - **النوع الثاني**: كتب المقصور والممدود، وقد ألف فيه كل من الفراء، ونفطويه والوشاء، وابن ولاّد.

ج - **النوع الثالث**: كتب حروف المعاني، وقد ألف في هذا الفن الزجاجي كتابه: «حروف المعاني»، كتاب «اللامات».

د - **كتب الخط والهجاء**: وألف في هذا الفن كل من ابن السراج «القلم»، ابن الأنباري: «مختصر في ذكر الألفات»، الزجاجي «الخط».

المجموعة الثالثة:

كتب مقاومة اللحن وتقويم اللسان، فقد لاحظ بعض النحاة تفشى اللحن على ألسنة الناس فحاولوا وضع كتب لضبط اللسان، وهذه الكتب وثيقة الصلة ببنية الكلمة، وقد ألف في هذا الفن كل من أبي العباس ثعلب «الفصيح»، وأبي إسحاق الزجاجي «فعلت وأفعلت».

المجموعة الرابعة:

كتب النحو التعليمي التطبيقي، وهي الكتب التي اهتمت بتطبيق القاعدة النحوية على النصوص اللغوية بمستوياتها المختلفة (قرآن - حديث - شعر...) وقد ألف في هذا الفن كل من الكسائي، والفرّاء والأخفش، كتبهم: معاني القرآن، والزَّجّاج كتابه: معاني القرآن وإعرابه، وكتاب «الإبانة والتفهيم»، ثم كتب المجالس والأمالي، ويمثلها في فترة الدراسة: مجالس ثعلب.

هذه هي موضوعات النحو التعليمي في هذه الفترة، والملاحظ على هذه الكتب تنوع موضوعاتها، وهذا التنوع مهم جداً في تعليم النحو، فطالب النحو يحتاج أولاً إلى عرض الأبواب النحوية، ومن ثَمَّ وُجِدت



المؤلفات التي تعرض لأبواب النحو المعتادة، ثم أحس بعض النحاة أن هناك أبواباً صرفية متناثرة في أبواب النحو المختلفة، وقد يصعب على المتعلم تجميع هذا الشتات، فجمع هؤلاء النحاة بعض الفصائل النحوية في كتاب واحد، يشتمل على أحكام كثيرة مفرقة في كتب النحو، فجمعوا كلَّ ما يتعلق بالمذكر والمؤنث، أو بالمقصور والممدود... وذكروا كلّ الأحكام المتعلقة بهذا النوع.

كما أنهم لاحظوا اللحن في ألسنة المتعلمين، فوضعوا لهم كتباً، الغرض منها تقويم اللسان، فحاولوا ضبط بنية الكلمة، وبيان الفصيح من غيره، كما أنهم حاولوا تجميع ما يتعلق بِصِيَغ «فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ» والمعنى واحد، والمعنى مختلف، ما جاء على فعلت وحده...

وأخيراً حاولوا تطبيق كل الأحكام النحوية على النصوص اللغوية، وكان التطبيق واضحاً مركزاً على إعراب القرآن في هذه الفترة. وكان الطالب ينتقل من مستوى يتم له استيعاب كل قواعد النحو، فهو يبدأ بقراءة الأبواب النحوية، إلا أنه يجد بعض الأبواب تحتاج إلى أحكامٍ خاصة، وهذه الأحكام يَصْعُب عليه تتبعها في كل باب، فيقرأ هذه الأحكام في مؤلف مستقل، بعد ذلك ينتقل إلى معالجة ما يطرأ على لسانه من ألفاظ غير فصيحة، وبعد أن يتمَّ له تقويم لسانه يعود إلى المؤلفات التي تعالج أبواب النحو المعتادة، ولكن ليس معنى هذا أنّ كلَّ مجموعة لا تهتم بموضوعات المجموعة الأخرى، بمعنى آخر أن كتب الأبواب النحوية لا تتحدث عن النحو التطبيقي، أو أن كتب تقويم اللسان لا تَعْرِض للقاعدة النحوية، بل على العكس، فقد يحتوى الكتاب الواحد على كل الموضوعات: (عرض للأبواب النحوية - ذكر

لحروف المعاني - مادة تطبيقية على بعض النصوص) فمثلاً: «تلقين المتعلم» «لابن قتيبة»، عَرَض للأبواب النحوية والصرفية، وهو ما جعلنا نضعه في المجموعة الأولى، إلا أنه ذكَر بعض معاني الحروف مثل: «معاني لا، أما، الفاء، والواو..».

كما أنه احتوى على موضوعات من النحو التطبيقي مثل إعراب بسم الله الرحمن الرحيم.

وكتاب «الموفقي» «لابن كيسان» عرض أيضاً للأبواب النحوية، وبالإضافة إلى ذلك عرض معاني الحروف «باب لا، باب ما...» كما أنه احتوى على النحو التطبيقي، مثل «تقول: مررتُ به وبزيدٍ، فتعيد مع الاسم الثاني الخافض، فإن كان الأول في معنى نصب، نصبت الثاني، كقولك: هذا ضاربُه وزيداً، وإن كان في معنى رفع، رفعت الثاني كقولك: يعجبنى ركوبُه هُو وزيد الفرسَ»[1].

٢- منهجه:

تعددت مناهج الكتب التعليمية - مَثار حديثنا - واتبع كل نحوي منهجاً خاصاً في عرض مادته النحوية. ويمكن حصر طرق عرض النحاة لمادتهم النحوية في النقاط التالية:

أ - أسلوب الأسئلة والإجابة عليها:

وهذا الأسلوب يلائم إلى حد بعيد المراحل التعليمية الأولى، وقد اتبع هذه الأسلوب أكثر من نحوي.

---

(١) الموفقي/١١٣.

فالزجاج في كتابه «الإبانة والتفهيم» ذكر ثمانين سؤالاً، وكانت الإجابة على هذه الأسئلة هي كل ما في كتابه من مادة علمية.

وابن قتيبة اتبع الأسلوب نفسه ولكن بطريقة مختلفة، فهو يبدأ الباب بقوله: ما يسأل عنه من باب كذا، ثم يسأل، ثم يجيب على هذا السؤال، ثم تثير هذه الإجابة سؤالاً آخر فيطرحه ابن قتيبة، وهكذا حتى ينتهي الباب، والمثال على ذلك: باب ما يسأل عنه من باب التمييز والعدد والجواب فيه.

بدأه ابن قتيبة بسؤال عن التمييز، ثم سؤال عن أمثلة على ذلك، ثم: لم ميزت واحداً من العدد؟، وهل فيه قول غير هذا القول، وأي القولين أصح؟، وما الحجة في نصب التمييز من كتاب الله عز وجل؟، هل يكون التمييز في غير العدد؟، وما الحجة في ذلك من كتاب الله عز وجل؟ وما الحجة من الشعر؟ وكيف يكون العدد في المذكر والواحد إلى العشرة؟ وما الحجة فيه من القرآن ومن الشعر؟[١]

وهكذا تتوالى الأسئلة عند ابن قتيبة حتى ينتهي الباب. وقد قلنا سابقاً: إن هذه الطريقة تلائم المتعلمين في المراحل الأولى، فلو جئنا بطالب لم يدرس النحو وقلنا له سنلقي عليك باب الدعاء - مثلاً - فسيقول: كم الدعاء من وجه[٢]؟ فنجيب «وجهان»، فيسأل: ما هما؟ فنجيب: وجه مضموم وهو الاسم المفرد، ووجه منصوب وهو المضاف فيسأل: نحو ماذا؟ فنجيب نحو: يا زيدُ، ويا عبدَ الله. فيثار في ذهنه سؤال مؤداه، كيف قلت: يا زيد فضممت ولم تنون؟ ونجيب «لأنه نداء مفرد، والمفرد في النداء مضموم بغير تنوين، فيسأل عن السبب» لِمَ ضموا

---

(١) تلقين المتعلم ٢٣٩ - ٢٤٤.

(٢) تلقين المتعلم/ ١٩١.



المفرد في النداء؟ «ونجيب» لأنهم شبهوه بغير المتمكن، فصار كالاسم المبهم الذي تشير إليه. .[1].

وهكذا تستمر الحلقة متصلة بين المعلم وتلميذه، التلميذ يسأل والمعلم يجيب، وإجابة المعلم تثير سؤالاً آخر، وهكذا حتى ينتهي المعلم من عرض مادته العلمية.

ب - الترتيب المعجمي للمادة العلمية:

وقد اتبع بعض العلماء هذه الطريقة في عرض مادتهم العلمية، سواء أكان ذلك على مدار الكتاب كله، أم في باب نحوي فقط.

فمن النحاة الذين ألفوا كتاباً على هذه الطريقة ابن جني في كتابه «المذكر والمؤنث». فقد بدأ كتابه بالمؤنث الذي لا يجوز تذكيره، وقد رتب كلمات هذا الباب ترتيباً معجمياً - عدا بعض الكلمات القليلة، وفعل الشيء نفسه مع مالا يجوز تأنيثه، ثم أتى بكلمات مرتبة على حروف المعجم يذكر الكلمة، ثم يذكر حكمها من حيث التذكير والتأنيث.

واتبع الطريقة نفسها الزجاج في كتابه «فعلت وأفعلت» فهو يذكر الباب من أبواب المعجم كباب «الثاء» مثلاً، فيذكر فيه ما جاء من «فعلت وأفعلت» والمعنى واحد، ثم ما جاء من «فعلت وأفعلت» والمعنى مختلف. . مرتباً الكلمات حسب الترتيب المعجمي.

ومن النحاة الذين اتبعوا طريقة الترتيب المعجمي ابن ولّاد في كتابه: «المقصور والممدود»، ففي باب «الباء» مثلاً ذكر فيه ما يمد ويقصر

---

(١) انظر: تلقين المتعلم/ ١٩١ وما بعدها.



باختلاف المعنى، وما يمد ويقصر ومعناه واحد، والمقصور من هذا الباب، المقصور الزائد على الثلاثة، المضموم أوله، المضموم من هذا الباب، الممدود والمضموم أوله، وهكذا في كل باب من أبواب المعجم.

والسؤال الآن: لم اتبع هؤلاء النحاة هذه الطريقة؟

يذكر ابن ولّاد السبب في ترتيبه كتابه على حروف المعجم **«ليقرب وجود الحرف على طالبه، ويسهل استخراجه من موضعه»**[١].

والسبب نفسه يذكره الزجاج **«وإنما ألفناه هذا التأليف ليسهل التماسه على طالبه»**[٢].

فالسهولة وتيسير المادة العلمية هما الداعيان إلى هذا النوع من التأليف خصوصاً ما يتعلق بالمواد الصرفية التي تحتاج إلى ترتيب معين يسهل على الطالب الوصول إلى ما يريده.

ومن النحاة الذين اتبعوا طريقة الترتيب المعجمي ولكن في باب واحد فقط «ابن قتيبة» في باب ما يضاعف من الحروف.

يقول ابن قتيبة «باب ما يضاعف من الحروف وكيف يلقن المتعلم إياها» الألف لا يضاعف، ثم ذكر الباء مثل أَحَبَّه، والتاء مثل فَتَّه، والثاء مثل حَثَّه... وهكذا، حتى انتهى إلى حرف الياء «حيّ الرجل»[٣].

---

(١) المقصور والممدود لابن ولاد/ ٢، ٣.

(٢) فعلت وأفعلت للزجاج/ ٢.

(٣) تلقين المتعلم/ ٥٢ وما بعدها.



٣- طريقة العرض:

من الملاحظ حول طريقة العرض:

أ - النصوص والتصرف فيها:

إذا كانت طبيعة أي تأليف علمي، تفرض على المؤلف نقل آراء بعض العلماء، فإن هذا المؤلف يجد صعوبة في نقل هذه الآراء بنصها دون التصرف فيها، بشرح أو باختصار، أو بتمثيل خاصة إذا كان مؤلفه موجهاً للمتعلمين، وقد أزال هذا الإشكال ابن قتيبة في كتابه «تلقين المتعلم» حيث تصرف في بعض النصوص المنقولة من كتاب سيبويه.

يقول سيبويه: «وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة»[1].

وكلام سيبويه هذا، نقله ابن قتيبة بتصرف، يقول ابن قتيبة: «قال سيبويه: لو جزموا لاحتاجوا أن يحذف منه التنوين، ثم يحذفوا الحركة، فلا يحتمل الحرف.»[2]

وقد تصرف ابن قتيبة في نص سيبويه مرة أخرى قال ابن قتيبة: «قال سيبويه: لو جزموا الاسم لاحتاجوا إلى أن يحذفوا التنوين، ثم حذفوا الحركة، فجحفوا به، فلم يحتمل هذا الحرف كله فافهم»[3].

وقد سار على هذه الطريقة أيضاً الزَّجاج. يقول الزجاج: «فمن ذلك ما قال سيبويه: أنك إذا رأيت رجلاً في هيئة الحاج قلت: مَكَّةَ واللهِ. أضمرت: تريد مَكَّةَ. أو رأيت رجلا قد سدد نحو القرطاس سهماً، ثم

---

(١) الكتاب ١/ ١٤.

(٢) تلقين المتعلم/ ١٠٥، وقول سيبويه بمعناه/ الكتاب ١/ ١٤.

(٣) تلقين المتعلم/ ١٧٠، وكلام سيبويه بمعناه ١/ ١٤.



سمعت وقعاً - القرطاسَ واللهِ - أي أصاب القرطاس. أو كنت على الطريق فاعترضك معترض فقلت: الطريقَ، أضمرت: خَلِّ الطريقَ»[1].

وقد اختصر الزجاج في النص السابق كلام سيبويه في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي، يقول سيبويه: «وذلك قولك: إذا رأيت رجلا متوجهاً وجهة الحاج، قاصداً في هيئة الحاج فقلت: مَكَّةَ ورب الكعبة حيث كنت أنه يريد مكة. كأنك قلت: يريد مكة والله... إلخ. كلام سيبويه[2].

وهناك نص آخر تصرف فيه الزجاج. وهو من كلام المبرد، قال الزجاج: قال المبرد: لما كان قولك «امرؤ» لا يقوم بنفسه - حتى أضيف إلى غيره، فتقول: هذا امرؤُ سَوْءٍ - أشبه الأفعال، إذ كانت تحتاج إلى فاعل، فأدخلوا عليها ألف الوصل، فقالوا: هذا امْرُؤٌ، وامْرأَةٌ. وهذا مَرْءٌ ومَرْأَةٌ. قال جلَّ اسمُه: «بينَ المرءِ وقلبِه»، ولإِنْ امرؤٌ هَلَك» [3].

ونص المبرد في المقتضب: «فإن قلت: امرؤ لم ينقص منه شيء، فما بال ألف الوصل لحقته. فإنما ذاك لتغيره في اتباع ما قبل آخره من أجل الهمزة التي يجوز تخفيفها. والدليل على ذلك انتقاله من حال إلى حال، ألا ترى أنك تقول: هذا امرؤ فاعلم، وهذا مرؤ فاعلم، كما قال الله عز وجل: ﴿يحول بين المَرْءِ وقلبِهِ﴾، وتقول في مؤنثه امرأة، ومرأة، فإنما

---

(١) الإبانة والتفهيم/ ٦٠، وكلام سيبويه في الكتاب ١/ ٢٥٧.

(٢) الكتاب ١/ ٢٥٧.

(٣) الإبانة والتفهيم/ ٧٩. ونص عبارة المبرد في المقتضب ١/ ٢٢٨.



لحقت ألف الوصل هذا الاسم لهذا الانتقال والتغيير اللذين ذكرتهما لك»[١].

هذا التصرف في النصوص يلائم طبيعة المتعلمين، فليس من المعقول أن تقع أعينهم - أول ما تقع - على كلام لسيبويه أو للمبرد، بل إذا كان لابد من نقل كلام لهؤلاء، فليكن التصرف فيه بنقله بمعناه أو بتلخيصه أو بالتمثيل له، أو بشرحه...

ومما يتصل بهذا أيضاً.

ب - الاختصار في الأحكام:

إذا كنا في النقطة السابقة نتحدث عن الاختصار في النقول، فإننا نتحدث في هذه النقطة عن الاختصار في الأحكام، فليس من المعقول أن يدرس المتعلم كل أبواب النحو، كما أنه ليس من المعقول أن يعرف كل ما يتعلق بالمسائل التي تقال له، بل تظل هناك بعض الأحكام النحوية لا يعرفها إلا المتخصصون.

وقد اتبع هذه الطريقة ابن كيسان في كتابه «الموفقي» .

فعند حديثه عن المعرفة من الأسماء ذكر خمسة أشياء وهي «الأسماء الأعلام، وما دخلته الألف واللام، وأسماء الإضمار، وأسماء الإشارة، وما أضيف إلى أحد هذه الأربعة[٢]، ولم يذكر ابن كيسان الأسماء الموصولة. وقد جعل ابن قتيبة المعرفة من الأسماء أربعة أشياء الاسم العلم، وما فيه الألف واللام، والمضمر، والمضاف[٣].

(١) المقتضب ١/ ٢٢٨. (٢) الموفقي/ ١١٢.

(٣) تلقين المتعلم/ ٢٠٧.





والمعرفة عند سيبويه خمسة أشياء:

«الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار»[1].

وهي عند المبرد ستة أشياء «الاسم الخاص، وما أدخلت عليه ألفاً ولاماً، وما أضفته إلى معرفة، والأسماء المبهمة، والمضمر، المعرف بالنداء»[2].

فابن قتيبة لم يذكر من أنواع المعارف الأسماء المبهمة مثل أسماء الإشارة، والمضمر المتصل والمنفصل[3].

ج - الشواهد والأمثلة:

لسنا الآن بصدد الحديث عن شواهد كل كتاب من الكتب المختارة موضوعاً للدراسة، أو عن عددها، فقد استقصينا الحديث عن ذلك أثناء المقارنة بين هذه الكتب، ولكننا نتحدث الآن عن طريقة عرض الشواهد النحوية في الكتب التعليمية. ونذكر أولاً:

- البعد عن الخلاف في نسبة الشاهد إلى قائله.

فمن شأن الكتب التعليمية ألا تعنى كثيراً بالخلاف حول قائل البيت، بل إنها قد لا تهتم بنسبة البيت حتى وإن كان قائله معروفاً.

---

(١) الكتاب ٢/ ٥.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٢٧٦ وما بعدها.

(٣) ومحقق الكتاب لم يذكر ذلك، إلا أن ابن قتيبة ذكر باباً سماه باب الصلات، قال فيه: اعلم أن (الذي) و (ما) و (من) أسماء ناقصة لا تتم إلا بصلات، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: أتى الذي، وتسكت... راجع: تلقين المتعلم ص/ ٣٤٧.



فمن الكتب التي ابتعدت عن نسبة الشواهد المختلف في نسبتها «كتاب تلقين المتعلم» لابن قتيبة.

حيث أهمل نسبة هذه الأبيات المختلف فيها:

- حَـيدَةُ خَـالِي وَلَقِـيطٌ وعَـلِيّ　　وَحَـاتِـمُ الطَّـائِيُّ وَهَّـابُ المِـئِي[1]

- أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ　　والـزَّادَ حَـتَّـى نَـعْـلَه أَلْقَـاهَـا[2]

- إِذَا قَـالَتْ حَـذَامِ فَـصَـدِّقُـوهَـا　　فَـإِنَّ الـقَـوْلَ مَـا قَـالَتْ حَـذَامِ[3]

- وَبَــلْدَةٍ لَيْـسَ بِـهَـا أَنِـيـسُ　　إِلَّا الـيَـعَـافِـيـرُ وَإِلَّا الـعِـيسُ[4]

- أَعْـرِفُ مِـنْـهَـا الأَنْـفَ والـعَـيْـنَـانَـا　　وَمُـقْـلَـتَـيـنِ أَشْـبَـهَـت ظَـبْـيَـانَـا[5]

هذا، مع أنه كان يحرص على نسبة الشواهد المعروفة أو غير المختلف فيها مثل:

قول امرئ القيس:

فَـقُـلْتُ يَـمِـيـنُ الـلَّهِ أَبْـرَحُ قَـاعِـداً　　وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[6]

وقول الكميت:

فَـمَــا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْـمَـدَ شِـيـعَـةٌ　　وَمَا لِيَ إِلَّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ[7]

وقول النابغة:

يَـا دَارَ مَـيَّـةَ بِـالْعَـلْـيَـاءِ والـسَّـنَـدِ　　أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ[8]

---

(١) تلقين المتعلم/ ١٧٤.
(٢) السابق/ ٢٨٠.
(٣) السابق/ ١٥٨.
(٤) تلقين المتعلم/ ١٥٠.
(٥) السابق/ ٢٩٠.
(٦) تلقين المتعلم/ ٢١٥.
(٧) السابق/ ١٥٢.
(٨) السابق/ ١٩٩.

وإذا ذهبنا إلى مؤلف آخر وهو الزَّجاج في كتابه «الإبانة والتفهيم» وجدناه يستشهد بثلاثين شاهداً، لم ينسب منها إلا هذه الشواهد:

قال لبيد:

١- إِلَى الحَوْلِ ثُمّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدِ اعْتَذَرْ[١]

وقول رؤبة:

٢- لـلـهِ دُرُّ الـغَـانِـيَـاتِ الـمُـدَّهِ

سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي[٢]

وقول جرير:

٣- لَنْ تُدْرِكُوا المَجْدَ أو تَشْرُوا عَبَاءَكُمْ

بِالْخَزِّ أو تَجْعَلُوا اليَنْبُوتَ ضَمْرَانَا

أَوَ تَتْرُكُون إِلى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ

وَمَسْحَكُمْ صُلْبَهُمْ رُحْمَانَ قُرْبَانَا[٣]

* * *

---

(١) الإبانة والتفهيم/ ١٩.

(٢) السابق/ ٨٦. البيت من الرجز، والمده: جمع ماده، وهو المادح، أبدل الحاء هاء لتقارب المخرج.

(٣) السابق/ ٩٣. البيت من البسيط، والينبوت: نوع من الشجر.

كتب الأبواب النحوية المعتادة:

نتناول الآن أنماطاً أخرى من التأليف النحوي، وهي الكتب التي لم تقتصر على باب واحد من أبواب النحو أو الصرف، ولم تقتصر على معالجة حرف واحد من حروف المعاني، بل عالجت كل الأبواب النحوية أو معظمها، وأضافت إلى ذلك أبواباً صرفية، من هذه الكتب كتاب تلقين المتعلم من النحو لابن قتيبة الدينوري ٢٧٦هـ[١]، وكتاب الموفقي في النحو لابن كيسان ٢٩٩هـ[٢].

الموضوعات والأبواب:

قلنا منذ قليل إن هذين الكتابين عالجا معظم الأبواب النحوية ولكنهما اختلفا في طريقة ترتيب الموضوعات. وطريقة عرض المسائل.

١- موضوعات تلقين المتعلم لابن قتيبة:

ذكر ابن قتيبة أن أول ما يبدأ به المتعلم أن يلقن إعراب «بسم الله الرحمن الرحيم» وفي أثناء إعرابه «البسملة» تحدث عن ألفات القطع، والحروف التي تدغم في اللام، وعلامات الإعراب، وحروف الهجاء.

بعد ذلك تحدث عن الحروف التي تضاعف، ورتب الحروف

---

(١) رتلقين المتعلم في النحو. لابن قتيبة الدينورى. تح د/ جمال عبد العاطى مخيمر.

(٢) الموفقي في النحو. لابن كيسان. تح/ عبد الحسين الفتلى، هاشم طه شلاش. مجلة المورد العراقية. ١٩٧٥.



المضاعفة على حروف المعجم، بادئاً بالباء؛ لأن الألف[1] لا يضاعف.

ثم تحدث عن أقسام الكلمة وأتبع ذلك بالحديث عن الرفع والنصب والجر، ثم تحدث عن حروف الجر ثم عقد باباً لـ «ما لا ينصرف» وذكر أنه داخل في حروف الجر بالمقابلة. ثم تحدث عن الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، والتي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وحروف الجزم والعطف والمجازاة والاستثناء.

ثم باب الفاعل وما لم يُسَمَّ فاعله، ثم انتقل للحديث عن حروف الإضافة، أتبع ذلك الحديث عن المبتدأ والخبر، ثم تحدث عن معاني (ما، لما) وباب الندبة، وباب الصفة، ثم معاني (لا)، وباب «حتى»، والفرق بين «وَسْط» ، «ووَسَط» ... إلخ حتى ختم كتابه بالمقصور والممدود. وسنتحدث فيما يأتي عن ملاحظاتنا على هذا الترتيب.

٢- موضوعات كتاب الموفقي:

بدأ ابن كيسان كتابه بذكر أقسام الكلام وحدِّ كلِّ قسم من هذه الأقسام. بعد ذلك عقد باباً لمعرفة الرفع - تناول فيه علامات الرفع، ومرفوعات الأسماء كالفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره..[2].

ثم باباً لمعرفة النصب - تناول فيه علامات النصب. ثم باباً لمعرفة الخفض - تناول فيه علامات الخفض وكذا الجزم، ثم انتقل للحديث عن معرفة الأفعال وما يعتريها، فذكر بناء الفعل الماضي، إعراب المضارع وتحدث عن نواصبه وجوازمه.

---

(١) المقصود بالألف الهمزة ص/ ٥١.

(٢) الموفقي/ ١١٠.



ثم انتقل للحديث عن أقسام المعاني في الكلام، وذكر أنها أربعة أقسام: الخبر، والاستخبار، وهو الاستفهام، والطلب، والنداء.

وبعد ذلك عقد باباً لما يوجب الرفع، وما يوجب النصب، وما يوجب الخفض.

ثم انتقل للحديث عن التوابع - النعت - التوكيد - البدل - النسق. وبعد أن انتهى من التوابع تحدث عن «معرفة الأسماء» فذكر أنها معرفة ونكرة. منصرفة وغير منصرفة. ثم تحدث عن المبنيّ من الأسماء.

ثم انتقل للحديث عن النواسخ فذكر - إنَّ وأخواتها، ثم كان وأخواتها، ثم ظن وأخواتها، ثم ما الحجازية. ثم تحدث عن التعجب والاستفهام، ثم عاد للحديث عن نائب الفاعل[1]، ثم عاد للحديث عن الأفعال وتصرفها، ثم تحدث عن الأمر والنهي، ثم ألف الوصل ومواضعها. وانتقل للحديث عن جمع التكسير، والتصغير، النسبة، والاستثناء والإغراء، نِعْم وبئس، العدد، وتحدث عن بعض الحروف (باب لا، وما)، ثم حروف الجحد، والقسم. ثم ختم كتابه بباب يجمع مسائلَ شتى وأبواباً، تحدث فيه عن الرفع، والنصب والخفض، وما لا ينصرف، والإضافة.

هذه هي موضوعات تلقين المتعلم والموفقى. ومن خلال المقارنة بين هذه الموضوعات يتضح الآتي:

---

(١) ذكر ابن كيسان شيئاً عن نائب الفاعل عند حديثه في باب ما يوجب الرفع ص/ ١١٠، ثم عاد إليه هنا في باب ما لم يسم فاعله ص/ ١١٥، وذكر الفاعل ص/ ١٠٦.



- **فيما يتعلق بكتابي «تلقين المتعلم» و «الموفقي»:**

فقد اتسما بالخلط والاضطراب في عرض المادة النحوية. ومن مظاهر هذا الاضطراب عند ابن قتيبة ما يلي:

أ - **تكرار المسائل:** فقد كرر ابن قتيبة بعض المسائل في أكثر من موضع، مثل الأسماء الممنوعة من الصرف، فقد ذكرها في باب مستقل، ثم عاد مرة أخرى للحديث عنها في باب مستقل أيضاً[1].

---

(١) تلقين المتعلم/ الباب الأول ص ٧٧ -٩١:
ذكر فيه كثيراً من الأسماء الممنوعة من الصرف وسبب منعها. فذكر الصفات على أفعل كأحمر. وكذلك مؤنثه حمراء، وذكر الأعلام التي بها ألف ونون زائدتان كعمران وعثمان فإذا كانت النون أصلية نحو طحان وطيان صُرِف. الأعلام على وزن (فُعَل) كَعُمَر وزُفَر وهي معدولة عن عامر وزافر... الأعلام المختومة بتاء التأنيث كعدوة وحمزة.... الكلمات التي على وزن مفاعل ومفاعيل. أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف ما عدا ستة: محمد صلى الله عليه وسلم، وصالح ونوح وشعيب ولوط وهود عليهم السلام... أسماء الأرضين ممنوعة من الصرف ما عدا فلج وحجر وقد صرف قوم مصر ومنعها آخرون... ومن الممنوع من الصرف الأسماء المركبة كبعلبك وحضرموت وتأبط شرا.
- الأعلام التي على وزن الفعل كيزيد ويشكر.
- الأعلام الثلاثية ساكنة الوسط «كدعد» منهم من يصرفها ومنهم من يمنعها.
هذا ما ورد في الباب الأول وقد استشهد لكل كلمة بشواهد من القرآن والشعر...
* أما الباب الثاني ص ٢٥٩ - ٢٦١:
فهو تلخيص لما سبق، بدأه بسؤال كم عدد الأسماء التي لا تنصرف؟ عشرة. وذكر لكل نوع مثالاً بدون شواهد، وقد أحسّ بهذا فقال: وقد فسرناها في باب حروف الجر/ ص ٢٥٩.
وفي نهاية الباب قال: وقد فسرنا ذلك واستقصيناه في صدر هذا الكتاب في باب الجزم. فكانت المرة الثانية تلخيصاً للمرة الأولى.

ب - تداخل الموضوعات النحوية والصرفية: فلم يسر ابن قتيبة على ترتيب معين في عرض الأبواب النحوية، فمثلاً عقد باباً لرفع الاثنين والجمع[1]، جاء بعده باب ما يسأل عنه من حروف الإضافة[2]، ثم جاء باب المبتدأ وخبره[3]، ثم باب معاني «ما ولما»، ثم باب رفع فعل الاثنين والجمع[4]...

ومثال آخر: عقد باباً للتعجب[5]، أتبعه بباب الفعل الماضي والمستقبل[6]، ثم باب ألف القطع والوصل[7]، ثم باب الفعل اللازم والمتعدى[8]، ثم باب الظروف[9]...

- ومن مظاهر الاضطراب في كتاب الموفقي:

أ - التكرار:

فقد اقتضت طريقة ترتيب ابن كيسان لمادته النحوية أن يكرر بعض المسائل في أكثر من موضع، مثال:

بدأ ابن كيسان كتابه بباب معرفة الرفع، ذكر فيه علامة الرفع في الأسماء والأفعال[10]، ثم عاد في مكان آخر لباب ما يوجب الرفع

---

(١) السابق/ ١٦٩.
(٢) السابق/ ١٧١.
(٣) السابق/ ١٧٥.
(٤) السابق/ ١٧٩
(٥) السابق/ ٢١٩.
(٦) السابق/ ٢٢٣.
(٧) السابق/ ٢٢٩.
(٨) السابق/ ٢٣١.
(٩) السابق/ ٢٣٣.
(١٠) الموفقي/ ١٠٦.

فتحدث عن الفاعل ونائب الفاعل..[1] وكذا في باب النصب والخفض والجزم.

مثال آخر: ذكر في باب معرفة الأفعال وما يعتريها[2] نواصب الفعل المضارع، ثم عقد باباً آخر لنصب الأفعال تحدث فيه عن «حتى»، «والفاء»[3].

ب - تداخل الموضوعات:

فقد عقد باباً للحروف التي تجزم الأفعال المستقبلية، بعده جاء باب «معرفة أقسام المعاني من الكلام تحدث فيه عن الخبر، والاستفهام والنداء والطلب»[4]، ثم جاء باب ما يوجب الرفع، وواضح أن باب أقسام المعاني مقحم بين الأبواب النحوية.

أما بالنسبة للأبواب النحوية، فأبواب تلقين المتعلم بلغت ثمانية وسبعين باباً، وأبواب الموفقي بلغت أربعة وثلاثين باباً.

اتفق الكتابان: تلقين المتعلم - الموفقي - في الحديث عن معاني بعض الأدوات وإفرادها بأبواب مستقلة.

ابن كيسان تحدث عن باب «لا» [5]، وباب «ما» [6]، أما ابن قتيبة فقد خصص أبواباً لبعض الأدوات والحروف مثل باب «ما» و «لما»[7]، باب

---

(1) السابق/ ١١٠.

(2) السابق/ ١٠٨.

(3) السابق/ ١٢١.

(4) السابق/ ١٠٨.

(5) الموفقي/ ١٢٢.

(6) الموفقي/ ١٢٢.

(7) تلقين المتعلم/ ١٧٩.

«ما»[1]، باب «لا»[2]، حتى[3]، كم[4]، أما[5]، باب الفاء والواو[6]. كما خصص أبواباً لبعض المفردات مثل «وحده[7]، وَسَط وَوَسْط[8]، أَمْسِ[9]، حبذا»[10].

وسنعرض الآن لباب «لا» عند كل نحوي من هؤلاء النحاة:

أوّلاً: باب معاني «لا» عند ابن قتيبة

يقول:

«أخبرني كم معنى في «لا»؟ فيها خمسة معان. أصلها كلها النفي نحو قولك: لا غلامَ لك ولا ثوبَ عندك. وتكون في معنى العطف، كقولك: أكرمت أخاك لا أباك، وأتاني أبوك لا عمك، ومررت بأبيك لا بأخيك. وتكون في معنى النهى كقولك: لا تشتم عمراً، ولا تضرب زيداً. قال الله عز وجل: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾[11]، وتكون في معنى الدعاء للرجل وعليه، نحو: لا يخزه الله، ولا بعثه الله.

وتكون في معنى اللغو[12]، كقولك: أتيتني بلا شيء، قال الله عز وجل: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[13]. أ.هـ كلام ابن قتيبة[14].

---

(1) السابق/ ٢٤٥.
(2) السابق/ ٢٧٣.
(3) السابق/ ٢٧٩.
(4) السابق/ ٢٩٣.
(5) تلقين المتعلم/ ٣٥٩.
(6) السابق/ ٣٦٥.
(7) السابق/ ٢٧٧.
(8) السابق/ ٢٨٥.
(9) السابق/ ٣٠٣.
(10) السابق/ ٣٠٧.
(11) طه، الآية: (٦١).
(12) أي: زائدة.
(13) القيامة، الآية: (١).
(14) تلقين المتعلم/ ٢٧٣.

ثانياً: باب «لا» عند ابن كيسان:

قال ابن كيسان: «لا»: يكون في كل الكلام جحداً. فيكون نسقاً كقولك: قام زيد لا عمرو، ورأيت زيداً لا عمراً. وتكون نهياً، فتجزم كقولك: لا تقم ولا تذهب. وتكون جواباً للقسم فترفع الفعل بعدها كقولك: والله لا تذهبُ ولا تقوم، وكذلك هي في الخبر. وتكون بمنزلة «غير» كقولك: جئت بلا شيء فيعمل ما قبلها فيما بعدها. ويكون توكيداً للجحد مع واو النسق كقولك: خفت ألا يقوم، و﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[1]، أي ليعلم، وتكون رداً كقولك في الجواب: «لا» كما تقول: نعم وبلى، ولا في الجواب ضدهما، وتكون صلة «لِلَوْ وَهَلْ» كقولك (لولا وهلا) وكذلك ألا. وتكون بمنزلة ليس كقولك لا زيد قائم ولا عمرو، وإذا وليتها النكرة نصبتها بغير نون كقولك: لا رجلَ لك[2] وإن شئت رفعت ونونت كقولك: لا رجلٌ لك، فإن فرقت بينهما بشيء رجعت إلى الرفع فقلت. لا لك رجلٌ[3].

من خلال هذه النصوص نلاحظ الآتي:

١ - كثرة الأمثلة التوضيحية. فقد مثل ابن قتيبة بثمانية أمثلة، وهي أمثلة سياقية تحدد دلالة «لا» وعملها. وكذا ابن كيسان، وحتى الشواهد القرآنية والشعرية وردت كذلك للتمثيل لا للاستشهاد.

٢ - لم يتحدث عن أحكام «لا» إلا ابن كيسان، الذي تطرق إلى «لا رجلَ لك، ولا رجلٌ لك، ولا لك رجلٌ».

---

(١) الحديد الآية: (٢٩).
(٢) أي تعمل عمل لا النافية للجنس.
(٣) الموفقي/ ١٢٢.



٣ - معاني «لا» : عند ابن قتيبة خمسة معان، وعند ابن كيسان ثمانية.

* الجانب التعليمي في كتب الأبواب النحوية المعتادة:

وقد برز الجانب التعليمي في هذين الكتابين في عدة أمور:

١ - **طريقة التلقين**: وقد سار على هذه الطريقة ابن قتيبة في كتابه «تلقين المتعلم»، فهو يبدأ الباب بذكر ما يلقن المتعلم من باب كذا، ويعرض المسألة، فإذا أحس ابن قتيبة أن المتعلم أتقنها انتقل إلى مسألة أخرى.

٢ - **طريقة الأسئلة**، وابن قتيبة كذلك يتبع طريقة الأسئلة في عرضه للمادة النحوية، ففي باب حروف الجر مثلاً، يسأل، ما عدد حروف الجر، ما معاني الباء، ما علامة الجر في الاسم المفرد، . . .؟

٣ - **الترتيب المعجمي**، وقد أحس ابن قتيبة أن المتعلم في حاجة إلى نوع مبتكر من الترتيب في عرض القاعدة النحوية، فاتبع الترتيب المعجمي وذلك عند حديثه عن الحروف التي تضاعف، وقد بدأ بحرف الباء؛ لأن الألف لا تضاعف، وهذه طريقة جديدة، الغرض منها تسهيل مهمة الطالب في بحثه عن المادة التي يريدها.

٤ - **تخصيص أبواب للحديث عن حروف المعاني**، لما علم هؤلاء النحاة أن لبعض الحروف أكثر من معنى، وأن المتعلم لو أراد مثلاً الإلمام بمعنى «لا» فسيرجع إلى باب النفي ليتعرف على «لا» النافية، وإلى باب العطف لمعرفة «العاطفة»، وإلى باب «النهى» ليعرف «لا» الناهية، لما علم النحاة ذلك جمعوا كل هذه المعاني في باب واحد ليسهل على المتعلم الإلمام بكل معاني الحروف دون أن



تضيع جهوده في كل أبواب النحو المختلفة. وقد ذكرنا أن ابن قتيبة وابن كيسان قد خصصا أبواباً لحروف المعاني.

٣ - كتاب الأصول في النحو لابن السراج ٣١٦هـ[١] بين التأليف التعليمي والتأليف التفسيري:

قبل الحديث عن تردد هذا الكتاب بين التأليف التعليمي والتفسيرى، نذكر أن الحكم على الكتب المختصرة يكون سهلاً إذا ما نسبناها إلى التأليف التعليمي، وذلك لأسباب عديدة، منها: الاختصار في عرض القاعدة النحوية، والتخفف من المسائل الخلافية المعقدة، وخلو هذه الكتب من الأصول النحوية إلى حد بعيد، والتساهل في النقل عن كتب السابقين، هذا التساهل يكون بتلخيص النصوص أو نقلها بمعناها. . . إلخ مما يجعل النص في متناول المتعلمين.

هذا الحكم يكون سهلاً، لوضوح هذه الأدلة وغيرها. أما إذا تصدينا للحكم على كتب الموسوعات الكبرى التي ألفت للشادين في علم النحو، كالكتاب، والمقتضب والأصول فإن هذا الحكم يصبح صعباً[٢]، لأن هذه الكتب وأمثالها ألفت لتعليم النحو، وإن كانت تخاطب المتخصصين، وهي في الوقت نفسه مؤلفات تفسيرية، إذا تعرضت لمتطلبات النحو التفسيري، من عرض لأصول النحو، أو للضرورة، أو لمسائل الخلاف. . فمثلا كتاب

---

(١) الأصول في النحو. لأبي بكر بن السراج، تح د/ عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٥.

(٢) خاصة وأننا نقصد بالتأليف التعليمي، كل ما ألف لتعليم النحو، سواء أكان هذا التأليف للمبتدئين، أم للمتوسطين، أم للمتخصصين.



سيبويه في باب ما يحتمل الشعر نموذج لمؤلفات النحو التفسيري، وفي أبواب أخرى يصبح نحواً تعليمياً، وهذا ما جعل الباحث «حسام عبد العزيز محمود»[1] يتوهم أن كتاب الأصول كتاب تفسيري[2]، وجعل يقارن بينه باعتباره كتاباً تفسيرياً والموجز باعتباره كتاباً تعليمياً.

فالكتاب يمثل الجانب التعليمي - للمتوسطين والمتخصصين كما أنه يمثل الجانب التفسيري - أو العلمي - كما يسميه - وسنذكر الآن الجانب التعليمي في الأصول، والأسباب التي جعلتنا نعده تعليمياً، بالإضافة إلى كونه تفسيرياً، ثم نذكر بعد ذلك الجانب التفسيري في هذا الكتاب.

أولاً: الجانب التعليمي في الأصول لابن السراج:

من خلال قراءتنا لكتاب الأصول يتضح إلى حد بعيد الجانب التعليمي في هذا الكتاب، بل إن هذا الجانب يطغى على الجانب التفسيري فيه، فإذا كنا نذكر للنحو التعليمي خصائص تتمثل في، أسلوب الحوار والمخاطبة، ووضوح العبارة واستقامتها، وذكر الشواهد الكاملة وإعرابها، وتحديد غريب الألفاظ وشرح دلالتها، والتقليل ما أمكن من التقسيمات، ووضع إطار لكل منها، والتطبيق على المسائل النحوية بآيات قرآنية[3]... فإن هذه الخصائص وغيرها قد تجلت بوضوح في كتاب الأصول، وسنذكر هذه الخصائص واحدة تلو الأخرى.

---

(١) في رسالته «الكتب النحوية التعليمية في القرن الرابع»، وقد ذكرناها في موضع سابق.

(٢) يسميه الباحث كتاباً علمياً.

(٣) تعليم النحو العربي عرض وتحليل، للدكتور على أبو المكارم، دار الثقافة العربية ١٩٩٣م، ١٦٧، ١٦٨.



١- صرح ابن السراج في أكثر من موضع بأن مؤلفه تعليمي:

وأنه ألفه للمتعلم دون العالم، وقد صرح بذلك أثناء شرحه للاسم، فقد عرف الاسم بأنه «ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص»[١]. ثم ذكر ابن السراج بعدها «ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم، احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم»[٢] وشرع يذكر الأشياء التي تخص الاسم، كالإخبار عنه، والأشياء التي يعرف بها الاسم كالألف واللام، وحروف الخفض[٣]. . . .

هذا التصريح من ابن السراج بأنه يؤلف للمتعلمين - دون العلماء - يقابله كلام ابن جني في مقدمة خصائصه بأنه لم ير أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو «فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوله»[٤] هذان الحرفان - كما سماهما ابن جني - لا يجعلان الكتاب تفسيرياً خالصاً، بل يجعلانه متردداً بين التأليف التفسيري والتعليمي[٥].

وفي شرح ابن السراج للقاعدة نفسها ذكر أن «مما يقرب على المتعلم أن يقال له: كل ما صلح أن يكون معه يضر، وينفع، فهو اسم، وكل ما لا

---

(١) الأصول ١/ ٣٦.
(٢) الأصول ١/ ٣٧.
(٣) السابق ١/ ٣٧.
(٤) الخصائص ١/ ١٧.
(٥) يذكر أن الباحث حسام عبد العزيز لم يجعل الأصول من المؤلفات التعليمية، ويبدو أنه يقصد بالتأليف التعليمي ما ألف للمبتدئين. وهذا مخالف لما صرح به هو نفسه في المقدمة ص/ ١.



يصلح معه «يضر وينفع» فليس باسم، تقول: الرجل ينفعني، والضرب يضرني، ولا تقول: يضرب ينفعني»[1].

وهذا تصريح آخر من ابن السراج بأن مؤلفه تعليمي - وإن كان يقصد به المتوسطين أو المتخصصين دون المبتدئين.

٢- التمثيل لكل قاعدة نحوية:

ومن الخصائص التي اتبعها ابن السراج في كتابه، وهي من لوازم التأليف التعليمي - التمثيل لكل ما يقوله، والمعروف أن التمثيل نوع من التقريب للمادة النحوية، كما أنه تدريب على استخدام هذه القاعدة.

فمثلاً في شرح الحرف، ذكر ابن السراج أن الحرف، مالا يجوز أن يخبر عنه، كما يخبر عن الاسم، ألا ترى أنك لا تقول: إلى منطلق، كما تقول «الرجل منطلق» ولا عن ذاهب كما تقول: زيد ذاهب ولا يجوز أن يكون خبراً ولا تقول «عمرو إلى» ولا «بكر عن» والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام، لو قلت: «أمن» تريد ألف الاستفهام، ومِنْ التي يجر بها لم يكن كلاماً. والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة، الاسم والفعل والحرف، فالاسم قد يأتلف مع الاسم، نحو قولك: «الله إلهنا» ويأتلف الاسم والفعل نحو «قام عمرو» ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف[2].

هذا النص عند ابن السراج بلغت الأمثلة فيه خمسة عشر مثالاً توضيحياً منها ما ذكره ابن السراج مثالاً صحيحاً في الكلام، كـ الرجل المنطلق، ومنها

---

(١) الأصول ١/٣٨.

(٢) الأصول ١/٤٠، ٤١ باختصار.



ما ذكره لينبه على الخطأ في التركيب مثل «عمرو إلى»، هذا العدد من الأمثلة ورد في خمسة عشر سطراً ونصف سطر، هي جملة النص المذكور في الأصول، أي بواقع مثال لكل سطر، هذا التمثيل كما ذكرنا من لوازم التأليف التعليمي، فالمتعلم يحتاج بعد كل قاعدة إلى أمثلة يطبق فيها الأستاذ ما سبق أن قرره من قواعد. وهذا التمثيل يعد نوعاً متقدماً على الاستشهاد أو التمثيل بالقرآن وكلام العرب. وقد اتبع ابن السراج هذه الطريقة في كل كتابه، ونذكر الآن مثالين آخرين:

يقول ابن السراج عن الفاء: «اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل كما يعطف في الاسم، فإذا قلت: زيد يقوم فيتحدث، فقد عطفت فعلاً موجباً على فعل موجب. وإذا قلت: ما يقوم فيتحدث، فقد عطفت فعلاً منفياً على منفى، فمتى جئت بالفاء وخالف ما بعدها ما قبلها، لم يجز أن تحمل عليه، فحينئذ تحمل الأول على معناه، وينصب الثاني، بإضمار أن، وذلك قولك ما تأتني فتكرمني، وما أزورك فتحدثني لم ترد ما أزورك وما تحدثني ولو أردت ذلك لرفعت»[1]...

المثال الآخر: عند حديث ابن السراج عن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، يقول ابن السراج «ولك أن تقتصر على أحدهما وذلك قولك: «أعطى عبد الله زيداً درهماً» ، وكسا عبد الله زيداً جبة، واختار عبد الله الرجال زيداً. فإن أخبرت عن الفاعل بالذي فعلت ما فعلت به فيما تقدم، قلت: الذي أعطى زيداً درهماً عبد الله. وإن ثنيت قلت: اللذان أعطيا زيداً درهماً عبد الله، وإن جمعت قلت: «الذين أعطوا زيداً درهما عبد الله»[2].

---

(١) الأصول ٢/١٥٣.

(٢) الأصول ٢/٢٨٢ باختصار.

أليس حرياً بكتاب تعليمي كهذا أن يوضع ضمن المؤلفات التعليمية في القرن الرابع الهجري، خصوصاً وأن الباحث «حسام عبد العزيز محمود» هو الذي عرف «المؤلفات التعليمية «بأنها تلك المؤلفات التي وضعها النحاة لتيسير القواعد اللغوية وتقديمها إلى المتعلمين، سواء أكانوا من الناشئة المبتدئين في تعلم النحو، أم أولئك الذين قطعوا شوطاً، وساروا في التعلم خطوات؟»(١).

٣- التسامح في المصطلحات:

إذا كان ابن السراج قد عد نفسه بصرياً، وذكر البصريين باسم «أصحابنا». . . إلا أنه لم يتقيد بمصطلحات البصريين، وهذا التسامح في المصطلحات يعد سمة من سمات النحو التعليمي، فالمعلم في سبيل تقريب المادة العلمية، قد يخالف مدرسته ويأخذ بمصطلح مدرسة أخرى، أو يذكر المصطلحين جنباً إلى جنب نوعاً من التقريب، وتوضيح المادة العلمية.

وقد تساهل ابن السراج في مواطن كثيرة في كتابه في المصطلحات، فاستعمل مصطلحات الكوفيين، دون ذكر لمصطلح البصريين، أو يذكر المصطلحين جنباً إلى جنب، وهذا كما قلنا تسهيل على المتعلمين(٢).

---

(١) الكتب النحوية التعليمية في القرن الرابع ص/١.

(٢) ذكر محقق الكتاب د/عبد الحسين الفتلى أن ذلك مرجعه إلى ما ذكره المترجمون له من أنه عول على مسائل الكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة. انظر كلام المحقق ١/٢١.



- ومن المواضع التي تسامح فيها ابن السراج في المصطلحات:

١ - في قولنا: ظَنَّ مظنون عمرو أخاه زيداً. قال ابن السراج كأنك قلت: ظَنَّ رجل مظنون عمرو أخاه زيداً، ومظنون في هذا وما أشبهه من النعوت يسميه الكوفيون خَلَفاً، يعنون أنه خلفا من اسم، ولابد من أن يكون فيه راجع إلى الاسم المحذوف. والبصريون يقولون: صفة قامت مقام الموصوف، والمعنى واحد[١].

٢ - قال ابن السراج: «ومن قال: ظننته زيد قائم، فجعل الهاء كناية عن الخبر والأمر، وهو الذي يسميه الكوفيون المجهول»[٢].

٣ - قال ابن السراج: «واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفا، يسميها الكسائي صفة، والفراء يسميها محال»[٣].

٤ - قال ابن السراج: «فإذا كان الظرف غير محل للأسماء سماه الكوفيون الصفة الناقصة، وجعله البصريون لغواً»[٤].

٥ - قال ابن السراج: «وتقول: ما أظن أحداً هو خير منك، وهذا الباب يسميه الكوفيون العماد. وقال الفراء: أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعت؛ لأنك لو قلت: زيد العاقل، لأشبه النعت، فإذا قلت: زيد هو العاقل، قطعت «هو» عن توهم النعت فهذا الذي يسميه البصريون فصلاً»[٥].

---

(١) الأصول ١/ ١٨٥، ١٨٦.
(٢) الأصول ١/ ١٨٩.
(٣) الأصول ١/ ٢٠٤.
(٤) السابق ١/ ٢٠٥.
(٥) السابق ٢/ ١٢٥.

واضح من هذه النصوص وغيرها أن ابن السراج، كان يقصد بذكر أكثر من مصطلح لمسمى واحد، التسهيل في شرح ما يريده، وليس كما قال الدكتور عبد الحسين الفتلي «لعل مرجع ذلك إلى ما ذكره المترجمون له من أنه عول على مسائل الكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة»[1]، فمصطلحات الكوفيين، لم يذكرها ابن السراج في مجال ترجيح رأيهم على رأي البصريين، وإنما كانت تذكر مع مصطلحات البصريين لتقريب مفهوم هذا المصطلح؛ لأنه كثيراً ما كان يشرح المقصود من المصطلحين.

٤ - التصرف في النصوص:

إذا كان التأليف النحوي يقتضى النقل من كتب السابقين والأمانة العلمية تقتضى الدقة في المنقول من كتب السابقين فإن المؤلف يتغاضى أحياناً عن هذه الدقة فيتصرف في نصوص السابقين، بالاختصار، أو ذكر المعنى وذلك تسهيلاً للمتعلمين، فمن السائغ أن نلقي على المتخصصين نصوصاً من كتاب سيبويه، لكن إذا كان الأمر يتعلق بالمتعلمين - دون المتخصصين - فإن التدخل يصبح لازماً، بغيةَ تقريب هذه النصوص على المتعلمين، وهذا ما فعله ابن السراج في نصوص كثيرة من نصوص سيبويه والمبرد.

وسنذكر الآن بعضاً من هذه النصوص:

١ - **قال ابن السراج**: قال سيبويه: «أخبرنا بذلك يونس إلا أنه قد جاء في

(١) الأصول ١/ ٢١ كلام المحقق.



لغة لِخَثْعَم: ذاتُ ليلةٍ وذاتُ مرةٍ، أي جاءتا مرفوعتين، فيجوز على هذا أن تنصب نصب المفعول على السعة»[1].

وما نقله ابن السراج عن سيبويه موجود في الكتاب، وهذا نصه: «وذو صباحٍ بمنزلة ذاتَ مَرَّةٍ. تقول: سير عليه ذا صباح، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغةٍ لِخَثْعَم مفارقاً لذات مَرَّةٍ، وذاتِ ليلةٍ، وأما الجيدة العربية فأن تكون بمنزلتها».

وقال رجل من خَثْعَمٍ:

عَـزَمْـتُ عَـلَى إِقَـامَـةِ ذي صبـاحٍ لِـشَـيْءٍ مَّـا يُـسَـوَّدُ مَـنْ يَـسُـودُ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفعُ[2].

ويبدو تصرف ابن السراج واضحاً في حذف الشاهد واختصار النص.

٢ - **قال ابن السراج**: قال سيبويه: «إن سواءَك بمنزلة مكانك ولا يكون اسماً إلا في الشعر»[3].

وهذا النص مختصراً من كلام سيبويه في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت.

قال سيبويه: «ومن ذلك أيضاً: هذا سَوَاءَك، وهذا رَجُلٌ سـوَاءَك. فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلتَه في معنى بَدَلَك. ولا يكون اسماً إلا في الشعر، قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة «غير»، قال

(١) الأصول ١/١٩٢.

(٢) الكتاب ١/٢٢٦، ٢٢٧، باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار.

(٣) الأصول ١/١٩٩.



الشاعر وهو رجل من الأنصار:

وَلَا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إِذَا قَعَدُوا مِنَّا ولا مِنْ سَوَائِنَا

وقال الآخر وهو الأعشى:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي ... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِها لِسَوائِكَا[(١)]

٣ - قال ابن السراج: «واعلم أنه لا يجوز أن تلي الفاء «ما» ولا شيء مما يكون جواباً، وفي كتاب سيبويه في هذا الباب مسألة مشكلة وأنا ذاكر لفظه وما يجب فيها من السؤال والجواب عنه»[(٢)] وأخذ يذكر كلام سيبويه، ثم يجيب عن هذا السؤال، وهي طريقة مبتكرة في التعليم، فهو يقوم مقام المعلم والمتعلم في وقت واحد، فهو يأخذ دور المعلم حين يذكر كلام سيبويه، ثم يأخذ دور المتعلم فيسأل سؤالاً على هذا الكلام، ثم يأخذ دور المعلم مرة ثانية فيجيب عن هذا السؤال.

قال ابن السراج: قال سيبويه: «لا تدن من الأسد يأكلْك قبيح، إن جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله... إلخ نص سيبويه»[(٣)].

ثم يورد ابن السراج سؤالاً «لِمَ حسن مع الفاء النصب، وقبح في الجزم ولم يفصل بينهما سيبويه بشيء؟»، ثم يجيب ابن السراج نفسه عن هذا

---

(١) الكتاب ١/ ٤٠٧، ٤٠٨. والبيت في الخزانة ٣/ ٤٣٥، ٤٣٧. والخليل يقدرها بالظرف في الاستثناء بمعنى مكان، وبدل، لا يخرجها عن أن تكون بمعنى "غير"، راجع الخزانة ٣/ ٤٣٧ ط. هارون.

(٢) الأصول ٢/ ١٨٠.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٩٧.



السؤال: «فالجواب في ذلك أن الفرق بين المنصوب والمجزوم أنك إذا جزمت إنما تقدر مع حرف الجزاء الفعل الذي ظهر، وإن كان أمراً قدرت فعلاً موجباً، وإن كان نهياً قدرت فعلاً منفياً»[1].

ولم يتصرف ابن السراج مع نصوص سيبويه فقط، بل فعل الشيء نفسه مع نصوص المبرد، يقول ابن السراج: «قال أبو العباس رحمه الله: فإن جاءت بمعنى الجنس، كقوله تعالى: ﴿والذي جاء بالصدق وصدق به﴾، فإن نعم وبئس تدخلان على «الذي» في هذا المعنى والمذهب[2].

وكلام المبرد موجود في المقتضب وهذا نصه: «فإن قلت: «قد جاء» ﴿والذي جاء بالصدق وصدق به﴾ فمعناه الجنس، فإن «الذي» إذا كانت على هذا المذهب صلحت بعد نعم وبئس، وإنما يُكره بعد هذا تلك المخصوصة[3].

٥ - ومن خصائص التأليف التعليمي في كتاب الأصول:

ما يتصل بالإعراب التفصيلي:

وهذا الإعراب قد يكون للشواهد التي يذكرها ابن السراج - على اختلاف أنواعها -، وقد يكون للأمثلة التوضيحية التي يسوقها ابن السراج لإيضاح القاعدة، والملاحظ على إعراب ابن السراج أنه إعراب تفصيلي لهذه النصوص، وهذا الإعراب التفصيلي يعد سمة من سمات التأليف التعليمي، يقول الدكتور على أبو المكارم:

---

(١) الأصول ٢/ ١٨٠.

(٢) الأصول ١/ ١١٣.

(٣) المقتضب ٢/ ١٤٣.



«إعراب النصوص اللغوية إعراباً مفصلاً سمة من سمات الأعمال التعليمية لما يتضمنه الإعراب من لحظ العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجمل، والتعبير عن هذه العلاقات باستعمال المصطلحات النحوية»[1].

وهذا الإعراب عند ابن السراج قد اتخذ المجالين، **الأول**: ما يذكره ابن السراج عقب كل باب من أبوابه فيما يسميه مسائل هذا الباب، **والآخر**: الإعراب التفصيلي للنصوص اللغوية.

المجال الأول: المسائل التي يذكرها ابن السراج عقب كل باب:

حرص ابن السراج على ذكر بعض المسائل اللغوية التطبيقية عقب كل باب، هذه المسائل تعد تطبيقاً لما سبق أن قرره ابن السراج من أحكام نحوية، كما أنها تعد معياراً لما يجوز وما لا يجوز في اللغة.

فبعد أن شرح ابن السراج المصدر وكيف يعمل عمل الفعل، ذكر مسائل من هذا الباب تطبيقا لهذه القواعد فذكر أننا عندما نقول: أعجب ركوبك الدابةَ زيداً، فالكاف في قولنا «ركوبك» مخفوضة بالإضافة وموضعها رفع، والتقدير: أعجب زيداً أن ركبتَ الدابةَ، فالمصدر يجر ما أضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً، يجري ما بعده على الأصل، وإضافته إلى الفاعل أحسن؛ لأنه كقول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[2]، وإضافته إلى المفعول حسنة..[3].

---

(١) تعليم النحو العربي/ ٢٨٣.

(٢) البقرة: (٢٥١).

(٣) الأصول ١/ ١٣٨.



وبعد أن شرح ابن السراج التوابع ذكر من مسائله: تقول: «بعت متاعَك أسفَلَه قبل أعلاه، واشتريت متاعَك بعضَهُ أعجلَ من بعض، وسقيتُ إبَلَك صغارَها أحسنَ من سَقْيِ كبارِها، ودفعت الناس بعضهم ببعض، وضربت الناس بعضَهم قائماً وبعضهم قاعداً..»[1].

ولا يخفى ما لهذه الأمثلة التطبيقية الافتراضية من دور في تثبيت ما سبق ذكره من قواعد، فالمتعلم لا تساق إليه الأحكام مجردة، بل يحتاج إلى أعمال ذهنية يتدرب من خلالها على ما سبق أن تعلمه من قواعد، وهذا ما كان يفعله ابن السراج بعد كل باب. ولم يكتف بذلك، بل كان يدرب المتعلم ذهنياً من خلال إعرابه للنصوص اللغوية في كتابه، وهذا هو المجال الآخر.

المجال الآخر: الإعراب التفصيلي للنصوص اللغوية:

كثيراً ما كانت تقابل ابن السراج بعض النصوص اللغوية - قرآن - قراءات - شعر - أمثلة... فيقوم ابن السراج بإعراب هذه النصوص تفصيلياً، ولا يكتفى بمجرد التوجيه لها، بل يعرب كل لفظة، ويذكر أكثر من إعراب لهذه النصوص، وهذا - كما هو واضح - من خصائص الأسلوب التعليمي، فعندما يذكر النص يشعر أن المخاطب في حاجة لتبصرته بكيفية إعراب هذا النص، وسنذكر الآن نصوصاً مختلفة أَعْرَبَها ابن السراج، وكان يقصد بإعرابها المتعلمين وبالتحديد المبتدئين منهم.

فعند حديثه عن النكرة والمعرفة، ذكر أن قولنا: «هذا عبد الله» هذا مبتدأ، وعبد الله خبره، فإن جئت بعد «عبد الله» بنكرة نصبتها على

(١) الأصول ٢/٤٩، وانظر كذلك: ٢/٧٦، ٢/٢٠٣.



الحال، فقلت: هذا عبد الله واقفاً، وتقول: هذا أخوك فهذا معرفة، و «أخوك» معرفة بالإضافة إلى الكاف، فإن جئت بنكرة قلت: هذا أخوك قائماً، وأجاز أصحابنا الرفع في مثل هذه المسألة على أربعة أوجه، أحدهما أن تجعل أخاك بدلاً من هذا، وتضمر هذا من الأخ، كأنك قلت: هذا أخوك، هذا قائم..[1].

هذا الإعراب التفصيلي من ابن السراج وما فيه من تعدد للتوجيه النحوي يجعلنا ندرك أن غرضه من الكتاب كان تعليمياً، فهو يفترض في السامع أنه على غير دراية بهذا الإعراب، لذلك تناوله تناولاً تفصيلياً، وقد صرح ابن السراج نفسه بأنه يفعل ذلك ليتدرب المتعلمون، فعند إعرابه لقولنا: «أبوه منطلق» فأبوه مرتفع بالابتداء، ومنطلق خبره، وإذا قلنا: بكر أبوه منطلق. فبكر مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثانٍ، ومنطلق خبر الأب، «وأبوه منطلق» خبر. ثم ذكر ابن السراج أنه قد يجوز أن يأتي مبتدأ بعد مبتدأ، وأخبار كثيرة بعد مبتدأ، **وهذه المبتدآت إذا كثروها فإنما هي شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون**[2].

٦- المسائل الخلافية:

المسائل الخلافية جزء مهم في التأليف النحوي فقلما يخلو كتاب نحو من هذه المسائل، ولذلك يضع المؤلف في علم النحو في اعتباره المقصود من هذا التأليف، فهو يذكر بعض المسائل، ويعرض عن أخرى والمسائل التي يذكرها يحاول بسط حجج كل فريق إذا كان المخاطب متخصصاً في

---

(١) الأصول ١/ ١٥١، وانظر كذلك: ١/ ١٩٤، ١/ ٣٦٩.

(٢) انظر: الأصول ١/ ٦٤، ٦٥.



النحو، ويعرض عن ذكر تلك الحجج إذا كان المخاطب غير متخصص. . .

ولو ذهبنا للأصول ومسائله الخلافية، لوجدنا ابن السراج، يخاطب من هم دون المتخصصين - أي المبتدئين والمتوسطين، وذلك لعدة أمور:

أولهما : أنه أحيانا يبتعد عن ذكر الخلاف يقول ابن السراج: «اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل؛ لأن الفعل اشتق منه»[1]. فابن السراج يذكر رأي البصريين في أن المصدر أصل الفعل، دون أن يشير إلى رأي الكوفيين.

ثانيهما : قد يتعرض للخلاف، دون ذكر حجج كل فريق. وأحياناً يذكر ابن السراج الخلاف في مسألة ما، إلا أنه يبتعد عن ذكر حجج كل فريق، سواء أكان هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين، أم بين البصريين أنفسهم، أم بين الكوفيين أنفسهم.

وقد سار ابن السراج على هذا المنهج في معظم مسائله الخلافية، فهو يشير إلى الخلاف، دون الدخول في تفاصيل كل رأي، وإبطال كل فريق لحجج الآخرين. وذِكْر أجوبة تدل على فساد هذه الأدلة. . . إلخ كما تفعل كتب الخلاف كالإنصاف والتبيين، وكتب الموسوعات النحوية التي تخاطب المتخصصين، الذين لا يرضيهم ذكر الخلاف عرضاً، دون ذكر الدليل، ثم رد على هذا الدليل ثم جواب على هذا الرد. . . فابن السراج ملأ كتابه بمسائل الخلاف المتنوعة إلا أنه لم يهتم - إلا في القليل منها - بذكر دليل كل فريق، وهو بهذا يدرج كتابه ضمن مؤلفات النحو التعليمي التي

---

(١) الأصول ١/١٣٧.



تهتم بالمبتدئين والمتوسطين - دون المتخصصين. وسنذكر أمثلة من مسائله الخلافية.

يقول ابن السراج في باب الاستثناء: وإذا قلت: ما قام القوم إلا زيدٌ، وهل قام القوم إلا زيدٌ، فالرفع عند البصريين على البدل، وعند الكوفيين على العطف[1].

ومن الخلاف بين الكسائي والفراء ما ذكره ابن السراج: «وتقول: جلس عبد الله آكلاً طعامَك، فالكسائي يجيز تقديم «طعامك» على «آكل» فيقول: جلس عبد الله طعامك آكلا، ولم يجزه الفراء، وحكى عن أبي العباس محمد بن يزيد أنه أجاز هذه المسألة[2].

هذه المسائل وغيرها كثيرة، كان ابن السراج يشير فيها إلى موضع الخلاف، مكتفياً بذلك. إلا أنه في بعض المسائل كان يذكر دليل كل فريق وهذا ما ستتحدث عنه الآن.

ثالثاً : ذكر الأدلة المناسبة للمبتدئين والمتوسطين. إذا كان ابن السراج في المسائل السابقة وأمثالها كان يبتعد عن ذكر أدلة كل فريق، إلا أنه في بعض المسائل تطرق إلى ذكر الأدلة، دون استطراد، وجاءت هذه الأدلة مناسبة للمبتدئين والمتوسطين.. وهذه أمثلة تدل على ذلك:

١ - **في باب التقديم والتأخير**: ذكر ابن السراج أن الكوفيين يجيزون «طعامَك ما زيدٌ آكلاً» وحجتهم أنهم يشبهون «ما» بـ «لم» «ولن».

---

(١) الأصول ١/٣٠٣.

(٢) الأصول ١/٢٢١، وانظر كذلك: ١/ ١٧٠، ١٧٩، ٢١٥.



أما البصريون فلا يجيزون ذلك، وحجتهم أنهم لا يوقعون المفعول إلا حيث يصلح لناصبه أن يقعه، فلما لم يجز أن يتقدم الفعل على «ما» ، لمْ يجز أن يتقدم ما عمل فيه الفعل[1].

٢ - **قال ابن السراج**: «والكوفيون يقولون: هذا عبدُ الله أفضلُ رجلٍ، وأيُّ رجل، فيستحسنون رفع ما كان فيه مدح أو ذم، ورفعه عندهم على الاستئناف»، وعلى ذلك يتأولون قول الشاعر:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظ «مُصَيِّفٌ» مُشَتِّي

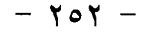
فهذا عند البصريين من باب حلو حامض، أي قد جمع أنه مقيظ وأنه مصيف مشتى ففيه هذه الخلال[2].

٣ - **قال ابن السراج**: «والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفعل والمفعول، والمكنى والظاهر إذا كان العامل فعلاً، يقولون: جاءني راكباً أخوك، وراكباً جاءني أخوك، وضربت زيداً راكباً، وراكباً ضربت زيداً، فإن كان العامل معنى، لم يجز تقديم الحال. تقول: زيد فيها قائماً. فالعامل في «قائم» معنى الفعل؛ لأن الفعل غير موجود؛ ولا يجوز أن تقول: قائماً زيد فيها، ولا زيد قائماً فيها».

والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام؛ لأن فيها ذكر من الأسماء، فإن كانت لمكنى جاز تقديمها، فيشبهها البصريون بنصب التمييز، ويشبهها الكسائي بالوقت[3].

---

(١) انظر: الأصول ٢/ ٢٣٥.
(٢) الأصول ١/ ١٥٤، ١٥٥.
(٣) الأصول ١/ ٢١٥.





هذه المسائل وغيرها كثير، حرص فيها ابن السراج على ذكر أدلة كل فريق، إلا أنه تجنب الأخذ والرد في كل مسألة، فبعض النحويين، يذكر الدليل، والرد عليه، والجواب على هذا الرد... كما فعل الزجاجي مثلاً في كتاب «الإيضاح» ، وقلنا: إنه يصلح للمتخصصين في النحو، وهنا نقول عن المسائل الخلافية في كتاب «الأصول»؛ إنها دليل - ضمن الأدلة الأخرى - على أن الكتاب تعليمي في الجانب الأكبر منه - وأن ابن السراج كان يخاطب من هم دون المتخصصين.

- **الدليل السابع على أنَّ كتاب «الأصول» تعليمي بالدرجة الأولى.**

الأصول النحوية في كتاب «الأصول»:

قبل أن نتحدث عن هذا الدليل نشير إلى أننا سنتحدث عن الأصول النحوية في كتاب الأصول بعد قليل. ولكن ما يجب التنبيه عليه الآن هو أن كتاب الأصول - كغيره من الموسوعات النحوية - حوى كثيراً من الأصول النحوية. وطريقة تقديم هذه الأصول تعد دليلاً آخر على أن الكتاب: «الأصول» تعليميّ في المقام الأول.

فهو يضع للمتعلم أولاً بعض القواعد كي يفهم بها الأصول النحوية، يقول ابن السراج: «واعلم: أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإن كان سُمع ممن ترضى عربيته، فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهباً ونَحَا نحواً من الوجوه أو

استهواه أمر غلطه[1]. ثم قَسَّم بعد ذلك الشاذ إلى ثلاثة أضرب، ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب، نحو استحوذ، وما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يَدَعُ، وما شذ عن القياس والاستعمال نحو إدخال الألف واللام على اليَجَدَّع»[2].

فابن السراج بهذه الطريقة وبهذا الأسلوب، وبحرصه على التمثيل لما يقول يثبت أنه يخاطب المبتدئين الذين لم يتمرسوا على أقيسة النحاة، ولم يعرفوا الفرق بين المطرد والشاذ، ولم يدركوا أقسام الشاذ، وإذا أردت التأكد فقارن بين أسلوب ابن السراج وطريقته هنا، وأسلوب ابن جني في الخصائص وطريقته وأمثلته.

وقد جاءت أقيسة ابن السراج وتعليلاته متفقة مع وصفنا للكتاب بأنه تعليمي بالدرجة الأولى.

فمن أمثلة القياس عنده أنه أجاز أن يقال: أبوه قائم كان زيد، قياساً على «زيد منطلقاً أبوه كان»، تريد: زيد كان منطلقاً أبوه؛ لأن «أبوه قائم» في موضع منطلقاً، لذلك جاز أن يتقدم «أبوه قائم» كما يتقدم «منطلقاً»[3].

ومن أمثلة التعليل عنده ما ذكره ابن السراج عن سبب إعمال اسم الفاعل والمصدر عمل الفعل «وإنما أعملوا اسم الفاعل، لما ضارع

---

(١) الأصول ١/٥٦، ٥٧.

(٢) انظر: الأصول ١/٥٧.

(٣) الأصول ١/٨٨، ومن أراد معرفة الفرق بين ذكر القياس للمبتدئين وذكره للمتخصصين فليقارن بين أقيسة ابن السراج هنا وأقيسة الفارسي في شرح الأبيات المشكلة، راجع على سبيل المثال: كتاب الشعر/١.



الفعل، وصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى وإن افترقا في الزمان، كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم»[1].

هذا - باختصار شديد - أسلوب ابن السراج في عرض أصوله النحوية، وهو كما يبدو أسلوب تعليمي بعيد كل البعد عن التعقيدات التي تصاحب الأصول النحوية.

والحديث الآن عن الأصول النحوية في كتاب الأصول.

الأصول النحوية في كتاب الأصول:

قبل الحديث عن الأصول النحوية في كتاب الأصول، نذكر أن هذا الكتاب كغيره من الموسوعات النحوية حوى كثيراً من الأصول النحوية، وهو في هذا ليس بدعاً بين هذه الكتب. فطبيعى جداً أن نرى في مثل هذه الكتب الكبيرة حديثاً عن المسموع من كلام العرب، وعن رأي النحوي في بعض القراءات، وعن رده على بعض القراءات، وتقرأ شاهداً أو شاهدين، استشهد بهما النحوي لشعراء تخطوا الإطار الزماني أو المكاني، وطبيعى أيضاً أن نرى هذا النحوي يلجأ إلى القياس، وإلى التعليل كأحد أركان القياس، أو نراه يستخدم بعض قواعد الاستدلال الأخرى، أقول إن هذا طبيعى جداً لمن يؤلف موسوعة من موسوعات النحو، كالكتاب أو المقتضب أو الأصول، أو شرح المفصل، أو التذييل والتكميل. . . وليس معنى كثرة هذه الأصول في مثل هذه الموسوعات أن هذا الكتاب نظرى أو تفسيري لسببين:

(١) الأصول ١/٥٢، وانظر كذلك: ١/٦٣، ١/٥٤.



الأول : أن هذه الأصول لازمة من لوازم التأليف النحوي، خصوصاً في المؤلفات الكبيرة. فلا يعقل أن يؤلف ابن السراج مثلاً، كتاب الأصول، دون أن يتطرق إلى بعض الأصول، أو إليها كلها.

الآخر : أن المؤلف لم يقصد التأليف في أصول النحو، كابن جنى في الخصائص، والزجاجي في الإيضاح، وابن الوراق في علل النحو، وإنما وردت هذه الأصول عرضاً.

نقول هذا الكلام محاولين وضع كتاب الأصول في موضعه الصحيح. ويظل السؤال الذي نحاول الإجابة عنه هل هو تعليمي أو نظري؟

وبعد، فإن الأصول النحوية في كتاب الأصول كان فيها ابن السراج تابعا لسابقيه من النحاة، فلم يؤثر عنه مذهب مختلف في العلة، ولم يتوسع في القياس، وإنما اقتضت طبيعة هذا الكتاب - من ناحيته الموسوعية - أن يحتوى على أصول نحوية، لم يقصدها المؤلف، وإنما جاءت هذه الأصول لازمة من لوازم تأليف الموسوعات النحوية.

وبذلك نجيب على ما سبق أن طرحناه بقولنا هل الكتاب تعليمي أو تفسيري؟

ونعيد الإجابة بأنه كتاب تعليمي حوى بعض مقتضيات النحو التفسيري والمقصود بها الأصول النحوية. هذه الأصول لم تشكل جانباً بارزاً في كتاب الأصول، بحيث نستطيع أن نحذف المواضع التي تطرق فيها ابن السراج للأصول، دون أن تختل المادة العلمية في هذا الكتاب.

والإجابة هذه تثير تساؤلا آخر مؤداه إذا كان الكتاب تعليمياً، فلم أدرج ضمن هذه الدراسة؟



نعيد القول بأن الكتاب تعليمي وتمت دراسته هنا لعدة أسباب:

١ - الباحث «حسام عبد العزيز» لم يذكره ضمن المؤلفات التعليمية في القرن الرابع الهجري. رغم ما ذكرناه من خصائص النحو التعليمي في هذا الكتاب. بل على العكس جعله الباحث ضمن المؤلفات العلمية وقارن بينه وبين كتاب الموجز لابن السراج أيضاً. على أساس أن كتاب الأصول كتاب علمي - أو تفسيري، وكتاب الموجز كتاب تعليمي.

٢ - ظهرت دراسة حديثة عن الأصول النحوية في كتاب الأصول لابن السراج[1] قد يتوهم المرء منها لأول وهلة أن كتاب الأصول كتاب تفسيري، بدليل أن الأصول النحوية بالكتاب أفردت بالدراسة.

وقد ذكرنا أن الأصول النحوية بالكتاب لم تشكل المادة التي تجعل الكتاب يوضع ضمن المؤلفات التفسيرية، وأن الكتاب جاء كغيره من كتب الموسوعات النحوية متطرقاً للأصول النحوية.

ومن أراد التأكد فليرجع إلى الكتاب أو المقتضب أو شرح المفصل، أو التذييل والتكميل...

وبعد أن انتهينا من عرض كتاب الأصول لابن السراج، نجمل ما قلنا عنه، بأنه كتاب تعليمي ظهرت فيه خصائص النحو التعليمي واضحة مثل تصريح ابن السراج نفسه بأن الكتاب تعليمي، وتمثيله لكل قاعدة نحوية، وتصرفه في نصوص سيبويه والمبرد بالاختصار... إلخ.

---

(١) وهي رسالة الباحث حامد محمد عبد العزيز ربيع، وقد سبق الحديث عنها.



وهذا لا ينفى أن يكون بالكتاب بعض الجوانب التفسيرية لدرجة جعلت أحد الباحثين يفرد رسالته للحديث عن الأصول النحوية بكتاب الأصول.

إلا أن الكتاب رغم ذلك يَظَلُّ تعليمياً؛ لأن ابن السراج لم يخصص كتابه هذا للحديث عن الأصول، كما أنَّ الجانب التعليمي به يطغى على الجانب التفسيري. ويؤيد هذه النظرة قول ابن السراج في كتابه: قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات، وذكرنا في كل باب من المسائل **قدراً كافياً فيه دُرْبَة للمتعلم** ودرس للعالم[1].

فهو باعترافه فيه دربة للمتعلم والدُّربة لا تكون إلا بمران طويل لكنه عند العالم قال: درْس، بالإفراد، مما يوحي بقلتها. وأكثر صراحة من هذا قوله في سياقٍ آخر من كتابه: وفي جميع هذه الأقوال نظر، وإنما تضمنا في هذا الكتاب الأصول والوصول إلى الإعراب، فأما عدا **ذلك من النظر بين المخالفين فإن الكلام يطول فيه ولا يصلح** في هذا الكتاب، على أَنَّا ربما ذكرنا من ذلك الشيء القليل[2].

يقول المرحوم الدكتور الطناحي عن كتاب الأصول لابن السراج: إن به نقطتين جديرتين بالتأمل:

أولاهما الفصل الواضح بين لونين من الدرس النحوي، يعمد أولهما إلى معرفة الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب، والجري على سننها في التعبير، إفراداً وتركيباً، مما يجوز أن نطلق عليه: النحو

---

(١) الأصول ١/ ٣٨.

(٢) السابق ١/ ٣٨١.



الوظيفي ويخلص اللون الثاني إلى الكشف عن القواعد الكلية التي ترد إليها مسائل النحو والصرف طلباً لمعرفة أصول هذه اللغة وفضلها على سائر اللغات، وهذا ما أدار عليه أبو الفتح بن جنى أبواب كتابه العظيم «الخصائص»[1].

وهو قد أطلق على النوع الأول (الوظيفي) ولم يطلق على الثاني اسما...

النقطة الثانية أن هذا الكتاب يحمل سمات واضحة للتيسير، ويكشف عن نوازع مبكرة عند النحاة الأوائل للفصل في الدرس النحوي بين ما هو ضروري للشادي المبتدئ وبين ما يطيقه العالم المتمكن الذي سار في درس النحو خطوات فارتقى فيه درجات[2].

* * *

(١) مقدمة كتاب فهارس كتاب الأصول/ ٤.

(٢) السابق/ ٥، ٦.



الفصل الثاني

كتب الموضوعات المفردة:

أ - كتب المذكر والمؤنث:

الفَرّاء - السّجستاني - المُبَرّد - المفضَّل بن سلمة - ابن الأنباري - ابن جنّي - ابن فارس.

ب - كتب المقصور والممدود:

الفراء - نفطويه - الوشّاء - ابن ولاّد.

ج - كتب حروف المعاني:

حروف المعاني للزَّجّاج - اللامات للزَّجّاجي.

د - كتب الخط والهجاء:

القلم لابن السرَّاج - مختصر في ذكر الألفات لابن الأنباري - الخط للزجاجي.

هـ - مقاومة اللحن وتقويم اللسان:

ما تلحن فيه العامة للكسائي - الفصيح لثعلب - فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ للزّجّاج.

أ - كتب المذكر والمؤنث

من الكتب التي عالجت موضوعات جزئية في النحو واقتصرت على تلك الجزئية، الكتب التي تناولت " المذكر والمؤنث " .

وهذه الكتب هي:

١ - المذكر والمؤنث للفراء (ت ٢٠٧هـ)[١] .

٢ - المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ).

٣ - المذكر والمؤنث للمبرد (ت ٢٨٥هـ)[٢] .

٤ - مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة (ت ٣٠٠هـ)[٣] .

٥ - المذكر والمؤنث. لابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)[٤] .

٦ - المذكر والمؤنث لابن جني (ت ٣٩٢هـ)[٥] .

٧ - المذكر والمؤنث، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)[٦] .

---

(١) المذكر والمؤنث للفراء تح د/ رمضان عبد التواب، دار التراث، ١٩٧٥.

(٢) المذكر والمؤنث للمبرد تح د/ رمضان عبد التواب وصلاح الهادى، دار التراث.

(٣) مختصر المذكر والمؤنث. للمفضل بن سلمة. تح د/ رمضان عبد التواب، مجلة معهد المخطوطات، المجلد ١٧، ج/٢، نوفمبر، ١٩٧١ م.

(٤) المذكر والمؤنث، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري تح د/ طارق عبد عون الجنابي. مطبعة العاني بغداد، ١٩٧٨.

(٥) المذكر والمؤنث لابن جني تح د/ طارق نجم عبد الله. دار البيان العربي، ١٩٨٥.

(٦) المذكر والمؤنث لابن فارس تح. د/ رمضان عبد التواب.



- **الموضوعات من خلال عناوين هذه الكتب:**

نعرف أن هذه الكتب مخصصة للحديث عن كل ما يتعلق بالمذكر والمؤنث، فالفراء لم يذكر لكتابه مقدمة بل بدأه بذكر علامات التأنيث، ثم ذكر الصفات الخاصة بالمؤنث، بعدها تحدث عن صيغة «فَعِيل» التي يستوى فيها المذكر بالمؤنث شريطة أن يذكر الموصوف.

ثم تحدث عن صيغة فَعُول المعدولة عن فاعل، ثم تحدث عن صيغة فِعال، ثم ختم ذلك بالحديث عن اسم الجنس مثل الشاة والبقر، وقال: إن دخول الهاء عليها دليل على الواحد، وبعد ذلك ذكر بعض المسائل والأحكام المتعلقة بالمذكر والمؤنث مثل أحكام النعوت - الظروف كلها مذكرة، ما عدا: أمام، قدام، وراء، واكتساب المضاف صفة المضاف إليه من تأنيث وغيره - تأنيث حروف المعجم - الصفات التي يوصف بها المذكر والمؤنث.

بدأ أبو حاتم[1] كتابه بمقدمة بَيَّنَ فيها منزلةَ الفصاحةِ عندَ العرب، وأن أوّل مراتبها معرفةُ التأنيثِ والتذكيرِ في الأسماء والأفعالِ والنعوتِ، وبالغ فقال: إنها أهمُّ من الإعرابِ، وإن كان مهماً أيضاً حيث يقول: الفصاحة زينة ومروءة ترفع الخامل وتزيد النبيه نباهة... وأولُ الفصاحةِ معرفةُ التأنيث والتذكير في الأسماء والأفعال والنعت... ومعرفة التأنيث والتذكير ألزم من معرفة الإعراب، وكلتاهما لازمة..[2].

---

(١) تحقيق حاتم الضامن، مطبوعات مركز جمعة الماجد، بدبى ط/١، ١٩٩٧ م.

(٢) المقدمة ص/٣٣.



وقال: إن الخلط بين التذكير والتأنيث عيبٌ كبير يُشين صاحبه، فيقول: وأما تأنيث المذكر وتذكير المؤنث فمن العجمة عند مَنْ يُعرب ومَنْ لا يُعْرِب[1].

وبعد هذا قسم كتابه على أربعة وثلاثين باباً، فيها بيان لكل ما يتصل بالتذكير والتأنيث، درسَ فيه كثيراً من قضاياه من خلال وقوعه في أبواب النحو المختلفة - كباب العدد والنعت والممنوع من الصرف. كما تحدث عن التذكير والتأنيث من خلال قضايا غير نحوية، كأسماء القبائل والجماعات وأسماء سور القرآن والظروف والأسماء[2] المعدولة وغيرها... ثم تحدث عن تذكير التأنيث وتأنيث المذكر حملاً على المعنى.

أما المبرد فقد جاء كتابه مشتملاً على ما يأتي:

- ذكر علامات التأنيث مع بيان الأسماء المؤنثة سواء أكانت أسماء أجناس أو مفردات، وأن كل ما جاء في الباب وبه تاء تأنيث، يجمع بالألف والتاء. وبعد هذا ذكر المؤنثات بالألف من الأسماء المشتقة وغيرها، وأحكام المؤنث من ناحية التصغير والمنع من الصرف. وما يجوز فيه التذكير والتأنيث، والمؤنث والمذكر من أسماء السور، وأسماء القبائل والبلاد وغيرها.

أما بالنسبة لكتاب المفضل بن سلمة، فقد ذكر الدكتور رمضان عبد

---

(١) السابق/ ٣٤.

(٢) السابق/ ٢٠٤.



التواب أن المفضل يلخص عبارة الفراء في كثير من الأحيان، وإن لم يذكره إلا في مواضع قليلة[١].

وكلام الدكتور رمضان عبد التواب صحيح إلى حد بعيد، فكتاب المفضل لا يعدو أن يكون ملخصاً لكتاب الفراء، فقد بدأه بذكر علامات التأنيث، ثم تحدث عن المؤنث الذي لا تدخله الهاء مثل طالق وحائض، ثم تحدث عن صيغة فَعِيل وفَعُول وفِعَال، ثم تحدث عن اسم الجنس، ثم تحدث عن «ما يذكر ويؤنث من الإنسان، بعده ما يذكر من الإنسان، ثم ما يؤنث من الإنسان، ثم ما يذكر ويؤنث من سائر الأشياء. . .» وهذا الترتيب هو هو عند الفراء.

أما بالنسبة لكتاب ابن الأنباري فيعد أوسع الكتب التي تحدثت عن المذكر والمؤنث، فقد عرض كلّ ما يتصل بالمذكر والمؤنث من مسائل النحو والصرف واللغة. حتى قال محققه في المقدمة: لا جَرَمَ أنّ كتاب أبي بكر بن الأنباري أضخمُ كتاب في العربية في ظاهرة التذكير والتأنيث وأوفرُها علماً وأغزرُها شواهدَ وأعظمُها خطراً، وأبعدها استقصاء وإحاطة[٢].

يقول ابن الأنباري في مقدمته: «إن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفةَ المذكر والمؤنث؛ لأن من ذكّر مؤنثاً، أو أنّث مذكراً كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً أو نصب مخفوضاً»[٣].

---

(١) انظر: المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة/ ٢٩٨.

(٢) مقدمة المحقق/ ٤٤.

(٣) مقدمة ابن الأنباري/ ٨٧.



وقد بدأ كتابه على غير عادة سائر النحاة الذين ألفوا في المذكر والمؤنث، حيث جرت العادة أن يذكروا علامات التأنيث، أما هو فقد تحدث عن الأسماء والنعوت المؤنثة وذكر ما يجرى منها وما لا يجرى[1]، ثم تحدث عن «ما تدخله علامة التأنيث ولا تدخله من النعوت التي جاءت على مثال فعال. . . إلخ الموضوعات». ولم يترك ابن الأنباري مسألة تتعلق بالمذكر إلا ذكرها.

أما بالنسبة لكتاب ابن جني فقد بدأه بالمؤنثات السماعية «المؤنث الذي لا يجوز تذكيره - العين والأذن. . . ثم تحدث عن «ما لا يجوز تأنيثه»، ثم تحدث عن تصغير المؤنث الثلاثي وما زاد على أربعة حروف».

وقد اتبع ابن جني طريقة جديدة حيث ذكر أبواباً مرتّبة على حروف المعجم، ففي باب الهمزة مثلاً ذكر: الإبط، يؤنث ويذكر، وتذكيره الوجه[2].

وفي باب الجيم ذكر «الجحيم من بين أسماء جهنم مذكر وسائر أسمائها مؤنث»[3].

أما ابن فارس فقد بدأ كتابه كما جرت العادة بذكر علامات التأنيث، ثم ذكر أحكام العدد من حيث التذكير والتأنيث، ثم ذكر ما يغلب فيه التذكير؛ لأن وصفه في الذكران أكثر، ثم باب في صفات المؤنث، ثم في الجمع

---

(١) لم يفعل ذلك سوى ابن جني الذي سنتحدث عنه بعد قليل.

(٢) المذكر والمؤنث لابن جني/ ٥٥.

(٣) المذكر والمؤنث لابن جني/ ٦٢.



الواحد، ثم باب النفس مؤنثة، وإذا أردت الروح تقول: خرج روحه. ثم ختم كتابه بذكر الألفاظ المذكرة والمؤنثة. فمثلاً: الحرب مؤنثة وربما ذكرت[1].

هذه هي موضوعات كتب المذكر والمؤنث بشكل عام، والنحاة متفقون في الحديث عن المذكر والمؤنث إلا أنهم مختلفون في ذكر المسائل والأحكام المتعلقة بالمذكر والمؤنث. فمنهم من ذَكَر بعض الأحكام والمسائل، ومنهم من ذكر كلّ المسائل المتعلقة بالمذكر والمؤنث، ومنهم من اكتفى بالحديث عن المذكر والمؤنث دون الحديث عن مسائل المذكر والمؤنث - النحوية أو الصرفية - فالفراء ذكر حكم النعت المختص باسم لا يقع على غيره، وحكم الظروف والأدواتِ وحروفِ المعجم من ناحية التذكير والتأنيث. واكتساب المضاف صفة المضاف إليه من تأنيث وغيره. وختم كتابه بمسألة «عندي ثلاثة أقاويل» وذكر أنه يجوز أن يقال عندي ثلاث أقاويل.

والمفضل بن سلمة: لم يتحدث عن المسائل المتعلقة بالمذكر والمؤنث إلا في مسألة «تصغير المؤنث الذي لا تدخله الهاء».

وابن الأنباري: ذكر كل ما يتعلق بالمذكر والمؤنث من مسائل نحوية وصرفية مثل: تصغير الأسماء المؤنثة التي لا تظهر فيها علامة التأنيث، تصغير الأسماء المؤنثة التي تظهر فيها علامة التأنيث، الإشارة إلى المذكر والمؤنث الغائبين، العدد الذي ينعت به المذكر والمؤنث. . . إلخ.

---

(١) المذكر والمؤنث لابن فارس/ ٥٧.



وابن جنى لم يتحدث إلا عن تصغير المؤنث، وذكر أمثلة لتصغير المؤنث الثلاثي، وما زاد على أربعة أحرف.

بعد أن ذكرنا موضوعات كتب المذكر والمؤنث ومْسائله، وعرفنا أن كتاب الفراء يُعَدُّ أول كتاب يصل إلينا من كتب المذكر والمؤنث. ونبدأ في عرض أثر كتاب «الفراء» في كتاب لم يخصص للحديث عن المذكر والمؤنث، وهو كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت فقد خصص فيه صاحبه فصلاً عن المذكر والمؤنث.

وقبل أن نذكر أثر كتاب الفراء في إصلاح المنطق، نذكر أولاً أن من الأمور الطبيعية تأثر الخالفين بالسابقين، وكتاب الفراء عن المذكر والمؤنث كان أول كتاب يخصص للحديث عن المذكر والمؤنث، وبالفعل تأثر به من ألف بعده في المذكر والمؤنث.

فالفراء بدأ كتابه بالحديث عن بعض ما يتعلق بالتذكير والتأنيث مثل علامات التأنيث، الصفات الخاصة بالمؤنث...

وقلده في ذلك «المفضل بن سلمة» ، «وابن فارس» ، «وابن الأنباري» - وإن لم يذكر علامات التأنيث، إلا أنه حرص على تناول كل ما يتعلق بالمذكر والمؤنث وذلك على مدار كتابه كله. أما ابن جني فأراد أن يجعل كتابه خالصاً للمواد اللغوية والحكم عليها بالتذكير أو التأنيث؛ لذلك لم يتناول من هذه الأحكام سوى «تصغير المؤنث».

إذن هؤلاء النحاة متأثرون بالفراء - أول من ألف في المذكر والمؤنث[1].

---

(١) وإن ظهرت مؤلفات قبله فهي لم تصل إلينا.



ومن مظاهر التأثر بكتاب الفراء، الشواهد في هذه الكتب. فالمفضل بن سلمة أورد في كتابه ثمانية شواهد روى ثلاثة منها عن الفراء[١].

أثر كتاب الفراء، في الحديث عن المذكر والمؤنث في إصلاح المنطق لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)[٢] في حديثه عن المذكر والمؤنث.

بمقارنة كتاب المذكر والمؤنث بما كتبه ابن السكيت عن المذكر والمؤنث وجدنا التالي:

١ - نقل ابن السكيت آراء الفراء في أن لفظ السكين قد يؤنث، قال ابن السكيت: وهو السكين، قال الكسائي والفراء: وقد يؤنث[٣].

٢ - نقل ما رواه الفراء عن العرب وبناء أحكام على ذلك مثال: قال ابن السكيت: «الإبط مذكر وقد يؤنث حكى الفراء عن بعض الأعراب: رفع السوط حتى بَرَقت إبطُه»[٤].

٣ - أحيانا ينقل كلاماً مماثلاً لكلام الفراء دون ذكر اسمه.

قال ابن السكيت: «الأضحى مؤنثة. وهي جمع أضْحَاةٍ، وقد تُذَكَّر

(١) وقد ذكرنا قبل ذلك كلام الدكتور رمضان عبد التواب في أن هذا الكتاب ما هو إلا تلخيص لكتاب الفراء. انظر مختصر المذكر والمؤنث للمفضل/ ٢٩٨، حيث كلام د/ رمضان عبد التواب. وإنى أميل إلى هذا الرأي.

(٢) إصلاح المنطق. لابن السكيت. شرح وتحقيق أ. أحمد محمد شاكر، أ. عبد السلام هارون. دار المعارف، ط/ ٢، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦ م.

(٣) إصلاح المنطق/ ٣٥٩، وانظر كتاب الفراء/ ٩٦.

(٤) إصلاح المنطق/ ٣٦٢، والفراء/ ١٠٤.



يُذهب بها إلى اليوم. قال الشاعر:

رأيتُكمُ بني الخذواءِ لمَّا ... دنا الأضحى وصلَّلت اللِّحامُ
تولَّيتم بودِّكمُ وقلتم ... لعكٌّ منك أقربُ أو جُذامُ[1]

وهذا الكلام منقول بتصرف من كتاب الفراء، يقول الفراء: الأضحى أنثى، تقول: دنت الأضحى... وربما ذكَّروها، يذهبون إلى اليوم. قال: أنشدني المفضل رأيتكم بنى الخذواء لما... وذكر البيتين[2].

مثال آخر: «قال ابن السكيت: والسبيل والطريق يذكران ويؤنثان. يقال: الطريق الأعظم والطريق العظمى. وقال الله عز وجل: ﴿وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾[3]. وقال: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي﴾[4]»[5].

وقال الفراء: «السبيل يؤنث ويذكر». وقد جاء بذلك التنزيل. قال الله عز وجل: ﴿هَٰذِهِ سَبِيلِي﴾، وقال عز وجل: «وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلا»[6].

---

(١) إصلاح المنطق/ ٣٦٠، وفي الكتاب نفسه ص/ ١٧١، البيت الأول برواية «رأيتكم»، والثاني «فوليتم».

(٢) المذكر والمؤنث للفراء/ ١٢.

(٣) الأعراف (١٤٦).

(٤) يوسف (١٠٨).

(٥) إصلاح المنطق/ ٣٦١.

(٦) المذكر والمؤنث للفراء/ ٨٧.



- الشواهد النحوية في كتب المذكر والمؤنث:

الملاحظ على هذه الكتب قلة استشهادها بالشعر ففي كتاب أحمد بن فارس، لم يذكر إلا ثلاثة شواهد، هي:

١ - قال أحمد بن فارس: أنشدني القطان عن ثعلب:

لَسْتُ أُبَالِي أَنْ أَكُونَ مُخَمِقَةً[1]

٢ - سَتَعْلَمُ أَيُّنَا خَيْرٌ قَدِيماً وَأَعْظَمُنَا بِبَطْنِ حِرَاء نَارَا[2]

٣ - أنشد ثعلب:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحِ لأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[3]

أما في كتاب المفضل فقد استشهد بثمانية شواهد ثلاثة منها رواها عن الفراء:

١- قال الأعشى:

أَيَا جَارَتِي بِينِي فَإِنَّك طَالِقَهْ كَذاكِ أُمورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَهْ[4]

٢- وأنشد الفراء:

رَأَيْتُ خُتُونَ العامِ والعامَ قَبْلَهُ كَحَائِضَةٍ يَزْنِي بِهَا غَيْرُ طَاهِرِ[5]

---

(١) المذكر والمؤنث لابن فارس/ ٥٠.

(٢) السابق/ ٦١.

(٣) السابق/ ٦٢.

(٤) المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة/ ٣٢١.

(٥) المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة/ ٣٢١.

٣- قال الهذلي:

وَتَـجُـرُ مُـجْـرِيَـةٌ لَهَـا لَحْمِي إِلَى أَجْرٍ حَوَاشِبْ[١]

٤- وأنشد الفراء لبعض نساء العرب:

لَسْتُ أُبَالي أَنْ أَكُونَ مُخمِقَه إِذَا رَأَيْتُ خُصْيَةً مُعَلَّقَهْ[٢]

٥- قال الجُمَيْح:

لَمَّا رَأَتْ إِبلي قَلَّتْ حَلُوبَتُهَا وَكُلُّ عَامٍ عَلَيْهَا عَامُ تَجْنِيبِ[٣]

شاهدعلى دخول الهاء في حلوبة.

٦- وأنشد الفراء لعبد الله بن همام السلولي:

فَلَوْ جَاءوا بِرَمْلَةَ أو بِهِنْدٍ لبَايَعْنا أَمِيرَةَ مُؤْمِنِينَا[٤]

٧- وقال ابن أحمر:

فَلَيتَ أَمِيرَنا وَعُزِلْتَ عَنَّا مخضَّبَةٌ أَنَامِلُهَا كَعَابُ[٥]

٨ - يَبِيتُ النَّدَى يَا أُمَّ عَمْرٍو ضَجِيعَه

إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي المُنْقِيَاتِ حَلُوبُ[٦]

---

(١) السابق/ ٣٢٢.

(٢) المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة/ ٣٢٣.

(٣) المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة/ ٣٢٥.

(٤) المذكر والمؤنث للمفضل/ ٣٢٥.

(٥) المذكر والمؤنث للمفضل/ ٣٢٦.

(٦) السابق/ ٣٢٥.

أما كتاب «ابن جني» فقد خلا من الشواهد النحوية - قرآنية وشعرية.

- **الجانب التعليمي في كتب المذكر والمؤنث:**

بعد هذا العرض لكتب المذكر والمؤنث نرى الجانب التعليمي متمثلاً في الآتي:

١ - تخصيص هذه الكتب للحديث فقط عن باب المذكر والمؤنث، وما يتعلق بهما من أحكامٍ ومسائل.

فلو نظرنا إلى باب المذكر والمؤنث لوجدناه متفرقاً في أكثر من باب نحوي وصرفي.

ففي باب النعت نجد حكم النعت من حيث التذكير والتأنيث. وفي باب الظروف نجد حكماً على بعض الظروف بأنها مذكرة، وعلى أخر بأنها مؤنثة، وفي باب المضاف إليه نقرأ أن المضاف يكتسب صفة المضاف إليه من تأنيث وغيره... إلخ.

وقد أحسّ هؤلاء النحاة بأن المتعلمَ بحاجةٍ إلى تجميع كلِّ هذه المسائل والأحكام وتخصيصِ كتابٍ للحديث عن هذه الأحكام والمسائل دون غيرها. وبدلاً من أن يضطر المتعلم إلى قراءة معظم أبواب النحو والصرف حتى يتسنى له الإلمام بأحكام المذكر والمؤنث. فإنه يجد في كتاب المذكر والمؤنث ما يغنيه عن ذلك.

٢ - وفيما يتعلق بموضوع هذه الكتب ونرى فيه الأثر التعليمي، ما ذكره بعضهم من أحكام خاصة بالمذكر والمؤنث على سبيل الاختصار، فإذا كان الهدف من هذه الكتب الحكم على بعض الكلمات بأنها

مذكرة، وعلى كلمات أخرى بأنها مؤنثة، فإنّ المتعلم بحاجة إلى معرفة بعض قواعد المذكر والمؤنث وأحكامهما، مثل علامات التأنيث، والصفات الخاصة بالمؤنث، واسم الجنس، وصيغة «فعيل» التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، وما يذكر ويؤنث من الإنسان، وما لا يجوز تأنيثه...

كل هذه المسائل وغيرها حرص هؤلاء النحاة على ذكرها على سبيل الاختصار - الذي يناسب المبتدئين - عدا ابن الأنباري الذي توسع في كتابه توسعاً مفرطاً.

٣ - وقد جعل ابن الأنباري معرفة المذكر والمؤنث من تمام معرفة النحو والصرف، يقول في مقدمته: «إن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث؛ لأن من ذَكَّر مؤنثاً أو أنَّثَ مذكراً، كان العيب لازماً له، كلزومه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً أو نصب مخفوضاً»[١].

وكأن «ابن الأنباري» يخشى على المتعلم أن يلحن فيؤنث المذكر ويذكر المؤنث، فألف هذا الكتاب ليكون عاصماً له من الوقوع في اللحن.

٤ - ومن الجوانب التعليمية ما فعله ابن جني، حيث رتب مواد كتابه ترتيباً معجمياً، ولا شك في أن هذه الطريقة تسهل على المتعلم الوصول إلى مسألته، خصوصاً إذا كان الكتاب محتوياً على مواد كثيرة، فذلك يحتم على المؤلف التزام ترتيب معين؛ كي يسهل على المتعلم استخراج ما يريده.

---

(١) مقدمة ابن الأنباري/ ٨٧.



وهذا ما فعله ابن جني - دون سائر النحاة - وهذا الترتيب التزم به أكثر من نحوي في عرضه للمادة النحوية، وسنتكلم عن كل نحوي في مكانه.

٥ - ومن الجوانب التعليمية كذلك قلة الشواهد النحوية، خصوصاً إذا كان الكتاب تكثر فيه المواد اللغوية - كهذه الكتب - فليس من المعقول أن يستشهد المؤلف على مادة بما يثبت أنها مذكرة أو مؤنثة، فذلك مما يجعل متابعة المتعلم للمواد اللغوية صعبة، لذلك لم يستشهد ابن فارس إلا بثلاثة شواهد شعرية. والفراء بثمانية شواهد.

وقد خلا كتاب ابن جني من الشواهد الشعرية. وليس هناك من دافع أمام أصحاب هذه الكتب إلا ما رأوه من لحن العامة في موضوع التذكير والتأنيث، فوضعوا هذه الكتب لتنقية اللغة من اللحن، وبخاصة في المؤنثات السماعية التي ليس فيها علامة تأنيث.

* * *

ب - كتب المقصور والممدود

من الكتب التي تناولت موضوعاً واحداً من موضوعات النحو، الكتب التي اقتصرت على الحديث عن المقصور والممدود.

وقد ألف في المقصور والممدود كل من الفراء (ت ٢٠٧هـ)[١]، ونفطويه[٢] (ت ٣٢٣هـ)، وأبي الطيب (ت ٣٢٥هـ)[٣]، وأبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن الوليد ابن ولّاد (ت ٣٣٢هـ)[٤].

موضوعات هذه الكتب:

قلنا إن هذه الكتب اقتصرت على موضوع واحد من موضوعات النحو وهو المقصور والممدود، وهذه الظاهرة - كما يقول الدكتور رمضان عبد التواب - أثر من آثار ترك الهمزة في اللهجات العربية... فقد أدت هذه الظاهرة إلى اشتباه الممدود بالمقصور، ويظهر هذا إذا كان للكلمة صورتان مقصورة وممدودة، وكل منهما لها معنى يختلف عن الأخرى: كالحيا والحياء، والخلا والخلاء.

---

(١) حققه المرحوم عبد العزيز الميمنى الراجكونى في القاهرة عام ١٩٦٧م، وأعاد نشره بعد ظهور مخطوطات أخرى بها زيادات عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعى، ونشر في دار قتيبة عام ١٩٨٣م. وعلى نشرتهم كان اعتمادي.

(٢) المقصور والممدود «لنفطويه»، تح حسن شاذلي فرهود، دار التراث - القاهرة، ١٩٨٠م.

(٣) المقصور والممدود للوشاء، تح د. رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٩، مكتبة الخانجى.

(٤) المقصور والممدود. لابن ولاد. مطبعة السعادة، ١٩٠٨م.



وقد أضاف ابن ولاّد أبواباً خاصة بالمقصور والممدود لم ترد عند الفراء - أول من كتب في هذا الفن - وهذه الأبواب هي:

١ - تثنية المقصور[١].

٢ - جمع المقصور[٢].

٣ - جمع المقصور مكسراً[٣].

٤ - ما كان من الأسماء على أربعة أحرف أو خمسة ولم يكن في آخره ألف التأنيث[٤].

٥ - ما كان على أربعة أحرف من المقصور فصاعداً وآخره ألف التأنيث[٥].

٦ - تثنية الممدود[٦].

٧ - جمع الممدود[٧].

٨ - المقصور في الخط[٨].

٩ - الخط في الممدود[٩].

هذه الأبواب خاصة بالمقصور والممدود، وقد استدركها ابن ولاّد على الفراء الذي بلغت الأبواب عنده ثلاثة عشر باباً، أما أبواب ابن ولاّد فسنتكلم عنها بعد قليل.

---

(١) المقصور والممدود لابن ولاد/ ١٣٦.

(٢) السابق/ ١٣٨.

(٣) السابق/ ١٣٩.

(٤) المقصور والممدود لابن ولاد/ ١٤١.

(٥) المقصور والممدود لابن ولاد/ ١٤٢.

(٦) المقصور والممدود لابن ولاد/ ١٤٥.

(٧) المقصور والممدود لابن ولاد/ ١٤٦.

(٨) المقصور والممدود لابن ولاد/ ١٤٨.

(٩) المقصور والممدود لابن ولاد/ ١٥٠.

طريقة العرض:

لم يقدم «الفراء» لكتابه بمقدمة يوضح فيها طريقة ترتيبه للكتاب، لكن من خلال أبواب كتابه، يمكن التعرف على طريقة ترتيبه.

فقد بدأ كتابه بما يعرف من المقصور والممدود بالتحديد والعلامات، قال: «فمن المنقوص ما يعرف نقصه بِحدٍّ وعلامة، ومنه ما يأتي مختلفاً كما تختلف المصادر، فيكون منها فِعَل نحو ثِقَل، فَعَل نحو عَمَل وعَمَد...»[1] ثم تحدث عن باب ما يفتح أوله فيمد وإذا كسر أوله قصر، والعكس. من ذلك: «غماء البيت يكسر فيمد، ويفتح أوله فيقصر فيقال: هذا غَمَى البيت، يُكْتَبُ بالياء...»[2].

ثم تحدث عن باب ما يقصر ويمد وأوله على حال واحدة ومعنى المقصور فيه كمعنى الممدود، من ذلك: «الزِّنا، والشِّرى...»[3].

ثم انتقل للحديث عن الممدود والمكسور أوله، من ذلك: الرِّداء، والغِطَاء، وسِلاء السمن[4]، ثم المفتوح أوله مثل العَطَاء، والثَّنَاء، والغَنَاء..[5]. ثم المضموم أوله، من ذلك: الدُّعاء، والحُدَاء، والغُثَاء..[6].

(١) المقصور والممدود للفراء/ ٢٣، وما بعدها، وتوجد أمثلة أخرى لمن أراد الاستزادة.

(٢) المقصور والممدود للفراء/ ٥١ وما بعدها.

(٣) المقصور والممدود للفراء/ ٥٥ وما بعدها.

(٤) المقصور والممدود للفراء/ ١٠٥ - وتوجد أمثلة أخرى للاستزادة من ١٠٦ - ١٠٨.

(٥) المقصور والممدود للفراء/ ١٠٩، وتوجد أمثلة أخرى للاستزادة من ١١٠ - ١١٢.

(٦) المقصور والممدود للفراء/ ١١٣.



(١) نفطويه: (ت ٣٢٣هـ)

بدأ كتابه بقوله: اعلم أنَّ كلَّ فعلٍ ماضٍ إذا كان على ثلاثة أحرف فكتابته بالياء إذا كان من ذوات الياء، وبالألف إذا كان من ذوات الواو، فتكتب «قضى» و «مشى» و «سعى» بالياء؛ لأنه من قَضَيْتُ ومشيت وسعيت... وتكتب دعا وغزا ولها بالألف؛ لأنها من دَعَوْتُ وغزوت ولهوت، ويمتحن هذا كله بالماضي من فعلك والاستقبال، ألا ترى أنك تقول: دعوت أدعو... وقضيت أقضي..[(١)].

ثم بدأ يتحدث عن كلمات كثيرة من المقصور والمنقوص بأنواعها وطريقة كتابتهما وصرفهما ومنعهما من الصرف... وإعراب كل من المقصور والمنقوص.

أما الوشاء فقد تحدث عن الممدود وطريقة كتابته عند إضافته للضمائر، والمقصور وإعرابه بالحركات المقدرة على آخره، وكونه على صورة واحدة عند الإضافة إلى الضمائر، ثم تحدث عن قصر الممدود ومد المقصور، والممدود القياسي وأنواعه، والمقصور القياسي وأنواعه، ثم تحدث عن كل من المقصور والممدود السماعيْن، ويقول محققه إنه قصد من كتابه أن يكون مختصراً لطلاب اللغة، وبلغة المتعلم العربية... وهو يميل كثيراً في أحكامه اللغوية صوب المذهب الكوفي[(٢)].

أما ابن ولّاد فقد بدأ كتابه بمقدمة: «هذا كتاب نذكر المقصور والممدود ما كان منه مقيساً وغير مقيس مؤلفا على حروف المعجم؛

---

(١) المقصور والممدود لنفطويه/ ٢٥.

(٢) مقدمة المحقق/ ١٥.



ليقرب وجود الحرف على طالبه ويسهل استخراجه من موضعه، وابتدأنا الكتاب بما كان متفرقاً منثوراً مما لا حد له يحصره، ولا قياس يجمعه؛ لأن طريقته التي يعلم منها السماع فقط، والمسألة عنه أكثر، والعناية به من السائل أشد، وما كانت هذه حاله فعلى المخبر أن يجعله في أول خبره ويقدمه في صدر كلامه، وإن وقع في الباب مقصور له نظير من الممدود، أو حرف يقصر ويمد قدّمناهُ في أوله، ثم نتبعه المقصور، ثم نتبعه المقصور الذي لا نظير له من الممدود، ثم الممدود الذي هذه سبيله، وإذا تمت الحروف ذكرنا ما كان مقيساً من المقصور والممدود ثم نأتي بتثنيته وجمعه وهجائه»(١).

من خلال مقدمة ابن ولّاد نستطيع أن نتعرف على طريقة ترتيبه:

١ - بدأ كتابه بالمسموع دون المقيس.

٢ - رتب كتابه كالتالي:

أ - جعل لكل حرف من حروف الهجاء باباً جمع فيه المواد التي تبدأ بهذا الحرف باب الألف - باب الباء...

ب - رتب المواد كالتالي: يبدأ بذكر المقصور الذي له نظير ممدود، ثم الكلمات التي تمد وتقصر، ثم المقصور الذي لا نظير له من الممدود بادئاً بالثلاثي المفتوح أوله من المقصور المضموم من الثلاثي، ثم المكسور واتبع الترتيب نفسه في حديثه عن الممدود ولتوضيح ذلك نذكر ترتيب باب الباء عنده.

---

(١) المقصور والممدود لابن ولاد/ ٢، ٣.



باب الباء - ما يمد ويقصر باختلاف المعنى.

- ما يمد ويقصر ومعناه واحد.
- المقصور من هذا الباب.
- المقصور الزائد على الثلاثة.
- المقصور المضموم أوله.
- الممدود من هذا الباب.
- الممدود المضموم أوله[1].

وهكذا في كل حروف المعجم حتى وصل إلى باب الياء.

٣ - أنهى كتابه بموضوعات متعلقة بتثنية المقصور والممدود وجمعهما وهجائهما.

ولمزيد من التوضيح سنعقد مقارنة بين كتابي الفراء وابن ولّاد:

في باب الممدود المكسور أوله[2] لنعرف ماذا استدرك «ابن ولّاد» (آخر من كتب في هذا الفن بحسب دراستنا) على الفراء أول من كتب فيه؟

قد ذكر الفراء كلمات هذا النوع مرة واحدة وفي مكان واحد، في حين ذكرها ابن ولّاد في كل باب من أبواب حروف المعجم.

قال الفراء: «الرواء والغطاء، سلاء السمن والرشاء، والجواء، والجلاء»، قال الشاعر:

وَإِنَّ الحَقَّ مَقْطَعُهُ ثَلَاثٌ ... يَمِينٌ أو نِفَارٌ أو جِلاءُ[3]

---

(١) المقصور والممدود لابن ولاد/ ١٣ - ١٨.

(٢) عند الفراء/ ١٠٥ وما بعدها.

(٣) المقصور والممدود للفراء/ ١٠٥ باختصار.

وقد بلغت كلمات هذا النوع من الممدود المكسور أوله، ثلاثاً وسبعين كلمة، كرر منها ثلاث كلمات.

استشهد بثلاثة شواهد، وهي:

- وَإِنَّ الحَقَّ مَقْطَعُهُ ثَلَاثٌ يَمِينٌ أو نِفَارٌ أو جِلَاءُ

مستشهداً على كلمة جلاء.

بآرِزَةِ الفَقَارَةِ لَم يَخُنْهَا قِطَافٌ في الرِّكَابِ ولا خِلَاءُ

مستشهداً على خلاء.

وبقول الحطيئة:

تَوَاكَلَهَا الأَطِبَّةُ والإِسَاءُ

مستشهداً على الإِساء.

كما استشهد بحديث: «عليك بالصوم فإنه وِجَاء «مستشهداً على» وِجَاء»[1].

أما بالنسبة «للممدود المكسور أوله» عند ابن ولّاد، فقد تناوله في كل باب من أبواب الهجاء. ففي باب الألف وردت كلمة إناء وفي باب الباء وردت كلمة بطاء وفي باب الجيم وردت كلمة جلاء... إلخ حتى باب الهاء، مع ملاحظة أنه لم ترد كلمات ممدودة مكسور أولُها في أبواب: التاء والثاء، والذال، والواو والباء.

وقد بلغ عدد هذه الكلمات سبعاً وتسعين كلمة[2].

---

(١) المقصور والممدود للفراء/ ١٠٥ وما بعدها.

(٢) ذكرنا أن عدد الكلمات عند الفراء كان ثلاثاً وسبعين كلمة.



وقد جاء أقل الأبواب، باب اللام حيث وردت به كلمة واحدة وهي لِخَاء[1]، وجاء أكثر الأبواب باب الحاء حيث بلغ عدد كلماته اثنتي عشرة كلمة.

وقد استشهد ابن ولّاد بحديثين شريفين هما: «حديث اللقطة ما كان منها في طريق ميتاء فإنه يعرفها سنة»[2]، وقوله ﷺ حين توفي ابنه إبراهيم: لولا أنه وعد حق وقول صدق وطريق مَيْتاء لحزنا عليك»[3].

أما بالنسبة للشواهد الشعرية، فقد ورد عنده عشرون شاهداً، مثل:

أَنَحْنُ أَخُوكُمُ فِي الرَّخَاءِ وَسَهْمُنَا إِذَا مَا دَعَوْهُ فِي الحظاءِ الأَصَاغِرِ

مستشهداً لكلمة حظاء[4].

تُـرَجِّـعُ بِـالـحَـنـيـنِ مُـسَـلَّبَـاتٍ وَقَـدْ أَفْـنَـى مباركَـهـا الـلُّخَـاءُ[5]

- الجانب التعليمي في كتب المقصور والممدود:

يبدو الجانب التعليمي في هذه الكتب في عدة أمور وهي:

١- قصر الكتاب على موضوع واحد:

هذا الموضوع الواحد قد تتفرق أحكامه ومسائله في أبواب كثيرة؛

---

(١) انظر ابن ولّاد/ ٩٩.

(٢) راجع في حديث اللقطة، كتاب الموطّأ، لابن مالك، تصحيح وتخريج محمد فؤاد عبد الباقي ٢/ ٧٥٧.

(٣) المقصور والممدود لابن ولاد/ ١٠٨، وقد ورد حديث واحد عند الفراء.

(٤) المقصور والممدود/ ٣٣.

(٥) المقصور والممدود/ ٩٩، ولاحظ أن عدد الشواهد عند الفراء في هذا الباب ثلاثة شواهد.



فيصعب على المتعلم حينئذ الإلمام بكل أحكامه. ومن هنا كانت فكرة تخصيص الكتاب للحديث عن باب واحد من أبواب النحو أو الصرف، بحيث يسهل على المتعلم متابعة كل أحكام هذا الباب ومسائله. وللغرض نفسه خصصت كتب للحديث عن المذكر والمؤنث، وكتب أخرى عن حروف المعاني، كاللامات.

٢ - الترتيب المعجمي للمواد اللغوية:

إذا كان الفراء لم يتبع ترتيباً معيناً لمواد المقصور أو الممدود، ربما كان ذلك بسبب أولية التأليف في المقصور والممدود - فإنَّ ابن ولّاد رتب المواد التي وردت عنه ترتيباً معجمياً، وعلل ابن ولّاد لهذا الترتيب «ليقربَ وجودُ الحرف على طالبه، ويسهل استخراجُه من موضعه»[1].

وغيرُ خافٍ ما لهذه الطريقة من أثر في سهولة وصول المتعلم إلى ما يريده، خصوصاً إذا كان الكتاب مليئاً بالمواد اللغوية - حيث بلغت كلمات الممدود المكسور أوله عنده سبعاً وتسعين كلمة، ولا شك أن المتعلم يجد سهولة في الوصول إلى ما يريده طالما أن المواد مرتبة معجمياً.

٣ - كثرة المواد اللغوية وقلة الشواهد:

حرص الفراء، ومن بعده كلٌ من الوشاء وابن ولّاد على الإكثار من المواد اللغوية، بطريقة تجعل الكتب، وكأنها مخصصة لذكر مواد المقصور والممدود فقط. ففي باب الممدود المكسور أوله - وهو باب ضمن أبواب كثيرة وردت عندهم - بلغت مواده عند الفراء ثلاثاً وسبعين

(١) مقدمة المقصور والممدود/ ٢.



كلمة. وبلغت المواد عند ابن ولّاد سبعاً وتسعين كلمة. هذا مع ملاحظة صغر حجم الكتابين، وأن أبواب «الفراء» مثلًا بلغت ثلاثة عشر باباً.

ورغم هذا العدد الكبير من المواد اللغوية فقد ندرت الشواهد عند العالمين، فالفراء الذي ذكر في باب الممدود المكسور أوله - ثلاثا وسبعين كلمة، استشهد فقط بثلاثة شواهد، وابن ولاد الذي بلغت كلماته سبعاً وتسعين كلمة استشهد بعشرين شاهداً.

٤- ومن الجوانب التعليمية أيضاً:

ذِكْر أحكام المقصور والممدود، فقد بدأ كل من هؤلاء العلماء كتابه بتعريف المقصور والممدود وذكر علاماته، ومن الأبواب التعليمية أيضاً ما ذكره ابن ولّاد عن كيف تثنى وتجمع الممدود، وعن المقصور في الخط كيف يكتب؟، والممدود كذلك. وتثنية المقصور وجمعه... كل هذه الأبواب الهجائية رأى ابن ولّاد حاجة المتعلم - وخصوصاً في المراحل الأولى - إلى معرفتها، ولذلك استدركها ابن ولّاد على الفراء.

فالوشاء يبدأ كتابه بقوله: اعلم أن الممدود كله يكتب بالألف لا اختلاف فيه ويجرى عليه الإعراب في الرفع والنصب والخفض إذا كان منصرفاً ويدخله التنوين وذلك نحو قولك: هذا رداء وحذاء ورأيت رداءً وحذاءً، ومررت برداءٍ وحذاءٍ. فإذا كان غير منصرف منعته من التنوين، وكان في وضع الخفض نصباً، وذلك نحو قولك: رأيت شهداءَ وظرفاءَ، ومررت بشهداءَ وظرفاءَ..[1].

---

(١) ص/٢٩.



وتشيع فيه: اعلم أن كذا يكون كذا، وكل ما جاء كذا، فهو كذا. فهو يقول مثلاً تحت عنوان: باب المقصور الذي يدرك بالقياس والعلامات: اعلم أن كل اسم من ذوات الواو والياء في أوله ميم مفتوحة كانت أو مضمومة فهو مقصور يكتب بالياء نحو قولك في المفتوح: المَقْضى والمَرْمَى والمَثْوى. وفي المضموم: المصطفى والمقتضى والمرتضى..[1].

وينهى كتابه بقوله: فهذا مختصر فيه للمتعلم بُلْغَة وقليل من كثير فيه مُتعة، فافهمه وتدبر معانيه توضح لك أوائلَه عن مجمل ما فيه[2].

* * *

(١) السابق/ ٣٧، وراجع نماذج أخرى ص ٣٧ وما بعدها.

(٢) السابق/ ٥٦.

ج - من كتب حروف المعاني:

أولاً : ١ - حروف المعاني للزجاجي (ت ٣٣٧هـ).
٢ - اللامات للزجاجي (ت ٣٣٧هـ).

ثانياً : مقارنة بين لامات الزجاجي، واللامات عند الخليل بن أحمد في الجمل، وعند ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن.

كتاب حروف المعاني:

هذا كتاب يخصصه مؤلفه للحديث عن حروف المعاني: أقسامها، وأنواعها ومعانيها، كان العلماء قبله «كسيبويه» و «الخليل» «والمبرد» يعرضون لهذه الحروف من خلال كتبهم، فهو أَوَّل مؤلف يُفرد كتاباً مستقلاً لها.

جاء في مقدمته أنه كتاب حروف المعاني. . . وجاء في آخره تَمّ كتابُ حروف المعاني والصفات[1].

جاء في مقدمة الكتاب: قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي رحمة الله عليه: أما بعد، حفظك الله وهدانا وإياك للسداد، ووفَّقَنا وإياك في ما تحاول ديناً ودنيا للرشاد. فإنك سألتني أن أضع لك كتاباً أشرح لك فيه جميع معاني الحروف، وعلى كم وجه يتصرف

---

(١) نشر مرتين: الأولى باسم حروف المعاني والصفات بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، وصدر عن دار العلوم بالرياض ١٩٨٢، والأخرى باسم حروف المعاني بتحقيق الدكتور على توفيق الحمد وصدر عن مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٤، وعليه كان اعتمادنا.



الحرف منها، فأجبتك إليه. فمن ذلك: عندَ: أداة لحضور الشيء ودنوه، كقولك: كنت عند زيد، أي بحضرته، وكان هذا عند انتصاف النهار، فتحتمل الزمان والمكان[1].

وهكذا سار في كتابه بذكر الحرف ومعانيه وما يرد فيه من أساليب. وحين يتحدث مثلاً عن هل يقول: تكون استفهاماً كقولك: هل خرج زيد؟... وتكون بمعنى قد كقول الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾[2] قالوا: معناه قد أتى. ويدخلها من معنى التقرير والتوبيخ، ما يدخل الألف التي نستفهم بها كقوله تعالى: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ﴾[3]... فهذا استفهام فيه تقرير وتوبيخ... ويجعلونها أيضاً بمعنى (ما) في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[4]...

وعن منهج الزجاجي في كتابه هذا يقول محققه: إنه لم يورد المعاني المعجمية للحرف أو الأداة، لكنه كان يذكر شاهداً أو تركيباً، ثم يستخلص منه المعنى المراد، ويذكر استعمالات الحرف المختلفة في تراكيب مختلفة، ثم يذكر دلالتها في كل تركيب، كما تحدث عن بنية الكلمة. مفردة أو مركبة، واللغات التي ورد فيها، ووظيفة الأداة وعملها أو إهمالها[5].

---

(١) كتاب حروف المعاني ص ١ نشرة علي الحمد.

(٢) الإنسان آية (١).

(٣) الروم آية (٢٨).

(٤) الأنعام آية (١٥٨).

(٥) مقدمة الدكتور علي توفيق الحمد/ ٢٤ وما بعدها بتصرف يسير.

وقد تناول الزجاجي في كتابه هذا سبعاً وثلاثين ومائة أداة بالتعليق والشرح، كما درس إلى جانب حروف المعاني بعض الأسماء من ظروف ومصادر وأسماء أفعال وبعض الأمثال[١].

شرح الزجاجي كلَّ هذا بلغةٍ سهلة، مستعيناً بالشواهد القرآنية التي زادت على أربعين ومائة آية، والشعرية التي بلغت خمسة وسبعين شاهداً، فضلاً عن الأقوال المأثورة، والرجل معلِّم، ويكفي أن نذكر أنه صاحب كتاب الجمل أشهر كتب النحو التعليمي.

كتاب اللامات:

من النحاة من ألف كتابه على طريقة الأبواب النحوية، كالكتاب والمقتضب، ومنهم من ألف في جزئية واحدة من جزئيات النحو مثل المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود... ومنهم من ألف في حرف واحد من الحروف، وهو أبو القاسم الزجاجي في كتابه «اللامات»[٢].

والكتاب يعد أول كتاب يصل إلينا من كتب حروف المعاني، وأول كتاب يخصص في حرف واحد، وهو حرف اللام حيث جمع الزجاجي في كتابه كل ما يتعلق باللام وأحكامها ومواضعها في كلام العرب.

يقول الزجاجي في المقدمة: «هذا كتاب مختصرٌ في ذكر اللامات، ومواقعها في كلام العرب وكتاب الله عز وجل ومعانيها وتصرفها، والاحتجاج لكل موقع من مواقعها وما بين العلماء من الخلاف»[٣].

---

(١) السابق/٢٦.

(٢) اللامات. لأبي القاسم الزجاجى. تح/د. مازن المبارك. ط. دار الفكر.

(٣) اللامات/٣١.



إذن موضوع الكتاب يتعلق باللام ومعانيها وأحكامها ومواضعها، ومسائل الخلاف فيها. واللامات عند الزجاجي إحدى وثلاثون لاماً، أما الكتاب فمقسم إلى ستة وثلاثين باباً. حيث دمج لام المستغاث والمستغاث من أجله في باب واحد، كما أنه أضاف ستة أبواب متعلقة باللام، وهي:

١ - ما يمتنع اجتماعه مع الألف واللام اللتين للتعريف[١].

٢ - دخول الألف واللام على الأسماء المشتقة[٢] من الأفعال.

٣ - معرفة أصول اللامات[٣].

٤ - أحكام اللامات في الإدغام[٤].

٥ - مسائل متفرقة منها إعراب اللام في «زيدٌ (لينطلِقَنَّ)» عبد الله (لأبوه أفضلُ منه)[٥].

٦ - اللام في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ[٦]﴾[٧].

---

(١) اللامات/ ٥٠.

(٢) اللامات/ ٦١، «وذلك عند الكوفيين، حيث يجعلونها مع اللام بمنزلة (الذي)».

(٣) اللامات/ ١٤٨.

(٤) اللامات/ ١٥١.

(٥) اللامات/ ١٥٦.

(٦) إبراهيم آية (٤٦) «قرئ بكسر اللام ونصب الفعل» على أن تكون «إن» على مذهب البصريين - مخففة من الثقيلة وتكون اللام بمعنى «كي» راجع الدر المصون للسمين الحلبي ٤/ ٢٨٠، واللامات/ ١٦٠، معجم القراءات/ مج ٤/ ٥١٤ - ٥١٥.

(٧) اللامات/ ١٦٠، راجع في قراءة (لتزول) بكسر «اللام» الأولى وفتح الأخيرة، معجم القراءات تح د. عبد اللطيف الخطيب، مج/ ٤، ص/ ٥١٤ - ٥١٥.



إذا كنا قد حكمنا على كتاب الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) بأنه أول كتاب يصلنا مخصصاً للحديث عن اللام وأحكامها، فإننا وجدنا عالمين قد سبقاه إلى الحديث عن اللام - وإن لم يخصصا لها مؤلفاً مستقلاً كما فعل الزجاجي.

هذان العالمان هما الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) في كتاب الجمل المنسوب إليه، حيث تحدث الخليل عن جمل الألفات واللامات والهاءات والتاءات والواوات ويهمنا في هذا حديثه عن جمل اللامات[١].

والثاني هو ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) في كتابه تأويل مشكل القرآن[٢]. حيث عقد في كتابه بابين: **الأول** للحديث عن «تفسير حروف المعاني وما شاكلها من الأفعال التي لا تنصرف».

والباب الثاني: «باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض».

وسنعقد الآن مقارنة بين جمل اللامات عند الخليل[٣]، البابين السابق ذكرهما عند ابن قتيبة[٤]، وكتاب لامات الزجاجي.

الموضوعات:

بعد أن انتهى الخليل من الحديث عن وجوه النصب والرفع والخفض

---

(١) الجمل في النحو. للخليل بن أحمد. تح. د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة.

(٢) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية. بيروت ١٩٨١م.

(٣) انظر: الجمل/٢٤٩ وما بعدها.

(٤) تأويل مشكل القرآن ٥١٩ وما بعدها.

والجزم. تحدث عن جمل الألفات ثم اللامات ثم الهاءات ثم التاءات ثم الواوات ثم اللام ألفات. . . أي إن حديثه عن اللامات لم يكن خالصا بل سبقه موضوعات. وتلاه موضوعات. وسنكتفي بالحديث عن اللامات عنده.

وابن قتيبة: قبل أن ينهى كتابه تحدث في بابين عن حروف المعاني وما شاكلها من الأفعال التي لا تنصرف، وتحدث عن دخول حروف الصفات مكان بعضها. وقد تحدث ابن قتيبة في هذين البابين عن، كأين، كيف، سِوى وسُوى، أنى، بل، أم، لا. . . ويهمنا في هذا الباب حديثه عن اللام[١].

وفي الباب الثاني تحدث عن «في» مكان «على» ، «الباء» مكان «عن»، «من» مكان «في» . . . ويهمنا في ذلك «اللام» مكان «على»[٢]، «اللام» مكان «إلى»[٣].

والزجاجي كما قلنا جعل كتابه عن اللامات وهي عنده إحدى وثلاثون لاماً. وهي كذلك عند الخليل ولكن ليست هي هي. بل هناك لامات مشتركة وهي (لام التعجب[٤] - لام الاستغاثة) مع ملاحظة أنها عند الخليل لام واحدة، وجعلها الزجاجي نوعين: لام المستغاث به، ولام المستغاث من أجله[٥] - لام الأمر[٦] - لام الخبر[٧]، لام كي[٨] لام

---

(١) تأويل مشكل القرآن ٥٤٨.

(٢) تأويل مشكل القرآن/ ٥٦٩.

(٣) المرجع السابق/ ٥٧٢.

(٤) الجمل/ ٢٥٤، اللامات/ ٨٠.

(٥) الجمل/ ٢٥٤، اللامات/ ٨٧.

(٦) الجمل/ ٢٥٠، اللامات/ ٧٨.

(٧) الجمل/ ٢٥١، اللامات/ ٧٨.

(٨) الجمل/ ٢٥٢، اللامات/ ٦٦.

الجُحود[1] - لام التعريف[2]، لام جواب لولا[3]، لام النداء[4] - لام القسم[5]، لام جواب القسم[6]. لام النَّسْخ أو اللام الأصلية[7] - اللام التي في موضع إلى[8].

هذه هي اللامات المشتركة بين الخليل والزجاجي، وقد اشترك معهما ابن قتيبة في اللام في مكان إلى[9].

ونذكر الآن «اللامات» التي انفرد بها الخليل ولم ترد عند الزجاجي:

لام الصفة - اللام التي في موضع إلا، لام الوعيد - لام التأكيد - اللام التي في موضع عن - لام المدح - لام الذم - اللام التي في موضع على - اللام التي في موضع الفاء - اللام التي في موضع أن - لام الطرح - لام الاستفهام - لام جواب الاستفهام - لام الإقحام - لام العماد - لام التغليظ.

وقد اشترك معه ابن قتيبة في اللام مكان على[10].

*** اللامات التي انفرد بذكرها الزجاجي:**

لام لو - لام الملك - لام الاستحقاق - لام المضمر - اللام الداخلة في النفي بين المضاف والمضاف إليه - اللام التي تلزم إن المكسورة الخفيفة من الثقيلة - لام العاقبة - لام التبيين - لام التكثير - اللام

---

(١) الجمل/ ٢٥٣، اللامات/ ٦٨.
(٢) الجمل/ ٢٦٢، اللامات/ ٤١.
(٣) الجمل/ ٢٦٠، اللامات ١٢٧.
(٤) الجمل/ ٢٥٣، اللامات ١٠٨.
(٥) الجمل/ ٢٥٥، اللامات ٨٣.
(٦) الجمل/ ٢٥٧، اللامات ٨٥.
(٧) الجمل/ ٢٦٢، اللامات ٣٣.
(٨) الجمل/ ٢٥٩، اللامات ١٤٣.
(٩) تأويل مشكل القرآن/ ص ٥٧٢.
(١٠) تأويل مشكل القرآن/ ٥٦٩.

المزيدة في عبدل - لام لعل - لام إيضاح المفعول لأجله - اللام التي تعاقب حروفاً وتعاقبها لام الشرط - اللام الموصلة لبعض الأفعال إلى مفعوليها وقد يجوز حذفها.

من خلال هذه المقارنات يتضح الآتي:

١ - جاء الحديث عن «اللامات» عند الخليل وابن قتيبة مختلطاً بموضوعات نحوية أخرى كوجود النصب والرفع والخفض، أو الحديث عن مشكل القرآن وبيان أوجه المجاز فيه. في حين جاء ذكر «اللامات» عن الزجاجي في مؤلف مستقل مخصص للحديث عن هذا الحرف.

٢ - لم يتحدث ابن قتيبة عن أنواع اللامات إلا «اللام» مكان «على» وهذا النوع ذكره الخليل ولم يذكره الزجاجي، اللام في موضع إلى، وقد ذكره الخليل والزجاجي.

٣ - كانت هناك لامات مشتركة بين الخليل والزجاجي، ولامات انفرد بذكرها الخليل، ولامات انفرد بذكرها الزجاجي.

طريقة العرض:

قلنا سابقاً إن الخليل وابن قتيبة والزجاجي قد اشتركوا في الحديث عن اللام في موضع إلى.. وسنذكر الآن كلام كل عالم منهم حتى نعرف طريقته في عرض الموضوع:

أولاً : الخليل: «واللام في موضع إلى. قول الله عز وجل: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ﴾[1]، أي إلى بلد ميت.

---

(١) الأعراف (٥٧).



ومثله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَـٰنِ﴾[١]، أي إلى الإيمان. ومثله:[٢] ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَـٰذَا﴾[٣].

ثانياً : ابن قتيبة: «اللام» مكان «إلى». قال الله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[٤]، أي أوحي إليها، وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَـٰذَا﴾ أي إلى هذا. يدلك على ذلك قوله في موضع آخر: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾[٥]، وقوله:[٦] ﴿وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٧].

ثالثاً : الزجاجي: «اللام» بمعنى «إلى». وذلك في قول الله تعالى: ﴿إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ﴾قال بعضهم: معناه ينادى إلى الإيمان، وقال بعضهم: تقديره إننا سمعنا منادياً للإيمان ينادى.

فأما قوله: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَـٰذَا﴾[٨] فلا خلاف في أن تقديره: هدانا إلى هذا. فهذه لام إلى. وفي «هدانا» ثلاث لغات: يقال هديته الطريق كما قال الله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[٩]، وهديته إلى الطريق: كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[١٠]، وهديته إلى الطريق كما قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَـٰذَا﴾، ﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[١١].

---

(١) آل عمران (١٩٣).
(٢) الأعراف (٤٣).
(٣) الجمل (٢٥٩).
(٤) الزلزلة (٥).
(٥) النحل (٦٨).
(٦) النحل (١٠٢).
(٧) تأويل مشكل القرآن/ ٥٧٢.
(٨) الأعراف (٤٣).
(٩) الفاتحة (٦).
(١٠) الشورى (٥٢).
(١١) الإسراء (٩).

فأما قوله تعالى: ﴿سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ﴾[1]، فجائز أن تكون اللام لبيان المفعول من أجله فيكون المعنى سقناه من أجل بلد ميت. وجائز أن تكون بمعنى «إلى» فيكون التقدير: سقناه إلى بلد ميت[2].

من خلال هذه النصوص يتضح الآتي:

١ - استشهد هؤلاء النحاة بالقرآن لبيان صحة المعنى الذي يريدونه.

٢ - أورد الخليل وابن قتيبة المعنى بإيجاز في حين أورد ذلك الزجاجي بشيء من التفصيل: حيث أورد آياتٍ يمكن أن تكون اللام فيها بمعنى «إلى» وممكن أن تكون بمعنى آخر.

والآية التي أوردها الخليل وهي تحتمل معنيين لم يذكر إلا المعنى المقصود وهو اللام بمعنى «إلى»، في حين أورد الزجاجي الآية نفسها (سقناه لبلد ميت)، وذكر أن اللام يمكن أن تكون لبيان المفعول لأجله، وممكن أن تكون بمعنى إلى.

٣ - الاستطرادات: استطرد الزجاجي في الحديث عن اللغات في (هَدَيْتَهُ)، يقال: هديته الطريق، وهديته إلى الطريق، وهديته للطريق... إلخ. في حين لم يستطرد الخليل أو ابن قتيبة في موضوعات خارجة عن هذا المعنى.

المسائل الخلافية:

ذكر الزجاجي في مقدمة كتابه أنه سيذكر أحكام اللام ومعانيها

---

(١) الأعراف (٥٧).

(٢) اللامات/١٤٣، ١٣٤.





وتصرفها، وما بين العلماء من خلاف[١].

وقد التزم الزجاجي بما ذكره في المقدمة فكثرت المسائل الخلافية في الكتاب مثل:

- الألف واللام للتعريف قال الخليل: عبارة عن كلمة واحدة من حرفين. وقال غيره من علماء البصريين والكوفيين: اللام للتعريف وحدها[٢].

- **مثال**: الخلاف في «لام» «كي»، قال الزجاجي: «ينتصب بعدها الفعل عند البصريين بإضمار أن، وعند الكوفيين اللام بنفسها ناصبة للفعل»[٣]. وهكذا فلا تكاد تمضى مسألة من مسائل اللام حتى ترد مسألة أو أكثر من مسائل الخلاف.

أما بالنسبة لجمل اللامات عند الخليل، فقد خلا من أي مسألة خلافية، وكذلك بالنسبة للبابين اللذين تحدث فيهما ابن قتيبة عن اللام.

الشواهد الشعرية:

هؤلاء النحاة الثلاثة وردت عندهم شواهد شعرية، ففي جمل اللامات عند الخليل وردت سبعة شواهد، فعند حديثه مثلاً عن لام الإقحام استشهد بقول الشاعر:

أُمُّ حُلَيْسٍ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ   تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

ثم قال: «أدخل اللام في «العجوز» إقحاماً»[٤].

واستشهد ابن قتيبة كذلك بالشعر مثل اللام بمعنى «على».

---

(١) اللامات/ ٣١.   (٢) اللامات/ ٤١.

(٣) اللامات/ ٦٦ وانظر كذلك/ ٥٥، ٥٦.   (٤) الجمل/ ٢٦٣.

قال الشاعر:

فَخَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ.

وقال آخر:

مُعرَّسُ خَمْسٍ وقَّعَتْ لِلْجَنَاجِنِ[1].

وقد استشهد بالشعر أيضاً الزجاجي.

الجانب التعليمي في كتاب اللامات للزجاجي:

يظهر الجانب التعليمي في كتاب «اللامات» أولاً، في الاختصار - وهذا شأن النحو التعليمي - يقول الزجاجي في مقدمته: «هذا كتاب مختصرٌ في ذكر اللامات ومواقِعها في كلام العرب وكتاب الله عز وجل»[2].

وسار الزجاجي على هذا المنهج في كل كتابه، ولم يستطرد في ذكر أحكام خارجه عن اللام إلا مرة واحدة، فعند حديثه عن «ما يمتنع اجتماعه مع الألف واللام. استطرد في الحديث عن «الآن» وعلة بنائه، فذكر رأي المبرد في أنه بنى لأنه وقع في أول أحواله معرّفاً بالألف واللام، ولما فارق بابه بُنِيَ. ثم ذكر رأياً آخر لبعض البصريين: إنما بنى «الآن» لأنه أشير به إلى الوقت الحاضر لا إلى عهد متقدم، فضارع «هذا»، فبنى لمضارعته ما لا يعرف، ثم ذكر رأي الفراء والكسائي إنما هو محكى، وأصله من أن الشيء يَئِينُ بمعنى حان يحين»[3].

(١) تأويل مشكل القرآن ٥٦٩، ٥٧٠.
(٢) اللامات/ ٣١.
(٣) اللامات ٥٥، ٥٦.



هذا الاختصار وعدم الاستطراد مناسب - كما قلنا - للمتعلمين في أنه لا يشتت الذهن في أكثر من مسألة، فالطالب يركز ذهنه في الحديث عن اللام وما يتعلق بها، فلا ينبغي أن يستطرد المعلم في قواعد خارجة عن اللام.

والاستطراد شأن كتب الموسوعات النحوية وكتب الأمالي.

ومن الجوانب التعليمية في كتاب اللامات تطرقه إلى الجانب التطبيقي، أي إعراب بعض الجمل المحتوية على حرف «اللام»، وذلك لتدريب الطالب على التفرقة بين كل نوع من أنواع اللام، فضلاً عن تثبيت كل قاعدة يذكرها المؤلف، من ذلك إعرابه اللام في «زيد لينطلقنَّ»، وكذلك اللام في قولنا «عبدُ اللهِ لأبوه أفضلُ منه»[(١)].

ومن الجوانب التعليمية أيضاً «المسائل الخلافية» وطريقة عرضها، فرغم أن كتاب اللامات كله مسائل خلاف فإنَّ طريقة ذكر تلك المسائل ناسبت المتعلمين، فهو يعرض معظم هذه المسائل دون التطرق إلى أدلة كل فريق، فهو يكتفي بمجرد الإشارة إلى موطن الخلاف، مثل الخلاف في «لام» كي، ينتصب بعدها الفعل عند البصريين بإضمار «أنْ» وعند الكوفيين اللام بنفسها ناصبة للفعل[(٢)].

وهكذا ظهر الكتاب تعليمياً في كل جوانبه من وحدة الموضوع، وطريقة عرض كل مسألة.

* * *

---

(١) اللامات ١٥٦.

(٢) انظر: اللامات ٦٦.



د - كتب الخط والهجاء:

من الكتب النحوية التي تخصصت في فن واحد، تلك الكتب التي اقتصرت على معالجة الخط والهجاء، وما يتصل بهما من مسائل نحوية أو صرفية أو إملائية.

وهذه الكتب هي كتاب القلم لابن السراج (ت ٣١٦هـ)[١]، مختصر في ذكر الألفات لابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)[٢]، الخط للزجاجي (ت ٣٣٧هـ)[٣].

الموضوعات: تنوعت موضوعات هذه الكتب بين إملائية وصرفية ونحوية.

فكتاب القلم لابن السراج، يهدف إلى معرفة طريقة كتابة كل حرف من حروف الهجاء.

ومختصر ابن الأنباري يهدف إلى معرفة أنواع الألفات في الأسماء والأفعال والحروف.

وكتاب الخط يهدف إلى ذكر بعض القواعد الإملائية خصوصاً ما يتعلق منها بالصرف.

---

(١) كتاب القلم لابن السراج. تح عبد العزيز الساورى. مجلة عالم الكتب السعودية. عدد يناير، فبراير ١٩٩٤. مجلد ١٥.

(٢) مختصر في ذكر الألفات. لابن الأنباري، تح د/ حسن شاذلي فرهود، دار التراث.

(٣) كتاب الخط للزجاجي، تح د/ غانم قدورى الحمد. مجلة المورد العراقية.



هذه هي موضوعات هذه الكتب بشكل عام، وسنتناول فيما يأتي كل كتاب بشيء من التفصيل.

أولاً: كتاب القلم لابن السراج:

وهو كتاب صغير الحجم جداً يوضح فيه ابن السراج كيف تكتب الحروف الهجائية، وكيف تمسك بالقلم، ومتى تكتب برأس القلم كله؟ ومتى تكتب برأس القلم الأعلى... يقول ابن السراج: «إذا أردت الكتابة فابتدئ بسم الله، الباء برأس القلم كله، ثم اخططها بعرضه واختمها بأسفله»[1].

وعن كيفية كتابة «القاف» يقول ابن السراج: «وابتدئ القاف برأس القلم الأسفل، حتى إذا صارت كأنها الهلال فضع رأس القلم ثم أخلسها»[2].

ثانياً: مختصر في ذكر الألفات لابن الأنباري:

بدأ ابن الأنباري كتابه بباب، ذكر الألفات التي يبتدأ بها في أوائل الأفعال، وذكر السبب في تقديمه ألفات الأفعال على ألفات الأسماء «لقرب أصولها على المستفيدين، وسهولة التفريع منها. وقلة التباس العلل فيها»[3].

ثم ذكر أن الألفات التي يبتدأ بها في الأفعال ست وهي * أصل،

---

(1) كتاب القلم/ ٧٢.

(2) كتاب القلم/ ٧٣.

(3) مختصر في ذكر الألفات/ ١٩.



وقطع، ووصل، واستفهام، ألف المخبر به عن نفسه، ألف ما لم يسم فاعله.

ثم انتقل للحديث عن الألفات المبتدآت في الأسماء وهي أربع: «ألف أصل، وقطع، ووصل، واستفهام»[1].

وبعد أن انتهى من الحديث على ألفات الأسماء ذكر الألفات المستأنفات من الأدوات، وما يجري مجراها من المكاني وأسماء الإشارات. وذكر أن الألف المبتدأة بها في الأداة المحضة أصلية، أصلها الكسر، وأن ألف الاسم المحول عن أداة أصلية لا تكون إلا مفتوحة. ثم ختم كتابه بألف المكاني المرفوعة فذكر أنها تستأنف بالفتح، وأن المنصوبة مكسورة، وربما وقعت في موقع الخفض.

ثالثاً: كتاب الخط للزجاجي:

قال الزجاجي في مقدمة كتابه: «نذكر بعون الله وتوفيقه في هذا الكتاب شرح ما وقع عليه الخط مستقصًى ومحذوفاً وما كُتِب على اللفظ، وما غُيِّر بزيادةٍ أو حذف، وحُكْمَ ذوات الياء والواو، وأحكامَ الهمزة، وحكمَ المقصور والممدود في الخط، والتاريخ والعدد»[2].

ثم ذكر أن الهجاء على ضربين: ضرب مصطلح عليه، وَضَرْبٍ يُدْرَك بالقياس، فالمصطلح عليه ينقسم قسمين: منه زائد في الكتابة لا أصل له فرقاً بين شيئين، مثل الواو في عمرو، الواو في أولئك، ومنه ما حذف اختصاراً مثل حذف أحد الواوين في «داود وطاوس»[3].

(١) مختصر في ذكر الألفات/ ٣١.
(٢) كتاب الخط/ ١٣٦.
(٣) كتاب الخط/ ١٤٠.

وبعد ذلك تحدث عن المواضع التي تحذف فيها ألف الوصل من الخط، ثم عقد باباً لكتابة ذوات الياء والواو من الأفعال، وباباً بعده لمعرفة المقصور والممدود من الأسماء ثم باباً لأحكام الهمزة في الخط، ثم عقد باباً للأفعال المهموزة، ذكر فيه أربعاً وخمسين كلمة مهموزة مثل: رَأَسَ الرجلُ الرجلَ، إذا ضرب رأسه، ولَطِئْتُ بالأرض، ولَطَأْتُ أيضاً، إذا التزقتُ بها، ونُؤْتُ بالحِمْل، إذا نَهَضْتُ به[1].

ثم ذكر باباً عن الأمر والنهى[2]. تحدث فيه عن الأمر والنهى من فعل معتل اللام، ثم ختم كتابه ببابين، الأول عن الهجاء تناول فيه: كيف تكتب «عمَّ تسأل، وفيم جئت؟، إنَّما إذا كانت حرفاً موصولة». . .

والباب الآخر بدون عنوان ذكر فيه أن أكثر الناس يكتبون الصلوة والزكوة والحيوة، بالواو اتباعاً لخط المصحف، وبعض الكتاب يكتبون مثل هذه الكلمات بالألف.

الشواهد:

بعد أن انتهينا من الحديث عن الموضوعات والأبواب، نتحدث عن الشواهد، أما بالنسبة لكتاب القلم لابن السراج، فقد خلا من الشواهد والأمثلة.

وقد جاء في مختصر الألفات لابن الأنباري شاهد واحد، قال ابن الأنباري: وألف المكاني المنصوبة أصلية مكسورة، كقولك: إياكَ نعبد،

---

(١) كتاب الخط/ ١٤٩.

(٢) كتاب الخط/ ١٥٠.



ومثله إياكما وإياكم، وربما وقعت في موضع الخفض كقولهم أنّا كإياك.

قال الشاعر:

وَأَحْسِنْ وَأَجْمِلْ في أَسِيرِكَ إِنَّه ... ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَإِيَّاكَ آسِرُ[1]

أما بالنسبة لكتاب الخط، فقد ذكر الزجاجي فيه ثلاثة شواهد، الأول:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ ... لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ[2]

والثاني:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابنِ ثَعْلَبَهْ[3]

والثالث:

مَا زِلْتُ أُغْلِقُ أَبْوَاباً وَأَفْتَحُهَا ... حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرو بنِ عَمَّارِ[4]

وقد ذكر الزجاجي القرآن الكريم في سبعة مواضع، إلا أنه كان يأتي بالآية من القرآن الكريم للتمثيل وليس للاستشهاد. فمثلاً عند تحدثه عن «هاء» الوقف ذكر أنه قد جاء في كتاب الله تعالى حرفان على هذه العلة الأول قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[5]، ﴿..لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[6]»[7].

وفي حديثه عن «إنما» ذكر أنها إذا كانت حرفاً تكتب موصولة، كقولك: إنما زيد قائم، وإنما عبد الله قائم، ومثل ذلك قوله تعالى:

---

(١) مختصر في ذكر الألفات/ ٣٣

(٢) كتاب الخط/ ١٤٠.

(٣) السابق/ ١٤٠.

(٤) السابق/ ١٤١.

(٥) الأنعام/ آية (٩٠).

(٦) البقرة/ آية (٢٥٩).

(٧) كتاب الخط/ ١٥٠.

﴿وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[1]، ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[2]»[3].

الجانب التعليمي في كتب الخط والهجاء:

يبدو الجانب التعليمي في هذه الكتب في عدة صور، أولاً في الموضوعات، وثانياً في الهدف من هذه الكتب، وثالثاً في طريقة العرض.

أولاً: الموضوعات:

الجانب التعليمي في موضوعات هذه الكتب غير محتاج لبيان، فموضوعات هذه الكتب خاصة بتعليم الكتابة، وما يتصل بهذه الكتابة من ذكر لقواعد إملائية أو صرفية، أو نحوية. فموضوع كتاب القلم لابن السراج هو كيف تكتب كل حرف من حروف الهجاء - بمعنى كيف تمسك بالقلم لتكتب كل حرف من هذه الحروف؟

وموضوع كتاب ابن الأنباري أيضاً - كيف تكتب حرف الألف، في الاسم أو الفعل أو الحرف؟ بمعنى متى تكتب فوقه همزة، ومتى تضع الهمزة تحته...؟

أما موضوع كتاب الخط فهو أيضاً كيف تكتب؟ ولكن بطريقة أخرى، بمعنى معرفة علة ما تكتبه، ما المحذوف منه، ما الحرف الزائد فيه؟ لِمَ كتب على هذه الصورة...

كل هذه الأشياء تعليمية، وهي لا تناسب إلا المبتدئين في النحو

(١) العنكبوت/آية (٥٠).

(٢) النساء/آية (٧).

(٣) كتاب الخط/١٥١.



وغيره، بمعنى أنها ليست خاصة بمتعلم النحو فقط، بل هي واجبة على كل متعلم؛ لأنها تخص قواعد الإملاء والكتابة.

ثانياً: الهدف من هذه الكتب:

والغاية من هذه الكتب تعليمية لاشك فيها، وقد أدرك هؤلاء النحاة أن هذه القواعد لا تخص متعلم النحو فقط؛ لذلك اختصروا في ذكر هذه القواعد، كما أنهم لم يستطردوا في المسائل النحوية، أو الصرفية، بل عرضوا من تلك المسائل ما يسهم في تبسيط تلك القواعد الإملائية.

ثالثاً: طريقة العرض في هذه الكتب:

علم هؤلاء النحاة أنهم يؤلفون لمبتدئ في النحو، أو في غير النحو؛ لذلك اختصروا في عرض كل القواعد - إملائية - هجائية - صرفية - نحوية.....

كما أنهم قللوا من الشواهد - إن وجدت - وأكثروا من التمثيل، فكتاب القلم لم يحوِ أي شاهد، وكتاب ابن الأنباري حوى شاهداً واحداً. وكتاب الخط - وهو أكثرهم استشهاداً - حوى سبع آيات.

وهكذا جاءت طريقة عرض هؤلاء النحاة لموضوعات الخط والهجاء لا تناسب إلا المبتدئين.

* * *



هـ - كتب مقاومة اللحن وتقويم اللسان

ذكرنا منذ قليل أن بعض النحاة أفرد كتباً للحديث عن المذكر والمؤنث، وبعضهم جعل مؤلَّفه خاصاً بالمقصور والممدود، وبعضهم - هو الزجاجي - اقتصر على الحديث عن اللامات، وابن الأنباري ألَّف مختصراً في الألفات.

وبعض هؤلاء النحاة مال إلى التأليف في الناحية الصرفية اللغوية، الخاصة بتقويم اللسان ومحاربة اللحن، وهم «الكسائي» في كتابه ما تلحن فيه العامة[1]، و «ثعلب» في كتابه الفصيح[2]، و «الزجاج» في كتابه فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ[3].

موضوعات هذه الكتب:

واضح من عناوين هذه الكتب أنها تعنى ببنية الكلام وأنها بعيدة عن موضوعات النحو أو آخر الكلام.

فالكسائي وضع كتاباً للرشيد هارون، حوى كل ما تلحن فيه العوام.

وكتاب الفصيح واحد من كتب لحن العامة الرائدة التي ألفت بهدف تنقية اللغة الفصيحة من الخطأ والفساد، وقد عالج ثعلب فيه اللحن

---

(١) ما تلحن فيه العامة للكسائي تح. د/ رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجى، دار الرفاعى بالرياض/ ط/١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢ م.

(٢) الفصيح، لأبي العباس ثعلب، تح. د/عاطف مذكور. دار المعارف.

(٣) فعلت وأفعلت للزجاج تعليق أ. محمد عبد المنعم خفاجى. د. ط.



الذي فشا في عصره، فأحصى - أو كاد - جميع الكلمات التي جرت في كلام الناس وكتبهم ملحونة مشوهة، وأثبتها في مؤلفه بصورتها الصحيحة الخالصة من العيب، البريئة من اللحن.

وقد ورد اللحن في (الفصيح) على المعنى الاصطلاحي الذي أطلقه العلماء على لحن العامة، يقصدون اللحن الدلالي والاشتقاقي والصرفي[1]. وكان هذا الكتاب من أكثر الكتب المؤلفة بهدف تنقية اللغة العربية، وأكثرها تداولاً بين القراء، فكان جمهور الناس الذين يؤدبون أولادهم ومن يعنون بأمرهم، يحفظونهم كتاب (الفصيح)... وظلت للكتاب أهمية في تعليم اللغة عدة قرون فكان يحيى بن أحمد الأرزني (ت ٤١٥هـ) ينسخ كل يوم منه نسختين ويبيع النسخة بنصف دينار[2]... وكان على بن محمد بن على الاستراباذي (ت ٥١٦هـ) ولوعاً بكتاب الفصيح حتى لقب بالفصيحي[3].

ولم يخف ثعلب هذا الجانب التعليمي في كتابه، فتراه يقول في المقدمة: هذا كتاب اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك، فاخترنا أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى فأخبرنا بهما وألفناه أبواباً..[4].

---

(١) الفصيح/ ٨٧، ٨٨.

(٢) معجم الأدباء ٧/ ٢٩٢.

(٣) كتاب الفصيح/ ٤٢ بتصرف يسير.

(٤) السابق/ ٢٦٠.



ويقول في الخاتمة: قال أبو العباس: هذا كتاب اختصرناه وأقللناه لتخف المؤونة فيه على متعلمه الصغير والكبير، وليعرف به فصيح الكلام ولكن ألفناه على نحو ما ألف الناس ونسبوه إلى ما تلحن فيه العامة، ولم نكبره بالتوسعة في اللغات وغريب الكلام[1].

والزجاج خصص كتابه لصيغة «فعلتُ وأفعلتُ»، فتحدث عن فعلت بفتح العين، وبكسرها، وتحدث عن فعلت وأفعلت باختلاف المعنى، وأنهى كتابه بالحديث عن المذكر والمؤنث ذاكراً بعض أحكامه مثل: ما أدخلت فيه الهاء من وصف المذكر، وما يقال للمذكر والمؤنث بالهاء، وما الهاء فيه أصلية.

والزجاج لخص في المقدمة ما حواه كتابه «هذا كتاب نذكر فيه ما تكلمت به العرب على لفظ «فعلت وأفعلت» والمعنى واحد، وما تكلمت به على لفظ «فعلت وأفعلت» والمعنى مختلف، وما ذكر فيه «فعلت» وحده، وما ذكر فيه أفعلت وحده»[2].

واضح من موضوعات هذه الكتب أن الغرض منها تقويم اللسان وضبطه، ومقاومة ما قد يطرأ على اللسان من لحن، ونبدأ أولاً بكتاب الكسائي.

يقول «الكسائي» في مقدمة كتابه: «هذا كتاب ما تلحن فيه العوام. مما وضعه علي بن حمزة الكسائي للرشيد هارون، ولا بد لأهل الفصاحة من معرفته»[3].

---

(١) كتاب الفصيح/ ٣٢٣.
(٢) فعلت وأفعلت/ ٢.
(٣) ما تلحن فيه العامة/ ٩٩.

ثم بدأ في سرد الكلمات التي يلحن فيها، أحياناً يذكر الخطأ، ويصوبه، وأحياناً يكتفي بذكر الصواب.

وكتاب الكسائي رائد هذه الكتب، جمع فيه صاحبه اثنتين ومائة مادة، احتج لها بآيات من القرآن الكريم. ولم يعن الكسائي بالعوام عامة الناس غير المتعلمين، فهؤلاء ليس من أهل الفصاحة، وإنما هم عامة المتعلمين الذين يهمهم أن يقفوا على الفصيح والأفصح من الكلم؛ وهو ليس من عوام الناس، وإن كان في عامة المتعلمين[1].

وسنذكر الآن نصوصاً من الكتاب:

يقول الكسائي: «تقول: حَرَصْتُ. بفتح الراء. قال الله عز وجل: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[2]، ولا تقول: تَحْرَصُ بفتح الراء، قال الله تعالى: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾[3]»[4].

ويقول في موضع آخر: (وتقول: قد أَرَيْت فلانا موضع زيد بغير واو. ولا يقال: أوريت، فإنه خطأ. قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا﴾[5]، وقال أيضاً: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾[6]»[7].

وقال أيضاً: «ويقال خاتم، بفتح التاء، وخاتم الشيء آخره بكسر التاء،

---

(١) كتاب الفصيح/ ٨٧.
(٢) يوسف/ (١٠٣).
(٣) النحل/ (٣٧).
(٤) ما تلحن فيه العامة/ ١٠٠.
(٥) طه/ (٥٦).
(٦) الأعراف/ (١٤٣).
(٧) ما تلحن فيه العامة/ ١٠٣.

ومنه قول الله عز وجل[1]: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـنَ﴾»[2].

من خلال هذه النصوص يتبين أن الكسائي يسير على طريقتين، فهو أحياناً يذكر اللحن وينبّه عليه، ويذكر صوابه، وأحياناً لا يذكر اللحن، بل يكتفى بذكر الصواب، وهكذا في بقية الكلمات التي حواها كتابه.

وقد لاحظ الدكتور رمضان عبد التواب أن الكسائي يسرد الكلمات سرداً دون أي نوع من الترتيب أو التقسيم، ويذكر أن هذا ليس بغريب على أول تأليف في موضوع لحن العامة[3].

وإذا كان الكسائي قد اهتم ببنية الكلمة لبيان الصواب والخطأ فيها. فإن «ثعلباً» و «الزجاج» قد درسا في كتابيهما بنية الكلمة ولكن في صيغة فعلت وأفعلت وحدها، وإن كان «ثعلب» قد أضاف بعض الموضوعات التي ذكرناها منذ قليل.

ولتشابه موضوعات الكتابين (الفصيح، وفعلت وأفعلت)، سنقوم بعقد مقارنة بينهما.

وإذا نظرنا أولاً إلى موضوعات الكتابين وجدنا الآتي:

١ - اقتصر الزجاج في كتابه على فعلت وأفعلت باتفاق المعنى وباختلافه. وما ذكر فيه فعلت وحده، وما ذكر فيه أفعلت وحده. في حين تحدث أبو العباس ثعلب عن صيغ «فَعَلْت» بفتح العين وبكسرها، وعن «فعلت وأفعلت» باختلاف المعنى، «وفعلت وأفعلت» باتفاق المعنى - وهذا هو كل ما دار حوله كتاب الزجاج.

---

(١) الأحزاب/(٤٠).

(٢) ما تلحن فيه العامة/ ١٣٨.

(٣) مقدمة تحقيق ما تلحن فيه العامة/ ٨٣.



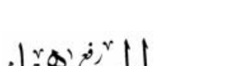
٢ - تنوعت موضوعات ثعلب في الفصيح فتحدث مثلاً عن باب أفعل، وعن المصادر، وعن المشدّد والمهموز من الأفعال، والغرض من كتابه، مقاومة ما تلحن فيه العامة، ليعلم من خلال ذلك فصيح الكلام.

٣ - ستتم المقارنة إذن بين كتاب تخصص في الحديث عن «فعلت وأفعلت» ، وكتاب آخر ذكر فيه «فعلت وأفعلت» كباب ضمن الأبواب الكثيرة التي حواها الكتاب.

وقبل عقد هذه المقارنة نذكر طريقة ترتيب الزجاج لكتابه.

ذكر الزجاج في مقدمة كتابه أن كتابه مبوَّبٌ على حروف المعجم، فأول باب هو باب الباء، وآخر باب هو باب الهمزة. وقد علل لذلك، أي إنه تناول «فعلت وأفعلت» في كل باب من أبواب المعجم، ولذلك سنتتبع «فعلت وأفعلت» باختلاف المعنى في كل حرف من حروف المعجم، في حين ذكرها ثعلب في باب واحد.

* * *



كتاب الفصيح لثعلب

باب فعلت وأفعلت والمعنى مختلف

قال ثعلب: «شَرَّقت الشمس: إذا طلعت، وأشرقت: إذا أضاءت وصَفَت».

وأذنت للرجل في الشيء يفعله فهو مأذونٌ له فيه، وآذنته بالصلاة وغيرها فهو مُؤذن بها. وعدته بالخير وَأَوْعَدته بكذا وكذا تعنى الوعيد[1].

وقد بلغت عدد الكلمات الى ذكرها ثعلب ثلاثاً وأربعين كلمة.

استشهد ثعلب بثلاثة شواهد:

قال ثعلب: أهديتُ الرجلَ هديةً إهداءً، وأهديت إلى البيت الحرام هَدْياً، وهديت العروس إلى زوجها هِداءً. قال زهير:

فَإِنْ تَكُنِ النِّسَاءُ مُخَبَّآتٍ   فَحُقَّ لِكُلِّ مُحْصَنَةٍ هِداءُ[2]

وقال: «لَحَمْتُ العظم: إذا عَرّقت ما عليه من اللحم. وأَلْحَمْتُك عرض فلان، إذا أمكنتك منه لتشتمه»، وأنشد:

فَكَيفَ صَبْرُكَ إنْ أَبْصَرْتَني مِزَقاً   قَدْ أَلْحَمَتْني المَنَايا النَّسْرَ والرّخَمَا[3]

وقال: «وعدته بالخير وأوعدته بكذا وكذا. تعني الوعيد، وأنشد:

قومٌ إِذَا أَوْعَدُوا خَانُوا وَعِيدهمُ   وإِنْ هُمُ وَعَدُوا أَوْفوا بِمَا وَعَدوا»[4]

---

(١) الفصيح ٢٧٣ باختصار.

(٢) السابق/ ٢٧٣.

(٣) الفصيح/ ٢٧٥. وقال محقق الفصيح: لم أعثر عليه.

(٤) السابق/ ٢٧٧. وقال محقق الفصيح: لم أعثر عليه.

فَعَلْتُ وأَفْعَلتُ والمعنى مختلف عند الزَّجَاج

قلنا إن الزجاج رتب كتابه على حروف المعجم. فلم يذكر هذا العنوان في باب واحد، بل ذكره في كل حرف من حروف المعجم فذكر في باب الباء مثلاً: «يقال: تَرِب الرجل: إذا افتقر، وأَتْرَب: إذا استغنى، ويقال: تَلَع النهار: إذا ارتفع، وأَتْلَعَ الظبي عنقه: إذا نصبها»[1].

وفي باب السين ذكر: «سَرَرْتَ الرجل من السرور، وسررت الصبي: قطعت سرته، وَأَسْرَرْت الشيء: أخفيته. وَسَبَعْتُ الرجل سَبْعاً: أي أعنته، وَأَسْبَعْته: إذا أهملته»[2].

وفي باب الجيم: أجزيت عن فلان: إذا أقمت مقامه، وأَجْزَأَتْ المرأة: إذا ولدت الإناث دون الذكور[3].

وهكذا في جميع حروف المعجم، وقد بلغ عدد الكلمات - ثمانية وعشرين ومائتي كلمة، أقل الأبواب إيراداً للكلمات هما بابا الهمزة والياء حيث وردت في كل باب منهما ثلاث كلمات. في حين أن أكثر باب وردت فيه كلمات هو باب القاف حيث وردت فيه عشرون كلمة.

أما بالنسبة للشواهد فقد استشهد بستة شواهد:

١ - إِنْ أَجْزَأَتْ حُرَّةٌ يَوماً فَلَا عجبٌ قَدْ تجزئُ الحرَّةُ المذكارُ أَحْيَانا

---

(١) كتاب فعلت وأفعلت، لأبي إسحاق إبراهيم. . . الزجاج، نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجى، ص/٦.

(٢) السابق ٢٢، ٢٣.

(٣) السابق/ ١٠.



على (أجزأت)[1].

٢- تَمَنَّى حُصَينٌ أَنْ يَسُودَ جِذَاعَهُ فَأَضْحَى حُصَينٌ قَدْ أُذِلَّ وأُقْهِرَا

على (أُذِلَّ)[2].

٣- فَأَزْغَلَتْ فِي حَلْقِهِ زُغْلَةً لم تُخْطِئِ الجِيدَ ولم تَشْفَتِرْ

على (أزغلت)[3].

٤- صَخِبُ الشَّوَارِبِ لَا يَزَالُ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لآلِ أَبِي رَبِيعَةَ مُسْبَعُ

على (مَسْبع) مِنْ أَسْبَع بمعنى أَهمل[4].

٥- تُرِيكَ بَيَاضَ لَبَّتِهَا وَوَجْهاً كَقَرْنِ الشَّمْسِ أَفْتَقَ ثُمَّ زَالا

على «أَفْتَقَ الهلال والشمس إذا انفرج عنهما السحاب حتى يُرَيَا»[5].

٦- وَتَواهَقَتْ أَخْفَافُهَا طَبَقاً والظِّلُّ لَمْ يَفْضَلْ ولَمْ يُكْرِ

على «أَكْرَى الظلُّ إكراءً إذا نقص»[6]. وقد ذكرنا أن ثعلباً استشهد بثلاثة شواهد.

* * *

---

(١) فعلت وأفعلت/ ١٠.

(٢) فعلت وأفعلت/ ١٧.

(٣) فعلت وأفعلت/ ٢١.

(٤) فعلت وأفعلت/ ٢٣.

(٥) فعلت وأفعلت/ ٣٣.

(٦) فعلت وأفعلت/ ٣٧.

الجانب التعليمي في هذه الكتب

نرى الجانب التعليمي واضحاً في هذا النوع من الكتب في عدة نقاط:

١ - **موضوع كتاب الكسائي «ما تلحن فيه العامة»**، والمقصود بالعامة المبتدئون في تعلم النحو، فليس معقولاً أن يلحن متوسط أو متخصص في علم النحو، كما أن المادة العلمية بالكتاب تؤكد ما حكمنا به على الكتاب من أنه للمبتدئين.

٢ - **كثرة التمثيل، وقلة الشواهد:**

من الجوانب التعليمية في هذه الكتب أيضاً، كثرة التمثيل، وقد ذكرنا أمثلة عديدة من الكتب الثلاثة، كما استخدم هؤلاء النحاة الشواهد القرآنية والشعرية للتمثيل أيضاً، فالزجاج مثلاً يذكر الشاهد:

إنْ أَجْزَأَتْ حُرّةٌ يَوماً فَلَا عَجَبٌ ... قَدْ تُجزِئُ الحُرَّةُ المِذْكَارُ أَحْيَاناً

وللتمثيل على معنى أجزأت المرأة[١].

والكسائي يمثل بأمثلة تطبيقية، وبشعر العرب، يقول: وتقول: قد حرمته، والحمد لله الذي حرمك، بغير ألف، وقد حرمه يحرمه. قال عبيد:

مَنْ يَسْأَلِ النَّاسَ يَحْرِمُوه ... وَسَائِلُ اللّهِ لَا يَخِيبُ[٢]

٣ - **الترتيب المعجمي:**

وهو من خصائص التأليف التعليمي، يفعله النحوي ليسهل على المتعلم البحث عن المادة التي يريدها، وهو أسهلُ أنواعِ الترتيب، وقد اتبعه الزجاج على مدار كتابه كله.

---

(١) فعلت وأفعلت/ ١٠.

(٢) ما تلحن فيه العامة/ ١١٩.

فثعلب لم يرتب باب فعلت وأفعلت والمعنى مختلف، بل تناوله في موضع واحد، دون ترتيب لمواد هذا الباب.

أما الزجاج فرتب كتابه ترتيباً معجمياً، ففي باب فعلت وأفعلت والمعنى مختلف، ذكر في باب «التاء» مثلاً مواد هذا الباب المبدوءة بحرف التاء، وهكذا في حروف المعجم.

وهي طريقة في الترتيب مناسبة للمتعلمين، وقد اتبعها أكثر من نحوي، وقد تحدثنا عن كل واحد في موضعه، ورأينا أن هذه الطريقة من خصائص المؤلفات التعليمية في هذه الفترة، فتحدثنا عنها - بنوع من التفصيل - في خصائص المؤلفات التعليمية.

ينفرد كتاب «الفصيح» بميزة عن غيره أنه خرج على مألوف المنهج الذي سار عليه مؤلفو كتب لحن العامة وهو إيراد اللحن وبجواره الصواب، أما الفصيح فقد عمد مباشرة إلى الكلمة الصحيحة كما وردت عن العرب الفصحاء، ويعلق محقق الكتاب على هذه الطريقة (الثعلبية) فيقول: ونعتقد أن «ثعلباً» حاز التوفيق في هذا الصنيع؛ لأنه يخدم الغرض الذي أُخرِج من أجله كتاب الفصيح فهو يهدف (إلى)[1] تقويم اعوجاج الألسنة وتعويد الناشئة على النطق السليم المبرأ من العيب بعد ذيوع اللحن[2].

* * *

---

(١) زيادة من عندى.

(٢) كتاب الفصيح/ ٩٢، ٩٢.



الفصل الثالث

كتب النحو التطبيقي

* معاني القرآن للكسائي.
* معاني القرآن للفرَّاء.
* معاني القرآن للأخفش.
* معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج.
* الإبانة والتفهيم للزَّجَّاج.
* الأمالي والمجالس:
  * مجالس ثعلب.

- مقارنة بين كتابي:
  * الإبانة والتفهيم وتلقين المتعلم من خلال إعراب البسملة.

- دراسة للمسائل الخلافية في كتب:
  * تلقين المتعلم.
  * الإبانة والتفهيم.
  * الإيضاح للزَّجَّاجي.

الفصل الثالث

النحو التطبيقي التعليمي

وهو نمط آخر من أنماط التأليف التعليمي - بمعناه العام - أي الذي يهدف إلى تعليم النحو، إلا أن هذا النوع من التأليف، لا يُعْنَى بعرض الأحكام النحوية، بل يهتم بتطبيق تلك الأحكام على النصوص اللغوية المختلفة (قرآن وما يتصل به من قراءات - حديث - شعر، . . .).

وقد دارت كتب النحو التطبيقي في هذه الفترة حول القرآن الكريم مثل معاني القرآن للكسائي (ت ١٩٧هـ)، وللفراء[١] (ت ٢٠٧هـ)، وللأخفش[٢] (ت ٢١٠هـ)، وللزجاج[٣] (ت ٣١٠هـ)، الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم للزجاج أيضاً[٤].

وسنعقد مقارنة بين هذه الكتب خلال - إعراب كل كتاب للبسملة، لنعرف طريقة عرض كل كتاب، ونعرف موضوعاته ومسائله.

---

(١) معاني القرآن للفراء، تح/ محمد علي النجار.

(٢) معاني القرآن للأخفش، تح. د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب ١٩٨٥ م.

(٣) معاني القرآن للزجاج، تح. د/ عبد الجليل شلبى، عالم الكتب ١٩٨٨ م.

(٤) الإبانة والتفهيم للزجاج، تح. د/ عبد الفتاح السيد سليم، مجلة معهد المخطوطات.



أولاً: معاني القرآن لعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ):[1]

وسوف نفرد هذا الكتاب بالدراسة والتحليل دون بقية الكتب الأخرى، لسببين:

١ - يختلف هذا الكتاب عن سائر الكتب في أنه لم يخلص للإعراب القرآني، أو الاحتجاج للقراءات أو ما نسميه الاتجاه التطبيقي، ولكنه يمثل أكثر من فن من فنون التأليف النحوي، ففضلاً عن كونه إعراباً للقرآن، حوى الكتاب نماذج للمعاجم اللغوية، نماذج من كتب المذكر والمؤنث، ونماذج من الأخطاء اللغوية وتصويبها أو ما يسمى لحن العامة، وذكر الكسائي أقوالاً للعرب أجازها وبيّن وجه الفصاحة فيها..

٢ - كتاب معاني القرآن للكسائي يعد كتاباً للمبتدئين دون غيرهم - وسنذكر بعد قليل أدلة على ذلك - أما بقية كتب هذه الفترة فتمثل المتوسطين والمتخصصين، وفي إضافة هذا الكتاب إلى بقية الكتب الأخرى خلط بين مراحل التعليم ومستوياته.

والكتاب كما قلنا تعليمي موجه إلى المبتدئين دون غيرهم، وأدلتنا على ذلك:

---

(١) معلوم أن كتاب الكسائي الذي يحمل هذا الاسم مفقود، وقد قام الدكتور عيسى شحاتة عيسى بجمع أقوال الكسائي المتعلقة بالقرآن الكريم والتي ذكرها من جاء بعد الكسائي في هذا الكتاب، ليمثل معاني القرآن عند الكسائي. انظر في عمل المؤلف كلامه في المقدمة ص ١٢ وما بعدها من الكتاب، ط - دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٨.

أولاً: القواعد النحوية البسيطة:

أثناء إعراب الكسائي لبعض الآيات، كان يسوق بعض الأحكام النحوية السهلة التي لا تناسب إلا المبتدئين، مثل: «الفرق بين «بلى» ، و «نعم» ، أنَّ «بلى» إقرار بعد جحد، و «نعم» جواب استفهام بعد جحد»[1].

ومثل ما ذكره في قوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[2] قال الكسائي: «والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعل له أو بعض له قالوا فيه بالتأنيث والتذكير»[3].

وما ذكره في قول الله تعالى: ﴿كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾[4]، قال الكسائي: «لا» تنفي فحسب، «وكلا» تنفي شيئاً وتثبت شيئاً، فإذا قيل: أكلت تمراً؟ قلت: كلا إني أكلت عسلاً لا تمراً ففي هذه الكلمة نفي ما قبلها وتحقق ما بعدها[5].

ولا جدال في أن الكسائي حين يذكر هذه القواعد لا يقصد بها إلا المبتدئين دون غيرهم، وهذا ظاهر من نوعية هذه القواعد. وقد افتقدنا هذه الظاهرة في بقية كتب معاني القرآن وإعرابه.

---

(١) معاني القرآن للكسائي/ ٧٥.

(٢) يوسف/ (١٠).

(٣) معاني القرآن للكسائي/ ١٦٦.

(٤) مريم/ (٨٢).

(٥) معاني القرآن للكسائي/ ١٩٢.



ثانياً: الحرص على التنبيه على الخطأ، وذكر الصواب:

وقد سبق أن ذكرنا ذلك تحت ما يسمى تقويم اللسان ومقاومة اللحن.

والكسائي يسير على هذا المنوال في كتابه، فهو ينبه على أن هذا فصيح، أو يذكر الأفصح، . . . ففي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾[1] قال الكسائي: «تقول: حَرَصْتَ بفلان، بفتح الراء، ولا تقول (تَحْرَص) بفتح الراء»[2].

وفي قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُكُمۡۖ﴾[3].

قال الكسائي: تقول: وعدت فلاناً خيراً ووعدته شراً بغير ألف، فإن لم تظهر الخير والشر وأردت الوعيد قلت: قد أوعدته، قال كعب بن زهير بن أبي سلمى من قصيدة يمدح فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أُنبِئْتُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ أَوْعَدَنِي وَالْعَفْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ مَأْمُولُ[4]

وفي هذا المجال أيضاً ما كان يذكره الكسائي، من أمثلة صحيحة ينبه على أنها جائزة، وأمثلة غير صحيحة يذكر عدم صحتها، ففي قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[5]، [لا تجزي نفس] «قال

---

(١) يوسف/ (١٠٣).

(٢) معاني القرآن/ ١٧٠، والنص سبق نقله من كتاب ما تلحن فيه العامة/ ٩٩.

(٣) إبراهيم/ (٢٢).

(٤) معاني القرآن للكسائي/ ١٧٢.

(٥) البقرة/ (٤٨).

الكسائي: لا يكون المحذوف إلا الهاء، قال: لا يجوز أن تقول هذا رجل قصدت، ولا رأيت رجلاً أرغب، وأنت تريد قصدت إليه وأرغب فيه»[1].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَـٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾[2]، قال الكسائي: «ولا يجوز أن يقال: فلان من آل البصرة، ولا من آل الكوفة، بل يقال: من أهل البصرة، ومن أهل الكوفة»[3].

وهو ينبه المتعلم على الفصيح والأفصح، ففي قوله تعالى: ﴿فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾[4] قال الكسائي:

«يقال بَهِت الرجل (بالكسر) إذا دهش وتحير، وبَهُتَ بالضم مثله، وأفصح منها بُهِت، كما قال الله تعالى: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾[5]؛ لأنه يقال: رجلٌ مَبْهوت ولا يقال باهِت ولا بهيت»[6].

هذا الحرص من الكسائي على ما يقال وما لا يقال، وعلى الفصيح والأفصح، يعكس اهتمامَه الكبير بتقويم لسان المبتدئين، وإذا كانت بقية الكتب تشير إلى مثل هذا، فإن الكسائي توسع فيه توسعاً مفرطاً، مما يضيف دليلاً آخر على أن الكتاب للمبتدئين. وهو لا يكتفي بهذا، بل ينبه كثيراً على قول العرب، وهذا ما سنتحدث عنه في النقطة التالية.

---

(١) معاني القرآن للكسائي/ ٦٨.

(٢) البقرة/ (٤٩).

(٣) معاني القرآن للكسائي/ ٦٩، ٧٠.

(٤) النساء/ (١١٢).

(٥) البقرة/ (٢٥٨).

(٦) معاني القرآن للكسائي/ ١١٩.



ثالثاً: إرشاد المتعلم إلى كلام العرب:

وكثيراً ما ينبه الكسائي المتعلم إلى «كيف تقول العرب في كذا؟» وكأنه يرشد المتعلم إلى كلام العرب، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[1] قال الكسائي: العرب تقول: أقمت عنده مئةَ سنة ومئةَ سِنين»[2].

وفي قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ﴾[3]، قال الكسائي: «سمعت العرب تقول: بحر لُجِّي ولِجِّيّ، و (دُرِّيّ) و (دِرِّيّ) منسوب إلى الدر، و (الكُرسي) و (الكِرسي)، وهو كثير[4]. وفي قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ﴾»[5].

قال الكسائي: «مَنْ» في موضع رفع بالابتداء، وخبره محذوف لما دل عليه، والذي دل عليه (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات) والمعنى: أفمن زُين له سوء عمله فرآه حَسَناً ذهبت نفسُك عليهم حسرات. قال: وهذا كلام عربي حسن ظريف، لا يعرفه إلا القليل[6].

---

(١) الكهف/(٢٥).

(٢) معاني القرآن/١٨٦.

(٣) النور/(٤٠).

(٤) معاني القرآن/٢٠٣ «كوكب دُرّيّ» أي مضيء، تقول دَرَأَ النجم يَدرأ دَرْءاً: إذا أضاء. والدُّرِيّ: جارٍ، والدَّرَى: يلتمع - راجع زاد المسير ٦/ ٤٢ لابن الجوزى، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ - ٢١٩٨٤.

(٥) فاطر/(٨).

(٦) معاني القرآن/٢١٦.

هذه الأمثلة وغيرها كثير تدل على اهتمام الكسائي بمعرفة المتعلم كلام العرب ولغتهم، وهذا بلا شك أسلوب تعليمي.

رابعاً: ومن الأدلة على أن الكتاب للمبتدئين: الإعراب التفصيلي:

كان الكسائي يلجأ كثيراً إلى الإعراب التفصيلي للآيات القرآنية، هذا الإعراب التفصيلي، معلوم أنه يناسب المبتدئين، خصوصاً إذا كان الإعراب بسيطاً وليس هناك ما يدعو لذكره مفصلاً.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[(١)].

قال الكسائي: «مَنْ» في موضع رفع وهي استفهامية مبتدأ، والخبر «يضل»، والجملة في موضع نصب بأعلم، أي أعلم أي الناس يضل[(٢)] وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾[(٣)].

قال الكسائي: «(ما) مصدرية، وانتصب (الكذب) على المفعول به أي لوصف ألسنتكم الكذب»[(٤)].

هذا الإعراب التفصيلي في مواضع لا تحتمل ذلك ما هو إلا صدى للنحو التعليمي المعنى بالمبتدئين. وبقية الكتب تكتفي بالتوجيهات النحوية لما يشكل من الآيات.

---

(١) الأنعام/(١١٧).

(٢) معاني القرآن/ ١٣٥.

(٣) النحل/(١١٦).

(٤) معاني القرآن/ ١٨٠.





خامساً: التمثيل للقواعد النحوية:

فالكسائي يحرص - بعد أن يذكر الحكم أو القاعدة - على أن يتبع ذلك بمثال أو بأمثلة توضيحية، تجعل المبتدئ يستوعب أكثر، القاعدة أو الحكم.

مثال ذلك: قال الكسائي: رأيت العرب إذا لقيت الياء همزة، استحبوا الفتح، فيقولون «إني أعلم» ومن أمثلته أيضاً ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[1].

قال الكسائي: «قَرِيب» نعت ينعت به المذكر والمؤنث والجمع بمعنى ولفظ واحد، يقال: هذه امرأة جَمِيل. وجارية حَسِيب، وليلة مَطِير، وعين كَحِيل، ولحية دَهِين، بغير هاء[2].

وبعد أن تحدثنا عن هذه الجوانب التعليمية في معاني القرآن للكسائي نذكر الآن تنوع مادة هذا الكتاب، فبالإضافة إلى الإعراب - وهو الهدف الرئيسي من هذا الكتاب، حوى الكتاب فنوناً أخرى، وهي:

١- طريقة المعاجم اللغوية:

كان الكسائي يسير في أحيان كثيرة وكأنه يؤلف معجماً لغوياً وليس كتاباً في معاني القرآن. من هذه المواضع ما ذكره في قول الله تعالى: فتركه ﴿صَلْدًا﴾[3]: «يقال صَلَد يَصْلَد صَلَداً، بتحريك اللام، فهو صَلْد

---

(١) الشورى/ (١٧).

(٢) معاني القرآن/ ٢٢٦.

(٣) البقرة/ (٢٦٤).



بالإسكان وهو كل ما لا ينبت شيئاً ومنه جبين أَصْلَد»[1].

ومثله أيضاً ما ذكره الكسائي في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[2] قال: «يقال يَحِب وتَحِب وأَحِب، ويِحب بكسر الياء، وتِحب ويِحب وإِحب، قال: وهذه لغة بعض قيس [يعني الكسر]، قال: والفتح لغة تميم وأسد وقيس، وهي على لغة من قال: حِب وهي لغة قد ماتت»[3].

وفي قول الله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾[4].

قال الكسائي: «غَلَّ يَغِلُّ من الشحناء، وغَلَّ يَغُلُّ من الغَلول وأَغَلَّ يُغِلُّ من الخيانة»[5].

هذه المواضع وغيرها جعلت الكتاب شبيهاً بالمعاجم اللغوية من ناحية، ومن ناحية أخرى جاء شبيهاً بكتب المذكر والمؤنث، وهو ما سنتحدث عنه في السطور القادمة.

٢- كتب المذكر والمؤنث:

وحينما يتعرض الكسائي للحديث عن المذكر والمؤنث، يشعر المرء أنه أمام كتاب في المذكر والمؤنث شبيه بكتب الفراء، وابن جني. ومن المواضع التي تحدث فيها الكسائي عن المذكر والمؤنث:

---

(١) معاني القرآن/ ٩٥.

(٢) آل عمران/ (٣١).

(٣) معاني القرآن/ ٩٨.

(٤) الحجر/ (٤٧).

(٥) معاني القرآن للكسائي/ ١٧٥.

قال الكسائي: الطاغوت يذكر ويؤنث[1]، وفي موضع ثان «حكى أن السكين يذكر ويؤنث»، . . . ولو اكتفى الكسائي بهذا لكان شيئاً طبيعياً، لكن ما جعله وثيق الصلة بكتب المذكر والمؤنث ذكره لقواعد التذكير والتأنيث وأحكامه، وكأنه - كما قلنا - كتاب في المذكر والمؤنث.

من ذلك مثلاً قوله: «وللعرب أحرف كثيرة من المذكر بالهاء على مبالغة المدح والذم كقولهم: رجل شتّامة وعلاّمة وطلاّية وجمّاعة وبذّارة وسيّارة في البلاد، وجوّالة، ورجل راوية ويافعة وداهية ورجل لجوجة وصَرورة، ويقال: رجل هيّابة، ومثلُه جثّامة، ورجل فحّاشة. وكذلك وقّاعة وبسّامة»[2].

ومن ذلك أيضاً: «ويقال: هذه امرأة جميل، وجارية حسيب، وليلة مطير، وعين كحيل، ولحية دهين بغير هاء، وكذلك كل ما كان على فَعِيل وعند المرأة، وكذلك كف خضيب وحَمَارة وديق، قال الله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[3] وقد بنت العرب (فعيلا) بغير هاء أيضاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾[4] ولم يقل عقيمة، وكذلك درّاعة حديد، وقد يكون (فعيلا) أيضاً للجميع فتقول: في الدار نساء كثير وهذه حُبَاب جديد[5].

وفي موضع آخر قال الكسائي: وقد بنت العرب (فَعُولاً) بغير هاء

---

(١) معاني القرآن/ ١١٦.

(٢) معاني القرآن/ ١٩٧ باختصار.

(٣) الشورى/ (١٧).

(٤) الذاريات/ (٢٩).

(٥) معاني القرآن/ ٢٢٦.



أيضاً، من ذلك: هذه امرأة ولود، وكسوب، وخدوم، وودود، وجموح، وعثور، وأم نزور، إذا كانت قليلة الولادة، قال الشاعر:

بُغَاثُ الطَّيرِ أَكْثَرُها فِرَاخاً وَأُمُّ الصَّقْرِ مقلات نَزُورُ

ومنه: أمرٌ بَرور على مثال فعول، قال الشاعر:

فَلَا أَحَدٌ في النَّاسِ لا ابنٌ ولَا أَخٌ ولا أمٌ بَرُورٌ بالبَنِينَ ولا أَبُ[1]

ومن ذلك أيضاً ما قاله في قوله تعالى: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا﴾[2]، قال الكسائي: وقد بنت العرب (فِعَالا)[3] بغير هاء، منه قولهم: امرأة مِكْسال، ومِطعان ومِغناج ومِغْطال ومِتفال ومِبهاج ومِضحاك ومِعْطار، قال الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا﴾[4] وقال ذو الرمة:

غَراءُ عيناءُ مبهاجٌ إِذَا سَفَرَتْ وتعْرَجُ العينُ مِنْها حِينَ تَنْتَقِبُ[5]

هذه القواعد شبيهة الصلة بكتب المذكر والمؤنث، التي عرضناها في فصل سابق، للفراء، والمفضل بن سلمة، وابن الأنباري، وابن جني، وابن فارس.

٣- كتب التفسير:

وقد حرص الكسائي على ذكر معنى الآية التي يذكرها وبهذا أشبه كتاب الكسائي كتب التفسير، من هذه الآيات:

---

(١) السابق/ ٢٤٤. وفي معاني القرآن (ولام برورٌ ولا أبُ).

(٢) النبأ/ (٢١).

(٣) كذا ورد وصوابها (فعالا).

(٤) النبأ (٢١).

(٥) معاني القرآن/ ٢٤٩.

١ - في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[1].

قال الكسائي: «كما أخرجك ربك من بيتك على كراهة من فريق منهم كذلك يجادلونك في قتال كفار مكة، ويودون غير ذات الشوكة من بعد ما تبين أنك إنما تفعل ما أمرت به لا ما يريدونه»[2].

٢ - في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ وَكُفۡرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتۡلِهِمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَقَوۡلِهِمۡ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢۚ بَلۡ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُونَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾[3] قال الكسائي: والمعنى: فأخذتهم الصاعقة بظلمهم إلى قوله ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ﴾، قال: فَفَسَّر ظلمَهُم الذي أخذتهم الصاعقة من أجله بما بعده من نقضهم الميثاق وقتلهم الأنبياء، وسائر ما بين من الأشياء التي ظلموا فيها أنفسهم[4].

هذان النصان وغيرهما يضيفان علماً جديداً إلى كتاب معاني القرآن للكسائي وهو علم التفسير.

٤- كتب اللهجات واللغات:

من يتتبع اللغات واللهجات التي ذكرها الكسائي في كتابه يشك في أن الكسائي يؤلف كتاباً لرصد لهجات العرب ولغاتهم، ومن هذه المواضع التي ذكر فيها لغات العرب ولهجاتهم.

- في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾[5] قال الكسائي: «عالَ

---

(١) الأنفال/ (٥).

(٢) معاني القرآن/ ١٥٢.

(٣) النساء/ (١٥٥).

(٤) معاني القرآن/ ١٢٠.

(٥) النساء/ (٣).

الرجل أي كَثُر عيالُه. . وهي لغة فصيحة، العرب تقول: عَالَ يَعُول، وأَعَال يَعِيل أي كثر عياله»[1].

- في قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾[2]، قال الكسائي:[3] «الضم لغة قيس وكنانة والفتح لغة بنى تميم، وبنو أسد يخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النصب، وحكى الكسائي أنَّ إعرابها لغة بني فَقْعَس» [4].

- وفي الآية الكريمة: ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[5] قال الكسائي: تميم وأسد يقولون: أَرْجِيتَ الأمر: إذا أخرته[6].

هذه العلوم المختلفة التي حواها معاني القرآن للكسائي، جعلت الكتاب مختلفاً إلى حد ما عن كتب الفراء والأخفش والزجاج.

بقيت كلمة أخيرة، وهي الحديث عن طريقة عرض الكسائي لمواد كتابه، ونذكر أننا نجد صعوبة في استنباط طريقة عرض الكسائي لكتابه، هذه الصعوبة ناتجة عن طبيعة الكتاب الذي هو نصوص ونقول من كتب مختلفة، منها كتب للكسائي نفسه مثل كتاب ما تلحن فيه العامة، ونصوص من كتب تلاميذ الكسائي مثل معاني القرآن للفراء، ونصوص من معاصرين للكسائي، مثل كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة، ومعانى القرآن للأخفش، ونصوص من كتب إعراب القرآن ومعانيه، مثل:

---

(١) معاني القرآن/ ١١٠.

(٢) البقرة/ (٣٥).

(٣) يقصد «حيث».

(٤) معاني القرآن/ ٦٧.

(٥) الأعراف/ (١١١).

(٦) معاني القرآن/ ١٤٤، ١٤٥، وللحديث عن اللغات وموقف الكسائي منها، انظر كلام المحقق/ ٤٤.

إعراب القرآن للنحاس، والحجة للفارسي. ونصوص من كتب تتصل بموضوع الكتاب المفقود مثل تفسير الطبري، ونصوص من كتب القراءات والاحتجاج لها مثل: أمالي ابن الحاجب، ونصوص من كتب اللغة والنحو: كالجمل للزجاجي، والمزهر للسيوطي(١).

وقد مثلت كثرة الكتب، وكثرة موضوعاتها مشكلة في تحديد طريقة عرض الكسائي لمادته - وإن كان فيما ذكرناه من تنوع العلوم التي حواها الكتاب - ما يغني عن استنباط طريقة عرض الكسائي لكتابه. ولا ننسى أن الكسائي كتابه مفقود أي إننا لسنا أمام كتاب خطه الكسائي بيده، فيتبع فيه منهجاً معيناً، وإنما هو نصوص منثورة في كتب كثيرة قام بجمعها المحقق(٢).

وبعد، فهذا كتاب معاني القرآن للكسائي. رأيناه كتاباً تعليمياً، ونقلنا نصوصاً من الكتاب دلت بما لا يدع مجالاً للشك أنه مخصص للمبتدئين، من ذلك القواعد النحوية البسيطة، وحرصه على تنبيه المتعلمين على اللحن وإرشاده إلى كلام العرب، واتباعه الإعراب التفصيلي لكثير من الآيات. ثم رأينا الكتاب محتوياً على علوم شتى منها علوم التفسير، وعلوم المعاجم اللغوية، وقضايا التذكير والتأنيث، وقضايا اللغات واللهجات.

ثانياً: كتاب الفراء:

ذكر الفراء أوّلاً اجتماع القراء وكتاب المصاحف على حذف الألف من

---

(١) انظر كلام المحقق عن مصادر الكتاب/ ١٣ وما بعدها.

(٢) للحديث عن القراءات عند الكسائي، وموقفه منها ولغات القبائل... انظر كلام المحقق/ ٤١ وما بعدها.



«بسم الله الرحمن الرحيم» وفي فواتح الكتب، وإثباتهم الألف في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾[1] ثم ذكر علة هذا الحذف «لأنها وقعت في موضع معروف لا يجهل القارئ معناه، ولا يحتاج إلى قراءته، فاستخف طرحها؛ لأن من شأن العرب الإيجاز وتقليل الكثير إذا عرف معناه»[2].

ثم ذكر علة إثباتها في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ «لأنها لا تلزم هذا الاسم. ولا تكثر معه لكثرتها مع الله تبارك وتعالى، ثم ذكر رأيا مؤداه أن الألف حذفت من «بسم الله»؛ لأن الباء لا يسكت عليها فيجوز ابتداء الاسم بعدها. ثم أجاب عن ذلك «فقد كتبت العرب في المصاحف (واضرب لهم مثلاً)، بالألف والواو لا يسكت عليها في كثير من أشباهه، فهذا يبطل ما ادعى»[3].

ثالثاً: معاني القرآن للأخفش:

قال الأخفش: «اسم في التسمية صلة زائدة، زيدت ليخرج بذكرها من حكم القسم إلى قصد التبرك؛ لأن أصل الكلام «بالله» وحذفت الألف من «بسم» في الخط تخفيفاً، لكثرة الاستعمال، واستغناءً عنها بباء الإلصاق في اللفظ والخط. فلو كتبت «باسم الرحمن» أو باسم القادر، أو باسم القاهر لم تحذف الألف.

والألف في «اسم» ألف وصل؛ لأنك تقول «سُمَيٌّ» وحذفت؛ لأنها ليست من اللفظ»[4].

---

(١) الواقعة ٥٦/ ٧٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ١، ٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٢.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٤٧.

رابعاً: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:

بدأ الزجاج كتابه بمقدمة صغيرة «هذا كتاب مختصر في إعراب القرآن ومعانيه. ونسأل الله التوفيق في كل الأمور، ثم بدأ في إعراب «بسم الله الرحمن الرحيم» فذكر أن الجالب للباء معنى الابتداء، كأنك قلت: بدأت باسم الله الرحمن الرحيم. إلا أنه لم يحتج لذكر بدأت؛ لأن الحال تنبئ أنك مبتدي».

ثم انتقل إلى سبب سقوط الألف من «بسم الله» في اللفظ «أنها ألف وصل، دخلت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، والدليل على ذلك أنك إذا صغرت الاسم قلت «سُمَيٌّ».

بعد ذلك انتقل للحديث عن اللغات في «اسم» «والعرب تقول: هذا اسم، وهذا أسم، وهذا سُمٌ»، قال الراجز:

بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمُه

وسُمُه أيضاً، روى ذلك أبو زيد الأنصاري وغيره من النحويين.

ثم انتقل للحديث عن اشتقاق الاسم فقال: «ومعنى قولنا: اسم، أنه مشتق من السمو، والسمو الرفعة، والأصل فيه سَمَوٌ، بالواو على وزن جَمَلٌ».

ومن قال إن «اسماً» مأخوذ من وسمت فهو غلط؛ لأنا لا نعرف شيئاً دخلته ألف الوصل وحذفت فاؤه، أعني فاء الفعل.

ثم ذكر حركة الباء ومعناها في «بسم الله» فقال: وزعم سيبويه أن معنى الباء الإلصاق، تقول: كتبت بالقلم والمعنى أن الكتابة ملصقة بالقلم. وهي

مكسورة أبداً؛ لأنه لا معني لها إلا الخفض، فوجب أن يكون لفظها مكسوراً ليفصل بين ما يجر وهو اسم نحو «كاف» قولك كزيد، وما يجر وهو حرف نحو بزيد، لأن أصل الحروف التي يتكلم بها وهي على حرف واحد الفتح أبداً، ثم استطرد في الحديث عن بعض اللامات، لام كي، لام التوكيد. بعد ذلك ذكر أن اسم الله عز وجل، الألف فيه ألف وصل وذكر أنه يكره أن يذكر جميع ما قاله النحويون في اسم الله تنزيها لله عز وجل.

بعد ذلك انتقل للحديث عن قوله عز وجل: ((الرحمن الرحيم)) فذكر أن هذه الصفات لله عز وجل، معناه فيما ذكر أبو عبيدة ذو الرحمة، ولا يجوز أن يقال «الرحمان» إلا لله، وإنما كان ذلك لأن بناء فعلان من أبنية ما يبالغ في وصفه. ثم ذكر سبب خفضها: «وخفضت هذه الصفات، لأنها ثناء على الله عز وجل، فكان إعرابها أعراب اسمه، ولو قلت في غير القرآن بسم اللهِ الكريمَ والكريمُ، والحمد لله ربَّ العالمين وربُّ العالمين جاز، فمن نصب رب العالمين، فإنما ينصب لأنه ثناء على الله، ثم ذكر قول الشاعر:

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ ... إِلَّا نُمَيْراً أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا

الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَداً ... والقَائِلِينَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا

فذكر أنه يجوز نصب «الظاعنين» على ضربين، الأول أنه تابع «نمير» والأخر على الذم، وكذلك في «القائلين» لك فيه النصب والرفع..[1].

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٩ وما بعدها.



خامساً: الإبانة والتفهيم عن معاني «بسم الله الرحمن الرحيم» للزجاج:

ذكر الزَّجّاج في مقدمته انه تدبر قول الله جل اسمه «بسم الله الرحمن الرحيم» فوجد فيه ثمانين سؤالاً، وقد ذكر الزجاج هذه الأسئلة في المقدمة، ثم أجاب عنها بعد ذلك، وهذه الأسئلة هي: «منها قوله في «بسم» أربعون سؤالا، ما معنى بسم، وما تفسيره، وما إعرابه، ولِمَ ابتدئ بالباء، ولِمَ اختيرت الباء من بين حروف الجر، ولِمَ حذف الباء وما بعدها، ولِمَ كسرت الباء، ولِمَ لَمْ تفتح في المكني، ولِمَ لَمْ يقل بالله مكان بسم الله، ولم قال «لبيد» «ثم اسم السلام عليكما»، ولم قال أبو عبيده: السلام عليكما، ولِمَ سميت الباء حرف جر، وما موضع الباء من الإعراب وما اشتقاق اسم وما وزنه. وهل هو تام أو ناقص وما المحذوف منه، ولم حذف من آخره حرف. ولم زيد في أوله ألف وصل. وكيف كان قبل دخول الألف، ولم سكن أوله حتى احتاج إلى الألف. وكم في «بسم» من لغة، ولم حذفت الألف في اللفظ، ولم سكنت السين على لغة من قال «بسم» بلا ألف. ولم دخلت الأسماء ألف وصل. ولِمَ لَمْ تزد الألف في أب وأخ وقد حذف آخرهما. وما حجّة من قال: هو مأخوذ من السمة ولم حذف الفعل الذي قبل الباء. وهل تضمر فعلاً أو أفعالاً مختلفة. ولم حذفت الألف من الكتاب. ولم أثبتها مع غير اسم الله. وكم اسماً تدخل ألف الوصل فيه. ولم دخلت في (امرئ) ولم نحذف منه شيئاً، ولم سميتها ألفاً، والألف لا يبتدأ بها. وهل تبني من اسم فعلاً ولم اختيرت الباء من بين حروف المعجم. وهل يحذف الألف في الخط في قوله «بسم الله مجريها ومرسٰها» وهل يجوز قطع هذه الألف. ولم قال بعضهم إن اسماً مبني

من الأمر من قولهم: اسم فلانا. ولم قالوا «اسم» لكل لقب يقع على مذكور».

هذه هي الأسئلة المتعلقة بلفظ «بسم» أما لفظ الجلاله ففيه عشرون سؤالاً: «هل هو اسم أو صفة؟ هل له اشتقاق. وما اشتقاقه وهل يمثل بفعل. وما مثاله من الفعل. وما وجه صفاته. ولِمَ دخلت عليه الألف واللام ولِمَ حذفت الهمزة. ولم فتحت الألف مع اللام. ولم قالوا: لاهِ أبوك فحذفوا إحدى اللامين؟، وأي اللامين محذوفة. ولم دخلت عليه التاء في القَسَم دون غيرها وما الفرق بين اللام فيه وبينها في النجم والثريا وما معنى قولهم فلان يتألَّه وكم لاماً في قولك الله، وفي قولك لله. وما موضعه من الإعراب. ولم دخلت عليه «يا» في النداء. ولَمْ تدخل على ما فيه الألف واللام. ولِمَ يفخم بعد الضم والفتح ولا يفخم بعد الكسر. وكم ألفاً فيه. ولِمَ إذا دخلت ألف الاستفهام على ألفه لا يحذف.

هذه هي الأسئلة المتعلقة بلفظ الجلالة أما «الرحمن الرحيم» ففيهما عشرون سؤالاً «هل هما اسمان أو صفتان، هل هما مشتقان أو غير مشتقين، هل معناهما واحد. أو لكل واحد معنى على انفراده، وما وزنهما. وهل هما جاريان على فعل أو لا؟ ولم قدم الرحمن على الرحيم. وهل يجوز تقديم الرحيم عليه. ولم لا يوصف الرَّجُل بـ «الرحمن» ويوصف بـ «الرحيم» وعلى أي وجه وصف الله جل وعلا بهما. وما إعرابهما، وهل يجوز غير الجر فيهما، وهل كانت العرب تعرب «الرحمن»، ولم ذهبت لامها في اللفظ، ولم كتبت في الخط ولا لفظ لها، ولم حذف الألف الذي بعد الميم في الكتاب. وهل هما

متعديان بمعني واحد أو بمعنَيْن وما وجه قول من قال: هما اسمان دقيقان أحدهما أدق من الآخر. وما وجه وصف الله عز وجل بهما. وهل عرف ذلك منه. وهل كانا مع اسم الله جل اسمه في أول نزولهما أو أضيفا إليه» .

هذه هي جملة الأسئلة المتعلقة بقولنا «بسم الله الرحمن الرحيم»، وقد أجاب عنها الزجاج فكان هذا مجمل كتابه.

* * *

⋆ مقارنة بين معاني القرآن للزجاج، والإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم للزجاج

أولاً: المسائل المشتركة:

قلنا منذ قليل أن المقارنة ستكون من خلال إعراب «البسملة»، وبطبيعة الحال لا بد أن تكون هناك مسائل مشتركة، أولاً لوحدة الموضوع، وهو إعراب البسملة، وثانياً لوحدة المؤلف وهو «الزَّجَّاج».. ونذكر الآن المسائل المشتركة الموجودة في الكتابين.

١ - المضمر في البسملة.
٢ - سقوط الألف من «بسم الله» وسبب ذلك وإثباتها في سائر أسماء الله الحسنى.
٣ - اشتقاق «الاسم».
٤ - حركة الباء في قولنا «بسم الله».
٥ - الألف في لفظ الجلالة ألف وصل.
٦ - المحذوف من اسم، ابن، أخ.
٧ - اللغات في «اسم».
٨ - معنى «الرحمن الرحيم».
٩ - إعراب «الرحمن الرحيم»، وهل يجوز فيهما إعراب آخر.

هذه هي البسملة المشتركة في إعراب «الزجاج» للبسملة في كتابيه



معاني القرآن والإبانة والتفهيم. . ولنا على هذه المسائل ملاحظتان:

١ - استطرد الزجاج في كتابَيْهِ أثناء إعرابه للبسملة، مثل استطراده في تصغير «ابن»، المحذوف من أب وأخ، حركات الحروف، حيث تحدث عن حركة الباء في البسملة، ثم استطرد في أن «ما يجر وهو حرف وما يجر وهو اسم، وأصل الحروف التي يُتكلَّم بها وهي على حرف واحد، الفتح أبداً. والفرق بين قولنا: «إن هذا لزيدٍ، إن هذا لزيدٌ ثم تحدث عن لام كي ولام الإضافة» .

هذه الاستطرادات غير المتصلة بإعراب البسملة وجدت في الكتابين. وإن كانت هناك استطرادات أخرى ذكرها الزجاج في الإبانة، ولم يذكرها في معاني القرآن مثل: «لم اختيرت الألف للتعويض من بين حروف المعجم، لم سميت أَلِفاً وهي همزة؟، الفرق بين الألف والهمزة، لم زيدت ألف الوصل في «اؤمر» مع انه لم يحذف منه شيء» واللغات في «اَمرؤ» ، لم جعل واضع حروف العربية الهمزة أوَّلاً، الهمزة لها ثلاث صور وأربعة أحكام. لم كسرت الألف في «اَمرئ» في الابتداء، وقد يكون ثالثه مضموماً، ألف أَيْمُن في القسم نوعها وحركتها. لم اختيرت اللام حرفاً للتعريف، دون سائر حروف المعجم.

كل هذه الاستطرادات ذكرها الزجاج في كتابه «الإبانة» ولم يذكرها في كتابه «معاني القرآن».

٢ - لم يتحدث الزجاج في معاني القرآن عن لفظ الجلالة إلا في قوله: «الألف فيه ألف وصل» ثم ذكر أنه يكره أن يذكر جميع ما قال النحويون في اسم الله تنزيها لله عز وجل - وإن كان ذكر ذلك في

مكان آخر - إلا أن ما يهمنا هو أنه لم يتحدث عن لفظ الجلالة أثناء حديثه عن البسملة، إلا أنه في كتاب الإبانة والتفهيم ذكر عشرين سؤالاً عن لفظ الجلالة فقط وقد سبق ذكر هذه الأسئلة. وهذا يجرنا إلى الحديث عن المسائل التي ذكرها الزجاج في الإبانة ولم يذكرها في معاني القرآن. وهذه المسائل هي:

١ - معنى قولنا «بسم» عند أهل التفسير.
٢ - لم اختيرت الباء من بين حروف الجر؟
٣ - لم سكنت السين في «بسم» ؟
٤ - الوزن الصرفي لكلمة «اسم» .
٥ - موضع الباء في «بسم» من الإعراب.
٦ - هل يصح أن نبني من اسم فعلا؟

هذه هي المسائل التي ذكرها الزجاج في الإبانة ولم يذكرها في معاني القرآن، والملاحظ أنه لا يوجد في هذه المسائل ما يتعلق بإعراب «الرحمن الرحيم» ، فعلى الرغم من أن الزجاج ذكر عشرين سؤالاً يتعلق كل سؤال منها حول «الرحمن الرحيم» فإنه لم يذكر إلا:

- معنى الرحمن الرحيم، موضعها من البسملة، توجيه وصف الله تعالى بهما وهو غير محتاج إلى بيان الصفة، إدغام اللام في الراء فيهما، هل يجوز أن يجر أحد الوصفين ويرفع الآخر» ، وهذه المسائل تكاد تكون هي في معاني القرآن.

هذا ولم توجد مسائل ذكرها الزجاج في معاني القرآن ولم يذكرها في الإبانة والتفهيم. ونتحدث الآن عن الشواهد النحوية في الكتابين.



الشواهد النحوية:

لم يقع في كتاب معاني القرآن أثناء الحديث عن البسملة إلا شاهد واحد، وهو قول الشاعر:

وَكُلُّ قومٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ إِلّا نُمَيراً أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّاعِنِينَ ولمَّا يُظْعِنُوا أَحَداً والقَائِلِين لِمَنْ دارٌ نُخَلِّيهَا

وذلك ليستشهد على أنه يجوز أن يقال في غير القرآن بسم الله الكريمَ، والكريمُ.

أما الشواهد في كتاب الإبانة والتفهيم فقد بلغت ثلاثين شاهداً شعرياً.

وسنتحدث عنها أثناء المقارنة بين الإبانة والتفهم وتلقين المتعلم، والإيضاح من حيث المسائل الخلافية.

وبعد هذا العرض السريع لإعراب هؤلاء النحاة للبسملة نتحدث الآن عن الجوانب التعليمية في هذه الكتب.

الجانب التعليمي في كتب معاني القرآن وإعرابه[1]

قبل أن نتحدث عن الجوانب التعليمية نذكر أن المتعلم يظل في حاجة إلى مادة لغوية يطبق عليها ما سبق أن درسه، والمعلم يدرك هذا فيلجأ أحيانا إلى أمثلة تطبيقية، ويقوم بإعرابها للمتعلمين، كما كان يفعل ابن السراج في كتابه «الأصول»، وسوف نتحدث عن ذلك في الصفحات القادمة.

(١) سبق أن ذكرنا الجوانب التعليمية في معاني القرآن للكسائي فلا حاجة لتكرار الحديث.



وقد يتطرق المعلم إلى إعراب الشواهد التي تقع في كتابه والتي يشعر أن المتعلم بحاجة إلى معرفة وجه الشاهد فيها والأوجه الإعرابية في الشاهد.

وقد يختار المعلم الأبيات المشكلة الإعراب ويتصدى لإزالة ما أشكل فيها، ويجهد نفسه في ذكر كل وجوه الإعراب الممكنة، في البيت، كما كان يفعل «أبو على الفارسي» في كتابه «الشعر».

وقد يكون القرآن الكريم هو المادة التي يطبق فيها النحوي قواعده ومسائله.

إذن موضوع إعراب القرآن تعليمي، يُعنى فيه المعلم بمراجعة قواعد النحو التي سبق أن تعلمها الطالب، لذلك يجيء النحو التطبيقي في آخر درجات النحو التعليمي، بعد أن يستكمل المتعلم دراسة النحو وقواعده.

ونود - فيما يلي من الصفحات - أن نتحدث عن الجوانب التعليمية في هذه الكتب.

١- طريقة الأسئلة والإجابة عليها:

وقد اتبع هذه الطريقة الزجاج في كتابه «الإبانة والتفهيم»، فقد ذكر الزجاج في مقدمته أنه تأمل قول الله جلّ اسمه «بسم الله الرحمن الرحيم» فوجد فيه ثمانين سؤالاً.

وهذه الطريقة من لوازم النحو التعليمي، وفيها يجعل المؤلف نفسه تلميذاً يسأل، ومرة أستاذاً يجيب على تلك الأسئلة.

ومثل هذه الطريقة، طريقة الأخذ والرد، بمعنى أن يَتَخَيّل المعلم



تلميذاً أمامه يعترض على قوله، والمعلم يرد هذا الاعتراض، وهكذا وقد سار على هذه الطريقة الفرّاء في كتابه «معاني القرآن».

والأخفش يتخيل تلميذاً أمامه، يقول: فلو كتبتَ «باسم الرحمن أو باسم القادر، أو باسم القاهر لم تحذف الألف»[1].

وكذا يفعل الزجاج في كتابه «معاني القرآن وإعرابه» يقول الزجاج «كأنك قلت بدأت باسم الله الرحمن الرحيم، وفي موضع آخر»، والدليل على ذلك أنك إذا صغرت الاسم قلت سُمَيٌّ..[2].

وهذه الطريقة يشعر فيها القارئ للكتاب وكأنه جالس أمام الشيخ، والشيخ يخاطبه، وقد يثار في ذهن الطالب سؤال، يجد الشيخ قد ذكره في كتابه.

٢ - ومن الجوانب التعليمية في هذه الكتب، **التعليل**، وتعد العلة مقياساً لمعرفة المقصود من الكتاب، فإذا كان الكتاب للمبتدئين لم يهتم المؤلف كثيراً بالتعليل، وإن اضطر إلى التعليل وردت العلل عنده بسيطة أو ما يسمى العلل الأول. وهذا يناسب المتوسطين كذلك.

أما المتخصصون فيكثر التعليل في الكتب المخصصة لهم وهي علل ليست بسيطة كعلل المبتدئين، أو ما يسمى العلل الثواني والثوالث.

ونأتي إلى العلل الواردة في هذه الكتب، فهي علل بسيطة تناسب المبتدئين والمتوسطين. ومن أمثلة ذلك، ذكر الفراء لعلة إثبات الألف

(١) معاني القرآن للأخفش ١/١٤٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩.



في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾، قال الفراء، لأنها لا تلزم هذا الاسم، ولا تكثر معه ككثرتها مع الله تبارك وتعالى»[1].

وعلل الأخفش لحذف الألف من «بسم الله» قال الأخفش: «تخفيفاً، لكثرة الاستعمال، واستغناء عنها بباء الإلصاق في اللفظ والخط»[2]، وهذا شأن العلل في الكتب التي نتحدث عنها.

* * *

(١) معاني القرآن للفراء ١/١، ٢.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/١٤٧.

مجالس ثعلب

وهي عبارة عن مجموعة من المجالس التي ألقى فيها أبو العباس ثعلب دروساً في مختلف الفنون، قرآن - حديث - تفسير، نحو، أدب، تاريخ. . . وقد روى لنا تلامذة ثعلب «ابن الأنباري، اليزيدي، أبو عمرو الزاهد. .» كل ما كان يحدث في المجالس، من أسئلة وأجوبة، ومن مقابلات تَمَّتْ بين ثعلب وآخرين.

وقبل أن نتحدث عن طريقة عرض هذه المجالس، نفرِّقُ أولا بين الأمالي، والمجالس، يقول الأستاذ عبد السلام هارون: «الأمالي كان عليها الشيخ أو من ينيبه عنه بحضرته، فيتلقفها الطلاب بالتقييد في دفاترهم، وفي هذا يكون الشيخ قد أَعَدَّ ما يمليه أو يلقى إلى الطلبة ما يشاء من تلقاء نفسه، وأمّا المجالس، فتختلف عن تلك بأنها تسجيل كامل لما كان يحدث في مجالس العلماء، ففيها يلقي الشيخ من تلقاء نفسه، وفيها كذلك يسأل الشيخ فيجيب، فيدون كل ذلك فيما يسمى مجلساً»[1].

أي أننا أمام تسجيل لما كان يحدث في مجلس الأستاذ أمام تلامذته، من إلقاء هؤلاء التلامذة بعض الأسئلة على أستاذهم، ومن إجابة الأستاذ على هذه الأسئلة، - وقد يتردد في الإجابة - أو يقول: لا أدري. . .

(١) مجالس ثعلب. شرح وتحقيق أ. عبد السلام هارون. دار المعارف ١/ ٢٣، وهذا من كلام المحقق رحمه الله.



وأحيانا كان يعترض المجلس دخول بعض أصحاب ثعلب عليه، وتدور بينهم وبين ثعلب مساجلات تَمَّ تسجيلُها في هذه المجالس، وهذا ما يدعونا للحديث عن الفرق بين التأليف النحوي المعتاد، وبين مجالس ثعلب.

هناك عدة فروق بين المؤلفات المعتادة، التي تذكر المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول... وبين هذه المجالس نوجزها في الآتي.

١ - ترتيب الموضوعات:

المعهود في كتب النحو المعتادة أنها تسير حسب ترتيب معين للموضوعات النحوية والصرفية - وَلَسْنَا في مجال الحديث عن هذا الترتيب- ما يهمنا الآن هو ذكر اتباعها لترتيب معين. أما بالنسبة للمجالس فلا تسير حسب ترتيب معين، وإنما تتوارد الأفكار على ذهن الأستاذ أو الشيخ فيلقيها على تلامذته، وقد تحدث مناقشة من التلاميذ تجعل الأستاذ ينتقل إلى موضوع آخر، أو يستطرد في ذات الموضوع، أي أن انتقال الأستاذ من موضوع لموضوع يأتي حسب توارد أفكارِه أوّلاً، وحسب ظروف تلامذته ثانياً، وحسب ما قد يرد على المجلس، من دخول بعض العلماء ثالثاً.

٢ - تداخل الموضوعات في المجالس:

في الكتب النحوية المعتادة، يعالج المؤلف، موضوعات النحو، وأحياناً الصرف، وقد يتطرق إلى الهجاء أو الخط...، أما في المجالس، فقد حوت معظم العلوم والفنون، وسنذكر مثالاً لكل علم



من علوم هذه المجالس - وسنستبعد علم النحو لأن الحديث عنه سيأتي قريباً - إن شاء الله.

فمن علوم القرآن والتفسير ما ذكره في قوله عز وجل: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّاهِدِينَ﴾[1].. أي كانوا من الزاهدين فيه، أي اشتروا على زهدٍ منهم[2].

ومن مجال التاريخ والسيرة، ما ذكره عن أسماء بنت أبي بكر قالت: «رأيت زيد بن عمرو بن نفيل مسنداً ظهره إلى الكعبة في الجاهلية، وهو يقول: يا معشرَ قريشٍ، إياكم والزِّنَى فإنه يورث الفقر»[3].

كما أن المجالس حوت أخباراً أدبية، مثل قصة بردة كعب بن زهير، حين قدم هو وأخوه «بُجَيْر» إلى رسول الله ﷺ، فأسلم «بجير» فلما علم ذلك كعب أنشد:

أَلَا أَبْلِغَا عَنِّي بُجَيراً رِسَالَةً ... عَلَى أَيِّ شَيءٍ وَيبَ غَيرِكَ دلَّكَا

عَلَى خُلُقٍ لَمْ تَلْقَ أُمّاً وَلَا أَباً ... عَلَيهِ وَلَمْ تُدرِكْ عَلَيهِ أَخاً لَكَا

ولما بلغت أبياته رسول الله ﷺ أهدر دمه، فقال كعب قصيدته المشهورة يعتذر فيها للرسول... إلخ[4].

كما حوت المجالس نقداً أدبيا، حيث أنشد ثعلب لرؤبة:

وَمِحْوَرٍ أُخْلِصَ مِنْ مَاءِ اليَلَبْ

---

(1) يوسف ١٢/ ٢٠.

(2) المجالس/ ٢٠٩.

(3) المجالس/ ٢١٩.

(4) المجالس/ ٣٤٠، ٣٤١.



قال ثعلب: «ظن رؤبة أنه من حديد، وإنما هو جلود»[1].

كما حكى ثعلب أقوالاً وأمثالا سمعت عن العرب. يقول ثعلب: والعرب تقول: لا آتيك ما أَنَّ في بحرٍ قطرة، ولا آتيك ما دامت السماءُ سماءً، ولا آتيك ما السماءُ سماءً ولا آتيك ما سَمَرَ - وَأَسْمَرَ ابْنا سَمِير، يعني الليلَ والنهار، ولا آتيك ماحنَّ الضبُّ في إِثْرِ الإبل الصَّادِرة، ولا آتيك هُبَيْرَةَ بن سَعْد..[2].

كما قامت المجالس مقام المعاجم اللغوية، حين تحدث ثعلب عن مادة «عرض» ومشتقاتها، يقول ثعلب: «يقال: لبنٌ طيب العِرْض، وامرأة طيبة العِرْض، أي الريح، وطيبة العَرْف، وقال بعضهم: العِرْض: الجسد، والعَرْف، والعِرْض عِرْض الإنسان، وما ذُمَّ منه أو مُدِح، والعَرْض ما كان من مالٍ ليس بذهبٍ ولا بفضة، والعَرْض من كل أصناف المال، والعَرَض: ما عَرَض للإنسان من أمر لا يحتسبه... إلخ»[3].

كل هذه الموضوعات وغيرها اشتملت عليها مجالس ثعلب، وهكذا - كما سبق أن قلنا - فرقٌ بينها وبين المؤلفات النحوية المعتادة.

بعد أن تحدثنا عن الفرق بين المجالس والمؤلفات النحوية، وبعد أن ذكرنا أمثلة للموضوعات غير النحوية، نتحدث الآن عن الموضوعات النحوية في المجالس، وهذه الموضوعات قليلة إذا قورنت بالمسائل اللغوية، أو بالعلوم الأخرى.

---

(١) المجالس/ ١٣٢.
(٢) المجالس/ ٣٢١.
(٣) المجالس/ ٥١٩ - ٥٢٠.





ويمكن تقسيم المسائل النحوية في المجالس إلى:

١ - **ما يتصل بسيبويه**: حيث تتبع آراءه في أكثر من موضع، ووقف من هذه الآراء موقف الناقد، ومن أمثلة ذلك في قولنا: «يا أيها الرجل»، حيث قال سيبويه والخليل وأصحابهما: «يا» نداء و «ها» تنبيه، و«أي» المنادى، والرجل وما جاء بعد «يا أيها» وصف لازم، قال ثعلب: وهذا لا يصح، قال الفراء: الدليل على أنه ليس كما قالوا: إنه يقال: يا أيهذا أقبل، فيسقط الثاني، الذي زعم أنه وصف لازم»[١].

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما يتصل بـ «فصاعداً»، حيث ذكر ثعلب أن سيبويه لا يقوله بالواو، ونحن نقوله بالواو والفاء وثم، والمعنى في الثلاثة واحد[٢].

٢ - **ما يتصل بالكسائي والفراء**، وغالباً ما ينقل آراءهما ليرد على أهل البصرة كما يسميهم فمثلاً في الشاهد:

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَة الفَاخِرِ

قال الفراء: «طلب الكاف ففتح، وقال أهل البصرة لم يجره، وهذا باطل؛ لأنهم قد أنشدوا: فسبحاناً فسبحانا. بالنصب»[٣].

وفي قولنا: «أرأيتك، أرأيتكما، أرأيتكم. . . قال أهل البصرة: الكاف لا موضع لها، وإنما هي للخطاب، وقال الكسائي: الكاف موضع نصب»[٤].

---

(١) المجالس/ ٤٢.
(٢) المجالس/ ١٧٨.
(٣) المجالس/ ٢١٧.
(٤) المجالس/ ٢١٦.

وقد يسوق ثعلب بعض الأحكام النحوية، مثل: قوله: «إنما أثبت الهاء في قولهم يا زيداه، للوقوف. ويا زيد ورجل الظريفيين يجوز، قال: ولا يجوز «رجلُ أقبل» ، كما يجوز زيدُ أقبل؛ لأنَّ الرجل ينصرف فيما لا ينصرف فيه زيد»[1].

وبعد، فهذه طريقة عرض مجالس ثعلب.

* * *

---

(١) المجالس/ ٢١١.

الجانب التعليمي في المجالس

هذا النوع من الكتب يظهر فيه الاتجاه التعليمي بصورة واضحة، أسئلة واستفسارات من علوم شتى تلقى على عالم ليتولى توضيحها والإجابة عليها...

وفي البداية يتحدث ثعلب عن أهمية علم النحو فيقول: لا يصح الشعر ولا الغريب ولا القرآن إلا بالنحو، والنحو ميزان هذا كله، تعلموا النحو فإنه أعلى المراتب[(١)].

والقارئ لكتابه يجد صفته التعليمية فيها من إيراد المسألة على هيئة سؤال، ومن تعليق عليها يمثل قوله: فإن قلت كذا كان كذا، أو قل كذا...

فهو يقول مثلاً: ناقةٌ حَلوب وحَلوبة، وامرأة صَبور ولا تقل صبورة، وصبور معدولة عن الفعل، إذ كان مفعولاً به أدخلوا الهاء وإذا لم يكن مفعولاً لم يدخلوا الهاء[(٢)].

ويقول: إذا قالوا (أَفعَلُ) واقع بعده فعل[(٣)]، فإنه لا يُثنّى ولا يُجمع ويوحَّد[(٤)] فتقول: أخوك أفضل قائم وأختك أفضل قائم، أريد أفضل

---

(١) المجالس/ ٣١٠.

(٢) المجالس/ ٣١٦.

(٣) أراد بالفعل الاسم الدال على حدث.

(٤) المجالس/ ٤٦٣.



من قام فإن وقع (رجل) كان خطأً ولا يقولون: أخوتك أفضل رجل، لأنه لا يكون بمعنى (مَنْ)[1].

كما نجد لديه أحياناً اهتماماً بذكر التعريفات وتحديد الأبواب. فهو يقول مثلاً: المقصور ما لم يحد، ياء وواو قبلها فتحة مثل: قفا ومرعى. والممدود، مثل عطاء وكساء. والسالم: الذي ليس من بنات الياء والواو[2].

ويتحدث عن أنواع الفعل اللازم والمتعدى فيقول: «كل ما كان في البدن من الأسقام فهو لا يتعدى، وماضيه ودائمه واحد، كقولك: هَرِمَ فهو هَرِمٌ وفَزِعَ فهو فَزِعٌ، ومَرِضَ فهو مَرِضٌ ومَرِيضٌ»[3].

كما نجد لديه اهتماماً بتعدد التوجيه النحوي وهو وسيلة تعليمية أيضاً، فهو يعلق على قوله تعالى: «يا ليتنا نرد ولا نكذب»[4] فتقول: من نصب فالواو حرف جواب، ومن رفع أدخله في التمنى[5].

وحين يجد الفعل المعتل مجزوماً ولا يحذف منه حرف العلة في مثل قول الشاعر:

كَأَنَّ العينَ خَالَطَها قَذَاهَا ... بِعُوَّارٍ فَلَمْ تَقْضِي كَرَاهَا

يعلق عليه بقوله: اكتفى بتسكين الياء في «تقضي» مكان الجزم[6].

---

(١) يتحدث في هذه المسألة عن اسم التفضيل المضاف إلى نكرة يلتزم إفراده وتذكيره.

(٢) المجالس/ ٢١٧.

(٣) المجالس/ ٤٠٠.

(٤) الأنعام/ (٢٧).

(٥) المجالس/ ٥٨٢.

(٦) السابق/ ٣٨.

وحين يجد الفعل مرفوعاً وهو في حال نصب كما في قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ وَأَلّا تُشْعِرَا أَحَدَا

يعلق عليه بقوله: هذه لغة تشبِّه «بما»[1].

ويقول تعليقاً على قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾[2] ذلك في موضع رفع ونصب، من نصب أراد فَعَلنا ذلك، ومن رفع أراد فعلنا لِيَعْلَمُ ذلك، فيرفع باللام[3].

وحين عرض لقوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾[4] يقول: أراد فأقول الحق حقاً، ومن رفع قال: فأنا الحقُّ والحقُّ قولي، وأقول في صلة الحق والحق يمين، ومن قال فالحقُّ والحقَّ، قال فأنا الحقُّ وأقول الحقَّ[5].

كما أنه يسند الآراء لأصحابها أحيانا فيقول تعليقاً على قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[6] الكسائي يقول فيها: فآمنوا يكن خيراً لكم. والفراء يقول: فآمنوا إيماناً خيراً لكم. والخليل يقول: أضمر افعلوا خيراً لكم[7].

ومن أظهر المسائل على تعليمية هذا الكتاب قوله: إذا قالوا الحمد لربنا والشكر لربنا أوجبوا أن «ذا» له، وإذا نصبوا وقالوا حمداً وشكراً فإنما أتبعوه

---

(١) (أي تشبه بما المصدرية). راجع السابق/ ٣٢٢.

(٢) يوسف/ (٥٢).

(٣) المجالس/ ٣٢٢.

(٤) صَ ٣٨/ ٨٤.

(٥) المجالس/ ٣١٦.

(٦) النساء/ (١٧٠).

(٧) المجالس/ ٣٠٧.

كلام من شكر وذكر. وربما فعلوه في الألف واللام فقالوا الشكر لك والحمد لك[١].

كما تحدث عن تركيب بعض الأدوات وشرح ما فيها فيقول: أصل (لولا) أن «لو» للتمنى و «لا» للجحد.

فلما ضمتا صارتا كلمة واحدة، لو كان كذا لكان كذا، لولا أنه كان كذا لكان كذا[٢].

ويتحدث عن كسر همزة إن وفتحها فيقول تعليقاً على قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾[٣] إذا جاءت (إن) الثقيلة مع لولا فليس غير الفتح، فإذا خُفِّفَت كُسِرت[٤].

ومن دلائل تعليميته حرصه على ذكر اللغات الفصيحة، وتحديدها من غيرها، فهو يقول: «ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضَبَّة»[٥].

---

(١) المجالس/ ٣٢٤.

(٢) المجالس/ ٥٥٩.

(٣) الواقعة/ (٨٦).

(٤) المجالس/ ١٣٢.

(٥) المجالس/ ٨٠ - ٨١.

مقارنة بين كتابي الإبانة والتفهيم للزجاج (ت٣١١هـ)، وتلقين المتعلم لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) من خلال إعراب البسملة

الإبانة والتفهيم عن معاني «بسم الله الرحمن الرحيم».

موضوعات الكتاب: الكتاب عبارة عن ثمانين سؤالاً تدور كلَّها حول «بسم الله الرحمن الرحيم»، والأسئلة مقسمة كالتالي:

١ - أربعون سؤالاً حول لفظ «بسم».

٢ - عشرون سؤالاً حول لفظ الجلالة.

٣ - عشرون سؤالاً حول «الرحمن الرحيم».

فمن الأسئلة المتعلقة بـ «بسم» ما معناه؟، وما تفسيره ولِمَ ابتدئ بالباء؟، ولِمَ اختيرت الباء من بين حروف الجر.

ومن الأسئلة المتعلقة بلفظ الجلالة، هل هو اسم أو صفة؟ هل له اشتقاق؟ وما اشتقاقه؟ لِمَ فتحت الألف مع اللام؟...

ومن الأسئلة المتعلقة بـ «الرحمن الرحيم»: هل يجوز أن يجر أحدهما ويرفع الآخر؟، ما موضعهما من الإعراب؟ ما وجه صفة الله تعالى بها؟

وقد ذكر الزجاج أنه سيجيب عن هذه الأسئلة على الاختصار والإيجاز ليقرب حفظها ويسهل فهمها[(١)].

---

(١) انظر: الإبانة والتفهيم/٥٦.



وقد التزم الزَّجَّاج بالإجابة عن كل الأسئلة المتعلقة بقولنا: «بسم» وهي أربعون سؤالاً، وعن كل الأسئلة المتعلقة بلفظ الجلالة، وهي عشرون سؤالاً، إلا أنه لم يجب عن كل الأسئلة المتعلقة بقولنا: «الرحمن الرحيم».

فقد ذكر في المقدمة أن الأسئلة المتعلقة «بالرحمن الرحيم» هي: «هل هما اسمان أو صفتان؟ وهل هما مشتقان أو غير مشتقين؟، هل معناهما واحد، أو لكل واحد معنى على انفراده؟ ما وزنهما؟ هل يجوز تقديم الرحيم عليه؟ ولِمَ لا يوصف الرجل بالرحمن ويوصف بالرحيم؟ وعلى أي وجه وصف الله جل وعلا بهما؟ وما إعرابهما؟ وهل يجوز غير الجر فيهما؟ وهل كانت العرب تعرف الرحمن؟ ولِمَ ذهبت لامها في اللفظ؟ ولم كتبت في الخط ولا لفظ لها؟ ولِمَ حذف الألف الذي بعد الميم في الكتاب؟ وهل هما متعديان بمعني واحد أو بمعنيين؟ وما وجه قول من قال: هما اسمان دقيقان، أحدهما أدق من الآخر؟ وما وجه وصف الله عز وجل بهما؟ وهل عرف ذلك فيه؟ وهل كانا مع اسم الله جل اسمه في أول نزولهما أو أضيفا إليه».

كل هذه الأسئلة التي طرحها الزجاج لم يجب إلا عن هذه الأسئلة فقط.

١ - ما موضعهما من الإعراب؟

٢ - ما وجه وصف الله تعالى بهما؟

٣ - لِمَ أدغمت اللام في الراء؟

٤ - هل يجوز أن يجرّ أحدهما ويرفع الآخر؟[١]

---

(١) ولم يعلق على هذا محقق الكتاب.

مقارنة بين «تلقين المتعلم» لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، «والإبانة والتفهيم» للزجاج (ت ٣١١هـ)

ذكرنا في الحديث عن كتاب ابن قتيبة أنه بدأ كتابه بإعراب: «بسم الله الرحمن الرحيم» وكان في إعرابه يتبع طريقة إلقاء الأسئلة والإجابة عليها وهي الطريقة التي اتبعها الزجاج، فكان هذا داعياً لعقد مقارنة بين الكتابين.

أولاً: الموضوعات:

قلنا إن ابن قتيبة سار في إعرابه للبسملة على طريقة الأسئلة والإجابة عن تلك الأسئلة التي وردت عنده متعلقة بإعراب البسملة، أختار منها ما يأتي[(١)].

١ - «بسم الله» رفع أو نصب أو جر؟	جر.
٢ - كيف جررت «اسم» ؟	بالباء الزائدة.
٣ - ما علامة الجر فيه؟	كسرة الميم.
٤ - ما حرف الإعراب فيه؟	الميم وما قبل الميم بناء.
٥ - كيف علمت أنه بناء؟	لأنه لا يزول ولا يتغير.

- كيف ذهبت الألف من «بسم» فلم تقل باسم؟ لأنها ألف وصل.
- كيف علمت أنها ألف وصل؟ لأنها تسقط في التصغير إذا قلت «سُمَيّ».

---

(١) للاطلاع على جميع الأسئلة راجع الإبانة والتفهيم عن معاني «بسم الله الرحمٰن الرحيم»، للزّجاج، تحقيق د. عبدالفتاح السيد سليم، مجلة معهد المخطوطات العربية، يوليو ١٩٩٥م.

- كم ألفات القطع في كلام العرب؟ ألفان.

- ما هما؟ ألف في الفعل وألف في الاسم.

- كيف تعرفها في الأفعال؟ ما كانت الياء في «يُفعل» منه مضمومة فألفه ألف قطع لا تسقط في الإدراج.

- نحو ماذا؟ نحو يُكرم ويُحسن ويرسل. كيف تعرفها في الاسم؟ ما لم تسقط في التصغير من الاسم فهي ألف قطع.

- نحو ماذا؟ نحو ألف أب، وأم، وأخت.

- ما الحجة من سقوطها من عدد المؤنث من كتاب الله عز وجل؟

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[1].

- فما الحجة من ذلك من الشعر؟ قول النابغة:

فحسبوه فألفوه كما وجدت ... تسعاً وتسعين لم تنقص ولم تزد

وإنما وصف حماماً والحمامة مؤنثة.

- فما الحجة في رجوعها في عدد المؤنث بعد العشرة من كتاب الله؟

- قوله تعالى: ﴿فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[2].

- فما محل «بسم الله» من الإعراب؟ الرفع.

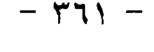
- كيف ارتفع؟ بالابتداء.

- وأين خبر الابتداء؟ ما بعده من تمام الكلام خبره.

---

(١) سورة ص/(٢٣).

(٢) الأعراف/(١٦٠).



- فكيف جاءت الباء في الابتداء؟ أضمروا قبلها فعلًا، كأنهم قالوا: ابدأ باسم الله فاستغنوا بالباء عن ذكر الفعل.
- ولم استغنوا بالباء؟ لكثرة استعمالهم.
- أقول (اِسم) لم رددت الألف؟ لِأَصِل بها إلى النطق بالساكن.
- أقول «سُمَيّ» لم رددت الباء؟ لأنها أصلية.
- وكيف علمت ذلك؟ لأني أقول سُميت فترجع الباء.
- فما مثال سُمَيّ من الأسماء؟ جُحَير وجُبَيل.
- كيف قلت «سِمٌ» ؟ كما قال العجاج: بِسْمِ الّذِي فِي كُلّ سُورَةٍ سِمُهْ.
- كيف جررت الله؟ لأنه مضاف إليه.
- كيف جررت الرحمن الرحيم؟ لأنهما صفتان لله عز وجل.
- وكيف جررت الصفة؟ لأن الصفة من الاسم تجرى مجرى الاسم في رفعه ونصبه وجره.
- فأين ألف «الله» وألف «الرحمن» وألف «الرحيم» ؟ ذهبت في الإدراج، لأنَّها ألف وصل.
- وكيف علمت أنها ألف وصل؟ لأنَّها مع لام التعريف.
- فأين «لام» الرحمن و «لام» الرحيم؟ أدغمتا في الراء لقرب مخرجهما.
- ففي كم حرف تدغم اللام؟ في ثلاثة عشر حرفا[1].

من خلال أسئلة ابن قتيبة التي تجاوزت الأربعين سؤالاً، ومن خلال كتاب الإبانة والتفهيم الذي خُصّص لإعراب البسملة، يمكن أن نقول: إن

---

(١) تلقين المتعلم من ص ٣٦ - ٤٧ بتصرف يسير.

إعراب ابن قتيبة يصلح للمبتدئين في علم النحو، في حين يصلح كتاب الإبانة للمتخصصين الذين تخطوا مرحلة التعليم، والدليل على ذلك:

١ - الاختلاف في نوعية الأسئلة:

فابن قتيبة يسأل عن علامة الجر في بسم، ولم جررت لفظ الجلالة، كيف جررت «الرحمن الرحيم»...؟

والزجاج يسأل عن: لم قال بعضهم إن «اسماً» مبني من الأمر من قولهم: اسمِ فلانا؟ ولم قالوا «اسم» لكل لقب يقع على مذكور، وما حجة من قال: هو مأخوذ من السمة...؟

وبالطبع اختلاف هذه الأسئلة يرجع إلى طبيعة المخاطب بهذه الأسئلة، فليس من المعقول أن نسأل المبتدئ ما اشتقاق اسم وما وزنه؟ وهل هو تام أو ناقص وما المحذوف منه، ولم حذف من آخره حرف...

وليس من المعقول أن نوجه لمن قطع شوطاً في النحو وتخطى مراحل النحو الأولى، هذه الأسئلة: أين ألف «الله والرحمن والرحيم، وكيف علمت أن هذه الألفات ألفات وصل، وأين لام الرحمن والرحيم...؟

وليس معنى هذا أن أسئلة ابن قُتَيبة والزَّجَّاج قد اختلفت كل الاختلاف، بل وجدت أسئلة متفقة ومتشابهة، وأسئلة أغفلها ابن قتيبة؛ لأنها لا تناسب المخاطب بهذا الكتاب، وأسئلة لم يتطرق لها الزجاج؛ لأنها معلومة لدى المخاطب.

نعود فنقول: إذا اتفقت هذه الأسئلة بين الاثنين فإن الخلاف كان يأتي من طريقة الإجابة عليها، وهذه هي النقطة التالية.



٢ - الاختلاف في طريقة الإجابة على الأسئلة:

كانت إجابة كل منهما تناسب الطبقة التي يخاطبها بتلك الإجابة، فابن قتيبة يسأل: كيف ذهبت الألف من «بسم» فلم تقل: «باسم» ؟ وأجاب: «لأنها ألف وصل تذهب في الإدراج، وكيف علمت أنها وصل؟ لأنها تسقط في التصغير إذا قلت «سُمَيّ» [(١)].

أما الزجاج فيسأل السؤال نفسه، لكن الإجابة تختلف: «فإن قال قائل: ولم حذفت الألف في الخط في «بسم» «الله» دون سائر المواضع؟ قلت: لأن هذا كثر في كلامهم جداً فيقال عند كل قيام وقعود وأكل وشرب وأخذ في حال: بسم الله فلما كثر استخفوا طرح الألف؛ لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره، وقال سيبويه: العرب تقول: لا أدرِ فيحذفون الياء، والوجه لا أدرى لأنه رفع. ويقولون: لم أبل فيحذفون الألف - والوجه لم أبالِ. ويقولون: لم أكُ - فيحذفون النون وكان ذلك استخفافاً يفعلونه، لكثرة استعماله في كلامهم.

هذا قول الأخفش والجرمي والمبرد والكسائي والفراء. ثم انفرد الأخفش فقال: حذفت الألف من الخط لما وصلت إلى السين بالباء، فألزمه الفراء قولهم: [واضرب زيداً بالألف]، وقد وصل إلى الضاد بالواو ولم يحذفوا الألف وهذا لا يلزم الأخفش؛ لأنه قد اجتمع في الكلمة - مع كثرة الاستعمال وصول الباء بالسين واتصالها بها، فقوى أيضاً بهذا كثرة الاستعمال وصول الباء بالسين، ثم اتفقوا أنهم لا يحذفون الألف مع شيء من أسماء الله عز وجل إلا مع «الله» عز

---

(١) تلقين المتعلم/ ٣٦.



وجل، فإذا قالوا: إقرأ باسم ربك، وباسم الواحد وباسم الأحد وما أشبهه أثبتوا الألف؛ لأنه لم يكثر في هذه المواضع واختلفوا في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾[1].

فقال الكسائي: إن شئت أثبت الألف، وإن شئت حذفت: فمن أثبت قال: هو مع اسم الله، وليس معه «الرحمن الرحيم» وإنما حذفت إذا كانا معه، فأثبت لذلك، ومن حذف قال: لما وجدت لفظ «بسم الله» وهو الذي يكثر استعماله حذفت»[2].

وواضح أن الفرق بين الأحاديث هو الفرق بين مخاطبة الناشئة ومن قطعوا شوطاً كبيراً في علم النحو، فالزجاج ينقل كلاماً لسيبويه وآراء للأخفش والجرمي والمبرد والكسائي والفراء، ثم يذكر رد الفراء على كلام الأخفش ثم يدافع عن كلام الأخفش، ثم يذكر اتفاقهم على عدم حذف الألف إلا مع لفظ الجلالة، ثم يذكر اختلافهم في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ وكل هذا لا يناسب المبتدئين في تعلم النحو.

٣ - إغفال ابن قتيبة للأسئلة التي لا تناسب المبتدئين:

وبمفهوم المخالفة ذِكْرُ الزجاج لأسئلةٍ لا تناسب إلا المتخصصين، فمن الأسئلة التي أغفلها ابن قتيبة وذكرها الزجاج: «ما اشتقاق» اسمٍ «وما وزنه، وهل هو تام أم ناقص وما المحذوف منه ولم حذف من آخره حرف، ولِمَ زيد في أوله ألف وصل وكيف كان قبل دخول

---

(١) هود (٦١).

(٢) الإبانة والتفهيم/ ٦٩، ٧٠.

الألف؟ هل تبني من «اسم» فعلاً، لم قال بعضهم: إن «اسما» مبني من الأمر من قولهم اسمِ فلاناً، هل يمثل لفظ الجلالة بفعل وما مثاله من الفعل، ولم دخلت عليه التاء في القسم دون غيره؟[١].

وهناك أيضاً أسئلة ذكرها ابن قتيبة وأغفلها الزجاج؛ لأنها وإن كانت تناسب المبتدئين فهي لا تناسب المتخصصين ومن على شاكلتهم، من هذه الأسئلة كم ألفات القطع، كيف تعرفها في الفعل، وكيف تعرفها في الاسم، لم قلت ألفات الوصل ثلاث ولم تقل ثلاثة كيف عرفت أن ألف «الرحمن» ألف وصل...

٤ - آراء العلماء والمسائل الخلافية:

خلا إعراب ابن قتيبة للبسملة من ذكر للعلماء أو نقل عنهم، كما ابتعد عن المسائل الخلافية وهذا يناسب طبيعة المتلقين عنه، أما الزجاج فنقل عن سيبويه والمبرد والجرمي والأخفشن والكسائي والفراء...

كما كثرت عنده المسائل الخلافية، وقد تحدثنا عنها في غير هذا الموضع.

إذن يمكن أن نقول: إن كتاب الزجاج «الإبانة والتفهيم» يناسب المتخصصين في النحو، لاحتوائه على مسائل خلافية، ذكرِ آراء العلماء والنقل عنهم كسيبويه والمبرد والفراء، ولكثرةِ الشواهد فيه.

أما إعراب ابن قتيبة للبسملة فيصلح للمبتدئين، الذين لا يعرفون الفرق بين ألف الوصل والقطع، كذلك جاءت أسئلته مناسبة لهؤلاء المبتدئين.

---

(١) انظر الإبانة والتفهيم/ ٥٧، ٥٨.



دراسة مقارنة حول المسائل الخلافية في كتب:

١ - تلقين المتعلم لابن قُتَيْبَة.

٢ - الإِبانة والتَّفْهِيم للزجاج.

٣ - الإيضاح للزجاجي.

سنتناول - بإذن الله - المسائل الخلافية في ثلاثة كتب من الكتب الواقعة تحت الدراسة. وهذه الكتب هي: تلقين المتعلم لابن قتيبة، الإبانة والتفهيم للزَّجَّاج، الإيضاح في علل النحو للزَّجَّاجي.

أما سبب اختيار هذه الكتب بالذات، فهو أن كل كتاب من هذه الكتب يمثل نمطاً معيناً من التأليف النحوي.

فكتاب «تلقين المتعلم» يمثل النمط التعليمي، وكتاب «الإبانة» يمثل النمط التطبيقي، أما كتاب الإيضاح، فهو يمثل النمط التفسيري أو النظري.

وسنقوم الآن بعرض المسائل الخلافية في كل كتاب، ثم نتبع ذلك بمقارنة بين المسائل في هذه الكتب الثلاثة.

١ - المسائل الخلافية في كتاب تلقين المُتَعَلِّم لابن قُتَيْبَة:

ذكر ابن قتيبة بعض المسائل الخلافية، وقد بلغت هذه المسائل ست مسائل، سنذكرها - إن شاء الله - ثم نقوم بتحليلها ونذكر الفرق بينها وبين المسائل الواردة في الكتب الأخرى.

المسألة الأولى: قال الله عز وجل: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[1] قال ابن قتيبة: وأهلُ البصرة يُسَمُّون هذه اللاَّم لامَ التأكيد، ويسمونها أهل الكوفة لام التمييز، ويُسَمُّونها بعض النحويين لاّم الخبر[2].

المسألة الثانية: في قولنا: «هذا عبدُ الله جالساً» قال ابن قتيبة: «إذا وصفت المعرفة بالنكرة نصبت النكرة على الحال، ويقول أهل الكوفة: نصبت النكرة على القطع، يسمون الحال قطعاً»[3].

المسألة الثالثة: في قولنا: «خلفك ظهرُك، وفوقك رأسُك كيف رفعت ظهرك ورأسك؟ قال ابن قتيبة: فيه قولان، قال بعضهم: ارتفعت بخبر الظرف؛ لأن الظرف صارت مبتدأة في هذا الموضع، وصارت هذه الأسماء أخباراً لها وقال بعضهم: لأنها مبتدأة وخبرها متقدم»[4].

المسألة الرابعة: من باب التمييز عندما نقول: «عشرون درهماً، وثلاثون ديناراً» سأل ابن قتيبة: «لم ميزت واحداً من العدد؟ لأنك لما قلت: عشرون أو ثلاثون لم يعلم ما هو، فلما ميزت واحداً فيه فقلت درهماً أو ديناراً، علم بما ميزته ذاك العدد، ففيه غير هذا القول؟ نعم. قال بعض النحويين: قامت النون التي في «عشرون» مقام الفاعل، وما قبلها فعل، فوقع على التمييز فانتصب، فأي القولين أصح وأقيس؟ القول الأول[5].

---

(١) الأنفال/ (٤٢).

(٢) تلقين المتعلم/ ١٠٧، كذا وردت (يسمونها أهل ويسمونها بعض) على لغة أكلوني البراغيث ولم يعلق عليها المحقق.

(٣) السابق/ ٢٠٨.

(٤) تلقين المتعلم/ ٢٣٤.

(٥) تلقين المتعلم/ ٢٣٩.

المسألة الخامسة: في عمل «ما» قال ابن قتيبة: «ما» ترفع الاسم وتنصب الخبر في لغة أهل الحجاز، كيف يرفعون بها الاسم وينصبون الخبر؟ لأن أهل الحجاز يشبهون «ما» بـ «ليس» ففيها غير هذا القول؟ نعم. بنو تميم يرفعون الاسم والخبر، فيقولون ما زيد ذاهب، فأي اللغتين أقيس: لغة بني تميم، وكيف لغة بني تميم أقيس؟ لأنهم إذا أوجبوا بـ «إلا» رجع الحجازيون إلى التميمية، فيرفعون بها الاسم والخبر فيقولون (ما زيد إلا منطلق). فما الحجة في لغة أهل الحجاز من كتاب الله عز وجل؟ قوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[1] وقوله جل ثناؤه: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[2] ويقولون ما كل عمر أبا حفص»[3].

المسألة السادسة: عن علة زيادة الياء في التصغير، قال ابن قتيبة: أما أحد القولين فإنهم قالوا إنما زادوا الياء في التصغير؛ لأن التصغير والجمع على واد واحد، فزادوا في الجمع ألفا نحو مصابيح وتماثيل، وزادوا في التصغير ياءً كما زادوا في الجمع ألفاً.

والقول الثاني: إنما زادوا في التصغير ياء لتكون علامة للتصغير يعرف بها التصغير من التكبير، وهو أصح القولين[4].

---

(١) يوسف/ (٣١).

(٢) المجادلة/ (٢)

(٣) تلقين المتعلم/ ٢٤٦.

(٤) تلقين المتعلم/ ٢٦٧.

تحليل المسائل:

١ - لو أردنا تقسيم هذه المسائل إلى موضوعات لكان كالتالي:

أ - مسائل كان الخلاف فيها حول المصطلح النحوي كالمسألة الأولى والثانية.

ب - مسائل كان الخلاف فيها حول الإعراب كالمسألة الثالثة والرابعة.

ج - مسألة كان الخلاف فيها حول الحكم النحوي وهي المسألة الخامسة.

د - مسألة كان الخلاف فيها حول العلة مثل المسألة السادسة.

٢ - اختفت من هذه المسائل آراء العلماء فلم نجد اسم أي نحوي أو رأيه، كما أننا لم نجد خلافاً بين نحاة من مدرسة واحدة، بل كل المسائل كان يصرح فيها ابن قتيبة «يقول أهل الكوفة، أو في لغة الحجاز» وقد لا يصرح فيكتفي بقوله بعضهم قال كذا، وبعضهم قال كذا.

٣ - أعرض ابن قتيبة عن ذكر حجج كل فريق واعتراضاتهم على بعضهم ونقض هذه الاعتراضات كما هو الحال في الكتب المطولات، وإذا صرح بحجة فريق فإنه يعرضه بصورة بسيطة تلائم الناشئة في علم النحو، مثل ذكر حجة أهل الحجاز في المسألة الخامسة.

٤ - عندما يصرح ابن قتيبة بالرأى الصحيح عنده يكتفي بقوله وهو أصح القولين دون ذكر سبب لهذا الترجيح، كما فعل في المسألة الرابعة والسادسة.

٥ - في مسألة الخلاف حول زيادة «ياء» في التصغير، ذكر فيها ابن قتيبة الرأيين بوضوح شديد يلائم المبتدئين في تعلم النحو.



٢ - المسائل الخلافية في كتاب الإبانة والتفهيم للزَّجَّاج:

بعد أن انتهينا من الحديث عن مسائل الخلاف في كتاب ابن قتيبة، وهو كتاب يمثل المرحلة التعليمية، نذكر الآن مسائل الخلاف في كتاب الإبانة والتفهيم، وهذا الكتاب يمثل المرحلة التعليمية التطبيقية، وعدد مسائل الخلاف الواردة في هذا الكتاب أربع مسائل.

المسألة الأولى: موضع الباء في «بسم الله» من الإعراب. ذكر الزجاج أن فيها ثلاثة أقوال. قال الكسائي: لا موضع لها؛ لأنها حرف، والحروف لا تعرب، وقال البصريون، المبرد ومن قبله: الباء في موضع النصب؛ لأن معنى الكلام أبدأ بسم الله، فهذا الفعل المقدر لابد له من مفعول، فلما منعت الباء الفعل من التعدى، تضمنت موضع التعدى. قال الخليل بن أحمد في قولهم: مررت بزيد معناه: جُزتُ زيداً، فهذا يوضح ما قال المبرد وأصحابه.

وقال آخرون: **موضع الباء رفع**، ومعناه: أول ابتدائي «بسم الله» واحتجوا بقوله سبحانه: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1] قالوا: معناه: كفى الله شهيداً وهذا بعيد والقول ما قاله الخليل وأصحابه[2].

المسألة الثانية: لم لقب ألف الوصل بهذا الاسم؟ قال الكوفيون: لقبت ألف وصل، لأنها تصل الكلام الذي قبلها بما بعدها وتذهب في الدرج.

(١) الرعد/(٤٣).

(٢) الإبانة والتفهيم/ ٧٥، ٧٦.



وقال البصريون: لقبت بذلك؛ لأنه توصل بها إلى الساكن بعدها[1].

المسألة الثالثة: الخلاف في «أل» التعريف قال الخليل: الألف واللام دخلتا معاً يحدثان معاً التعريف، فقولك «أل» بمنزلة: هل، قد، بل. وكل حرف أحدث معنى ألا ترى أن الشاعر ربما وصلهما بما بعدهما ثم أعادهما، قال الشاعر:

قُلْتُ لِطَاهِينَا المُرَوِّي في العَمَلْ
دَعْ ذَا، وعَجِّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلْ
الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

وقال آخرون: بل اللام وحدها للتعريف، وهي ساكنة فأدخلوا عليها ألف الوصل. فقيل لهم: لم اختيرت اللام من بين الحروف على مذهبكم؟ فقالوا في ذلك قولين: أحدهما: أن اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً، فاستخفوها، فاختاروها للتعريف، والقول الآخر: أنها تُعرِّف آخراً بالإضافة ومعنى اللام موجود في الإضافة.

ألا ترى أن قولك: غلام عمرو معناه: غلام لعمرو، فأرادوا أن يُعَرِّفوا الاسم أولاً باللام التي تُعرِّف آخراً[2].

المسألة الرابعة: «اللام المحذوفة من قولنا «لله» قال الزجاج: «واختلف النحويون في اللام المحذوفة فقال بعضهم: المحذوفة لام الجر؛ لأنها زائدة، والزائد أولى بالحذف من الأصل، فقيل لهم: فإن حرف الجر لا يضمر ولا يحذف.

---

(١) السابق/ ٨٢.

(٢) الإبانة والتفهيم/ ٨٥، ٨٦.



وقال آخرون: المحذوف لام الأصل، وبقيت لام الجر إذ كان حرف الجر لا يضمر، فقيل لهم: لو كان كما تزعمون لكانت اللام مكسورة، فقالوا: لام الجر مع المكنى مفتوحة فقيل لهم: ألا كسرتموها، كما كسرتم في قولكم «للهِ» ؟ فقالوا: لو فعلنا ذلك لانقلبت الألف التي بعد اللام ياء للكسرة قبلها[1].

تحليل المسائل:

يمكن أن تقسم هذه المسائل حسب موضوعها كالتالي:

١ - ما يتعلق منها بالإعراب، وهما مسألتان: موضع الباء من «بسم الله»، اللام المحذوفة من «لِلَّه».

٢ - ما لا يتعلق بالإعراب، وهما: لم لقب ألف الوصل بهذا الاسم، الألف واللام للتعريف، أم اللام وحدها؟

أما من ناحية آراء النحاة فإن التقسيم يصبح كالتالي:

١ - خلاف بين البصريين والكوفيين في ألف الوصل.

٢ - خلاف بين الخليل وبعض النحاة في الألف واللام «ال» وإفادتها التعريف أم اللام وحدها.

٣ - خلاف بين عامة النحاة مثل موضع الباء من «بسم الله» قال الكسائي: لا موضع لها، وقال البصريون الباء في موضع النصب، وقال آخرون: الباء في موضع رفع.

---

(١) السابق/ ٩٠.





وكذا الخلاف في اللام المحذوفة من «لله»، قال بعض النحاة اللام المحذوفة هي لام الجر، وقال آخرون: المحذوف لام الأصل.

أما من ناحية ذكر النحاة فقد صرح الزجاج بأسماء «الخليل والمبرد» من البصريين، والكسائي من الكوفيين.

٣ - المسائل الخلافية في كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي:

صرح الزجاجي في مقدمته أن كتابه به مسائل جرت بين النحويين ممن سلف، في مجالس اجتمعوا فيها، وقال إنه سيذكر أكثر ذلك مما بين البصريين والكوفيين فيه من الخلاف وسيحتج للفريقين بأجود ما احتجوا فيه وما يوجبه القياس، غير متحاملين على أحد الفريقين دون الآخر[١].

وقد وردت في الكتاب سبع مسائل خلافية.. نذكرها الآن:

المسألة الأولى: «اختلاف النحويين في حَدِّ الاسم، ذكر الزجاجي أن سيبويه لم يحد الاسم حداً يفصله من غيره، وقال الأخفش: الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني، يعني ما جاز أن يخبر عنه، ثم ذكر الزجاجي فساد هذا الحد» لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه، نحو كيف وأين ومتى.

ثم ذكر حَدَّ أبي بكر بن السراج: «الاسم ما دل على معنى، وعقب الزجاجي بأن هذا الحد غير صحيح؛ لأن قوله الاسم ما دل على معنى يُلزمه فيه أن يكون ما دل من حروف المعاني على معنى واحد اسماً نحو أن، لم».

ثم ذكر حَدَّ ابن كيسان: «الأسماء ما أبانت عن الأشخاص وتضمنت

(١) انظر: مقدمة الإيضاح/٣٨، ٣٩.



معانيها»، وذكر الزجاجي فساد ذلك؛ لأن من الأسماء ما لا يقع على الأشخاص وهي المصادر.

ثم ذكر حَدَّ المبرد «الاسم ما كان واقعاً على معنى ويعتبر الاسم بواحدهِ كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض»[1].

المسألة الثانية: ذكر الزجاجي حد حروف المعاني فقال: ما دل على معنى في غيره، وقال بعض النحويين الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل. وقال آخرون: ما لا يستغنى عن جملة[2].

المسألة الثالثة: الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه؟: قال سيبويه، وجميع البصريين الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر سابق له، فهو اسم الفعل، قال الفراء وجميع الكوفيين الفعل مأخوذ من الفعل والفعل سابق له وهو ثان بعده. ثم ذكر دليل البصريين، واعتراضاً على هذا الدليل وجواباً على الاعتراض، ثم انتقل إلى أدلة الكوفيين، يذكر الدليل، وإفساده والجواب عنه، وانتهى إلى أن مذهب البصريين هو الصحيح عنده[3].

المسألة الرابعة: لم دخل الإعراب الكلام: دخل الإعراب الكلام لينبئ عن المعاني، هذا قول جميع النحويين إلا قُطْرُباً فإنه قال: لم يدخل الإعراب الكلام للدلالة على المعاني؛ لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة

(١) انظر: الإيضاح من ٤٨ - ٥٢.

(٢) الإيضاح/ ٥٤، ٥٥.

(٣) الإيضاح/ ٥٦ وما بعدها.



المعاني، وإنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حال الوقف. يلزمه الإسكان في الوقف والوصل. ثم رد عليه الزجاجي، فهلاّ لزموا حركةً واحدة لأنها مجزئة لهم، فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات، ثم قال المخالفون له: لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه[1].

المسألة الخامسة: المستحق للإعراب من الأسماء والأفعال والحروف:

قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء والمستحق للبناء الأفعال والحروف.

ثم ذكر احتجاج البصريين، ثم ذكر رأي الكوفيين «أصل الإعراب للأسماء والأفعال، وأصل البناء للحروف، ثم ذكر احتجاجهم لذلك الدليل على أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال معاً، أن الأفعال أيضاً تختلف معانيها، كما اختلفت معاني الأسماء؛ فإن كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب، فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها. ثم ذكر الجواب عن ذلك «إن اختلاف معاني الأفعال، إنما هو لغيرها لا لها»، ثم ذكر احتجاجاً آخر للكوفيين: «قال بعضهم: وقع الفعل بين حروف المعاني والاسم فأشبه حروف المعاني، بأنه لا يلزم المعنى في كل الحالات كما يلزم الاسم صاحبه، وأشبه الاسم بوقوعه على دائم الفعل، فأعطى بحصةِ شَبَهَهُ الاسمَ، الرفعَ والنصبَ، ومُنِع من الخفض لتقصيره عن كل منازل الأسماء وخُصَّ بالجزم وتركِ التنوين في كل حال، لحصةِ شبهِه الأداةَ. ثم ذكر الزجاجي أن هذا هو مذهب

---

(١) الإيضاح/ ٦٩ وما بعدها.



البصريين بعينه. وإن كان بغير ألفاظهم، لأن صاحبه جعل المعرب من الأفعال مضارعاً للأسماء، والمبني منها مضارعاً لحروف المعاني وهذا قول سيبويه وجميع البصريين[1].

المسألة السادسة: علة دخول التنوين: جعل سيبويه دخول التنوين فارقاً بين المتصرف من الأسماء وغير المتصرف، وقال الفراء: التنوين فارق بين الأسماء والأفعال، فقيل له: فهلا جعل لازماً للأفعال؟ فقال: الأفعال ثقيلة، والأسماء خفيفة، فجعل لازماً للأخف وهذا القول مأخوذ من الأول؛ لأن ما لا ينصرف مضارع الفعل. وقد رجع ذلك إلى معنى واحد.

وقال بعض الكوفيين: التنوين فاصل بين المفرد والمضاف[2].

المسألة السابعة: الفعل أثقل أم الاسم: قال البصريون: الفعل أثقل من الاسم؛ لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تَمَكُّناً من الفعل؛ لأن الأسماء يستغني ببعضها ببعض عن الأفعال، وقال آخرون: إنما خف الاسم؛ لأنه لا يدل إلا على المسمى الذي تحته، وثقل الفعل لدلالته على الفاعل والمفعول وما أشبه ذلك.

وقال الكسائي والفراء وهشام: الاسم أخف من الفعل؛ لأن الاسم يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم. وكان ثعلب يقول: الأسماء أخف من الأفعال؛ لأن الأسماء جوامد لا تتصرف مع الأفعال والأفعال تتصرف[3].

---

(١) الإيضاح/ ٧٧ وما بعدها.

(٢) الإيضاح/ ٩٧.

(٣) الإيضاح/ ١٠٠، ١٠١.



تحليل المسائل:

لو أردنا تقسيم المسائل حسب موضوعها، فيصبح التقسيم كالتالي:

١ - الخلاف على حد الاسم والحرف مسألتان.

٢ - الخلاف حول العلة النحوية مسألتان: علة دخول الإعراب الكلام، وعلة دخول التنوين.

٣ - مسائل مختلفة وهي الفعل والمصدر، الفعل أثقل أم الاسم، المستحق للإعراب من الأسماء والأفعال والحروف.

ولو أردنا تقسيم المسائل حسب شكل الخلاف، فإن التقسيم يكون كالتالي:

١ - خلاف بين البصريين والكوفيين. وهي مسائل الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه؟ المستحق للإعراب من الأسماء والأفعال والحروف، الفعل أثقل أم الاسم.

٢ - خلاف بين عامة النحويين، مثل اختلافهم في حد الاسم «الأخفش وابن كيسان، والمبرد، وابن السراج». واختلافهم في حد الحرف.

٣ - خالف قطرب جميع النحويين حين قال: لم يدخل الإعراب الكلام للدلالة على المعاني.

٤ - هناك مسألة كان الخلاف فيها بين الكوفيين أنفسهم فقد جعل سيبويه دخول التنوين فارقاً بين المتصرف وغير المتصرف من الأسماء، واختلف الكوفيين، الفراء جعل التنوين فارقاً بين الأسماء والأفعال، وقال بعض الكوفيين: التنوين فاصل بين المفرد والمضاف.



٥ - هناك مسألة كان الخلاف فيها حول التعليل، فالفعل أثقل من الاسم عند البصريين؛ لأن الأسماء هي الأولى وهي أشدّ تمكُّناً من الأفعال.

وقال آخرون: إنما خف الاسم؛ لأنه لا يدل إلاّ على المسمى، أما الفعل فيدل على الفاعل والمفعول والمصدر والحال...، وقال الكسائي والفراء وهشام الاسم أخف من الفعل، لأن الاسم يستتر في الفعل والفعل لا يستتر في الاسم. وقال ثعلب: الاسم أخف من الأفعال؛ لأن الأسماء جوامد لا تتصرف والأفعال تتصرف.

* * *

دراسة مقارنة بين مسائل الخلاف في «تلقين المتعلم» «لابن قتيبة»، و «الإبانة والتفهيم» «للزجاج»، و «الإيضاح» «للزجاجي»

قبل أن نعقد هذه المقارنة نذكر أولاً سبب اختيار هذه الكتب.

قامت عدة أسباب لاختيار هذه الكتب الثلاثة من بين الكتب التعليمية الأخرى.

أول هذه الأسباب:

أن هذه الكتب تمثل أنماطاً مختلفة من التأليف التعليمي، فكتاب تلقين المتعلم مؤلف على الأبواب النحوية المعتادة، أما كتاب الإبانة والتفهيم فيمثل الجانب التطبيقي التعليمي، وكتاب الإيضاح يمثل الجانب التفسيري، من هنا جاءت المقارنة بين كتاب تعليمي، وكتاب تطبيقى، وكتاب تفسيري.

ثانياً:

لو قسمنا المسائل الخلافية إلى مسائل للمبتدئين، ومسائل للمتوسطين، ومسائل للمتخصصين، فإن هذا التقسيم ينطبق على الكتب الثلاثة، فالمسائل الخلافية في «تلقين المتعلم» تمثل نموذجاً للمسائل التي يمكن أن تدرس للمبتدئين، والمسائل الخلافية في الإبانة والتفهيم، يمكن أن نطلق عليها مسائل خلافية للمتوسطين، والمسائل التي وردت



في «الإيضاح» تمثل ما يمكن أن يسمى مسائل المتخصصين.

ثالثاً:

موضوعات هذه الكتب مختلفة، فابن قتيبة عرض للأبواب النحوية المعروفة، والإبانة يمثل الجانب التطبيقي والإيضاح يمثل جانب العلة.. لذا جاءت مسائل الخلاف تبعاً للغرض من التأليف النحوي، فمسائل ابن قتيبة موزعة حسب الأبواب النحوية.

ومسائل الزجاج تمثل جانب الإعراب أو التطبيق، ومسائل الزجاجي تتضمن الخلاف حول العلة النحوية.

أولاً: موضوعات هذه المسائل:

قلنا منذ قليل إن مسائل ابن قتيبة تعد نموذجاً لما يرد في الكتب النحوية من مسائل خلاف، وهذا طبيعي؛ لأن الكتاب مؤلف حسب الترتيب العام للكتب النحوية.. لذا وردت مسائل في المصطلح النحوي مثل لام التأكيد ولام التمييز[١].

ووردت مسائل في الأحكام النحوية مثل عمل «ما» [٢].

ووردت مسائل في الإعراب أو الجانب التطبيقي مثل إعراب «خلفك ظهرك وفوقك رأسك»[٣].

كما وردت مسألة في التعليل، مثل علة زيادة الياء في التصغير[٤].

---

(١) تلقين المتعلم/١٠٧.

(٢) السابق/٢٣٩.

(٣) السابق/٢٣٤.

(٤) السابق/٢٦٧.



كما أن كتاب الإبانة والتفهيم يمثل جانب الإعراب فوردت فيه مسائل «موضع الباء من بسم الله»[١] والمحذوف من لفظ الجلالة في قولنا «لله»[٢].

ووردت المسائل في «الإيضاح» متصلة بالعلة النحوية مثل: «علة دخول التنوين في الكلام»[٣]. علة ثقل الفعل وخفة الاسم[٤] وعلة دخول الإعراب الكلام[٥].

طريقة العرض:

ذكرنا منذ قليل أن هذه الكتب مثلت جوانب التعليم المختلفة، مبتدئ - متوسط - متخصص.

وذلك من عدة وجوه:

أ - **ذكر الآراء النحوية**، فالمبتدئ في تعلم النحو لا يهمه كثيراً نسبة كل رأي إلى صاحبه؛ لذلك لم يذكر ابن قتيبة إلا أهل البصرة، أهل الكوفة، أهل الحجاز، أهل تميم، أو يذكر أن المسألة فيها قولان، القول الأول كذا، والقول الثاني كذا، أو قال بعضهم كذا، وقال آخرون كذا.

وهذه الطريقة تناسب المبتدئ.

---

(١) الإبانة والتفهيم/ ٧٥، ٧٦.

(٢) السابق/ ٩٠.

(٣) الإيضاح/ ٩٧.

(٤) الإيضاح/ ١٠٠.



أما المتوسط فهو الذي تجاوز مرحلة التعليم الأولى، لكنه يظل دون مستوى المتخصص، وهو ما قصده الزجاج بمسائله فهو أحياناً يصرح بقائل هذا الرأي مثل: قال الخليل: الألف واللام دخلتا معاً يحدثان التعريف، وأحياناً أخرى لا يصرح، مثل: وقال آخرون: بل اللام وحدها للتعريف، والمعروف أن قائل الرأي الأخير هو سيبويه[1].

وفي مسألة المحذوف من قولنا: «لله» قال الزجاج: «قال بعضهم المحذوفة لام الجر، وقال آخرون: المحذوف لام الأصل»[2].

وإذا وصلنا إلى كتاب الإيضاح الذي تمثل مسائله نموذجاً لمسائل المتخصصين، وجدناه ينسب كل رأي إلى صاحبه فيذكر آراء للأخفش والمبرد، وابن السراج، وابن كيسان، ويذكر من الكوفيين الكسائي والفراء وهشاماً وثعلباً.

ب - **الأدلة النحوية**: إذا كان ابن قتيبة قد ابتعد عن ذكر أدلة الفريقين المختلفين؛ لأن هذه الأدلة فوق مستوى المبتدئين، وإن ذكر الدليل على صحة رأي، فإنه لا يستطرد في ذلك كثيراً، بل يعرض دليلاً أو دليلين فقط، ففي مسألة «ما الحجازية» ذكر حجة أهل الحجاز قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾، وقول العرب: «ما كل عُمَرٍ أبا حفص»[3].

---

(١) السابق/ ٦٩.

(٢) الإبانة والتفهيم/ ٨٤، ٨٥.

(٣) الإبانة والتفهيم/ ٩٠.

(٤) تلقين المتعلم/ ٢٤٦.



وقد توسط الزجاج من ذكر الأدلة، فأحياناً يذكر أدلة كل فريق مثل الخلاف في «الألف واللام» هل[1] تفيد اللام وحدها التعريف أم الألف واللام معاً؟ وأحياناً يكتفي بذكر الآراء فقط مثل الخلاف في ألف الوصل[2].

أما الزجاجي، فكان يذكر الرأي، ثم الدليل على صحته - قد تصل هذه الأدلة إلى أربعة - ثم يورد اعتراضات على أدلة الكوفيين فيوردها، ويورد الجواب عنها، حتى ينتهي إلى رأي البصريين هو الصحيح عنده[3].

وهذا هو الفرق بين كتاب تعليمي للمبتدئين، وكتاب آخر لغير المبتدئين. فابن قتيبة كما يبدو من اسم كتابه ألفه للمتعلمين، أما الزجاجي فقد صرح في المقدمة أنه سيذكر ما بين البصريين والكوفيين من الخلاف، وسيحتج للفريقين بأجود ما احتجوا فيه[4].

بقيت نقطة أخيرة وهي ترجيح الآراء:

فابن قتيبة صرح بأن لغة بني تميم أقيس، ووافق جمهور البصريين في مسألة التمييز التي نقلناها من قبل.

أما الزجاجي فذكر أن مذهب البصريين هو الصحيح في مسألة الفعل والمصدر، والفارق بينهما أن ابن قتيبة لا يعلل لسبب اختياره، أما الزجاجي فيذكر الدليل على صحة الرأي المختار.

---

(١) الإبانة والتفهيم/ ٨٥.

(٢) السابق/ ٨٢.

(٣) انظر على سبيل المثال ص٥٦ وما بعدها من الإيضاح.

(٤) انظر مقدمة الإيضاح/ ٣٨.



حصاد هذه الفصول

الكتب التَّعليميَّة

بعد أن تحدثنا عن الكتب التعليمية نجمل ما قلناه في هذه السطور:

كان هناك نوعان من المؤلفات التعليمية، النوع الأول: وهي الكتب التي تناولت الأبواب النحوية ولم تقتصر على باب واحد من أبواب النحو أو الصرف.

من هذه الكتب:

- كتاب تلقين المتعلم لابن قتيبة.
- كتاب الموفقي لابن كيسان.

هذان الكتابان كما قلنا تناولا معظم الأبواب النحوية، وقد تناولنا موضوعات كل كتاب ومسائله، و إذا كان كتاب «اللامات» للزجاج، يعد أول كتاب يصل إلينا في كتب معاني الحروف، فإن الخليل بن أحمد وابن قتيبة، وابن كيسان قد عقدوا أبوابا لحروف المعاني وإن لم يخصصوا كتبهم لهذه الحروف.

وبعد ذلك تناولنا كتاب «الأصول» لابن السراج، ورأينا الجوانب التعليمية جلية واضحة، فأضفنا هذا الكتاب إلى كتب هذه الفترة لخلو الدراسة التي تحدثت عن الكتب التعليمية في القرن الرابع الهجري منه.

ونأتي للنوع الثاني من المؤلفات التعليمية في هذه الفترة، وهي



المؤلفات التي تخصصت في الحديث عن باب من الأبواب النحوية، أو التي تحدثت عن حروف المعاني...

فتحدثنا عن كتب المذكر والمؤنث لكل من الفراء والمبرد، والمفضل بن سلمة، وابن الأنباري، وابن جني، وابن فارس.

وذكرنا موضوعات هذه الكتب ومسائلها وشواهدها، وأثر كتاب الفراء في الكتب التي تحدثت عن المذكر والمؤنث بعده. وتناولنا ذلك بشيء من التفصيل في كتاب «إصلاح المنطق» لابن السكيت.. وأنهينا الحديث عن هذه الكتب بذكر الجوانب التعليمية فيها.

وبعد ذلك جاءت الكتب التي أفردت للحديث عن المقصور والممدود، وهي كتب الفراء ونفطويه والوشاء وابن ولاد. فتحدثنا عن موضوعاتها والأبواب التي استدركها ابن ولاّد على الفراء، وختمنا الحديث بذكر الجوانب التعليمية في هذه الكتب.

ثم كان الحديث عن كتب حروف المعاني من خلال كتاب حروف المعاني للزجاج (ت ٣٧٧)، وكتاب «اللامات» له أيضاً، فعرضنا لموضوعاتها، وقارنا بين اللامات عنده، وعند الخليل بن أحمد، وابن قتيبة.

وختمنا الحديث بذكر الجوانب التعليمية في هذا الكتاب.

ثم تناولنا الكتب التي تناولت موضوعات الخط والهجاء وهي كتب «القلم» لابن السراج، و «مختصر في ذكر الألفات» لابن الأنباري، «والخط» للزجاجي، وتحدثنا عن موضوعات كل كتاب ومسائله وشواهده، وأنهينا الحديث بذكر الجوانب التعليمية في هذه الكتب.

ثم جاء الحديث عن كتب كان الهدف منها مقاومة اللحن وتقويم اللسان، وهي كتب: ما تلحن فيه العامة للكسائي، والفصيح لثعلب، وفَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ للزَّجاج، فذكرنا أن الهدف من هذه الكتب كان مقاومة اللحن، والتنبيه على الألفاظ غير الفصيحة.

وبعد هذا كان الحديث عن الكتب التي تناولت القرآن الكريم بالإعراب، وهي كتب: معاني القرآن للكسائي وللفراء، والأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وكتاب الإبانة والتفهيم للزجاج. ثم عقدت مقارنة بين كتابَيْ الإبانة والتفهيم للزجاج، وتلقين المتعلم لابن قتيبة. ثم كتب الأمالي والمجالس، ومنها مجالس ثعلب.

وبعد هذا قدمت دراسة حول المسائل الخلافية في: تلقين المتعلم، والإبانة والتفهيم، والإيضاح للزجاجي، وختمت الفصل بالحديث عن الجوانب التعليمية في هذه الكتب.

ثم تحدثنا عن خصائص التأليف التعليمي في كل هذه المؤلفات، وتناولنا هذه الخصائص بشيء من التفصيل.

* * *





الفصل الرابع

التأليف التفسيري

خصائص هذا النوع من التأليف:

أَوّلاً : الإيضاح للزجاجي.

ثانياً : علل النحو للورّاق.

ثالثاً : الخصائص لابن جِنّي.

رابعاً : الشّعر للفارسي.

خامساً : خصائص التّفسير النّظَري أو التفسيري.

سادساً : حصاد الفصل.

الفصل الرابع

التأليف التَّفْسيري

خصائص هذا التأليف:

قلنا - قبل ذلك - إن النحو العربي اتسم بسمتين رئيسيتين:

أولاهما: أنه منهج تعليمي في أكثره، وهذا المنهج يتحرك في إطار ثقافة العصر الذي يعيش فيه ويرتبط في الوقت نفسه بحاجات المتعلمين وخلفياتهم الثقافية..[١].

والسمة الأخرى: أنه تفسيري بمعنى أنه لا يقف عند حدود وصف الظاهرة كما هي دون أن يجد لها تفسيراً، وإنما يحاول أنْ يفسّرها في ضوء العلاقات المتشابكة مع غيرها من الظواهر؛ بغية الوصول إلى القانون الكلِّي الذي تندرج تحته هذه الظاهرة، والتعامل مع الظاهرة اللغوية بهذا المنهج التفسيري يعني النظر إليها على أنها ظاهرة إنسانية وجزء من نشاط العقل[٢].

أما السمة الأولى فقد تحدثنا عنها في الفصول الثلاثة الأولى من هذا الباب، ويهمنا هنا الحديث عن السمة الأخرى النحو التفسيري، وهو

---

(١) راجع مقدمة الفصل/ ص/١.

(٢) راجع مقدمة الفصل، وراجع أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ص/٥ - ٦. ماجستير لمصطفى عبد العليم - دار العلوم/ ١٩٩٢.



الأصول النحوية التي تركها النحاة لتفسير ظواهر اللغة والكشف عن نظرية النحو كالحديث عن القياس والعامل والعلل والخلاف النحوي وغيره من قضايا النحو...

ساعد على هذا انتشار الفكر الفلسفي والتعليل المنطقي نتيجة شيوع الترجمات والتأثر بالثقافات الأجنبية الوافرة...

فكثير من علماء النحو كانوا من الأعاجم ومعظم هؤلاء ذوو صلة بالثقافات الأجنبية والمعارف العقلية التي درسوها قبل الإسلام، فكان الأخفش مثلاً يوصف بأنه قَدَري شِمْريّ وقيل إنه كان معتزلياً يقول بالعدل، وقال عنه المبرد: أخبرني المازني قال: كان الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل[1].

ونظرة على كتب طبقات النحاة كالبغية والإنباه وغيرهما تدلنا على أن جمعاً كبيراً منهم كان من المعتزلة أو من علماء الكلام، كالفراء والفارسي والسيرافي والرماني وابن جني والزمخشري وغيرهم...

وقد لفتت فلسفة النحاة وعقلانيتهم أنظار فلاسفة المسلمين فقال بعضهم: إن في أعماق اللغة وفي جوانب النحو فلسفة إسلامية خالصة كفكرة الزمان الماضي والحاضر والمستقبل وفكرة العِلِّيّة وفكرة القياس العقلي النحوي[2]. وقد تركت هذه الثقافة الفلسفية ظلها على النحو،

---

(١) راجع مقدمة الفصل «ب» و «جـ» وطبقات النحويين للزبيدي/ ٧٤، والبغية ١/ ٧٩٠، والإنباه ٢/ ٣٩.

(٢) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للدكتور على سامى النشار/ ٥٦، دار المعارف/ ١٩٧٧.



وتمثلَ هذا في تقليب المسائلِ على وجوهها المختلفة. وفي التعليل لكل وجه منها، وفي التقسيم العقلي لكثير من مسائل النحو، والتماسِ أصلٍ لكل مسألة، والقول بتركيب كثير من الأدوات.

لقد كثرت التقسيمات النحوية وأبدع النحاةُ في ذكر القواعد التي تراعي من اعتبار هذه التقسيمات، ما يعتمد على أسس كلامية كتقسيم الألفاظ إلى مؤثر ومتأثر، والتقسيم الثلاثي لأنواع الكلمة، وهذا كله أثر من مبادئ كلامية.

فابن السراج مثلاً واحدٌ من النحاة الكبار الذين تأثروا بالمنطق وعلم الكلام إلى حد كبير وقد قيل في ترجمته: إنه عزف عن دراسة النحو فترة ومال إلى صناعة الموسيقى والمنطق اللذين تلقاهما عن الفارابي[1] والأمر كذلك بالنسبة للفارسي فقد كان ممن توسعوا في التعليل.

وكان من تلاميذه ابن جني، الذي بلغ إعجابه بعلل شيخه وقياساته أن قال: أحسب أن أبا عليّ قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلثَ ما وقع لجميع أصحابنا[2].

وقد سار ابن جني على طريقة شيخه وتوسع مثله في القياس والعلل، وكان مثله معتزلياً[3] ومن دلائل اعتزاله قوله: إن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة - وكذلك أفعال القديم سبحانه نحو: خلق الله السماوات والأرض، وما كان مثله ألا ترى أنه عز اسمه لم يكن منه بذلك خلق

---

(١) راجع الإنباه ٣/١٤٨، ١٤٩، والفهرست/ ٦٢.

(٢) راجع الخصائص ١/ ٢٠٩.

(٣) راجع المزهر ١/ ١٠، والأشباه والنظائر ١/ ٣٨١.



فعالنا ولو كان حقيقة لا مجازاً لكان خالقاً للفكر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عز وعلا[1].

ويعلق بعض الدارسين على هذا النص بقوله: إن ابن جني يضع أصلاً من أخطر أصول اللغة وهو أن العقل موضوع لجميع أفراد المصدر فإذا استعمل في بعضها كان مجازاً، ومعنى ذلك أن جميع الأفعال المستعملة في اللغة من قبيل المجاز إذ أن أحداً لا يكاد يستعمل الفعل قاصداً به عموم عدد أفراد المصدر والعرب لم تضع الفعل لذلك، وإنما وضعت الفعل للدلالة على صدوره عن الفاعل أو صدوره منه[2].

فهو في هذا النص ينسب للعبد خلق أفعاله وهو مذهب المعتزلة، وقد أثرت هذه النزعة الاعتزالية في دراسة ابن جني للنحو، فكان محكماً للعقل في كثير من مباحثه ومسائله، وظهر ذلك في توسعه في القياس والتعليل، وهو القائل: إن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وكان يجيز إجراء الإعراب على الأسماء العجمية[3].

ويكاد يجمع الدارسون على أن المعتزلة هم أول من تحدث عن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز[4]، وأن مصطلح المجاز لم يعرف في القرون الثلاثة الأولى إلا على يد رجال المعتزلة كالجاحظ الذي استخدمه في مواضع عديدة من كتابه الحيوان، واستخدمه أبو عبيدة وهو معتزلي

---

(١) راجع الخصائص ٢/ ٤٥١.

(٢) أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي/ ٣٤٨.

(٣) راجع أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي/ ١٦.

(٤) راجع الإيمان لابن تيمية/ ٥٢، والبلاغة تطور وتاريخ للدكتور شوقي ضيف/ ٥٦، وأثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي/ ٣٤٨.



أيضاً، وإن كان يقصد به شيئاً آخر، وألح عليه ابن جني كثيراً في الخصائص، فهناك باب في «فرق بين الحقيقة والمجاز ٢/ ٤٤٤» وباب آخر في أن «المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة ٢/ ٤٤٩»[١].

ومن مظاهر اعتزالية ابن جني قوله بالأصول الخمسة وهو مبدأ اعتزالي معروف، ونجد في الخصائص باباً عنوانه: باب الحكم يقف بين حكمين[٢] وهو على غرار المنزلة بين المنزلتين، وهو من أصولهم، بل يستخدم المصطلح نفسه (المنزلة بين المنزلتين) حيث يقول تعليقاً على قول الشاعر:

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَهْ إِذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ

يقول: ثبات الهاء في «مَرْحَبَاه» ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل، أما الوقف فيؤذن بأنها ساكنة: يا مرحباهْ، وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً يا مرحَبا... فثباتها إذاً في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين[٣].

وقد برزت جهود هؤلاء النحاة فيما أطلقنا عليه النحو التفسيري أو النظري، وهو الذي يهتم بإبراز النظرية النحوية وكشف فكر النحاة في تعاملهم مع ظواهر اللغة وتفسيرهم لقضاياها وما أشكل من أعاريبها،

---

(١) راجع في اهتمام ابن جني الحقيقة والمجاز، نماذج من تفسير ابن جني في اللغة والنحو/ ٧١.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٥٦ وما بعدها وأشار إليها كذلك الدكتور أحمد ياقوت في كتابه: دراسات نحوية في خصائص ابن جني/ ١٣٩، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠.

(٣) السابق ٢/ ٣٦٠، وراجع أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي/ ٣٤٠، وأثر المعتزلة في الدرس النحوي عند ابن جني، لعاشور عبد الباقي/ ٥٥، ماجستير بآداب المنيا ١٩٩٨. ٢/ ٣٥٨ - ٣٥٩. [السَّانية: الدلو العظيمة].



ومحاولة تقريبهم بين الظواهر المتباعدة والحديث عن أصول النحو وأسسه، والتعليل لكثير من ظواهر اللغة. ويعد القرن الثالث عصر التعليل الذهبي توسع فيه مجاله وساد فيه البحث عن العلل، وذلك بسبب انتشار الترجمة ونقل علوم اليونان من جهة، وكثرة مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين من جهة أخرى، فكل مسألة بينهما لا بد لها من دليل وتعليل لأحكام بنائها وتأثيرها على الناس. وورث بعد ذلك - أي بعد القرن الثالث - الاهتمام بالتعليل حتى صار غاية تقصد، وأصبح مثار حفاوة واهتمام بمكانة النحوي الذي يبرز فيه. يقول ابن جني في وصف شيخه الفارسي: قلت لأبي بكر أحمد بن على الرازي وقد أفضنا في ذكر أبي عليّ ونبل قدره ونباوة محله: أحسب أن أبا على قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا فأصغى أبو بكر إليه ولم يتشبع هذا القول.

حتى ابن مضاء القرطبي وهو الذي قام بدعوة لإصلاح النحو والرد على النحاة بإلغاء العلل، سلم بالعلل الأول ورفض ما عداها[١].

ومن هذا النوع الذي أطلقنا عليه النحو التفسيري: كتب الأصول أو الخلاف أو الشذوذ أو الضرورة، أي إن هذه الكتب لا تهتم بدراسة الأبواب النحوية، بقدر اهتمامها بذكر الأصول أو العلل أو مسائل الخلاف.

وقد قسم الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عبادة التصنيف في النحو كما

---

(١) الرد على النحاة ١٥١، تحقيق الدكتور شوقي ضيف.



سبق أن نقلنا عنه إلى قسمين: تعليمي - وقد سبق الحديث عنه. والثاني: نظري وهو مناط حديثنا في الصفحات القادمة - والغرض منه كما يقول الدكتور محمد إبراهيم عبادة بيان ما يمكن أن يسمى فلسفة النحو كما بدت للنحويين، ككتاب علل النحو، ونقض علل النحو والإيضاح.

وسيكون حديثنا عن التأليف التفسيري من خلال أربعة مؤلفات:

الأول: الإيضاح في علل النحو للزجاجي، المتوفى ٣٣٧هـ، **والثاني**: علل النحو لأبي الحسن بن الوراق المتوفى ٣٨١هـ، **والثالث**: الخصائص لابن جني المتوفى ٣٩٢هـ، **والرابع**: كتاب الشعر للفارسي.

المؤلف الأول والثاني مخصصان للحديث عن العلة، أما الخصائص - فمخصص للحديث عن الأصول النحوية، وبالإضافة إلى ذلك عقد ابن جني أبواباً للحديث عن العلة - كما سنرى بعد قليل - وقد ظهرت دراسة عن أصول النحو في الخصائص[1]، فكفانا الباحث مئونة الحديث عن هذه الأصول، واقتصر الحديث عن العلة وما يدور حولها من أحكام.. أما الشعر فله دور آخر نتحدث عنه بعد قليل.

وسنتناول الآن كل كتاب من هذه الكتب للتعرف على موضوعاته ومسائله، وآراء صاحبه في موضوع العلة.

---

(١) أصول النحو في الخصائص لابن جني. رسالة بكلية دار العلوم، إعداد: محمد حسن صادق خليفة.



أوّلاً : الإيضاح في علل النحو للزَّجّاجي

١ - موضوعاته:

ذكر الزجاجي في مقدمته أن كتابه ينقسم قسمين، القسم الأول: في ذكر العلل خاصة، والآخر: في المسائل المجردة[١].

ونذكر أوّلاً المسائل المجردة كما سماها الزجاجي:

فبعد أن انتهى الزجاجي من ذكر مسائل العلل، تناول بعض المسائل المتفرقة وهي:

١ - عمل اسم الفاعل[٢].

٢ - الفرق بين ضربت زيداً، وزيداً ضربته[٣].

٣ - لم أجاز المبرد إن زيداً ضربت ولم يجز " زيد ضربت " [٤].

٤ - الفرق بين كنت أخاك، ولست أخاك[٥].

٥ - أصبح زيد مفيقاً[٦].

٦ - الاثنان أول الجمع [٧].

٧ - اختلاف الإعراب لاختلاف المعاني[٨].

---

(١) مقدمة الإيضاح/ ٤٠.
(٢) الإيضاح/ ١٣٥.
(٣) السابق/ ١٣٦.
(٤) السابق/ ١٣٧.
(٥) السابق/ ١٣٧.
(٦) السابق/ ١٣٧.
(٧) السابق/ ١٣٧.
(٨) السابق/ ١٣٧، ١٣٨.

٨ - فصل من تعاليقه تضمن:

أ - إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال.

ب - تعليق الأخفش على إعراب سيبويه للأفعال الخمسة.

ج - معنى الشكد.

د - تواضعتُ سور المدينة.

هـ - **أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ**

رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ القَوْل والعَمَلُ[1].

٩ - الفرق بين «عند» «ولدن»[2].

١٠- أيهم تر يأتك، من تضرب أضرب[3].

١١- مسألة في التثنية[4].

١٢ - إذا سمينا رجلاً بأحمر لم تصرفه في النكرة[5].

انتهت مسائل الزجاجي.. والملاحظ عليها أنها مسائل متنوعة كالآتي:

١ - **آراء لبعض النحاة**، كرأى المبرِّد في الفرق بين ضربت زيداً، وزيد ضربته، إجازته إن زيداً ضربت، وعدم إجازة «زيد ضربت»، معنى كنت أخاك. ولست أخاك. وتعليق الأخفش على رأي

---

(١) السابق/ ١٣٨، ١٣٩.

(٢) السابق/ ١٣٩، ١٤٠.

(٣) الإيضاح/ ١٤٠.

(٤) السابق/ ١٤١.

(٥) السابق/ ١٤٢.

سيبويه في إعراب الأفعال الخمسة، ورأى سيبويه في الممنوع من الصرف.

٢ - **مسائل في العلة**: مثل: لِمَ يعمل اسم الفاعل عمل الفعل حيث قال الزجاجي: «ضارب تعمل عمل يَضْرب كما أن يَضْرب أُغْرب لأنه ضارعه، فكذلك ضارب يعمل عمله لمضارعته إياه فحمل كل واحد منهما على صاحبه. والمصدر الذي يكون بمعنى (أن فعل، وأن يفعل) يعمل عمل اسم الفاعل؛ لأنه اسم الفعل، وفيه دليل على الفعل»[1].

وكذلك مسألة إعراب «عِنْدَ»، وعدم إعراب «لَدُن».

يقول الزجاجي: «لأنَّ عند متصرفة، ولدن لم تتصرف ولم تفارق موضعها. ألا ترى أنك تقول: كنت عند زيد، وتقول: عندي أنّ زيداً لا يخرج في غد، كأنك قلت: في علمي وتقديري وتقول: ما عندك في هذا الأمر، وليس «لِلَدُن» مثل هذا التصرف، فثبتت على حالها»[2].

٣ - **مسائل خلافية**: مثل الخلاف في الألف والواو والياء حروف إعراب أم دليل على الإعراب. وسنتحدث عنها بعد قليل.

٤ - **مسائل تطبيقية خاصة بالإعراب**، مثل قول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ

رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ القَوْل والعَمَلُ

---

(١) السابق/ ١٣٥.

(٢) السابق/ ١٤٠.



حيث قال: قال بعضهم: نصب ذنباً بفقدان الخافض. وهذا خطأ؛ لأنه لو كان فقدان الخافض ينصب، كان ينصب في كل حال، وليس نجد ذلك، كقولك: حسبُك بِزَيدٍ. ثم تقول: حَسْبُك زيدٌ، فلو كان فقدان الخافض ينصب ما ارتفع زيد وإنما انتصب؛ لأنه لما ذهب حرف الجر تعدَّى الفعل فعمل فيه[1].

٥ - مسائل لغوية متفرقة:

مثل: الشكد: العطية ابتداءً، فإن كان مجازاة فهو شكم[2]، معنى كلمة مفيق.

وهناك ملاحظة أخرى سبق أن أشرنا إليها، وهي أن الزجاجي ذكر في هذه المسائل، الخلاف حول الألف والواو والياء في التثنية والجمع. وقد سبق له ذكرها، فما الفرق بين المسألتين؟

أي إن الزجاجي تناول المسألة من ناحيتين، ناحية العلة النحوية، والأخرى الأحكام المتعلقة بها.

وسنعرض الآن للمسألتين لنرى هل التزم الزجاجي بذلك:

أوّلاً: في تناوله للمسألة في موضوعات العلة ذكر الزجاجي أن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:

قال الكوفيون كُلُّهم: الألف في التثنية، والواو في الجمع، والياء في التثنية والجمع هي الإعراب نفسه.

---

(١) الإيضاح/١٣٩.

(٢) السابق/١٣٨.



وقال المازني والمبرد والأخفش: هذه الحروف دليل الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب.

وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: هذه الحروف الإعراب. ثم وعد بأنه سيذكر حجة كل مذهب، وسيختم كلامه بمذهب سيبويه؛ لأن عنده هو الصواب دون غيره.

ثم ذكر سؤالاً على الكوفيين: «من أين لكم أنَّ هذه الحروف هي الإعراب نفسه، وقد علمتم أنَّ من المتفق عليه أن الواحد أول. وإعرابه هو الأصل الذي يقاس عليه ولا خلاف بيننا أن الواحد قبل الاثنين والجميع، وإعراب الواحد بحركات تعتقب في آخر حرف منه. والإعراب حركات تدل على معانٍ تعتور الأسماء بعد حصولها كلها وأبنيتها. فمن أين لكم أن الإعراب تغير في التثنية والجمع وصار بحروف هي كمال الاسم؟ ولئن جاز أن تكون الألف في التثنية والواو في الجمع والياء فيهما الإعراب ليجوزنَّ أن تكون الراء من جَعْفَر، والميم من مسلم هي الإعراب نفسه».

ثم ذكر جواب الكوفيين: «إنَّا لم نشك في أنَّ إعراب الواحد هو الأصل، وما بعده فرع عليه، ولكنه كما اختلفت ألفاظ الاثنين والجميع وأبنيتها وسائر أحكامها كذلك جاز اختلاف الإعراب ولسنا ندفع أيضاً أنْ يكون الإعراب حركة، إلا أنه قد يكون أيضاً عندنا حرفاً، لأن الإعراب دليل على المعاني».

قال البصريون: إنَّ جميع ما ذكرتموه متفق عليه إلا جعلكم الإعراب في التثنية والجمع حروفاً. ومن المتفق عليه أن الإعراب يدخل لمعنى يعتور

الكلمة بعد حصولها ببنائها وحركاتها. وأن سقوط الإعراب لا يُخِلُّ بالكلمة نفسها، ألا ترى أن الاسم والفعل المستقبل إذا لم يعرب أحد منهما لم يسقط معناه...؟

ثم ذكر جواب الكوفيين عن هذا: ليس تشبه حروف التثنية والجمع ما شبهتموها به من الحركة في الواحد والنون في تثنية الأفعال وجمعها. وسقوط الحركة والنون من غير فساد معنى؛ لأن الألف في التثنية والجمع متضمنة - مع أنها إعراب الدلالة على التثنية - انتهت المسألة[1]. ولم يذكر الزجاجي ما سبق أن وعد به من رأي لسيبويه وما احتَجَّ به له أو عليه.

ونذكر الآن عرض الزجاجي للمسألة نفسها في آخر كتابه:

قال الزجاجي: إذا قلنا الزيدان والعمران، فالألف عند سيبويه هي حروف الإعراب. قال الأخفش والمازني والمبرد: ليست بإعراب ولا حرف إعراب، ولكنها دالة على الإعراب.

قال الكوفيون: الألف هي الإعراب وكذلك الواو والياء في التثنية والجمع. وقال بعض البصريين: الحروف أبدال من الحركات، وقال الجرمي: الألف في «الزيدان» ليست الإعراب، وانقلابها هو الإعراب، وقال ثعلب: الألف في «الزيدان» بدل من ضمتين. كأنه قال زيد وزيد ثم جمع بينهما والواو في «الزيدون» بدل من ثلاث ضمات.

ثم رد على هذه الآراء: «فلزم من قال إن الحروف أبدال من الحركات

(١) الإيضاح/ ١٣٠ وما بعدها بتصرف.



فألزم من قال هي الإعراب نفسه. ويلزم الجرمي أن تكون في حال الرفع «الزيدان» غير معربة؛ لأن الألف عنده غير منقلبة، وإنما الانقلاب عنده الإعراب. فجعل الاسم في أول أحوال الإعراب غير معرب وهذا قلب للأصول».

ويلزم ثعلباً أنْ يُقال له: كيف صارت الألف بدلاً من ضمتين وليست الضمة من حيز الألف ولا تجانسها؟ وإذا كانت الواو في «الزيدون» بدلاً من ثلاث ضمات، فكيف يجمع إذا جمع مائة نفس؟ هل تصير عنده بدلاً من مائة ضمة؟ وكذلك إلى ما زاد(١).

من خلال هذا العرض لهذه المسألة في أبواب العِلَّة، وفي المسائل المتفرقة يتبين الآتي:

١ - فى أبواب العِلَّة بدأ الزجاجي المسألة برأي الكوفيين ثم رأي المازني والمبرد والأخفش، وأخيراً رأي سيبويه. وفي المسائل المتفرقة بدأ الزجاجي برأي سيبويه، ثم رأي الأخفش والمازني والمبرد، ثم رأي الكوفيين.

٢ - صرح في أبواب العِلَّة بأن رأي سيبويه هو الصحيح وفي عرض المسألة في المسائل المتفرقة لم يصرح بالرأى الصحيح عنده.

٣ - فى أبواب العلة ذكر رأي الكوفيين كلِّهم، ولم يُصَرِّح بواحد منهم، وفي المسائل المتفرقة ذكر رأي ثعلب.

٤ - كما أنه زاد رأياً للبصريين لم يذكره في أبواب العلة، وهي أن الحروف

---

(١) الإيضاح/١٤١.



أبدال من الحركات. وزاد رأيا للجرمي «أن انقلاب هذه الحروف هو الإعراب».

٥ - حرص في أبواب العلة على ذكر أدلة الكوفيين والإجابة على هذه الأدلة، والرد على هذه الأجوبة، في حين لم يهتم بذكر أدلة الكوفيين حين عرض المسألة في المسائل المتفرقة.

٦ - قلنا إنه وعد بأنه سيذكر مذهب سيبويه وأدلته، وما احتج به له أو عليه إلا أنه لم يفعل ذلك في أبواب العلة، كما أنه لم يذكر أدلة البصريين أو أدلة سيبويه.

هذه هي نقاط الخلاف بين طريقة عرض الزجاجي لمسألة الألف والياء والواو في التثنية والجمع، من خلال أبواب العلة، والمسائل المتفرقة، وهما القسمان اللذان ذكر الزجاجي أنهما محتوى كتابه.

٢ - أبواب العلة عند الزجاجي:

بعد أن انتهينا من الحديث عن المسائل المتفرقة التي ذكرها الزجاجي في نهاية كتابه، وبعد أن قارنا بين مسألة واحدة من خلال أبواب العلة والمسائل المتفرقة، نتحدث الآن عن أبواب العلة وهو القسم الأول من كتاب الإيضاح.

ذكر الزجاجي في مقدمته أن هذا الكتاب في ذكر العلل خاصة «هذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة، والاحتجاج له وذكره أسراره، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول؛ لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جداً. ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو، مستوعباً فيه جميعها وإنما يذكر في الكتب بعقب الأصول



الشيء اليسير منها مع خلو أكثرها منها. وإذا كان لِبَابٍ من الأبواب علل قد تكلم عليها العلماء لم نذكر إلا أجودها وأسدها»[1].

من خلال مقدمة الزجاجي نتبين الآتي:

١ - أن كتاب الإيضاح خصصه مؤلفه لذكر علل النحو دون الحديث عن الأصول (المسائل والأحكام).

٢ - الدافع إلى التأليف في العلة أن الزجاجي لم يرَ كتاباً مفرداً في علل النحو.

٣ - أن الزجاجي سينتقى من علل النحاة أجودها وأسدّها. هذه مقدمة المؤلف، أما أبواب الكتاب فهي ثلاثة وعشرون باباً. بدأها بأقسام الكلام، وحدّ الاسم والفعل والحرف والفعل والمصدر، وختمها بالتثنية والجمع، ويمكن تقسيم هذه الأبواب إلى عدة أقسام:

١ - ما يتعلق بأقسام الكلام:

الباب الأول: أقسام الكلام، الباب الثاني: اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف، الباب الثالث: حد الاسم والفعل والحرف. الباب الحادي عشر: الاسم والفعل والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقدم. الباب الثاني عشر: الأفعال أسبق في التقدم. الباب التاسع عشر: علة ثقل الفعل وخفة الاسم، الباب العشرون: علة امتناع الأسماء من الجزم، والباب الواحد والعشرون علة امتناع الأفعال من الخفض.

---

(١) مقدمة الإيضاح/٣٨، ٣٩ باختصار.



٢ - ما يتعلق بالنحو:

الباب الخامس: علل النحو، الباب الرابع عشر: العلة في تسمية النحو، الباب الخامس عشر: الفرق بين النحو واللغة والإعراب والغريب، الباب السابع عشر: الفائدة في تعلم النحو.

٣ - ما يتعلق بالإعراب وحركاته:

الباب السادس: الإعراب والكلام أيهما أسبق، الباب السابع: الإعراب لِمَ دخل الكلام. الباب الثامن: الإعراب حركة هو أم صرف. الباب التاسع: الإعراب لِمَ وقع آخر الاسم دون أوله أو وسطه. الباب العاشر: المستحق للإعراب من الأسماء والأفعال والحروف. الباب السادس عشر: معنى الرفع والنصب والجر. الباب الثالث والعشرون: الألف والواو والياء في التثنية والجمع أهي إعراب أم حروف إعراب.

ويمكن أن نقسم مسائل الزجاجي إلى:

أ - مسائل وثيقة الصلة بالعلة النحوية.

ب - مسائل ليست وثيقة الصلة بالعلة النحوية.

فمن المسائل ذات الصلة الوثيقة بالعلة: علل النحو، لم دخل الإعراب الكلام، لِمَ وقع الإعراب آخر الاسم دون أوله أو وسطه، علة دخول التنوين الكلام، علة ثقل الفعل وخفة الاسم، علة امتناع الأسماء من الجزم، علة امتناع الأفعال من الخفض.

هذه هي المسائل ذات الصلة الوثيقة بالعلة التي كان الزجاجي حريصاً فيها على استنباط واستخراج ما فيها من علل. أما المسائل الأخرى فليست وثيقة الصلة بالعلة، بمعنى أن الزجاجي لم يتطرق إلى ذكر علل هذه

المسائل. من أمثلة ذلك حديثه عن أقسام الكلام، اختلاف النحويين في حدّ الاسم والفعل والحرف، وحدّ الاسم والفعل والحرف، الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه، الأفعال أيهما أسبق في التقدم، معنى الرفع والنصب والجر...

فمثلاً في باب «القول في معنى الرفع والنصب والجر من طريق اللغة».

ذكر الزجاجي أن الإعراب حركة. والحركة لا تقوم بنفسها ولا توجد إلا في حرف. فلما كان الرفع والنصب والجر قد يكون بأشياء سوى الحركة، وكان الأصل الحركة نسبوا ذلك كلّه إلى الحركة. فنسبوا الرفع كلّه إلى حركة الرفع؛ لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه. ثم تكلم عن النصب، وعن الجر «وأما الجر فإنما سمى بذلك؛ لأن معنى الجر الإضافة، وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلَها فتوصله إلى ما بعدها، هذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فيسمونه خفضا... ثم تحدث عن الجزم..»[1]. أ.هـ.

هذه المسألة لا تمت إلى العلة بصلة، بل كان من المفترض أن يذكر لنا الزجاجي علة الرفع بالضمة مثلاً، وعلة النصب بالفتحة...؛ لأنه هو الذي صرح في المقدمة بأن كتابه مخصص في أمور العلة دون الحديث عن الأصول وإذا به يملأ كتابه بالقواعد والأحكام النحوية، وهناك مسائل كانت تأخذ فيها العلة جزءاً ضئيلاً من حجم المسألة، مثل مسألة: القول في الإعراب والكلام أيهما أسبق، حيث ذكر أن الكلام سابق للإعراب؛ لأنا نرى الكلام في حال غير معرب، ولا يختل معناه، ونرى الإعراب

---

(١) الإيضاح/٩٣، ٩٤ بتصرف.



يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته غير معدوم ثم ذكر أن العرب نطقت بالكلام معرباً، وبعد ذلك تحدث عن علة سبق الأسماء للأفعال؛ لأن الأفعال أحداث للأسماء، ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها، بل ينطق بهما معاً. ولكل حقه ومرتبته[1].

ولنترك هذه المسائل، لنقتصر في حديثنا عن المسائل ذات الصلة بالعلة، فنتحدث عن:

٣ - آراء الزجاجي في العلة:

أول ما يقابلنا من آراء الزجاجي في العلة قوله: إن علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلول بها[2]. ثم قسم علل النحو بعد ذلك إلى ثلاث أضرب: علل تعليمية، علل قياسية، علل جدلية نظرية.

فالعلل التعليمية هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ومثل لذلك بقولنا: قام زيد، إن قيل: لم رفعتم زيداً؟ قيل: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وأشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب[3].

فأما العلل القياسية فأنْ يقال لمن قال: نصبتَ زيداً (بأنَّ) في قوله: إنَّ زيداً قائم، ولم وجب أن تنصب «إنَّ» الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول، فحُمِلت عليه فأُعْمِلَت

---

(١) انظر: الإيضاح/ ٦٧ وما بعدها.

(٢) الإيضاح/ ٦٤.

(٣) الإيضاح/ ٦٤ بتصرف.



إعماله لمّا ضارعته. فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما تقدم مفعوله على فاعله[1].

- ومثل الزجاجي للعلل الجدلية النظرية بكل ما يعقل به في باب إن بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال، وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم بالمستقبلة، أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟[2].

ولم يتحدث الزجاجي عن فلسفته للعلة إلا في هذين الموضعين، أقصد تصريحه بأن علل النحو ليست موجبة وتقسيمه العلة إلى ثلاثة أقسام، وهذا خلاف ابن جني الذي ملأ كتابه بفلسفته للعلة، فهي أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وهي ضربان: واجب لامناص من أثره، واستحساني يمكن مخالفته، وأكثر العلل مبناها على الإيجاب، وهناك ضرب آخر يسمى علة وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب، وأن العلة إذا لم تتعد لم تصح... إلخ آراء ابن جني في العلة.

بقيت نقطتان، الأولى تتعلق بالأحكام التي ذكر الزجاجي عللاً لها، والأخرى تتعلق بالنحاة الذين نقل عنهم الزجاجي تعليلاتهم.

ونبدأ بتعليلات الزجاجي، فنذكر أمثلة لتعليلاته:

---

(١) الإيضاح/ ٦٤.

(٢) الإيضاح/ ٦٥.



١ - لم رفع المثنى بالألف؟ قال الزجاجي: «إنما جعلت الألف في رفع الاثنين؛ لأن الرفع أول الإعراب؛ لأنه سمة الفاعل والمبتدأ، وما ضارعهما، والتثنية أول الجموع؛ لأن معناها ضم شيء إلى شيء كما ذكرناه، والحروف المتولدة عنها الحركات هي هذه التي ذكرت الواو، والألف، والياء، فلو جعل رفع الاثنين بالواو كان يلزم أن يجعل رفع الجمع أيضاً بالواو؛ لأن الباب واحد، وما وجب للتثنية وجب للجمع. فلو فعل ذلك لم يكن بين التثنية والجمع فرق ولم تجعل تثنية المرفوع بالياء؛ لأن الياء للخفض، والخفض في الأسماء ثابت غير منتقل عنها، والرفع والنصب قد تشترك فيها الأسماء والأفعال، فكان الجر أغلب على الياء من الأسماء فبقى على بابه. فلم يبق لتثنية المرفوع غير الألف فجعلت فيه»[1].

٢ - لِمَ جاز أن يجئ إعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل في قولنا الزيدان يقومان وما أشبه ذلك؟ قال الزجاجي: «إن الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل، ولا تستغني عنه ضرورة، ثم اتصل به مضمر، صار كبعض حروفه، وصارت الجملة كلمة واحدة. فجاز لذلك وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الكلمة واحدة، والدليل على ذلك إسكان لام الفعل في قولك فعلْت. . .»[2].

٣ - لِمَ لَمْ تكن الحروف التي قبل النون في الأفعال الخمسة حروف الإعراب؟ قال الزجاجي: «فالجواب في ذلك أن الألف التي قبل

(١) الإيضاح/١٢٣، ١٢٤.
(٢) الإيضاح/٧٥.

هذه النون في يفعلان وتفعلان، والواو في يفعلون، والياء في تفعلين، ليست من بناء الفعل ولا تمامه، إنما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرت لك، فلم يجز أن تكون حروف إعراب الفعل لذلك»[1].

هذه هي النماذج التي كان الزجاجي يعلل فيها لبعض الأحكام النحوية إلا أنه كثيراً ما كان يستعين بتعليلات من سبقوه لدرجة جعلت تعليلات السابقين عليه تغلب على تعليلاته هو.

ففي مسألة وقوع الإعراب آخر الاسم دون أوله أو وسطه ذكر قول بعض النحويين: إن الإعراب يدخل في الاسم لمعنى، فوجب أن يلفظ به ثم يُؤتى بالإعراب في آخره، ثم ذكر رد ابن الخياط على ذلك " لأنَّا رأينا الأسماء تدخلها حروف المعاني أَوّلاً ووسطاً، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب ألا يدخل على الاسم حرف معنى إلا بعد كمال بنائه، ثم ذكر رأي ابن الخياط " والقول عندي هو الذي عليه جلة النحويين أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة، فلو جعل وَسَطاً، لم يدر السامع أحركة إعراب هي أم حركة بناء، ثم ذكر قول الزجاج كان أبو العباس المبرد يقول: لم يجعل الإعراب أَوّلاً؛ لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب؛ لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد، ثم ذكر قول آخرين: الإعراب إنما دخل الكلام دليلاً على المعاني، فوجب أن يكون تابعاً للأسماء[2].

(١) الإيضاح/ ٧٤.

(٢) الإيضاح/ ٧٦ بتصرف.



فالملاحظ أن الزجاجي اكتفى بدور الناقل لتعليلات من سبقوه، دون أن يضيف على عللهم شيئاً.

وفي مسألة علة امتناع الأسماء من الجزم، ذكر تعليل سيبويه لذلك «لم تجزم الأسماء لخفتها ولزوم التنوين إياها» ثم ذكر قول أكثر الكوفيين «لم تخفض الأفعال لثقلها ولم تجزم الأسماء لخفتها ليعتدل الكلام»، ثم ذكر قول جماعة من الكوفيين والبصريين «لم تجزم الأسماء لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها[1]، وهكذا كان الزجاجي يعتمد في أحيان كثيرة على نقل علل السابقين عليه، دون أن يخترع ويستنبط عللاً جديدة، كما كان يفعل ابن جني رحمه الله».

ومن المسائل التي لا علاقة لها بالعلة، والتي غطت في أحيان كثيرة على ذكر العلة، مسائل الخلاف وقد تحدثنا عنها في فصل سابق، فلا داعي للحديث عنها مرة أخرى.

* * *

(١) انظر المسألة في الإيضاح ١٠٢ وما بعدها.

ثانيا: علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق: (ت ٣٨١هـ)[1]

١ - التعليل عند ابن الوراق، ونماذج من تعليلاته:

من الكتب التي تخصصت في معالجة العلل النحوية، فقد استعرض ابن الوراق كلَّ أبواب النحو، ومعظم أبوابِ الصرف، وقد تتبع كلَّ بابٍ من هذه الأبواب بذكر ما به من أحكامٍ متعلقة بالعلل.

وإذا كان الزجاجي قد اقتصر على بعض المسائل النحوية، وإذا كان ابن جني قد تحدث عن كل الأصول النحوية، وجاءت العلة ضمن هذه الأصول، فإن ابن الوراق يُعَدُّ الوحيد من بينهما، الذي عالج كلَّ الأبواب النحوية بطريقة العلة فالهدف الرئيسي من تأليفه الكتاب هو التعليلُ لكلِّ ما يراه من الأحكام النحوية. وهذه طائفة من علله توضح محاولة استيعابه لكل موضوعاتِ النحو.

---

(١) قام عدد من الدراسين بدراسة هذا الكتاب وتحقيقه منهم: محمود جاسم الدرويش، وحصل بدراسته على الدكتوراه من جامعة بغداد ١٩٨٧م، وطبعه في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٩٩٩م. والثانية: مها مازن المبارك وحصلت به على الماجستير من جامعة دمشق ونشرته في كتاب عام ٢٠٠٠ م من خلال مكتبة دار الفكر. وهناك دارسان آخران من تونس حققاه مناصفة للحصول على دبلوم الكفاءة من جامعة تونس عام ١٩٧١م، وهما: محمد حجي، وفائزة صالح. لكن عملهما لم ينشر. راجع دليل الباحثين الجامعيين في اللغة العربية للدكتور مختار يوعناني/ ٦٩. وحديث الدكتور عبد القادر المهيرى عن هذا الكتاب في كتابه: أعلام وآثار في التراث النحوي/ ٧٥.



كسر نون المثنى وفتح نون الجمع - دخول التنوين على الاسم المعرب - زيادة الألف في جمع المؤنث السالم - إضافة حيثُ إلى الفعل - بناء المفرد المنادى على حركة، حذف «مِنْ» في قولنا ثوب خز - حذف «مِنْ» في الأفعال التي تتعدى بحرف الجر - ردّ الألِفِ في المقصور في حال الوقف إذا كان منصوباً - منع ليس من التصرف، ضمُّ أول الفعل المضارع من الرباعي - حمل حبذا على حكم الاسمية - ثبوت تاء التأنيث في الوصل والوقف - حمل النعت على اللفظ في المنادَى - فتح نون تضربينَ - بناء الأسماء مع لا النافية للجنس.

وأهم ما يميز ابن الوراق في مجال التعليل أنه كان يحاول أن يضيف على علل السابقين، وأنْ يستنبطَ من عللِهم عِللاً أخرى، فإذا رأى سيبويه - مثلاً - يعلل لمسألة بعلة واحدة، حاول أن يستنبط من هذه العلة عِللاً أخرى، أي إنه يضيف جديداً، ويبسط ما أجملَهُ السابقون.

منهج ابن الوراق:

سهولة الأسلوب وقيامه على المناظرة والجدل برغم اعتماده طريقة السؤال والجواب كالكتب التعليمية.

فهو يبدأ المسألة بسؤال ثم يورد الأجوبة عليه، ويذكر كلاَم النحاة وردوده عليهم أو تعليله لكلامهم. فهو يقول مثلاً: فإن قال قائل من أين علمتم أن الكلام ينقسم ثلاثة أقسام؟

قيل: لأن المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة، وذلك أن من الكلام ما يكون خبراً، ويخبر عنه، فسمى النحويون هذا النوع اسماً. . . إلخ.

كما أنه يذكر الوجوه المحتملة في المسألة النحوية ويعددها بقوله:



وهذا يُفَسَّرُ مِن وجهين أو هو على ضربين أو لوجهين. . . أو له ثلاثة أحوال(١).

طائفة من تعليلاته:

١ - **لِمَ كسر ما قبل الجمع، قال ابن الوراق**: «وكسر ما قبل الياء لوجهين، أحدِهما: أن الكسر من الياء، والضم من الواو، فكان يُجَرُّ به ما هو من جنسها، والوجه الثاني: أن الفتح قد فات باستحقاق التثنية له، فلم يبق إلا الضم، وكذلك لو ضم ما قبل ياء الجمع انقلبت واواً، فكان يختلط الجر بالرفع، والرفع بالجر ولم يتبقَ إلا الكسر».

٢ - **بناءُ الأسماءِ مع لا النافية للجنس**: «ذكر ابن الوراق لذلك ثلاثَ علل:

- أنه جواب لقولك: هل من رجالٍ في الدار؟ والجار والمجرور بمنزلة الشيء مما هو جوابه. إذا كان الناصب من المنصوب لا يكون كالشيء الواحد.

- ووجه آخر، وهو أن تكون «مِنْ» مقدرة بين «لا» وما تعمل فيه فيكون الأصل: لا من رجل في الدار، فلما حذفت مِنْ تضمن الكلام معنى الحرف، والحروف مبنية، فوجب أن تبنى «لا» مع ما بعدها لتضمنها الحروف.

- ووجه ثالث: أنها لما كانت مشبهة بالحروف في العمل وكانت الحروف مشبهة بالفعل صارت فرعاً للفرع، فضعفت فجعل البناء فيها دليلًا على ضعفها»(٢).

---

(١) السابق/ ٩١، مقدمة المحقق.

(٢) علل النحو/ ٤٠٦.



٣ - حمل المنصوب على المجرور في التثنية والجمع.

ذكر ابن الوراق لذلك أربعَ علل:

١ - أن المنصوب والمجرور يشتركان في المعنى، فلاشتراكهما في المعنى حُمِلَ النصبُ على الجر.

٢ - أنهما يشتركان في الكناية، نحو قولك مررت بكَ، ورأيتُكَ.

٣ - أن الجرَّ ألزمُ للأسماء من الرفع، لأن الرفع ينتقل إلى الفعل، فكان حمل النصب على الإلزام أولى من حمله على المتنقل.

٤ - أن الجرَّ أخفُّ من الرفع، فلما أردنا حمل المنصوب وهو خفيف كان حمله على المخفوض أولى[١].

وبعد أن انتهينا من ذكر طائفة من علل ابن الوراق، نعقد مقارنة بينه وبين الزجاجي في كتابه الإيضاح.

٢ - مقارنة بين كتاب الإيضاح للزجاجي ت ٣٣٧هـ، وكتاب علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ت ٣٨١هـ:[٢]

هذان الكتابان مخصصان للعلة، فالغرض الأول من تأليف هذين الكتابين هو استعراض العلل النحوية بحيث غلبت العلل على الأحكام النحوية.

---

(١) السابق/ ١٦٠، ١٦١.

(٢) علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق. تح د/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد. الرياض.



موضوعات الكتابين:

قلنا إن الهدف الأول والأخير من تأليف هذين الكتابين هو الحديث عن العلة، يقول الزجاجي «هذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة، والاحتجاج له وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول؛ لأنَّ الكتب المصنفة في الأصول كثيرةٌ جداً، ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو»[1].

فالزجاجي لم ير كتاباً خُصِّص للحديث عن العلة فكان ذلك داعياً له لتأليف هذا الكتاب.

كما أنَّ ابنَ الوراق خصص كتابه للحديث عن العلل النحوية، فالقارئ لكتابه يدرك لأول وهلة أنه لم يقصد معالجة الأبواب والمسائل النحوية، بل عرضَ الأبواب النحويةَ من خلال استنباط ما بها من علل.

وإذا كان الزجاجي قد عالج بعض الأبواب والمسائل النحوية فإن ابنَ الوراق قد استوفى كلَّ موضوعات النحو والصرف، بل والهِجاء أحيانا؛ لذلك جاء كتابُ ابن الوراق أعمّ وأشملَ من ناحية الأبواب والموضوعات النحوية، فلم يترك باباً في النحو أو الصرف إلا وطرقه ليذكر ما به من علل.

فإذا كان الزجاجي تحدث عن أقسام الكلام، وحدِّ كلِّ قسم، والاسم والفعل والحرف أيها أسبق، علة امتناع الأفعال من الخفض، وعلة ثقل الفعل وخفة الاسم فإن ابن الوراق قد استعرض الأبواب النحوية

---

(١) الإيضاح/٣٨.



والصرفية باباً باباً، فتحدث عن المبتدأ والخبر، والفاعل، والتصغير، والنسب، والألفات... إلخ - أي إنه حاول أن يستوفى كلَّ موضوعاتِ النحو والصرف.

وهذه أول ملاحظة يلحظها المقارن بين الكتابين، وكأن ابنَ الوراق نظر إلى كتاب الزجاجي فوجده موجزاً من ناحية الموضوعات فحاول أنْ يستوفيَ هذا الإيجاز ويعالج ما لم يذكره الزجاجي من موضوعات، كالاستثناء والتصغير والنسب...

والآن سنقارن - بإذن الله - بين الأبواب والمسائل المتشابهة بين الكتابين:

فقد بدأ الزجاجي بأقسام الكلام، ثم عرض اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف، ثم حد الاسم والفعل والحرف.

وفعل ذلك أيضاً ابن الوراق، فقد بدأ بأقسام الكلام، وحد الاسم والفعل والحرف عارضاً آراءَ العلماء أنفسِهم الذين ذكرهم الزجاجي. ثم انتقل الزجاجي للفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه، وذكر ابن الوراق أن المصدر أصل للفعل والدليل على ذلك[1].

ومن الأبواب المتشابهة بين الاثنين «علة دخول التنوين في الكلام[2]، الألف والواو والياء في التثنية والجمع أهي إعراب أم حروف إعراب؟[3]، لِمَ وجب أن يكون الإعراب في آخر الكلمة دون أولها أو وسطها؟ وسنعرض الآن لبابين من الأبواب المتشابهة عند الزجاجي وابن الوراق».

---

(١) الإيضاح/٥٦، علل النحو/٣٥٩ وما بعدها.

(٢) الإيضاح/٩٧، علل النحو/١٥٣.

(٣) الإيضاح/١٣٠، علل النحو/١٦٤ وما بعدها.



باب القول في الإعراب، لم وقع في آخر الاسم دون أوله أو وسطه:

قال الزجاجي: «قال بعض النحويين: الإعراب يدخل في الاسم لمعنى فوجب أن يلفظ به، ثم يؤتى بالإعراب في آخره. وقال أبو بكر بن الخياط: «ليس هذا بقول مُرْضٍ؛ لأنَّا قد رأينا الأسماء تدخلها حروف المعاني أوّلاً ووسطاً، فلو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب ألا يدخل على الاسم حرف معنى إلا بعد كمال بنائه. قال: والقول عندي هو الذي عليه جلة النحويين أنَّ الاسم يُبنى على أبنية مختلفة فلو جعل الإعراب وسطا لم يدر السامع أحركة إعراب هي أم حركة بناء، وقال أبو إسحاق الزجاج: كان أبو العباس المبرد يقول: لَمْ يُجعل الإعرابُ أوّلاً؛ لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء؛ لأنه لا يُبْتَدأ إلا بمتحرِّك ولا يوقَف إلا على ساكن.

وقال آخرون: الإعراب إنما دخل الكلام دليلاً على المعاني فوجب أن يكون تابعاً للأسماء لأنه قد قام الدليل على أنه ثان بعدها[1].

قال ابن الوراق: إن قال قائل: لِمَ وجب أن يكون الإعراب في آخر الكلمة دون أولها ووسطها فالجواب في ذلك أن الأوائل لا يصح أن تكون مواضع الإعراب لوجهين:

أحدهما: أن بعض الإعراب سكون، فلو أعربت الأوائل لأدى ذلك أن يبتدأ بالساكن. وهذا محال، ولو جاز الابتداء بالساكن لكان ذلك شائعاً في أكثر الحروف؛ لأن الحركة غير الحروف. فإذا جاز أن يُجرّدَ بعض الحروف من الحركة، جاز ذلك في سائر الحروف، فلو امتنع هذا الحكم عند من

(١) الإيضاح/٧٦ باختصار.



يخالف في هذا الموضع إلا في حرف أو حرفين يقدر أنها ساكنة وإنما هو اختلاس الحركة، صح ما ذكرناه لأن الابتداء بالساكن ممتنع.

والوجه الثاني: أن الابتداء لا بد له من حركة تختصه لما ذكرناه فلو أُعرِب الأول لم تُعْرف حركةُ الإعراب من حركة البناء فلهذا لم يجز أن تدخل في الأول.

ولم يجز أن تدخل في الأوسط لوجهين.

أحدهما: أن الوسط به يُعرف وزن الكلمة فلو أعرب الوسط اختلطت أيضاً حركة الإعراب بحركة البناء.

والوجه الثاني: أن من الأسماء ما لا وسَط له، وهو ما كان عدده زوجاً نحو جعفر، وما كان على ستة أحرف نحو عصرموط. فلو أعرب الوسط لأدى ذلك إلى أن يختلف موضع الإعراب إذا كان ما ذكرناه من الأسماء لا وسط له فسقط أنْ تُعْرَبَ الأوساط فلم يبق إلا الأواخر فلهذا صارت محلاً للإعراب(١).

تحليل النصبين:

ذكر الزجاج أَوّلاً رأى بعض النحويين أن الإعراب يدخل الاسم لمعنى، فوجب أن يكون الإعراب آخر.

ثم ذكر رد ابن الخياط على ذلك ثم ذكر الرأي الصحيح الذي عليه جُلَّة النحويين ثم ساق كلاماً للمبرد نقلاً عن الزجاج.

---

(١) علل النحو/ ١٥١، ١٥٢.



أما ابن الوراق، فذكر أنَّ أوائلَ الكلام لا يصح أن يكونَ موضعاً للإعراب لوجهين، وأن أواسط الكلام لا تصح أن تكون محلاً للإعراب لوجهين أيضاً.

واستنتج من ذلك أنَّ أواخر الكلام هي مواضع الإعراب أي إنه حاول تقسيم هذه الآراء، فاستبعد أن يكون الإعراب أول الكلمة لوجهين:

١ - بعض الإعراب سكون ولا يجوز الابتداء بالساكن - ولم يذكر الزجاجي هذا الرأي.

٢ - الابتداء لابد له من حركة، والأول متحرك ضرورة، فلا يعلم حركة الحرف من إعرابه، كما أنه لا تجتمع حركتان في حرف واحد.

وهذا ما ذكره الزجاجي عن المبرد.

ثم استبعد ابن الوراق أن يكون الإعراب في وسط الكلمة لوجهين الأول: أن الوسط يعرف به وزن الكلمة.

وهذا ما ذكره الزجاجي عن أبي بكر بن الخياط.

الثاني: من الأسماء مالا وسط له، مثل ما كان على حرفين أو أربعة أو ستة. ولم يذكر ذلك الزجاجي.

بقي خلاف آخر بينهما وهو أن الزجاجي يحرص على نسبة كل رأي إلى صاحبه فذكر كلام ابن الخياط والمبرد، ولم يفعل ذلك ابن الوراق.

ومن الموضوعات التي ذكرها الزجاجي ولم ترد عند ابن الوراق العلة في تسميتهم «النحو»، الفرق بين النحو واللغة والإعراب والغريب، والفائدة من تعلم النحو.

ومن المسائل التي وردت عند ابن الوراق ولم يذكرها الزجاجي «زيادة الألف في جمع المؤنث السالم، إضافة حيث إلى الفعل، بناء المفرد المنادى على حركة. حذف مِنْ في قولنا ثوب خز، ردّ الألَف في المقصور في حال الوقف إذا كان منصوباً، منع ليس من التصرف، ضم أول الفعل المضارع من الرباعي، حمل حبذا على حكم الاسمية، كل هذه المسائل وغيرها لم يذكرها الزجاجي، وذكرها ابن الوراق لا لبيان حكم من الأحكام النحوية، بل لاستعراض العلل النحوية».

وبعد أن تحدثنا عن هذين الكتابين، ننتقل للحديث عن خصائص ابن جني.

* * *

ثالثاً: الخصائص لابن جني

١ - طريقة عرض كل من: الزجاجي وابن الوراق وابن جني:

هذا كتاب رائد، أراد له صاحبه أن يكون منطلقاً لدراسة اللغة كلِّها من أصوات وصرف ونحو، وأن يدرس قضايا النظرية وأصولِها العامة، ومسائلها النظرية التي حكمت فِكْرَ النحاة، كقضايا الأصل والفرع والتذكير والتأنيث وتكافؤ الأدلة وخلعها، والاطراد والشذوذ وأصول الصناعة. . .

وقد حدد ابن جني منهجه في مقدمة الكتاب فقال ليس غَرضُنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم؛ لأن هذا أمرٌ قد فُرِغ منه في أكثر الكتب المصنفة فيه منه وإنما هذا الكتابُ مبنيٌّ على إثارة المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادي[١].

ويقول مرة أخرى: وهو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكُتَّاب والمتأدبين التأملَ له والبحثَ عن مستودعه[٢].

فهو كما نرى وضع الفلاسفة ضِمن قراء كتابه أو ضِمن مَنْ يدخل في دائرة اهتمامهم، ولغَتُه بالفعل لا تخلو من طابع فلسفي منطقي، لذا تَشِيعُ

---

(١) الخصائص ١/ ٣٢.

(٢) السابق ١/ ٦٧.



مصطلحاتُ هذه العلوم منها، فنجد الجوهَر والعرض والدور وتكافؤ الأدلة وغيرها. . .

فهو يقول في شأن الاستغناء عن استعمالٍ معينٍ لوجود استعمالٍ آخرَ يقوم[1] مقامه: وذلك أنهما إذا كانا يتعاقبان في اللغة على الاستعمال جَرَيا مجرى الضِّدَّين اللذين يتناوبان المحل الواحد[2].

المهم أن تفكير ابن جني في اللغة نتيجة ثقافةٍ نحويةٍ لغويةٍ كُيِّفت بواسطة تضلعهِ في فنونٍ أخرى وخاصةً الفقه والكلام ولربما المنطق، وهذا يفسر ما يتسم به فكره من قدرة على التحليل والنظر العميق من ناحية، وعلى التأليف بين شتات المعطيات وتجاوزِ الجزئيات من ناحية أخرى. . . ولا شك أنه ساهم بقسطٍ وافرٍ في أحكام بناء النحو العربي وعقلنته[3].

ثم يضيف الدكتور عبد القادر المهيري جهدَ ابن جني في الخصائص فيقول[4]: إنه فعلاً كتابُ نظرٍ وتأمل، نظرٍ في اللغة العربية أصواتاً وصيغاً وتراكيبَ يسعى المؤلف فيه إلى استكناه خفاياها وتمثل ما يسميه اليوم بنظامها وتأملٍ في نحوها، يبحث فيه الأصول التي تجمع بين قواعدها وتنسق بين ما يبدو منها متباينا متنافراً، وهو أيضاً كتابٌ يتناول مسائلَ ذات صيغةٍ منهجيةٍ تتعلقُ بممارسة السماع والقياس وكيفية التعليل واستغلال العلل في تفسير ظواهر اللغة والمساهمة في الجَدَل حولها،

---

(١) نماذج من تفكير ابن جني في اللغة والنحو، للدكتور عبد القادر المهيرى/ ٥٥.

(٢) الخصائص ١/ ٣٩٦.

(٣) نماذج من تفكير ابن جني في اللغة والنحو/ ٥٥.

(٤) نماذج من تفكير ابن جني/ ٦٢.



فمادة الكتاب ثَرِيَّة، يمثل جانب منها المنطلق الحقيقي لعلم (أصول النحو) ولا يبدو لنا أن الذين كتبوا في هذا الفن كالأنباري والسيوطي أضافوا شيئاً يذكر إلى ما استنبطه ابن جني أو بَلْوَرَهُ من المعطيات، بل لا نبالغ إن قلنا: إن ما نجده من هذه المعطيات في الخصائص هو ثمرةُ فكر متحرك في اتجاهات متعددة، يتسم ما عبَّرَ عنه بطابع الابتكار والإبداع.

وبعد هذا بدأ الدكتور المهيرى يتحدث عن مميزات كتاب الخصائص والأبواب التي تفرد بها، وما نادى به ابن جني من قضايا لتنظير اللغة والكشف عن علائقها من ذلك مثلاً هذه الأبواب: الفصل بين الكلام والقول، القول على اللغة، القول على النحو فهذه الفصول تنم عن مشاغلَ منهجية دالة على حاجة ابن جني إلى حصر مجالاتِ ما يتناوله بالدرس والنظر، وليس من عادة النحاة أن يمهدوا لمصنفاتهم بإيراد حد اللغة(١).

ومن تعليلاته المنهجية أنه النحوي الوحيد الذي تساءل عن القصد من إرجاع الكلمات المعتلة إلى أشكالها النظرية كقولهم إنَّ «قال» أصلُها قَوَلَ مثلاً، مما قد يوهم أن هذا الأصل ليس مجردُ افتراضٍ، بل كان موجوداً قبلَ ذلك.. بل يقول إنها أصول مرفوضة ولا يعتقد أنها قد كانت مرةً مستعملة، ثم صارت من بعدُ مهملة... وإنما معنَى قولِنا إنه كان أصلهُ كذا، أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعَلَّل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا فأما أن يكون استُعْمِل وقتاً من الزمان كذلك، ثم انصُرِف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأٌ لا يعتقده أحد من أهل النظر»(٢).

---

(١) السابق/ ٦٤.

(٢) الخصائص ١/ ٢٥٦ وما بعدها.



ثم انظر إلى قوله: أهل النظر ولم يقل أهل النحو مثلاً. . .

وقد ذكر ابن جني في مقدمة خصائصه أن أحداً ممن سبقه لم يتعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، وأن كتاب ابن السراج «الأصول» لم يفِ بالغرض، فأراد أن يضع كتاباً في الأصول النحوية[١].

أي إن ابن جني حاول أن يذكر كل الأصول النحوية وما يتصل بها من أحكام مثل السماع، القياس، تعارض السماع والقياس، وجواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه، واستحسان. . .، وقد ذكر ضمن هذه الأصول أبواباً في العلة - هي مدار حديثنا الآن - وإذا كان الزجاجي قد أفرد كتابه للحديث عن العلة - وإن لم يستوف كل أبواب النحو - وإذا كان ابن الوراق قد استوفى كل أبواب النحو مستنبطاً ما بها من علل، فإن ابن جني لم يفرد كتابه للحديث عن العلة فقط، بل ضمنه كثيراً من أصول النحو إلا أن لابن جني كلَّ الفضل في إرساءِ قواعد العلل ووضع الأسس العامة التي يسير عليها من أراد التعليل لما تكلمت به العرب من هذه الأسس «علل النحو أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء، العلة إذا لم تتعدد لم تصح. . .».

كما أنه يُعَدُّ المدافع الأول عن علل النحاة، فقد عقد باباً في كتابه بعنوان: «الردُّ على مَنْ اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إِحكام العلة». وباباً آخر في أنَّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها.

وقبل أن نتحدث عن آرائه في العلة، ونماذج من تعليلاته نذكر الفرق

---

(١) انظر مقدمة الخصائص ١/١٧.



بين طريقة عرضه للعلة وطريقة عرض كل من الزجاجي، وابن الوراق.

فابن جنى يذكر أَوّلاً أصلاً من أصول العلة - وهذه الأصول هو الذي اخترعها واستنبطها من لغة العرب - ثم يذكر تحت هذا الأصل أكثر من مسألة تدور حول هذا الأصل، ففي باب عللِ العربية، أكلامية هي أم فقهية؟ - مثلاً - ذكر القاعدة، وهي أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين، وعالج تحت هذا الأصل أو هذه القاعدة أكثرَ من مسألة. مثل علةِ رفعِ الفاعل ونصب المفعول، القلب في ميزان وميعاد وسيد ونحو ذلك..[1].

أما بالنسبة للزجاجي فلم يذكر من قواعد العلة إلا أنها مستنبطة وليست موجبة وأنها على ثلاثة أضرب، تعليمية وقياسية ونظرية جدلية، وقد اختار بعض الموضوعات النحوية مثل الاسم والفعل والحرف، وما يتعلق بكل قسم من مسائل وعلل وقد احتوى كتابه على أبواب كثيرة لا تمتُّ للعلة بصلة، مثل حد الاسم والفعل والحرف، والفائدة من تَعَلُّم النحو، والاسم والفعل والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقدم، والفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه...

أما بالنسبة لابن الوراق فهو - وإن عالج كل ما يتصل بالعلة في الأبواب النحوية المختلفة، إلا أنه اكتفى بمجرد النقل من علل السابقين، كسيبويه والمبرد، ولم يزد على السابقين إلا في القليل، إلا أن كتابه رغم ذلك يبقي نموذجاً للكتب التي تخصص للعلة فهو لا يهتم بذكر الأحكام النحوية، بل يهتم في المقام الأول باستنباط علل هذه

(١) انظر الخصائص ١/ ٥٧، وما بعدها.



الأحكام، وقد تتبع كلَّ الأحكام النحوية بالعلل التي تقويها وترجحها، وهذه الطريقة هي التي تجلَّت بوضوح عند الأنباري في أسرار العربية، ومن بعده العكبري في اللُّباب في علل البناء والإعراب.

وبعد أن انتهينا من ذكر كلمة موجزة عن طريقة عرض كل نحوي، نتحدث الآن عن علل ابن جني.

ونبدأ بذكر الأبواب التي خصصها للحديث عن العلة، ثم ذكر النحاة الذين نقل عنهم ابن جني آراء في العلة، ثم نماذج من تعليلات ابن جني.

٢ - الأبواب التي خصصها ابن جني للحديث عن العلة:

المعروف أن ابن جني لم يخصص كتابه للحديث عن العلة النحوية - كما فعل الزجاجي - وإنما خصص لها أبواباً في كتابه الخصائص. وهذه الأبواب هي.

١ - باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية[١].

٢ - باب تخصيص العلل[٢].

٣ - الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة[٣].

٤ - باب في تعارض العلل[٤].

٥ - باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح[٥].

٦ - باب في العلة وعلة العلة[٦].

---

(١) الخصائص ١/٥٧.

(٢) السابق ١/٩٠.

(٣) السابق ١/١٣٩.

(٤) السابق ١/١٥٣.

(٥) لسابق ١/١٥٧.

(٦) السابق ١/١٥٩.

٧ - باب في حكم المعلول بعلتين[١].

٨ - باب في إدراج العلة واختصارها[٢]

٩ - باب في دور الاعتلال [٣].

١٠ - باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة[٤].

١١ - باب في الاعتلال لهم بأفعالهم[٥].

١٢ - باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها[٦].

١٣ - باب في بقاء الحكم مع زوال العلة[٧].

هذه هي الأبواب التي خصصها ابن جني للحديث عن العلة.

وقد بلغت هذه الأبواب ثلاثة عشر باباً، فإذا علمنا أن أبواب ابن جني بلغت حوالي مائة واثنين وستين باباً، أدركنا أن ابن جني خصص اثني عشر في المائة من كتابه للحديث عن العلة.

أما بالنسبة لمسائله فهي كثيرة، فهو يذكر الباب من العلة ويذكر تحته مسائل كثيرة، وهذه هي المسائل التي وردت في أبواب العلة عند ابن جني في الخصائص.

١ - تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول.

---

(١) السابق ١/ ١٦١.

(٢) السابق ١/ ١٦٥.

(٣) السابق ١/ ١٦٧.

(٤) السابق ١/ ١٦٨.

(٥) السابق ١/ ١٦٩.

(٦) الخصائص ١/ ٢١٠.

(٧) السابق ٣/ ١١٢.



٢ - القلب في ميزان وميعاد وسيد ونحو ذلك.

٣ - ما ورد على فُعَل - على وزن عُمَر - معدولاً عن فاعل.

٤ - فَعْل - بفتح فسكون - أعدل الأبنية.

٥ - جمع فُعْلة. بضم فسكون - وفِعْلة بكسر فسكون.

٦ - الإعلال في نحو حياض وجياد[(١)].

٧ - قلب الواو والياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

٨ - قلب الواو ياء في نحو سيد وقولهم حيوة وجُدَيْوِل.

٩ - قلب الواو ياء في نحو سِيَاط[(٢)].

١٠ - ما الكافة عن العمل.

١١ - هَلُمَّ عند الحجازيين[(٣)].

١٢ - علة بناء الكلمات الثنائية.

١٣ - تنوين جوار.

١٤ - رافع المبتدأ.

١٥ - إعمال أهل الحجاز لما النافية، وترك بنى تميم لها.

١٦ - المحذوف من شبة وسنة ومائة[(٤)].

١٧ - لا يقال رأيت فايْ وإنما يقال رأيت فِيّ.

١٨ - من المعلول بعلتين قولهم سِيّ ورِيّ[(٥)].

---

(١) هذه المسائل وردت في باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية ١/٥٧ وما بعدها.

(٢) هذه المسائل وردت في باب تخصيص العلل ١/١٣٩ وما بعدها.

(٣) هاتان المسألتان وردتا في باب تعارض العلل ١/١٥٥، ١٥٦.

(٤) وردت هذه المسالة تحت باب العلة إذا لم تتعد لم تصح ١ / ١٥٧ وما بعدها.

(٥) هاتان المسألتان وردتا في باب حكم المعلول بعلتين ١/١٦١ وما بعدها.

١٩ - اجتماع الهمزتين.

٢٠ - تحقيق الهمزتين شذوذاً[(١)].

٢١ - علة إسكان اللام في نحو ضربْت.

٢٢ - جر الوجه في الحسن الوجه[(٢)].

٢٣ - علة قلب الواو همزة في أُقِّتَت.

٢٤ - الرد على الجاحظ في نقده للنحويين في مسألة أفعل التفضيل[(٣)].

٢٥ - إضمار العامل في المنادى[(٤)].

٢٦ - الإبدال في نحو أوائل[(٥)].

٢٧ - سَراه وسُراة بفتح السين وضمها جمع سُرَى.

٢٨ - علة ضعف اللام[(٦)].

٢٩ - القلب في نحو صِبْيَة وقِنْيَة وصِبْيان ولِيَاح[(٧)].

والملاحظ على هذه المسائل التي وردت في أبواب العلة عند ابن جني، أنَّ معظَمَها مسائل صرفية، فباستثناء «علة رفع الفاعل ونصب المفعول وما الكافة عن العمل، هلم عند الحجازيين، جر الوجه في الحسن الوجه، والرد على الجاحظ في نقده النحويين في مسألة أفعل التفضيل، وإضمار العامل في المنادى. . .

---

(١) هاتان المسألتان وردتا في باب إدراج لعلة ١/ ١٦٥ وما بعدها.

(٢) هاتان المسألتان وردتا في باب دور الاعتلال ١/ ١٦٧ وما بعدها.

(٣) هذه المسألة وردت في باب الرد على من اعتقد فساد علل النحويين ١/١٦٨.

(٤) هذه المسألة وردت في باب الاعتلال لهم بأفعالهم ١/ ١٦٩.

(٥) هذه المسألة وردت في باب الزيادة في صفة العلة ١/ ١٧٤.

(٦) هذه المسألة وردت في باب أضعف المعتلين ٢/ ٣٣٢.

(٧) هذه المسألة وردت في باب بقاء الحكم مع زوال العلة ٣/ ١١٢.

نجد المسائل تدور حول القلب والإبدال، واجتماع الهمزتين. . . إلخ المسائل الصرفية.

وملاحظة أخرى، وهي تفاوت الأبواب النحوية في ذكر مسائل النحو والصرف، فأكثر الأبواب احتواءً لمسائل النحو والصرف هو باب " علل العربية، وأقل الأبواب احتواء لمسائل النحو والصرف هي أبواب العلة إذا لم تتعد لم تصح، الاعتلال لهم بأفعالهم، والزيادة في صفة العلة، حيث وردت مسألة واحدة في كل باب من هذه الأبواب.

٣ - آراء ابن جني في العلة:

أبدع ابن جني أحكاماً في العلة ملأ بها كتابه الخصائص، وقد ساق ابن جني هذه الأحكام على أنها من المسلمات التي لا يجوز الطعن فيها، وهذه الأحكام هي:

(١) «علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين «ثم علل لذلك» وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا»[(١)].

ثم ذكر بعضاً من علل الفقه التي يخفى علينا معرفة العلة فيها، مثل ترتيب مناسك الحج، وفرائض الطهور. . . ثم دلل على أن عِلَلَ النحويين بادية الحكمة منها وظاهر مقاصدها، بعلة رفع الفاعل ونصب المفعول، قلب الياء في مُوسِر ومُوقِن واواً. . .

---

(١) الخصائص ١/ ٧٥.



ثم أورد اعتراضاً بأننا قد نجد في علل الفقه ما تعرف علَّتهُ، مثلَ رجمِ الزاني المُحْصَن، وحدِّه إذا كان غير محصن. . . «وقد نجد في اللغة أشياء غير محصاة ولا محصلة ولا نعرف لها سبباً ولا نجد إلى الإحاطة بعللها مذهباً»[1] . . . إلخ حتى انتهى ابن جني إلى صحة القاعدة التي ذكرها، وهي أن علل العربية أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين.

(٢) علل النحو على ضربين، أحدهما: واجب لابد منه والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له.

من إبداعات ابن جني في العلة أنه قسمها قسمين، الأول: ما لا بد للطبع منه ومثَّل لذلك بقلب الألف واواً للضمة قبلها، وياءً للكسرةِ قبلها.

والآخر: ما لا يمكن تقبله إلا بمشقة واستكراهِ نفس، ومثَّل ابن جني لذلك بتصحيح الواو بعد الكسرة في مثل «عُصَيْفِير وعصفور، موزان وموعاد». .[2].

(٣) ذكر ابن جني أنه يجوز تخصيص العلل: وعلل ابن جني لذلك لأنها «وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً - وإن كان على غير قياس - ومستثقلاً»[3]، ومثل لذلك بأننا يمكن أن نتكلف تصحيح فاء ميزان وميعاد وموسر وموقن وقلنا مِوْزَان ومِوْعاد

---

(١) الخصائص ١/ ٦٠.

(٢) الخصائص ١/ ٩٠ وما بعدها.

(٣) الخصائص ٢/ ١٣٩.

ومُيْسِر ومُيْقِن، لقدرنا على النطق بذلك وهذا عكس علل المتكلمين لأنها لا قدرةَ على غيرها.

(٤) تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين - وإن تقدمت علل المتفقهين. وهذا الحكم نتيجة طبيعية للحكم السابق، لأننا نستطيع نقض علل النحويين، ولا نستطيع نقض علل المتكلمين فثبت ذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين[١].

(٥) أكثر العلل مبناها على الإيجاب: ذكر ابن جني أن أكثر علل العرب موجبة كرفع المتبدأ والخبر والفاعل ونصب الفضلة.
وهناك علل أخرى مجوزة وليست موجبة، وقد مثل لها ابن جني بقلب واو أقتت همزة، وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان، والثلاثة، وأكثر من ذلك على هذا الحد فوقوعه عليه علة لجواز ما جاز منه، لا علة لوجوبه[٢].

(٦) الحكم الواحد قد تتجاذبه علتان أو أكثر، والحكمان في الشيء الواحد المختلفان قد تدعو إليهما علتان مختلفتان.
ذكر ابن جني هذين الحكمين في باب تعارض العلل ومثل للحكم الواحد الذي تتجاذبه علتان برافع المبتدأ ورافع الخبر، ورافع الفاعل. ورفع ما أقيم مقامه، برافع المبتدأ، ورفع خبر إن وأخواتها وكذلك نصب ما انتصب، وجر ما انجر، وجزم ما انجزم مما يتجاذب الخلاف في علله، فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العلل[٣].

---

(١) الخصائص ١/ ١٣٩. (٢) الخصائص ١/ ١٥٤.
(٣) الخصائص ١/ ١٥٥.



ومثَّل ابن جني للحكمين في الشيء الواحد المختلفين دعت إليهما علتان مختلفتان، بإعمال أهل الحجاز «لما» وترك بني تميم إعمالها، وكذلك ليتما، فمن ألغى «ما» عنها أقر عملها، ومن ضم «ما» إليها كفها عن العمل[١].

(٧) العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت عليه العرب، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه[٢].

(٨) العلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة. ذكر ابن جني أثناء شرحه لقول ابن السراج «علة العلة» حيث صرح بأن العلة الحقيقية لا تكون معلولة، وإنما مفاد كلام ابن السراج أن علة العلة ما هي إلا شرح وتفسير وتتميم للعلة الأولى[٣].

(٩) المعلول بعلتين على ضربين: قسم ابن جني حكم المعلول بعلتين إلى قسمين، الأول ما لا نظرَ فيه ومثل له ابن جني بقولنا «سِيّ ورِيّ» وأصلها سِوْيٌ ورِويٌ. انقلبت الواو ياء، لأنها ساكنة غير مدغمة وبعد كسرة، أو لأنها ساكنة قبل الياء.

أمَّا ما فيه النظر وهو القسم الثاني، فَمَثَّل له ابن جني بالممنوع من الصرف، فعلة امتناعه من الصرف إنما هي لاجتماع شَبَهَيْن فيه من أشباه الفعل. فأما السبب الواحد فيقل عن أن يُتم علة بنفسه حتى ينضم إليه الشبه الآخر من الفعل[٤].

(١) الخصائص ١/١٥٥، ١٥٦.
(٢) الخصائص ١/١٥٦.
(٣) انظر: الخصائص ١/١٥٩، ١٦٠.
(٤) انظر: الخصائص ١/١٦٣.

(١٠) العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها[١].

هذه المسلمات ذكرها ابن جني ودلل عليها من كلام العرب، ومثل هذه الأحكام المتعلقة بالعلل لا نراها عند الزجاجي - أول من ألف في العلة - مما يدل دلالة قاطعة على أن ابنَ جني مبدعُها وأنها كانت مقررة عند السابقين - وإن لم يصرحوا بذلك - لذلك ساقها بقوله «محصول مذهب أصحابِنا، أو عند أهل النظر أو حذاقِهم المتقنين لا أَلْفافِهم المستضعفين»...

٤ - النحاة الذين نقل عنهم ابن جني آراء في العلة:

إذا كان ابن جني قد ذكر بعض الأحكام المتعلقة بالعلة، وطبق هذه الأحكام على كلام العرب، فإنه استعان أيضاً بآراء السابقين عليه كسيبويه والفراء، والمبرد وابن السراج، والزجاج...

وقد نقل عنهم ابن جني أحكاماً في العلة مثل:

١ - وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً[٢] وهذا كلام سيبويه.

٢ - قد تكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمتى عدم بعضها لم تكن علة، وقد تكون علة واحدة لأشياء كثيرة.

وقد نقل هذا الكلام عن ابن السراج[٣].

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ٢١٠.

(٢) الكتاب/ ١/ ٣٢، ط هارون والخصائص ١/ ٦٢.، والخصائص ١/ ٥٣.

(٣) انظر: الخصائص ١/ ١٥١، ١٥٢.



هاتان القاعدتان اللتان نقلهما ابن جني عن سيبويه وابن السراج تضافان إلى القواعد والأحكام التي ذكرها ابن جني في كتابه وقد ذكرناها منذ قليل.

كما نقل ابن جني تعليلات النحاة لبعض المسائل الموجودة في خصائصه مثل:

١ - تعليل الزجاج لرفع الفاعل ونصب المفعول، فقد نقل ابن جني تعليل الزجاج لرفع الفاعل ونصب المفعول «وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون»[١].

٢ - التنوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر نحو جوارٍ وغواشٍ.
نقل ابن جني رأي الزجاج في أن هذا التنوين «عوض من ضمة الياء»، وقد ذكر ابن جني فساد هذه العلة فقال: «وهذه علة غير جارية، ألا ترى أنها لو كانت متعدية لوجب أن تُعَوَّض مِن ضمة ياء يرمي، فتقول: هذايرمٍ ويقضٍ ويستقضٍ..»[٢].

٣ - المحذوف من لغة وَثُبَة ورِئة ومِئة. نقل ابن جني رأي الفراء «إن ما كان من ذلك المحذوف فيه الواو، فإنه يأتي مضموم الأول نحو لُغة وبُرة وثُبة... وما كان من الياء فإنه يأتي مكسور الأول نحو مِئة ورِئة، ثم ذكر ابن جني فساد هذه العلة: وهذا يفسده قولهم: سَنَة فيمن قال سنوات. وهي من الواو كما ترى. وليست مضمومة الأول وكذلك

(١) انظر: الخصائص ١/٥٨.

(٢) انظر: الخصائص ١/١٥٨.



قولهم عِضة. محذوفة الواو لقولهم فيها عضوات»[1].

٤ - إسكان اللام في نحو ضربْن وضربت: ذكر ابن جني تعليل المبرد لإسكان اللام في نحو ضرْبن، وضرْبت إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير، وذهب في تعليل حركة الضمير لسكون ما قبلها، وهذا ما يسمى دور الاعتلال فهو يعتل لهذا بهذا، وتارة أخرى يعتل بهذا لهذا[2].

٥ - جر الوجه في هذا الحسن الوجهِ، حيث أجاز سيبويه الجر من وجهين أحدهما طريق الإضافة، والآخر تشبيهه بالضاربِ الرجل، والجر إنما جاز في الضارب الرجل ونحوه مما كان الثاني منهما منصوباً، لتشبيههم إياه بالحسن الوجه..[3].

٥ - نماذج من تعليلات ابن جني:

إذا كان ابن جني قد نقل عن بعض النحاة كسيبويه والفراء وابن السراج والزجاج.. آراءهم في العلة فإنه قد علل لبعض الظواهر النحوية والصرفية واللغوية، وسنكتفي بنقل آرائه في الأبواب المخصصة للعلة.

١ - علة امتناع الجمع بين الألف المَدَّتَين:

ذكر ابن جني أنه «من المستحيل جمعك بين الألف المَدَّتَينْ، نحو ما صار إليه قلب لام «كساء» ونحوه قبل إبدال الألف همزة وهو خطّاً «كساا» أو «قضاا»[4]».

(١) انظر: الخصائص ١/١٥٩.
(٢) انظر: الخصائص ١/١٦٧.
(٣) انظر: الخصائص ١/١٦٧.
(٤) انظر: الخصائص ١/٩١.



ثم ذكر أن علة امتناع ذلك عنده «أنه ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً، فلو التقت ألفان مدتان لانتقضت القضية في ذلك ألا ترى أن الألف الأولى قبل الثانية ساكنة، وإذا كان ما قبل الثانية ساكناً كان ذلك نقضاً في الشرط لا محالة»[1].

٢ - قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء:

ذكر ابن جني أن «الياء والواو متى اجتمعتا، وسبقت الأولى بالسكون منها، ولم تكن الكلمة علماً، ولا مراداً بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها، ولا كانت تحقيراً محمولاً على تكسير، فإن الواو منه تقلب ياء»[2].

ثم ذكر أن «حَيْوَة» علم والأعلام تخالف الأجناس في كثير من الأحكام، وأن «ضيْوَن» إنما صح لأنه خرج على الصحة تنبيها على أن أصل سَيِّد ومَيِّت: سَيْوِد وميْوِت وكذلك «عَوْيِة» خرجت سالمة، ليعلم بذلك أن أصل لَيَّة لَوْيِة، وأن أصل طَيَّة طَوْيِة، وليعلم أن هذا الضرب من التركيب، وإن قل في الاستعمال فإنه مراد على كل حال وكذلك أجاز تصحيح نحو «أُسَيْوِد» «وَجُدَيْوِل» إرادة للتنبيه على أن التحقير والتكسير في هذا النحو من المثل من قبيل واحد[3].

٣ - علة قلب واو «سوْط» و«ثوْب» ياءً في التكسير:

ذكر ابن جني أن هذا الحكم لابد من تعليله من خمسة أغراض، فإن

(١) الخصائص ١/٩١.

(٢) الخصائص ١/١٤٧.

(٣) انظر: الخصائص ١/١٤٧.



نقصت واحداً فسد الجواب «والخمسة: أن ثياباً، وسياطاً، وحياضاً، وبابه جمع والجمع أثقل من الواحد. وأن عين واحده ضعيفة بالسكون، وقد يراعى في الجمع حكم الواحد، وأن قبل عينِه كسرة، وهي مجلبة في كثير من الأمر لقلب الواو ياء، وأن بعدها ألفاً والألف شبيهة بالياء، وأن لام سوط وثوب صحيحة»[1].

٤ - بناء ما كان على حرفين نحو «كم» و «من» و «ما» و «ماذا»:

ذكر ابن جني أن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين، نحو هَلْ وبَلْ وقَدْ، قال: فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها، كما أن الحروف مبنية، ثم ذكر أن هذه العلة غير متعدية، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضاً على حرفين، نحو يد وأخ ودم وفم ونحو ذلك[2].

٥ - قلب الواو ياء في قولنا «هذه عِشرِي، وهؤلاء مسلمي»:

ذكر ابن جني أن الواو قلبت ياءً لأمرين كل واحد منهما موجب للقلب، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبه، أحدهما: «اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون، والآخر: أن ياء المتكلم أبداً تكسر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحاً، نحو هذا غلامي، ورأيت صاحبي، وقد ثبت فيما قبل أن نظير الكسر في الصحيح الياء في هذه الأسماء نحو مررت بزيد ونظرت إلى العشرين»[3].

---

(١) انظر: الخصائص ١/١٥٨.

(٢) انظر: الخصائص ١/١٥٧.

(٣) الخصائص ١/١٦١.



٦ - قلب الهمزة واواً في نحو أُوَاسِيه وأُوَاخِيه:

ذكر ابن جني «أن القول فيه أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عينين، الأولى منهما مضمومة، والثانية مفتوحة، وهي حشو غير طرف، فاستثقل ذلك، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها - وهي الضمة - واواً»(١).

٧ - قلب الواو همزة في أوائل:

ذكر ابن جني أن أصل أوائل أواوِل «فلما اكتنفت الألف واوان، وقربت الثانية منهما من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل، تنبيهاً على غيره من المغيرات في معناه، ولا هناك ياء قبل الطرف منوية مقدرة، وكانت الكلمة جمعاً ثقل ذلك، فأبدلت الواو همزة فصارت أوائل»(٢).

* * *

(١) الخصائص ١/١٦٦.

(٢) الخصائص ١/١٧٤.



رابعاً: كتاب الشعر،

أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: لأبي على الفارسي[1]

١ - منهج الفارسي في كتاب الشعر:

يقول الدكتور الطناحي «رحمه الله» إنّ أبا علي جرى على أن يبدأ الباب ببيت يعالج من خلاله المسألة المعقود لها الباب، ثم يستطرد إلى مسائل أخرى يجره إليها ما يُثيره من وجوه المعاني والأعاريب.

ويضرب مثالاً لذلك بما ذكره أبو على في باب الابتداء، فقد فتحه ببيت الفرزدق:

يَـدَاكَ يَـدٌ إِحْـدَاهُـمَـا الـنَّـيـلُ كُـلُّه   وَرَاحَـتُـكَ الأُخْـرَى طِـعَـانٌ تُـغَـامِـرُهْ

ثم تكلّم أَوّلاً على إفراد «يد» والمراد بها التثنية، ثم تحدث عن مواضع الراحة مكان اليد، واستطرد إلى وضع الكف موضع اليد في شِعر آخر، ثم تكلم على شيء من الفاعل، ومن سياق شرح ألفاظ البيت تحدث عن التباس المصدر بالجمع، ثم استطرد إلى وضع المفرد موضع التثنية، ووضع المفرد موضع الجمع، وتكلم على الحمل على المعنى وضمير الفصل واختلافهم في إعرابه... وخَلُص إلى ذكر أشياء من الظروف والصفات والأحوال والتعليق والحذف والزيادة وعودة الضمير وإيقاع

---

(١) تحقيق وشرح د. محمود الطناحي. مكتبة الخانجي، القاهرة/ ١٩٨٩.

الماضي موقع المستقبل وإيقاع المستقبل موقع الماضي، والاتساع..[1]..

ومن الواضح أن تأمل هذه القضايا يقطع بأن أكثرها كان من موارد النحو التفسيري، كالاتساع والحديث عن الحذف والزيادة وإجراء المفرد مجرى المثنى والجمع، وإيقاع الماضي موقع المستقبل، وغير ذلك من قضايا ليست مما يعرض له النحاة في الكتب التعليمية... فضلاً عن هذا فقد عالج أبو علي كثيراً من قضايا التفسير والتنظير في هذا الكتاب، فقد تحدث مثلاً عن الاتساع في خمسة عشر موضعاً، وعن التأنيث على اللفظ وعلى المعنى وعلى إرادة الجماعة، وتأنيث المذكر في عشرة مواضع وتكلم عن الحمل على المعنى في أكثر من عشرين موضعاً - وعن الذكر والحذف في أكثر من ثلاثين موضعاً، وعرض لبعض مباحث علم المعاني كالقلب والتجريد والالتفات كما تحدث عن التضمين والعموم كالقلب والتجريد والالتفات كما تحدث عن التضمين والعموم والخصوص والقصر[2]. كما يشيع التوسعِ في ذكرِ وجوه الإعرابِ والاستدلال لكل وجهٍ أو بيانِ علته. وهو ضربٌ من النشاط الذهني الذي تُمليه الصنعة كما يقول الدكتور الطناحي[3].

ويظهر هذا في حديثه عن تقدير الإعراب وتفسير المعنى، وبخاصة إذا كان هناك خلاف ظاهر بينهما، وقد أطلق عليه ابن جني باب في تجاذب المعاني والإعراب[4]. وقال إنَّ أبا عليّ كان كثير الحديث عنه فقال: هذا

---

(١) منهج أبي على في كتاب الشعر، مقدمة المحقق/ ٣٠.

(٢) راجع فهرس مسائل النحو والصرف ٢/ ٦٥٣ وما بعدها ومقدمة المحقق/ ٥٢.

(٣) مقدمة التحقيق/ ٣٤.

(٤) الخصائص ٣/ ٢٥٥.



موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتادهُ ويلمّ كثيراً به. ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم، الإعراب والمعنى متجاذِبيْن، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتوروا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب[1].

فهو يتحدث عن المعنى وعلاقته بالإعراب إذا تعارضا أو تنازعا، فتفضل المعنى على الإعراب أي يعدّل في الإعراب ليصح المعنى، وضرب ابن جني له نماذج كثيرة من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩﴾[2]. فمعنى هذا إنه على رجعه يومَ تُبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ لفصلك بين الظرف (يومَ تُبلى) وما يتعلق به من المصدر الذي هو الرجع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز. فإذا كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعاً منه، احتَلْتَ له بأن تُضمر ناصباً يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل حتى كأنه قال: يَرْجِعُه يوم تبلى السرائر، ودلَّ (رجعه) على (يُرْجِعُهُ) دلالة المصدر على فعله[3].

وتحدث عنه مرة أخرى تحت عنوان (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)[4]. قال في أوله: هذا الموضع كثيراً ما

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٥٥ وما بعدها.

(٢) الطارق (٨)، (٩).

(٣) الخصائص ٣/ ٢٥٦.

(٤) الخصائص ١/ ٢٧٩ وما بعدها.

يستهوى من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة «انظر إلى إفساد الصنعة هذه» وذكر نماذج له من مثل قولهم: أنت ظالمٌ إنْ فَعَلْت. ثم قال تعليقاً على هذا المثال: ألا تراهم يقولون في معناه: إن فعلت فأنت ظالم فهذا ربما أَوْهَمَ أن «أنت ظالم» جواب مقدم ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه، وإنما قوله «أنت ظالم» دال على الجواب وساد مسده، فأما أن يكون هذا الجواب فلا. . .

وفي نهاية حديثه قال: ألا ترى إلى فرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى؛ فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه؛ فإنْ أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْتِ تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبَّلْتَ تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب. .[1].

هذا النوع من تجاذب المعنى والإعراب، عَرَض له أبو عليّ كثيراً في هذا الكتاب وعليه فهذا الكتاب من كتب النحو التفسيري أو النظري، وهو يختلف عن المؤلفات التفسيرية السابقة - الإيضاح - علل النحو - الخصائص - في عدة أمور:

١ - الكتب السابقة مخصصة للحديث عن الأصول النحوية فالإيضاح وعلل النحو مخصصان للعلة، والخصائص قصره ابن جني للحديث عن كل الأصول النحوية - من قياس وإجماع واستصحاب حال، وعلل. . .

---

(١) السابق ٢٨٣ وما بعدها.



أما أبو على فلم يخصص كتَابه للحديث عن الأصول النحوية، بل كان يستخدم هذه الأصول كتخريج وتأويل للأبيات المشكلة التي وردت في كتابه، وإذا كان ابن جني يذكر الأصل، ثم يأتي بشواهد مبنية على هذا الأصل، فان الفارسي يذكر الشاهد ثم يحاول تخريجَه مستخدماً الأصول النحوية أو ما يمكن أن يسمى ضرورات النحو التفسيري من قياس أو سبر وتقسيم، أو شذوذ.

٢ - جاء استخدام هذه الأصول عند الفارسي من خلال النحو التطبيقي أو ما يسمى بإعراب الشعر، فهو لم يقصد استخدام هذه الأصول، بل كانت ترد عليه من خلال الإعراب، وهذا عكس سائر النحاة الذين ألفوا في النحو التفسيري، فالزجاج وابن الوراق ذكرا أن كتابيهما سيخصصان للحديث عن العلة.

وذكر ابن جني أنه سيؤلف كتاباً في الأصول النحوية؛ لأنه لم ير أحداً تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه[١].

وسنذكر الآن الأصول النحوية التي وردت في كتاب الشعر، ونبدأ بالأكثر وروداً عند الفارسي - وهو القياس - وننهى بالأقل - وهو العلة.

أَوّلاً : القياس:

الفارسى مولع بالقياس، فلا يمر شاهد من شواهده حتى يخضعه للقياس، أو يرفضه قياساً.

ولن نتحدث عن أقسام القياس عند الفارسي، أو منهجه في استخدام

---

(١) مقدمة الخصائص ١/١٧.



القياس، فقد كفانا ذلك الباحث صابر بكر أبو السعود[1]، وإنما سنكتفي بذكر المواضع التي ذكر فيها الفارسي القياس، وطريقته في استخدام هذا الأصل من خلال الإعراب التطبيقي.

١ - حَمَّالُ أَثْقَالِ أَهْلِ الوُدِّ آوِنَةً   أُعْطِيهِمُ الجَهْدَ مِنِّي بَلْهَ ما أَسَعُ

فعند تعرض الفارسي لإعراب «بَلْهَ ما أَسَعُ»، أجاز أن يكون موضع «ما» نصباً وقاس ذلك على قول الشاعر:

تَمْشِي القَطُوفُ إِذَا غَنَّى الحُدَاةُ بِهَا

مَشْيَ الجَوَادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا

كما أجاز أن يكون موضع «ما» جرّاً قياساً على قول الشاعر:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا   بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ[2]

٢ - يَا صَاحِبا رُبَّتْ إِنْسانٍ حَسَنْ   يَسْأَلُ عَنْكَ اليَوْمَ أو يَسْأَلُ عَنْ

قاس الفارسي من أسكن التاء في ثُمَّتْ ورُبَّتْ، على ضَرَبَتْ، لذلك وجب عليه الوقوف بالتاء، وقياس من حرك أن يقف بالهاء، كما يقف على كَيَّةَ وَذَيَّةَ بالهاءِ[3].

---

(١) القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني، رسالة بكلية الآداب جامعة القاهرة سنة ١٩٧٥، تحت رقم ١٤١٠، وقد تناول فيها الباحث ما يتعلق بالقياس عند الفارسي. انظر ص ٤٢٢ - ٤٤٦.

(٢) كتاب الشعر ١/ ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨.

(٣) كتاب الشعر ١/ ٧٢، "ولحقت بعض الحروف تاء التأنيث، وذلك نحو رُبَّ، وربَّتَ وثُمّ ثُمَّتَ، ولاَ، ولاتَ"، السابق ١/ ٧١.

٣ - **باب ما لحقه الحذف من الحروف:**

ذكر الفارسي أن الحروف على ضربين، حرف فيه تضعيف وحرف لا تضعيف فيه، وذكر أن الحروف التي بها تضعيف قد تخفف بالحذف «والقياس إذا حُذف المدغم فيه، أن يبقى المدغم على السكون، وقد جاء:

أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ القَذَالُ فَإِنَّهُ رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

أي إنه اتخذ هذا الحكم قياساً على ما ورد في الشعر، إلا إنه ذكر أن الآخر حرك لما لحقه الحذف والتأنيث، فأشبه بهما الاسم[١].

٤ - **قَتَلْتُ بِهِ أَخَاكَ بِخَيْرِ عَبْسٍ فَإِنْ حَرْباً حُذَيْفَ وَإِنْ سَلَاماً**

فقد أجاز الفارسي أن تكون «إن» في هذا الشاهد بمعنى «إما» قياسا على قول سيبويه في الشاهد:

لَقَدَ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْهَا فَإِنْ جَزَعاً وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرِ

تقديره: فَإِمَّا جَزَعْتَ جَزَعاً، وَإِمَّا أَجْمَلْتَ صَبْراً. وعلى هذا يكون معنى شاهد الفارسي «قتلتُه فإمَّا حَارَبْتَ حَرْباً وَإِمَّا سَالَمْتَ سَلاَماً».

كما أجاز الفارسي أيضاً أن تكون «إِنْ» للجزاء قياساً على قول سيبويه في الشاهد:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[٢]

---

(١) انظر كتاب الشعر ١/ ٧٣.

(٢) انظر كتاب الشعر ١/ ٨٧.

فهو هنا - كعادته في هذا الكتاب - يجيز وجهاً إعرابياً قياساً على وجه إعرابي أجازه سيبويه في شاهد، ثم يجيز وجهاً آخر قياساً على وجه آخر أجازه سيبويه في شاهد ثالث.

٥ - قياس أقلّ على قلّما:

ذكر الفارسي - أوّلاً - «أقل» إذا كان مبتدأ، فخبره إما أن يكون مضمراً، متروك الإظهار والاستعمال، قياساً على خبر الاسم بعد لولا.

ثم أجاز أن يكون قد استغنى عن خبر المبتدأ، بالصفة الجارية على المضاف (أَقلُّ) إليه، ويصير «أَقَلّ» لا خبر له قياساً على «قلما» في قول الشاعر:

صَدَدت فَأَطْوَلت الصُدُودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُدُودِ يَدُومُ

«فقلما» غير مسند إلى فاعل؛ لما فيه من معنى النفي، ولذلك صار أقلّ غيرَ مسندٍ إلى خبر، لأن كل واحد منهما جرى مجرى صاحبه[١].

٦ - لا يجوز القياس فيما يَرُدُّ المسموع أو المفهوم منه:

وقد ذكر أبو على هذه القاعدة في باب التثنية، فقد ذكر أن الاخفش والجرمي زعما أن تثنية ضِبْعان «ضَبُعان» وأن هذا من تثنية المذكر على اسم المؤنث.

وقال أبو زيد: تثنيته «ضِبْعَانَان» وقد رد الفارسي على أبي زيد «فإن كان قاله قياساً، كان قول أبي الحسن أولى، لأنه روى استغناءهم بتثنية

(١) انظر كتاب الشعر ١/ ٩١.



المؤنث عن تثنية ضِبْعان، ولا يجوز القياسُ فيما يَرُدُّ المسموع، أو المفهوم منه»[1].

٧ - **باب ما جعلت فيه النون المفتوحة اللاحقة بعد الواو والياء في الجمع حرف إعراب:**

ذكر أبو على أن هذه النون صارت ثابتة في الكلمة، ولا تحذف في الإضافة، ويكون حرف اللين قبلها الياء، ولا يكون الواو، لأن الواو تدل على إعرابٍ بعينه، فلم يجز ثباتها «فأما من أجاز ثبات الواو في هذا الضرب من الجمع وزعم أن ذلك يجوز فيه قياساً على قولهم «زيتون»، فقوله في ذلك يبعد من جهة القياس، مع أنَّا لم نعلمه جاء في شيء عنهم. وذلك أن هذه الواو لم تكن قط إعراباً، ولا دالة عليه. كما كانت التي في «مسلمون» فالواو في زيتون، كالتي في «منجنون» في أنه لم يكن إعراباً قَطّ»[2].

فالذي قاس هذا النوع من الجمع على لفظ «زيتون» أفسد قوله الفارسي، لأن الواو في «زيتون» تقاس على الواو في «منجنون» وأمثالها.

٨ - **الفارسي يرفض القياس على الشاذ:**

رفض الفارسي أن تكون الألف التي في مسلمات وأمثالها، مثل الألف في قبعثرىَ - أي إنها زيدت لضرب من التوسع، لأن هذه اللفظة لا تأتي لها، وما كان كذلك فالقياس عليه غير سائغ[3].

---

(١) كتاب الشعر ١/ ١١٩.

(٢) انظر كتاب الشعر ١/ ١٥٩.

(٣) انظر كتاب الشعر ١/ ١٧٥.



٩ - وهو يخضع الشعر للقياس:

فيذكر كلام الشاعر، ويقول: كان القياس كذا... وما خرج عن هذا القياس يجعله ضرورة مثل:

مَـا كَـانَ إِلَّا طَـلَقُ الإِهْـمَـادِ وَكَـرُّنـا بـالأَغْـرُبِ الـجِـيَـادِ

حَـتّـى تَـحَـاجَـزْنَ عَـنِ الـذُّوَّادِ تَـحَـاجُـزَ الـرِّيِّ وَلَـمْ تَـكَـادِي

قال الفارسي: الياء في «تكادى» للإطلاق، وكان القياس: لم تكدْ، إلا أنه لما تحركت الدال رد الحرف الذي كان حذف لالتقاء الساكنين، وقد جاء هذا في الضرورة[١].

ومثله أيضاً:

أَجِـرَّهُ الـرُّمْـحَ وَلَا تُـهَـالَهْ

قال الفارسي: وكان القياس: ولا تُهَلِهْ، كما قالوا: لم أُبَلِهْ. أو لم أُهَلَهْ[٢]. وقد جعل الفارسي هذا من الضرورة.

١٠- وأحياناً يخالف الشعر القياس فيلتمس له وجهاً آخر غير الضرورة.

كالحمل على المعنى: ففي قول الراجز:

تَأَمَّلِ القَرْنَيْنِ وَانْظُرْ مَا هُمَا أَحَـجَـراً أم مَـدَراً تَـرَاهُـمَـا

قال الفارسي: «وكان القياس: أَحَجَراً - أو «أَحَجَرٌ» - أم مَدَرٌ تراه. ويجوز أيضاً أن يكون حمل على المعنى، لما كان الحجر، والمدر

---

(١) السابق ١/ ٢٠٠ باختصار يسير.

(٢) كتاب الشعر ١/ ٢٠١.



المذكوران هنا هما القرنان، فثنى، وإن كان التقدير مفرداً؛ لأنه في المعنى للقرنين وهما تثنية[1].

١١- وهو يحكم القياس في إنشاد الشعر، فيجيز ما يجيزه القياس - وإنْ لَمْ يُرْوَ -

ففي قول الفرزدق:

لَبِسْنَ الفِرِنْدَ الخُسْرُوانِيَّ فَوْقَهُ   مَشَاعِرَ مِنْ خَزِّ العِرَاقِ المُفَوَّفُ

قال الفارسي: يجوز في قياس العربية أن يقال: فوقها، وفوقه، فإن قال فوقها جعل الضمير للمشاعر فإذا أنشد كذلك كان المُفَوَّفُ رفعاً بالظرف.

وإن أنشد «فوقه» أي فوق الفرند المفوف، كان ارتفاع «المفوف» على الخلاف[2].

١٢- إعراب مَنْ في قول الشاعر:

وَكَيفَ أَرْهَبُ أَمْراً أو أُرَاعُ بِهِ   وَقَدْ زَكَأْتُ إِلى بِشْرِ بنِ مَرْوَانِ

فَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ   وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

قال الفارسي: وقد يجوز في القياس أن تجعل «مَنْ» نكرةً، فإذا جُعِلَتْ نكرةً، احتاجت إلى صفة، فتكون الجملةُ التي قدَّرتَها صلةً لها، مقدرةً صِفةً، ويكون المقصود بالمدح مضمراً، لأن ذكره قد جرى. ويجوز

---

(١) السابق ١/٢١٢، ٢١٣، باختصار.

(٢) كتاب الشعر ١/٢٦٧ - ٢٦٨.



في القياس أن تجعل «مَنْ» نكرة، ولا تجعل له صفة، فيكون موضع «مَنْ» نصباً، ويكون «هو» كناية عن المقصود بالمدح[1].

١٣- **في توجيه قول الشاعر:**

لَعَمْرِي لأَنْتَ البيتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ وأَقْعُدُ في أَفْيَائِهِ بِالأَصَائِلِ

ذكر الفارسي أن «البيت» لا يجوز أن يكون بدلاً من أنت، قياساً على عدم جواز البدل في قولنا «بِيَ المسكينِ كان الأمرُ» على رأي سيبويه، وإنما لم يجز سيبويه ذلك لأن البدل إنما يذكر لضرب من التبيين، فإذا لم يُفِد لم يُسْتَجَز، والمتكلم في غاية التخصيص والتبيين، فلم يحتج لذلك فيه إلى بدل، و إذا كان كذلك فالمخاطب في هذا كالمتكلم[2].

١٤- **قياس القلب:**

قال ذو الرمة:

كَأَنَّه والرَّهاءُ المَرْتُ يَرْكُضُهُ أَغْرَاسُ أَزْهَرَ تَحْتَ الليلِ مَفْتُوجِ

قال الفارسي: فعلى قياس القلب، يجوز أن يكون فاعل «يركض» الرَّهَاء الذي هو اسم الموضع، كما كان فاعل يرفع في قول الشاعر: «كَأَنَّنَا رَعْنُ قُفٍّ يَرْفَعُ الآلاَ»[3].

وهكذا رأينا الفارسي يستخدم القياس في إعراب الأبيات الواردة عنده، فقد يقيس إعراب لفظة وردت في الشاهد على لفظة أخرى وردت في شاهد

---

(١) كتاب الشعر ٢/ ٣٨٠/ ٣٨١ باختصار.

(٢) انظر كتاب الشعر ٢/ ٤٣٠.

(٣) كتاب الشعر ٢/ ٤٧٩ بتصرف يسير.



آخر، أو يقيس على كلام سيبويه فيستنبط إعراباً جديداً في الشاهد. وحينما يعجز عن القياس يصف ما ورد بالضرورة. أو يلتمس لها أَصْلاً آخر كالحمل على المعنى. وأحياناً يستخدم قياس العلة مثل تعليله لتصحيح الواو في «مقتوينا» في قول عمرو بن كلثوم:

تَهَدَّدْنَا وَأَوْعِدْنا رُوَيْداً ... مَتَى كُنَّا لأُمِّكَ مَقْتَوِينَا

قال الفارسي: فأما تصحيحهم الواو، فإن شئت قلت: صححوها في الجمع الذي على حد التثنية، كما صححوها في جمع التكسير، حيث قالوا مَقَاتِوَةٌ كما أنهم لما حذفوا ياءي النسب من الجمع على حد التثنية حذفوهما في التكسير. وإن شئت قلت: بنوا «مَقْتَوُونَ» على الجمع كما بنوا «مِذْروانِ» على حد التثنية[1].

٢ - السبر والتقسيم:

وقد كثر هذا الدليل عند أبي على في كتابه الشعر، وسنورد المواضع التي استخدم فيها أبو عليّ هذا الدليل مُرَتَّبَة حسب ورودها في الكتاب.

١ - «بَلْهَ» حرف جر:

استدل أبو على، على أن «بله» حرف جر في قول الشاعر:

حَمَّالُ أَثْقَالِ أهلِ الوُدِّ آوِنَةً ... أُعْطِيهِمُ الجَهْدَ مِنِّي بَلْهَ مَا أَسَعُ

قال أبو على: «وَوَجْهُ كَوْنِهِ حَرْفاً، أنه يمكن أن يقال: إنّك إن حَمَلْتَه على أنه اسم فعل لم يجز؛ لأن الجمل التي تقع في الاستثناء مثل: لا يكونُ

(١) كتاب الشعر ١/١٥٢.




زيداً. . . فيمن جعله فِعْلا ليس شيء منه أمراً، وهذا يُراد به الأمر، وهو اسم للفعل، فإذا كان كذلك لم يَجُز؛ لأنه لا نظير له، ثم استبعد أبو على أن تكون «بله» مصدراً، لأنه لم تقع عليه دلالة، ولما كان كذلك صار «بَلْهَ» حرف جر، لأن حروف الجر وقعت في موضع الاستثناء»[1].

٢ - باب من الحروف التي تتضمن معنى الفعل:

وقد استدل أبو على، على أن «أمّا» في قولنا «أمّا زيد فمنطلق» تتضمن معنى الفعل، بدخول الفاء في جواب «أمّا».

والذي يدل على أن الفاء جواب، أنها لا تخلو من أن تكون للعطف أو للجزاء، فلا يجوز أن تكون للعطف، لأنها لو كانت له لم تَخْلُ من أن تَعْطِفَ مُفْرَداً على مفرد، أو جملة على جملة، وليس في هذا الكلام واحد منهما، فإذا لم يكن ثبت أنها ليست عاطفة، وإذا لم تكن عاطفة، كانت للجزاء، والجزاء لا يكون إلا بفعل، أو بمعنى فعل، وليس ها هنا فعل، فثبت أن هنا معناه، ذلك المعنى تتضمنه «أمّا» [2].

٣ - هلمَّ، عبارة عن «لُمَّ» لحقتها هاء للتَّنبيه:

وقد استدل على ذلك بأنها لا يمكن أن تكون «هل» دخلت على «أُمَّ» لأنه «ليس يخلو ذلك من أن تكون «ها» التي للتنبيه، أو تكون هل، فإن كانت «هل» لم تخل من أن تكون التي للاستفهام، أو التي بمعنى قد، أو تكون هل الذي هو الصوت المستعمل للحض والحث، فلا يجوز أن تكون التي للاستفهام، لأن الاستفهام إنما يدل على ما كان خبراً. ولا

---

(١) كتاب الشعر ١/ ٢٥، ٢٦ باختصار.

(٢) كتاب الشعر ١/ ٦٣.



يجوز أن تكون بمعنى قد، لأنها تدخل على الخبر. ولا تكون التي للحض؛ لأن تلك متحركة الآخر بالفتح، فإذا وقف عليها وقف بالألف، ولا يجوز أن تسكنها في هذا الموضع؛ لأنها قد ضمت إلى غيرها، فجعل معها كالشيء الواحد..»[1]..

٤ - زيادة اللام في لعلَّ:

وقد استدل ابو علي على زيادة اللام في لعلَّ بقول الراجز:

يَـا أَبَـتَـا عَـلَّكَ أو عَـسَـاكَـا

يقول أبو على «ومن النظر أنها لا تخلو من أن تكون زائدة أو غير زائدة، فإن كانت غير زائدة، فلا تخلو من أن تكون التي للابتداء، أو التي للقسم، أو الفاصلة[2] بين الإيجاب والنفي، أو الجارة، أو الجارة في قول من فتح، ولا يجوز أن تكون في ضرب من هذه الضروب، فإذا لم يجز ذلك ثبت أنها زائدة»[3].

٥ - أُبَيْنُون تحقير «أبناء» في قول الشاعر:

إنْ يَـكُ لَا سـاءَ فَـقَـدْ سَـاءَنِـي تَـرْكُ أُبَـيْـنَـيْـكَ إِلـى غـيـرِ رَاعْ

قال أبو على: «لا يخلو قولهم أُبَيْنُونَ، في تحقير أبناءٍ من أن يكون مقصوراً من أفعال، أو تحقير أَفْعُل، أو يكون اسماً صيغ في التحقير. فلا يجوز أن يكون مقصوراً من أفعال لأن «أَفْعَال» لم يقصر في موضع

---

(١) كتاب الشعر ١/ ٧٥، ٧٦ باختصار، انظر رأي الخليل في هَلُمَّ.

(٢) «وهي اللام الفارقة بين «إنْ» النافية و «إنْ» المخففة من الثقيلة». راجع الكتاب ٢/ ١٣٩، ٣، ١٠٤، واللامات للزجاجي/١١٩.

(٣) كتاب الشعر ١/ ٧٩.



غير هذا، ولا يستقيم أيضاً أن يكون تحقير أفعال، وإن كان أَفْعُل مثل أفعال، في أن كل واحد منهما للعدد القليل، فإذا لم يستقم ذلك، علمت أنه اسم صيغ في التحقير، كأنك حقرت أَبْنَا، مثل أَعْمَى»[1].

٦ - الألف في المجموع بالألف والتاء:

استدل الفارسي على أن الألف في المجموع بالألف والتاء ليست للتأنيث ولا الإلحاق بقوله: «لأن الألف لا تخلو من أن تجعلها للتأنيث أو للإلحاق، فلا يجوز أن تجعلها للتأنيث، لأنه قد تلحق بعدها التاء، فلا يدخل تأنيث على تأنيث، ولا يجوز أن تجعلها للإلحاق لأنها تلحق في أكثر الأمر، ما لا نظير له في الأصول، وإذا لم يكن له نظير في الأصول، لم يكن للإلحاق، ثبت أنها التي تلحق مع تاء الجميع»[2].

٧ - إعراب حَيْثُ، في قوله تعالى ﴿الله يعلم حيث يجعل رسالته﴾:

قال أبو علي: «ومما جاء فيه حيثُ مفعولاً به قوله: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ ألا ترى أن «حيث» لا تخلو من أن تكون جراً أو نصباً، فلا يجوز أن تكون جراً؛ لأنه يلزم أن يضاف إليه أَفْعُل، وَأَفْعُل، إنما يضاف إلى ما هو بعضٌ له، وهذا لا يجوز في هذا الموضع، فلا يجوز أن يكون جراً، وإذا لم يَكُنْه كان نصباً بشيء دلَّ عليه، يُعْلِمُ أَنَّهُ مفعول به»[3].

---

(١) كتاب الشعر ١/١٣٦، ١٣٧، ١٣٨ باختصار.

(٢) كتاب الشعر ١/١٧٤ باختصار يسير.

(٣) كتاب الشعر ١/١٧٩، ١٨٠ والآية في سورة المائدة (٦٧)، وقد ذكر الفارسي قراءة الجمهور.



٨ - إعراب «أو هي أقربا» في الشاهد:

فَأَضْحَى وَلَوْ كَانَتْ خُرَاسَانُ دُوْنَهُ   رَآهَا مَكَانَ السُّوقِ أو هِي أَقْـرَبَـا

قال أبو على: «لا تخلو هي» في قوله «أو هي أقربا» من أن تكون مبتدأ، أو وصفاً، أو فصْلاً، أو ظرفاً.

فلا يكون مبتدأ، لانتصاب ما بعده، فبقى أن يكون وصفاً، أو فصْلاً، وذلك أن قوله «رآها مكان السوق» دلّ على: أو رآها، فحذفها من اللفظ لدلالة ما تقدم عليها، فصار التقدير: أو رآها أقربا أو رآها أقرب من السوق، فصارت «هي» فصلاً بين الهاء والخبر المنتصب. وقد يجوز أن تجعل قوله «هي» وصفاً للهاء، التي هي المفعول الأول..[١]..

* * *

(١) كتاب الشعر ١/٢١٥.

النحو التطبيقي في كتاب الشعر:

إذا كنا قد نقلنا مواضع كثيرة استخدم فيها أبو على الفارسي القياس، أو غيره من الأصول النحوية، مما يجعله يذكر ضمن كتب النحو التفسيري، إلا أنه يدخل أيضاً المجال التطبيقي، الذي يعنى بتطبيق القاعدة النحوية على النصوص اللغوية المختلفة.

فالهدف الأول والأخير من تأليف أبي على كتابه هو إعرابُ أبياتِ المعاني أو ما أُشْكل إعرابُه، وما استخدمه من أصولٍ نحويةٍ جاء لهدف هذا الإعراب. ولنتحدث الآن عن النحو التطبيقي في كتاب أبي علي.

أَوّلاً : سبب اختيار هذه الأبيات:

لم يبدأ الفارسي كتابه بمقدمةٍ توضح لنا سِرَّ اختياره لهذه الأبيات، والنحاة الذين يتصدون لإعراب الشعر، إمَّا يقصرون كتبهم على إعراب الشواهد، كابن السيرافي والأعلم في شرح شواهد الكتاب، أو يُعْربون قصيدة شاعرٍ معينٍ كالزمخشري في إعراب لامية العرب، أو يتصدون لما أُشْكل إعرابه، كالفارسيّ في هذا الكتاب، والفارقى في الإفصاح. أي إن الفارسي لم يشرح شواهد كتاب، أو قصيدة شاعر، بل جمع بعض الأبيات(١) المشكلة الإعراب وتصدًى لإعرابها.

---

(١) بلغت شواهد الكتاب نحو خمسة عشر وثمانمائة شاهد حسب إحصاء المرحوم الدكتور الطناحي. انظر ص ١٨ من التحقيق.



هذه الأبيات منها ما هو جاهلي، ومنها ما هو بعد ذلك إلى عصر الاحتجاج، ولم يكتف بذلك، بل أورد أبياتاً من شعر من سُمُّوا بالمحدثين كبشار، وأبي نواس، وأبي تمام..[1].

طريقته في الإعراب:

أما عن طريقة الفارسي في الإعراب فهو يورد الباب، ثم يذكر تحت هذا الباب بعض الأبيات وهو يقلب البيت على كل الوجوه الإعرابية الممكنة.. وسنورد أمثلة من كتابه للتدليل على ذلك.

قال الأعشى:

هَـذَا النَّـهَارُ بَدَا لَهَا مِنْ هَـمِّـهَا … مَـا بَـالُهـا بِـالـلَّيـلِ زَالَ زَوَالَهَـا

قال الفارسي: «من رفع النهار جعله وصفاً لهذا، وحذف الراجع من خبر المبتدأ، كأنه هذا النهار بدا لها فيه.

ومن استجاز حذف الفاعل - ممن خالف سيبويه - جاز على قياس قوله أن يكون «مِنْ هَمِّهَا» صفة للفاعل المحذوف كأنه: بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا، فتحذف الفاعل وتقيم صفته مقامه، ولا تضمره في الفعل.

ومن أضمر في (بدا) الفاعل، ولم يُجِزْ زيادةَ «مِن» في الواجب، كما يجيزه أبو الحسن، كان قوله «مِنْ هَمِّهَا» في موضع نصب بالحال وفيه ضمير يعود إلى المضمر في «بَدَا» ومن نصب «النهارَ» من قوله «هذا النهارَ» جاز في نصبه وجهان أحدهما على «زيداً مررت به». والآخر:

---

(١) انظر كلام د. الطناحي ١/ ٧٣.



أن يكون ظرفاً لـ «بَدَا» كأنه بَدَا لها البداءُ في هذا النَّهار. .»[1].

مثال آخر: قال بعض الهذليين:

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانَ كَالِئُها   مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

قال الفارسي: «إن نصبت كالِئَها، لم يجز أن تجعله حالاً من السالك»، وأنت قد وصفته باليقظان؛ لأنك حينئذ تفصل بين الصلة والموصول، ولكن يجوز أن تنصبه حالاً عما في «يقظان» ، كأنه يتيقَّظ في حال حفظه إياها. ويجوز إذا نصبت «كالئها» ورفعت «السالك» جاز أن يكون «السالك» ابتداء، مثل الضاربُ هنداً حافظها، فإن نصبت «السالك» ورفعت كالئها كان ارتفاع «كالئها» باليقظان، ويجوز أن ترفع اليقظان، وتنصب السالك، وكالئها، فيكون اليقظان بدلاً من الذِّكر العائد إلى الألف واللام في السالك، فيكون كالئها حالاً من السلوك[2].

وهكذا يقلب الفارسي البيت الذي يعربه على كل الوجوه الإعرابية الممكنة.

* * *

(١) كتاب الشعر ١/ ٢٢٥، ٢٢٦ باختصار.

(٢) كتاب الشعر ٢/ ٤٣٤ وما بعدها باختصار.

خامساً: خصائص التأليف التفسيري

بعد أن انتهينا من الحديث عن المؤلفات التفسيرية (الإيضاح - علل النحو - الخصائص - كتاب الشعر). نذكر خصائص هذه المؤلفات.

وأهم هذه الخصائص هو التأثر بمؤثرات خارجة عن اللغة. ومن خلال عرضنا لهذه الكتب رأينا تَأثُّر الزجاجي بالمنطق والفلسفة، وتَأَثُّر ابنِ جني بعلم الكلام، وبالفقه.

وهذه كلمة عن هذه المؤثرات:

(١) علم الكلام وأثره في العلة عند ابن جني:

وقد تناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة الباحث مصطفى أحمد عبد العليم في رسالته أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي[١]، وكان حديثه عن أثر علم الكلام في الأصول النحوية من سماع، وقياس، وتعليل، وأثر علم الكلام في صياغة الفكر النحوي، وأثر العقيدة وعلم الكلام في التوجيه النحوي.

كما تحدث عن هذا باحث آخر هو السيد عاشور عبد الباقي محمد في رسالته للماجستير: أثر المعتزلة في الدرس النحوي عند ابن جني...

---

(١) أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي رسالة ماجستير، إعداد مصطفى أحمد عبد العليم لسنة ١٩٩٢م.



ومن المسائل التي أشار إليها الباحث الأول مصطفى عبد العليم:

أَوّلاً : التعليل بعلَّتين:

حيث قال إن الجمهور من المتكلمين على منع تعليل الواحد الشخصي بعلتين مستقلتين، وجوَّزَه بعض المعتزلة(١).

ورأى الباحث أن ابنَ جنّي يتبنى وجهة النظر القائلة بجواز التعليل بعلتين، وهو رأي بعض المعتزلة(٢).

ثانياً: تعليل حُكْمَين أو أكثر بِعَلةٍ واحدة أو أكثر:

وقد ذكر ابن جنّي ذلك عند حديثه عن التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين، وقد مثل لها ابن جني بقولهم «مررتُ بزيد» ، فنظرة ابن جني القائلة بأن الحكمين الذين استحقهما حرف الجر، وهما كونه جزءاً من الفعل، وكونه جزءاً من الاسم معللان بمعنيين، أحدهما: أنه موصّل للفعل إلى الاسم. والثاني: أنه مع الاسم في محل نصب «هذه النظرة ما هي إلا امتداد لنظرة الفلاسفة والمعتزلة القائلة بمنع استناد آثار متعددة إلى مؤثّر واحد بسيط»(٣).

ثالثاً: دور العِلَّة:

عقد ابن جني في الخصائص باباً في دور الاعتلال، قال فيه: «هذا موضع طريف، ذهب محمد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو

---

(١) انظر:/ ١٨١ من الرسالة.

(٢) انظر:/ ١٨٢ من الرسالة.

(٣) أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي/ ١٨٩.



ضَرَبْنَ وضَرَبْتُ، إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير، وذهب أيضاً في حركة الضمير من نحو ذلك إلى أنها إنما وجبت لسكون ما قبله، فتارة اعتل لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى فاعتل لهذا بهذا»[1]، ومثل ابن جني لذلك بإجازة سيبويه الجر في نحو «هذا الحسن الوجه». . .

ويرى الباحث أنه « بناء على ذلك يمكن القول بأن ابن جني يرفض من الدور ما كان من قبيل تعليل الشيء بعلة نفسه. وهذا هو ما يقابل الدور الممتنع عند المتكلمين، ويسمى عندهم الدور التوقفي التقدمي. ويقصد به توقف كل واحد من الشيئين على الآخر، كتوقف المعلول على العلة، والعلة على المعلول. وكذا المشروط على الشرط، والشرط على المشروط»[2].

رابعاً: كون العلة مؤثرة بذاتها أو بجعل جاعل:

ذكر الباحث أن للمتكلمين مذهبين من النظر إلى تأثير العلة الشرعية، الأول مذهب المعتزلة، ويرى أصحابه أنَّ العلة مؤثرةٌ بذاتها لا بجعل جاعل، الآخر: مذهب الأشاعرة أنَّ العلة مؤثرة في الحكم بجعل الشارع.

ويرى الباحث أنَّ صورة هذا الخلاف قد انعكست على تناول النحويين للعلة في مباحثهم الأصولية خاصة، وقد صرح ابن جني في تناوله للعلة بما يعد تعبيراً عن رأي المعتزلة، وذلك حيث يقول: «ومن بعد فالعلة الحقيقيةُ عند أهل النظر لا تكون معلولة، ألا ترى أنَّ السواد الذي هو علة لتسويد ما يجعله، إنما صار كذلك بنفسه لا لِأنْ جاعلاً جعله على هذه القضية»[3].

---

(١) الخصائص ١/١٦٧ وما بعدها. (٢) انظر/ ١٩١ من الرسالة.

(٣) الخصائص ١/ ١٦٠، وانظر ص/ ١٩٦ وما بعدها من الرسالة.



خامساً: تخصيص العلة:

يقول ابن جني: «اعلم أنَّ محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبنيٌ على جواز تخصيص العلل»[1].

والسبب الذي جعل ابن جني يقول بجواز تخصيص العلل أنها قد توجد ويختلف عنها حكمها، وأنها تجرى مجرى التخفيف.

وأوضح أنها بذلك متأخرة عن علل المتكلمين، فالعلة الكلامية ضرورية من حيث التلازم بينها وبين المعلول، ويمثل ابن جني لذلك بقوله: «ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم ساكناً متحركاً في حال واحدة فاسد لا طريق إلى ظهوره ولا إلى تصوره. فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين وإن تقدمت علل المتفقهين»[2].

وبعد، فهذا أول مؤثر من المؤثرات الخارجة عن اللغة في مؤلفات النحو التفسيري، ورأينا ابن جني ناظراً إلى علل المتكلمين، يرى هل العلة النحوية في قوة علل المتكلمين، ويتضح بعد عرض مثال لاجتماع البياض والسواد والحركة والسكون في جسم واحد، أنَّ علل النحويين متأخرة عن علل المتكلمين، ورأيناه يجيز تعليل حكمين أو أكثر بعلة واحدة، كما يرى المعتزلة. . .

وبعد حديثنا عن أثر علم الكلام في التعليل عند ابن جني نتحدث الآن عن أثر الفقه في التعليل عند ابن جني.

---

(١) الخصائص ١/١٣٩.

(٢) الخصائص ١/١٣٩، وانظر ص/١٩٧ من الرسالة.

(٢) الفقه وأثره في العلل عند ابن جني:

وقد ذكرنا منذ قليل أن ابن جني جعل علل الفقهاء دون علل النحويين؛ لأن علل الفقهاء قد تخفى عنا أغراضها ووجه المصلحة فيها، وهذا يخالف علل النحاة.

ومن الأثر الواضح للفقه في علل النحاة تقسيمات ابن جني للعلة، فمرة يقسمها إلى واجب لا مناص من أثره، واستحساني يمكن مخالفته في النطق[١] ومرة يقسمها إلى علة موجبة وعلة مجوزة - وكأن الحكم النحوي حكم شرعي قد يكون موجباً أو جائزاً أو مباحاً...

وقد ذكر ابن جني أن أكثر علل النحاة مبناها علي الإيجاب كرفع المبتدأ والخبر، وهناك علل جائزة مثل أسباب الإمالة، وكل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان والثلاثة..[٢].

وقد ذكر ابن جني صراحة أنَّ أصحابه ينتزعون عللهم من كتب محمد بن الحسن الحنفي، «لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيُجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق[٣]»، كما استعان ابن جني بعلل علماءِ الكلام ليثبت أنَّ العلةَ لا تكون معلولة «ألا ترى أن السواد الذي هو علةٌ لتسويدِ ما يَحُلُّه إنما صار كذلك لنفسه، لا لأنه جاعلاً جَعَلَهُ على هذه القضية»[٤].

---

(١) انظر الخصائص ١/ ٨٩.

(٢) انظر الخصائص ١/ ١٥٣، ١٥٤.

(٣) انظر الخصائص ١/ ١٥٣.

(٤) الخصائص ١/ ١٦٠.



(٣) التأثر بالفلسفة والمنطق عند الزجاجي:

إذا كان ابن جني قد تأثر بالفقه وعلم الكلام، فإنَّ الزجاجي بدا متأثرا بالفلسفة والمنطق، فعند تعليله لاختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف، قال الزجاجي: إنَّ الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر، لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ مَنْ يحدّه: ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود، كما يوجد الحد تارة في الأجناس والفصول، وتارة من المواد والصور؛ لأن المادة تشاكل الجنس، والصورة تشاكل الفصل»[١]، ثم ذكر أن الفلاسفة اختلفوا في تحديد الفلسفة فقال بعضهم: إتيان الحكمة وقال بعضهم معرفة طبيعية لجميع الأشياء، وقال آخرون الاقتداء بالباري حسب طاقة المخلوق... إلخ، ثم ذكر سبب مجيئه باختلافات الفلاسفة «وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة ها هنا، وليس من أوضاع النحو؛ لأن هذه المسألة يجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه فلم نجد بُدّاً من مخاطبتهم من حيث يعقلون، وتفهيمهم من حيث يفهمون»[٢].

فالزجاجي يُبرّر اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف، فذكر أن هذا شيء طبيعي فالفلاسفة وهم معدن هذا العلم - - ويعني به معرفة الحدود والفصول والخواص اختلفوا في تحديد الفلسفة[٣].

وفي حد الاسم، ذكر الزجاجي أنه في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً، أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول ثم ذكر أنَّ المنطقيِّين وبعض

---

(١) الإيضاح/٤٦. (٢) الإيضاح/٤٧.

(٣) الإيضاح/٤٦.





النحويين قد حَدُّوا الاسم حدّاً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، ثم ذكر أن هذا الحد ليس من ألفاظ النحويين، وإنما هو من كلام المنطقيين، وهو عند المنطقيين صحيح، وغير صحيح عند النحويين[1].

ثم ذكر تحديداً آخر للمنطقيين للاسم.. إذ قالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى بلا زمان، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه[2].

(٤) التعليل بأمور خارجة عن طبيعة اللغة عند الزجاجي:

إذا كان الزجاجي قد تأثر بالفلسفة والمنطق حين حاول استعراض حدود الاسم، فانه في مجال التعليل لبعض الأحكام اللغوية استعان ببعض القواعد - إن صح التعبير - غير اللغوية. وهذه أمثلة توضح ذلك:

١ - يذكر الزجاجي أن الإعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول، وإن كانا لم يوجدا مفترقَين، ويدلل على ذلك بكلام علماء الكلام فيقول: إنَّ الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب، فتحكم لكل واحد منهما بما يستحقه، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة. ألا ترى أن نقول إنَّ السواد عرض في الأسود، والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق، وإنَّ العرض قد يجوز أن يتوهم منفصلاً عن الجسم، والجسم باق، فنقول: إنَّ الجسم الأسود قبل السواد ونحن لَمْ نرَ الجسم الأسود خالياً من السواد الذي هو فيه ولا رأينا

(١) الإيضاح/٤٨.

(٢) السابق/٤٩.



السواد قط عارياً من الجسم..[1].

فما هو وجه الشبه بين الكلام وبين السواد، وبين الإعراب وبين الجسم والأسود، وما العلاقة بين كل ذلك، ولكنه تأثير علم الكلام.

٢ - الحروف سابقة لعملها في الأسماء والأفعال، وليست سابقة للأسماء والأفعال. وليؤكد الزجاجي هذه القاعدة ذكر أن النجار سابق للباب الذي نَجَرَهُ، ولا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذي منه نُجِر الباب[2].

وبعد، فهذه هي أهم المؤثرات الخارجة عن اللغة في المؤلفات التفسيرية. (الخصائص، الإيضاح).

وقد رأينا تأثر ابن جني بعلم الكلام أثناء ذكره أحكاماً للعلة. كما رأيناه متأثراً بالفقه، ويحاول جاهداً أن يجعل علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين.

ورأينا الزجاجي يتأثر بالفلسفة والمنطق في كتابه الإيضاح حين يهتم بذكر الحدود، ويذكر اختلاف الفلاسفة في حدودهم. كما رأينا الزجاجي يعلل بعلل خارجة عن طبيعة اللغة فالحروف سابقة لعملها في الأسماء والأفعال وليست سابقة للأسماء والأفعال، كما أن النجار سابق للباب الذي نجره ولا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذي منه نجر الباب.

---

(١) الإيضاح/٦٨.

(٢) الإيضاح/٨٤.

سادساً: حصاد هذا الفصل:

- كتب النحو التفسيري:

وبعد أن انتهينا من الحديث عن الكتب التفسيرية، نجمل ما قلناه في هذه السطور.

خصص الزجاجي وابن الوراق كتابيْهما للحديث عن العلة وما يتعلق بها من موضوعات ومسائل. وكتاب الإيضاح يُعَدّ أول كتاب يصل إلينا مخصصاً للعلة، ثم جاء من بعد الزجاجي، ابن الوراق (٣٨١هـ)، فخصص كتابه " علل النحو " للحديث عن العلة.

وقد تحدثنا عن هذين الكتابين، وذكرنا العلل التي نقلها الزجاجي عن السابِقين، والعلل التي اخترعها الزجاجي.

وذكرنا كذلك العللَ عند ابن الوراق، وخصائص التعليل عنده، والعللَ التي كثرت في كتابه، وذكرنا أنه إذا كان الزجاجي قد ذكر في إيضاحه بعض المسائل، فإن ابن الوراق حرص على ذكر كل الأبواب النحوية.

ثم انتقلنا للحديث عن خصائص ابن جني، وذكرنا أنَّ كتابه احتوى على كل الأصول النحوية - ولم يقتصر على العلة - وذكرنا أنَّ دراسة سبقت تناولت الأصول النحوية عنده، من سماع، وقياس وإجماع، . . . لذلك اقتصرنا في الحديث عن هذه الأصول.

وجاء الكلام على العلة عنده، فذكرنا الأبواب التي خصصها ابن جني



عن العلة، والمسائل التي ذكرها في هذه الأبواب، والتعليلات التي نقلها من السابقين، والتعليلات التي اخترعها ابن جني.

ثم انتقلنا إلى كتاب الشِّعر لأبي عليّ الفارسي. وذكرنا أنه كتاب لم يأتِ خالصاً للاتجاه التفسيري، بل جاء موزعاً بين الاتجاه التفسيري، والاتجاه التطبيقي.

وتكلمنا أَوّلاً عن الاتجاه التفسيري عند الفارسي، فذكرنا أنه يكثر من القياس، وذكرنا المواضع التي ذكر فيها القياس في كتابه، وكان يكثر من استخدام السَّبر والتقسيم، وذكر كذلك المواضع التي استخدم السبر والتقسيم فيها.

ثم انتقلنا للحديث عن إعراب الشعر عنده، وأوضحنا أنه لم يعرب الشواهد النحوية، أو قصيدة شعرية، أو أبياتاً شعرية اختارها. وإنما جمع في كتابه الأبيات المشكلة الإعراب من وجهة نظره، وكان إعرابه يقوم على تعدد التوجيهات النحوية، فهو يجهد نفسه في التماس أكثر من وجه لموضع الإشكال في البيت.

وبعد أن انتهينا من الحديث عن هذه الكتب، ذكرنا خصائص التأليف التفسيري، فذكرنا تأثر ابن جني بعلم الكلام والفقه وتأثر الزجاجي بالفلسفة والمنطق.

* * *

الخاتمـــة

وبعد هذه الجولة التي طالت نوعاً ما مع المؤلفات النحوية حتى القرن الرابع الهجري، ووصفنا إياها بأنها تعليمية أو تفسيرية نضع القلم شاكرين لله على ما يَسَّرَ وأعان.

لقد كشفت الدراسة أن تراثنا النحوي يكاد يكون تعليمياً كلَّه.

كشف التمهيدُ عن جهودِ أبي الأسود وتلاميذِهِ في نشأة النحو، وقد ارتضيتُ بأن يكون أبو الأسود وأستاذُه الإمام هما بدايةُ نشأة النحو ودللت على ما ذهبت إليه، ثم ذكرت عملَ أبي الأسود أو ما يمكن أن يطلق عليه (نحو أبي الأسود)، ولعل أهمَّ ما توقفتُ عنده الرواية الصحيحة التي تَنسِب إليه شكل الكلمات، وهو قوله لكاتبه إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف... وإن ضممت... أقول: إنّ هذا النص الذي لم يشك فيه أحدٌ كان أول نشاطٍ تعليمي نحوي، فقد كان ردُّ فعلٍ لتسرب اللحن إلى اللغة والقرآن، وقلت: إنّ هذا المصطلحَ يكاد يكون البذرةَ الأُولى لمصطلحات الفتحة والضمة والكسرة، قام بها أبو الأسود بوصفٍ لغويٍ دقيقٍ للظاهرة، وهو وإن لم يتوصل للمصطلح نفسه إلا أنه اعتمد على حاستين مهمتين في التعليم هما: السمعُ والبصر.

وجاء بعده تلميذُه نصر بن عاصم فوضع نَقْط الإعجام. وهي محاولةٌ مهمة أخرى بعد محاولةِ أبي الأسود لتتميَّزَ الحروف عن مثيلاتها في الرسم، وهما خطوتان تعليميتان رائدتان للدراسة قراءةً ونطقاً وكتابة. ثم رأينا

يحيى بن يعمر يكشف للحجَّاج خطأه في القراءة، ويقول له قرأت (أحبُّ) بالرفع والوجه أن تقرأ بالنصب مما يجعلنا نستنبطُ أنَّ ابن يعمر استكمل ما بدأه أبو الأسود، فالأخير وصف الظاهرة فقط، وابن يعمر وضع لها مصطلحاً.

كما كشفت الدراسة عن جهود الجيل التالي لأبي الأسود وتلاميذه. وهو جيلٌ بدأ بابن أبي إسحاق وينتهي بيونس بن حبيب من خلال مَروِيَّات العلماء عنهم، وما نقله سيبويه في الكتاب منسوباً إليهم.

كشفت الدراسة أن ابن أبي إسحاق كان ذا علمٍ واسع، ومعرفةٍ كبيرة بأصول اللغة، اهتم بما اطَّرَد من قضاياها وبحث في العلة وقاس ما كان مجهولاً بالمعلوم، ولعل ردوده على الفرزدق خيرُ دليلٍ على هذا.

والأمر كذلك بالنسبة لأبي عمرو بن العلاء، فقد نقل عنه سيبويه في اثنين وأربعين موضعاً، كثير منها وافقه سيبويه على ما ذهب إليه، وقد كان أعلم أصحابه باللغة. حتى قال عنه يونس بن حبيب لو كان أحد ينبغي أنْ يُؤخذَ بكلامِه كلِّه في شيء واحد كان ينبغي أنْ يُؤخذَ بقول أبي عمرو بن العلاء في العربية...

وهكذا كل العلماء في هذه الفترة.

الفصل الأول من الباب الأول كشف عن تراث الخليل - كما حفظه سيبويه - وتحدث عن آرائه في العلل والأدوات النحوية.

أما الفصل الثاني الذي خصَّصْتُه لدراسة الكتاب، والكشفِ عن جهود سيبويه، فقد حوَّل الدرس النحوي من درس شفوي يُلقى على الطلاب أو يناقش فيه العلماء، إلى مادة مكتوبة، وهذا إنجاز ضخم وعمل غير



مسبوق. والكتاب بصورته التي وصلت إلينا ليس كتاب نحوٍ فقط، بل هو دائرةُ معارفٍ لغوية، ففيه أبحاث في الصوتيات والتجويد، وفيه دراساتٌ في اللهجات وفيه كثير من مباحثِ البلاغة وقدْر غير قليل من الحديث عن ضرائر الشعر.

كشفت الدراسةُ أن الكتابَ تعليميٌّ تفسيري في آن وأحد. ففيه قدرٌ كبير من الدرس التعليمي، ففيه أبواب تعرض لقضايا النحو وتحليلِ هذه القضايا، ويُسْتشهد لها بكلام العرب، كما يُعنَى كثيراً بالحكم على الأساليب بالصحة أم الخطأ، وكل هذا لغرضٍ تعليمي.

كما أن فيه قدْراً آخر من التنظير والتقعيد للغة. والحديثِ عن القياس وأصلِ اللغة والظواهر المفترضة وغيرها.

ويشتمل أيضاً على قدْر لا بأس به من قواعد التوجيه، وما فيها من حديث عن الأصل والفرع كالمفرد أصل، والمركَّب فرع له، والنكرة أصل وهكذا... فهذا ليس من التعليم في شيء. ومن هنا قلت إن الكتاب تعليمي تفسيري في آن واحد.

ثم تحدثت عن منهج سيبويه في كتابه، وما اتَّسم به من اضطراب وتشقيقٍ للمسائل، وإعادةٍ للحديث عن المسألة في أكثر من موضع، وما يتسم به أسلوبه من غموضٍ واضطراب في المصطلحات مما أدَّى إلى اختلاف النحاة في فهم مراده من بعض القضايا.

أما الباب الثاني فقد قدم إضاءات كاشفة في ثلاثة فصول عن تراثنا التعليمي، قدمتْ هذه الفصول دراسة عن أكثر من خمسة وعشرين كتاباً. فوصفت جهودها ومادتها العلمية والسماتِ المتوفرةَ لها،



وجعلتني أحكم عليها بأنها تعليمية. . .

هذه أولُ محاولةٍ فيما أعلم، تدرس تراثَ النحاةِ في المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود من جانب التعليم. كانت تُدْرَسُ هذه الكتب من خلال التأريخ للدرس النحوي، أما في رسالتي فقد كشفتُ عن جوانب التعليم فيها - حتى وصل الأمر بأبي حاتم السجستاني أن قال إنّ الخلط بين المذكر والمؤنث كاللحن في الإعراب. . .

الفصل الرابع والأخير قدم دراسة للتراث التفسيري في هذه الفترة من خلال أربعة كتب هي: الإيضاح للزجاجي، وعلل النحو لابن الوراق، والخصائص لابن جني، والشعرُ للفارسي، كشفت الدراسة عن جهود العلماء في هذا التراث وغايتِهم من التنظير للقواعد النحوية وربط الظواهر ببعضها.

كشفت الدراسة اختلاف كتاب الشعر عما سبقه من كتب، فالزَّجّاجي والورّاق خَصّصا كتابيْهما للعلل، وابن جني جعل كتابه للأصول النحوية.

أما الفارسي فكتابه ينطلق إلى دراسةِ هذه الأصول من خلال حديثه عن النصوص الشعرية التي يتعرض لها، وهو بهذا يختلف عن سابقيه.

فهو كان يستخدم الأصول النحوية لتخريج الأبيات المشكلة التي وردت في كتابه.

وبعد، فأحسب أن الجهد الذي قُدّم، حاول أن يضع كل كتاب - ورد في البحث - موضعه الصحيح من النظرية النحوية، التعليمية والتفسيرية.

والله ولي التوفيق.

المصادر والمراجع

١ - الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم للزجاج تحقيق عبد الفتاح سليم. مجلة معهد المخطوطات.

٢ - أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، رسالة ماجستير، مصطفى عبدالعليم، كلية دار العلوم، ١٩٩٢م.

٣ - أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح. مجلة اللسان البشرى. الجزائر ١٩٧٣م.

٤ - أثر المعتزلة في الفكر النحوي عند ابن جني، رسالة ماجستير، عاشور عبدالباقي، قسم اللغة العربية بآداب المنيا، ١٩٩٨م.

٥ - أخبار النحويين البصريين للسيرافي. تح. كرينكو مصورة عن الطبعة الأولى.

٦ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان. تح. د. النحاس. القاهرة ١٩٨١م وتحقيق الدكتور رجب عثمان. القاهرة ١٩٩٣م.

٧ - الأساس المعرفي للغويات العربية. للدكتور: عبد الرحمن بودرع.

٨ - أسرار العربية لابن الأنباري تح. محمد بهجت البيطار. دمشق ١٩٥٧م.

٩ - الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن على... العسقلاني.

١٠ - إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. ط ٢ دار المعارف.

١١ - أصول النحو في الخصائص لابن جني، رسالة بكلية دار العلوم: إعداد محمد حسن صادق خليفة.



١٢ - الأصول. الدكتور تمام حسان. الهيئة العربية العامة للكتاب ١٩٧٣م.
١٣ - الأصول البلاغية في كتاب سيبويه. للدكتور أحمد سعد. مكتبة الآداب القاهرة ١٩٩٩م.
١٤ - الأصول في النحو لابن السراج تح. د. عبد الحسين الفتلي، مصورة عن الطبعة الأولى.
١٥ - الأصول النحوية في كتاب الأصول، لابن السراج، ماجستير مقدمة من حامد محمد عبدالعزيز، كلية دار العلوم، ٢٠٠٢م.
١٦ - أعلام وآثار من التراث النحوي. للدكتور عبد القادر المهيري. توفي ١٩٩٣.
١٧ - الأمالي لابن الشجري تح. الدكتور محمود الطناحي. القاهرة ١٩٨٧م مكتبة الخانجي.
١٨ - إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تح. أبي الفضل. مصورة عن الطبعة الأولى.
١٩ - الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري. تح. محمد محيي الدين عبد المجيد. القاهرة. مصورة من الطبعة الأولى.
٢٠ - الإيضاح في علل النحو للزجاجي. تح. مازن المبارك. دار الفكر ١٩٦٥م.
٢١ - الإيمان لابن تيمية، صححه وعلق عليه، د. محمد خليل هراس، مكتبة أنصار السنة، القاهرة ١٣٩٠هـ.
٢٢ - البحر المحيط لأبي حيان. مصورة عن الطبعة الأولى. مطبعة النصر بالرياض.
٢٣ - بغية الوعاة للسيوطي. تح. محمد أبي الفضل. القاهرة ١٩٦٥م. ط أولى.
٢٤ - البلاغة تطور وتاريخ للدكتور شوقي ضيف. دار المعارف القاهرة ط/٩.
٢٥ - البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون.
٢٦ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة. تحقيق السيد صقر. القاهرة ١٩٥٣م.
٢٧ - تاريخ آداب العرب للرافعي. تصحيح محمد سعيد العريان. ط ٣، ١٩٥٣م.



٢٨ - تاريخ النحو العربي للدكتور: على أبو المكارم. القاهرة ١٩٧٥م.
٢٩ - التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب. الدكتور: محمود ياقوت. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية ١٩٨٥م.
٣٠ - تطور الدرس النحوي للدكتور حسن عون. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة ١٩٧٠م.
٣١ - تعليم النحو العربي للدكتور: على أبو المكارم. القاهرة ١٩٩٠م [illegible] الثقافة العربية.
٣٢ - تلقين المتعلم لابن قتيبة. تح. الدكتور جمال مخيمر. القاهرة ١٩٨٩م.
٣٣ - تلقين المتعلم في النحو، المنسوب إلى ابن قتيبة، رسالة ماجستير، محمد سلامة الله محمد هداية الله، جامعة أم القرى ١٩٨٦م.
٣٤ - الجمل المنسوب للخليل بن أحمد. تح. الدكتور فخر الدين قباوة. بيروت ١٩٧٥م.
٣٥ - الجمل المنسوب للخليل بن أحمد. دراسة تحليلية للدكتور. محمد إبراهيم عبادة الإسكندرية ١٩٨٨م.
٣٦ - الجملة في كتب سيبويه للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح. بحث ألقى بندوة النحو والصرف بجامعة دمشق ١٩٩٤م.
٣٧ - حروف المعاني للزجاجي تح. الدكتور على توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٤م.
٣٨ - الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، الدكتور عبدالعال سالم مكرم، ١٩٧٧م، منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع - الكويت.
٣٩ - خزانة الأدب للبغدادي. تح. عبد السلام هارون. القاهرة.
٤٠ - الخصائص لابن جني. تح. محمد على النجار. مصورة عن الطبعة الأولى.
٤١ - خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، رسالة دكتوراه، سعود بن غازي بن ضيف الله أبو تاكي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، تحت رقم ٣٦٤/ ١٩٩٤م.

٤٢ - الخط للزجاجي. تح. غانم قدوري الحمد. مجلة المورد العراقية.

٤٣ - الخلاف النحوي للدكتور محمد خير الحلواني. دمشق ١٩٧٥م.

٤٤ - دراسات في كتاب سيبويه. للدكتورة خديجة الحديثي. الكويت ١٩٨٠م.

٤٥ - الدراسات اللغوية عند العرب. محمد حسن آل ياسين. بغداد ١٩٧٣م.

٤٦ - الدرس النحوي في التراث العربي للدكتور: محمد إبراهيم عبادة. منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٩م.

٤٧ - دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه للدكتور عبد الكريم جواد. مكتبة البيان العربي. جدة ١٩٨٣م.

٤٨ - ديوان أبي الأسود. تح. محمد حسن آل ياسين بغداد ١٩٧١م.

٤٩ - ديوان ذي الرمة تصحيح كارليل هنري هيس. كمبريج ١٩١٩م.

٥٠ - ديوان الفرزدق تح. وشرح كرم البستاني دار صادر بيروت ١٩٦٠م.

٥١ - ديوان المتنبي بالشرح المنسوب للعكبري، تح. إبراهيم الأبياري وزميليه. ط أولى ١٩٥٣م.

٥٢ - ديوان النابغة. تحقيق وشرح كرم البستاني. دار صادر ١٩٦٠م.

٥٣ - ديوان الهذليين. شرح أشعار الهذليين للسكري. تح.عبد الستار فراج، مصورة عن الطبعة الأولى، د. ت.

٥٤ - الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. للدكتور مازن المبارك. دار الفكر ١٩٧٥م.

٥٥ - زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، بيروت، ط/٣، ١٠٤٠هـ = ١٩٨٤م.

٥٦ - سيبويه إمام النحاة للأستاذ على النجدي ناصف. القاهرة ١٩٧٣م الطبعة الثانية.

٥٧ - سيبويه البصري للدكتور مزيد نعيم. دمشق ١٩٩٩م. الطبعة الأولى.

٥٨ - سيبويه جامع النحو العربي للدكتور فوزي مسعود. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.



٥٩ - سيبويه حياته وكتابه للدكتور أحمد بدوي. مكتبة نهضة مصر. ط ٢.
٦٠ - سيبويه والضرورة للدكتور إبراهيم حسن. القاهرة ١٩٧٣م ط أولى.
٦١ - سيبويه والمذهب الشكلي للدكتور عبد الرحمن أيوب. مجلة كلية الآداب جامعة بغداد ١٩٦٦م.
٦٢ - السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. للدكتور عبد المنعم فايز دمشق ١٩٨٣م.
٦٣ - الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. للدكتورة خديجة الحديثي. الكويت ١٩٧٩م.
٦٤ - شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي. تحقيق الريح هاشم. بيروت ١٩٩٦م.
٦٥ - شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي. تحقيق محمد على سلطاني. دمشق ١٩٨٩م.
٦٦ - شرح التسهيل لابن مالك تحقيق للدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور المختون. دار هجر للطباعة. القاهرة ١٩٨٩م.
٦٧ - شرح المفصل لابن يعيش، مصورة عن الطبعة الأولى، د. ت.
٦٨ - الشعر والشعراء لابن قتيبة. تح. الشيخ أحمد شاكر. دار المعارف القاهرة ١٩٦٩م.
٦٩ - شواهد سيبويه ومنهجه في الاستدلال. للدكتور عبد السلام عواد. صحيفة كلية الألسن. عين شمس ١٩٧٨م.
٧٠ - شواهد الشعر في كتاب سيبويه. للدكتور خالد عبد الكريم جمعة. القاهرة ١٩٨٠م.
٧١ - الشواهد الشعرية في كتاب الأصول لابن السراج - دراسة لغوية، سنة ١٩٩٩م.
٧٢ - الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه. عرض وتقويم ودراسة للدكتور: محمد إبراهيم عبادة. القاهرة ٢٠٠٢م مكتبة الآداب.



٧٣ - صبح الأعشى للقلقشندي. المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩١٣م.
٧٤ - صعوبات أسلوبية في كتاب سيبويه للدكتور عبد الرحمن أيوب. مجلة دراسات عربية، العدد ٢، كلية بايرو الجامعية نيجيريا.
٧٥ - ضحى الإسلام. للدكتور أحمد أمين بيروت ١٩٣٥م.
٧٦ - طبقات فحول الشعراء لابن سلام، شرح محمود شاكر. دار المدني بجدة.
٧٧ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق أبي الفضل. ط أولى ١٩٥٤م.
٧٨ - ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم للدكتور أحمد ياقوت. مطبوعات جامعة الملك سعود ١٩٨١م.
٧٩ - علل النحو للوراق، تح. الدكتور محمود جاسم درويش. السعودية. مكتبة الرشد.
٨٠ - عيسى بن عمر، نحوه من خلال قراءاته. لعباس صباح السالم بغداد ١٩٧٥م. ط أولى.
٨١ - الفصيح لثعلب وشروحه، تح. د. عاطف مدكور. دار المعارف ١٩٨٢م.
٨٢ - فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ للزَّجّاج، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، د. ت.
٨٣ - فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ للزَّجّاج، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط/١، القاهرة، ١٣٦٨هـ = ١٩٤٩م.
٨٤ - فهارس كتاب سيبويه للمرحوم الشيخ محمد عبد الخالق. القاهرة ١٩٧٥م.
٨٥ - في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية لعبد الوارث مبروك. دار القلم الكويت ١٩٨٥م.
٨٦ - القرآن الكريم، الوثيقة الأولى في الإسلام للدكتور محمد القيسي دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٨٧ - القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر، ط أولى بغداد ١٩٨٨م.
٨٨ - القلم لابن السراج، تحقيق عبد العزيز الساوري عالم الكتب السعودية ١٩٩٤م.

٨٩ - القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني، رسالة بكلية الآداب جامعة القاهرة سنة ١٩٧٥م، تحت رقم ١٤١٠، الباحث صابر بكر أبو السعود.

٩٠ - كتاب الإقناع في القراءات السبع، تأليف أبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت ٥٤٠هـ) تح. د. عبد المجيد قطامش، ط /١، ١٤٠٣هـ، بطريقة الصف التصويري، دار الفكر - دمشق.

٩١ - الكتاب لسيبويه. للأستاذ عبد السلام هارون. ط ٣ ١٩٨٨م.

٩٢ - كتاب الشعر الفارسي. تح. الدكتور محمود الطناحي، القاهرة ١٩٩٢م.

٩٣ - الكتب النحوية التعليمية في القرن الرابع الهجري، رسالة ماجستير، إعداد: حسام عبدالعزيز محمود عبدالجليل، مكتبة كلية الآداب، جامعة حلوان، ١٩٩٨م، تحت رقم ٤١٥/ ٤١٠.

٩٤ - ما خرج عن الفصحى في كتاب سيبويه وعلاقته بالأصول النحوية، رسالة ماجستير، للباحث متولي محمد، دار العلوم، ٢٠٠١م.

٩٥ - اللامات للزجاجي. تح. مازن المبارك. دار الفكر ١٩٧٥م.

٩٦ - ما تلحن فيه العامة للكسائي، تح. د. رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٨٢م.

٩٧ - ما فهم على غير وجهه في كتاب سيبويه، للدكتور صبحي عبد الحميد. دار الطباعة المحمدية، القاهرة ١٩٨٥م.

٩٨ - المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ط ٦ دار المعارف.

٩٩ - مدرسة البصرة النحوية للدكتور عبد الرحمن السيد، القاهرة ١٩٦٥م.

١٠٠ - مجالس ثعلب تح. الأستاذ عبد السلام هارون، القاهرة دار المعارف.

١٠١ - مجالس العلماء للزجاجي. تح. عبد السلام هارون، ط ٣، ١٩٩٩م.

١٠٢ - المحتسب لابن جني تح. الأستاذ على النجدي وزميليه. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر.

١٠٣ - مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مجلة معهد المخطوطات، نوفمبر ١٩٧١م.



١٠٤ - مختصر في ذكر الألفات للأنباري. تح. حسن شاذلي فرهود. القاهرة ١٩٨٣م.

١٠٥ - المذكر والمؤنث للأنباري. تح. الدكتور طارق عبد عون بغداد ١٩٨٧م.

١٠٦ - المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة، ضاحي عبد الباقي، ط/١ مطبعة الأمانة، مصر ١٩٧٩ م.

١٠٧ - المذكر والمؤنث لابن جني، تح. الدكتور طارق نجم عبد الله. جدة ١٩٨٥م.

١٠٨ - المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني. تح. الدكتور حاتم الضامن دار الفكر، ١٩٩٧م.

١٠٩ - المذكر والمؤنث لابن فارس. تح. الدكتور رمضان عبد التواب. القاهرة ١٩٨٥م.

١١٠ - المذكر والمؤنث للفراء. تح. الدكتور رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٧٥م.

١١١ - المذكر والمؤنث للمبرد. تح. الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الهادي القاهرة ١٩٧٥م.

١١٢ - المزهر في علوم اللغة للسيوطي. تح. جاد المولى وزميليه. مصورة عن الطبعة الأولى.

١١٣ - معاني القرآن للأخفش. تح. عبد الأمير محمد أمين. بغداد ١٩٨٥م.

١١٤ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج. تح. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب ١٩٨٨م.

١١٥ - معاني القرآن للكسائي للدكتور عيسى شحاته. دار قباء ١٩٨٨م.

١١٦ - معاني القرآن للفراء تح. النجار وزميليه. مصورة عن الطبعة الأولى.

١١٧ - معجم الأدباء لياقوت الرومي. مطبعة دار المأمون.

١١٨ - معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب. دمشق ٢٠٠٢م. دار سعد الدين.



١١٩ - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق مازن المبارك وآخرين. دمشق ١٩٧٤م.

١٢٠ - المقتضب للمبرد. تح. الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر.

١٢١ - مقدمة ابن خلدون للدكتور على عبد الواحد وافى ط ٣ دار النهضة مصر ١٩٧٩م.

١٢٢ - مقدمة في النحو لخلف الأحمر، تحقيق عز الدين التنوخي. دمشق ١٩٦١م.

١٢٣ - المقصور والممدود للفراء، تح. عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعي. دار قهمية. دمشق ١٩٨٣م.

١٢٤ - المقصور والممدود لنفطويه، تح. حسن شاذلي فرهود. دار التراث ١٩٨٠م.

١٢٥ - المقصور والممدود للوشاء، تح. رمضان عبد التواب. الخانجي ١٩٧٩م.

١٢٦ - المقصور والممدود لابن ولاد. مطبعة السعادة ١٩٠٨م.

١٢٧ - المنصف شرح تصريف المازني لابن جني، تح. إبراهيم مصطفى وزميله. القاهرة ١٩٥٤م.

١٢٨ - منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي للدكتور محمد البكّاء. بغداد ١٩٨٣م.

١٢٩ - المنهج اللغوي في كتاب سيبويه. للدكتور عبد الصبور شاهين. مجلة كلية الآداب والتربية. جامعة الكويت ١٩٧٣م.

١٣٠ - المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، د. نوزاد حسن، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا ١٩٩٦م.

١٣١ - الموجز في النحو لابن السراج. تح. مصطفى الشويمي. لبنان ١٩٦٥م.

١٣٢ - الموطأ للإمام مالك بن أنس، تصحيح وتخريج محمد فؤاد عبد الباقي. المكتبة الثقافية. بيروت د. ت.



١٣٣ - الموفقي في النحو لابن كيسان. تح. عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش. مجلة المورد. بغداد ١٩٧٥م.
١٣٤ - نحو الخليل بن أحمد، للباحث عبدالنعيم عليم حمد، دكتوراه من كلية اللغة العربية تحت رقم ٥٩٠ بالأزهر.
١٣٥ - نحو الخليل من كتاب سيبويه للدكتور أحمد عبد الدايم. دار الثقافة العربية. القاهرة ١٩٩١م.
١٣٦ - النحو العربي. العلة النحوية للدكتور مازن المبارك. ط ٢، ١٩٧١م.
١٣٧ - النحو قبل الكتاب: محمد أحمد علي سحلول، دكتوراه من كلية اللغة العربية، ١٩٧٣م.
١٣٨ - نزهة الألباب في طبقات الأدباء للأنباري، تح. أبي الفضل
١٣٩ - نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام. لعلى النشار. دار المعارف ١٩٧٧م.
١٤٠ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي. ط ٢ دار المعارف.
١٤١ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري. تحقيق الضباع.
١٤٢ - نظرية النحو العربي للدكتور نهاد الموسى. ط أولى. الأردن ١٩٨٠م.
١٤٣ - نور القبس المختصر من المقتبس للمرزباني، اختصار التيموري. تحقيق رُودُلْف زلهايم/ فسبادن ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.
١٤٤ - همع الهوامع للسيوطي. تح. عبد العال سالم. الكويت ١٩٨٥م.
١٤٥ - وفيات الأعيان لابن خلكان، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد. ط٦، ١٩٨٤م.
١٤٦ - وقفات مع شيخ النحاة سيبويه للدكتور أحمد الرصد. القاهرة ١٩٨٩م.
١٤٧ - يونس بن حبيب حياته وآثاره ومذاهبه للدكتور أحمد مكي الأنصاري. دار المعارف ١٩٧٣م.

* * *

book: our goal doesnít include: nominative, accusative, prepositional, apocopate, because that matter was free of it in many classified books but that book is built in arousing meaning and reporting positions and principles.. then he completes saying: it is one book who all of talkative, legislative, philosophizers, grammarians, writers, and authors to stare at it and searching for its stock.

So he made spokesmen and philosophizers to write before grammarians so we found the following books in the same period:

- Clarifivation in grammar Vowels, Al Zagag (337H)

- Grammar Vowels Iben Al Warag (381H)

- Poetry, Al Farsy (377H)

- Characteristics, Iben Jinn (392H)

I talked about these books, its subject, the methodologies and the external effects like logic, theology, ect. then at the end comes the conclusion which has the results and recommendations of the study.



Anbary made the knowledge sine he says in his book, one of the full learninf of grammar and morophology knowing masculine and feminine because who makes the masculine feminine or the feminine masculine was the shortcoming apparent like who makes solecism in speaking.

Third chapter was allocated for the applied grammar that I mean the traditional grammar in which concerns in presenting grannatical rules through applying on texts of Koran, Hadeth, or Arabic poetry or through counciles or what read in it then commenting on it so we have in these period many applied grammar books like;

1 - Koran meanings El Kasaay.

2 - Koran meanings Al Faraa.

3 - Koran meanings Al Akhafash.

4 - Koran meanings and its parsing Al Zagag.

5 - Showing and understanding about the meaning of in the name of Allah the most gracious, the most merciful Al Zagag.

One of Amaly councils of Thaleb.

These books was studied and hanged in it like its predecessors.

These chapters take the part of studying instructional grammar in these period. But chapter four and the last one I allocated for studing the interpretative writing.

The interpretative or theoretical writing is that which shows the grammatical privciples that grammarians left in order to interpret language interoperation to reveal grammatical theory throgh their talk about measurement, hearing, factor, and causes due to the spread of philosophical thought, the logical reasoning and affectiong with coming cultures. One of that traditional interpretative the books of grammatical basis and the dispute books.. Iben Jinn declares in his introductory of features



These books contains the following types:

1 - the common grammatical chapters books which presented the grammatical and morphological kinds and represent it:

* Dictating Education Iben Kateba (276H)

* Al Mouafaky In Grammar Iben Kaisan (299H)

* Principles In Grammar Iben Serag (316H)

I talked about each book and its authorís methodology, the features that makes me made it instructional, the common features among these books and its writing styles.

The second chapter of that section I studied in it the single subjects that I mean the books which dealt with partial subjects in grammar which handles phenomenon or case revolves around it like (masculine and feminine, limited and extended, and mean letters books.. etc).

The books of that chapter came in:

* Masculine and feminine books: Al Faraa, Al Segestany, Al Mabrd, Al Moufadal Bin Salmah, Iben Al Anbary, Iben Jinn, and Iben Fares.

* Limited and extended books: Al Faraa, Naftourah, Al Washaa, And Iben Walad.

* Meaning letters books: Al Zagag, Al Lamat for Al Zagag.

* Calligraphy and spelling books: Pen For Iben Serag, Brief in mentioning Alefat For Iben Al Anbary, Handwriting For Al Zagag.

* Solecism and correction tongue: what public slices al Kesaíy eloquent for Thaalab, Faalt And Afaalt Al Zagag.

I talked about these books, its methods, its subject, and its educational effects and that it is instructional books and not less that the specialized book for the grammatical and morphological rules. As Iben Al



ambiguity of its style and putting the matter in more than grammatical chapter as well as its confused terms. These is the most important cases that quarrel interlaced around it among modernizer. And what attributed about his of dispute among scientists who came after his age due to their difference in understanding Sibawayís Goal.

I talked after taht about Sibawayís refernces which he derived his boods either scientists or linguists..

The first section ends in two chapters, it apparent that the two chapters their focus was on the book the first was about Al Khalilís grammar as Sibaway conveyed it and the other about talking about Sibaway himself.

The second section was about studying grammar after writing which came in four chapters. The first chapter talked about instructional writing in these period: its scientists and their books.

The chapter began with preface about grammatical heritage and being tend to be instructional as the grammatical tradition overwhelmed being on the form of dialogue between sheik and his students, or between king or prince and one of his scientists, or two scientists in one matter... and the research give many models for that like what El Hajaj do with Ibn Yamer, the question of Iben Jinn for Al Moutanaby, Iben Khalway for Moutanaby, Al Faraa dicussion for Germy around labour etc.

I determined at the beginning of that chapter the definition of instructional books that: books which shows the grammatical matter whether its target was beginners, intermediates or specialized as all of them shows th grammatical rule is instructional book even the instructional level presented to was differed.

After that I talked about the instructional books in these periods; its subjects, methods and my notes on it.



The Study spoke about their grammatical efforts and what Sibaway had conveyed about them and what everyone characterized for.

The first section are in two chapters the first one alloted for talking about Al Khalil and his grammatical tradition. In the introduction of the chapter I talked about Al Khaliliis grammar as sibaway saved it then I talked about gis grammatical opinion that came in five levels: his opinion in some grammatical artivles, his opinion in grammatical principles, his opinion in vowel.

Then I chose a chapter seems to be wholly about Al Khalil which called vocative since Sibaway returned to Al Khalil in more than twenty seven position and I presented applied study about Al Khalilís opinion in that section.

The last level of my study about Al Khalilís grammar I provided a Study about the bood of "sentences" attributed to and scholars opinions in these attribution, so my talk was about Al Khalilís tradition which no doubt what Sibaway had conveyed.

The Second chapter of that section was for Sibaway and his tradition then I talked about the bood and old scholarsí opinions in it, the newer ones opinions, and its location of the grammatical tradition: is it instructional ot interpretative book. Scholars views differentiated in it so some said the first and other said the other and the study presented each opinion and commented in it. It discussed and concluded that the book is instructional interpreting in one time proving some evidences for what it reached.

After that I talked about Sibaway methods in the bood and scholars opinion of it. Some said that the bood has no methodologies and time proced Sibaway to hurry in his organization so it has no introduction nor conclusion, while some said that it has a methodology but it is confuesd due to the disarranged cases and non organizing which lead to the



inine, meaning letters, and the books of resisting tune and decay.. etc which will show in detail in the second chapter.

The study revealed the grammatical efforts done in these period and its range in the educational side or its interesting in the theoretical philosophical part.

The heritage which study allocated and recealed its conserns is about 40 Books.

Second: Previous Studies Related To Subject:

I had found twelve academic thesis dealt with one case of my research cases or rounded one character of its character which I read ii all and presented a report about its subject.

The nature of the subject needs to be in: introduction, preface, two chapters and conclusion. I talked in the preface about the types of grammatical writing. The first type was entitled: grammar before book that came in may forms: formation which passes many stages:

1 - The Stage of Abu Al Aswad and his efforts: I talked about these period and old and new scientists efforts in it and in Abu Al Aswadís grammar. After that I talked about his students like: Nasr Iben Asem, Ataa Bin Abi Al Aswad, Yahia Bin Yamer, Anbasa El Feial, and Maimoun Al Akran.. etc the study revealed their efforts in dots and form.. etc.

2 - The Stafe of after Abu Al Aswad and his students which emerged in it:

- Abduallah Bin Abi Eshak (117h)
- Esa Bin Omar (149h)
- Abou Amr Bin Al Alaa (154h)
- Younis Bin Habeb (182h)



Grammatical Writinf In Education And Interpretation

Thesis Abstract

Subject, inportance, previous studies, researḉh plan.

The Subject

These study tend to discover the grammatical writing since its beginning in Post - Islam age till the early of fourth hegira century to Know the efforts of grammarians. Many, however that Arabic grammar was theorizing interesting basically in the lingual problem and trying to interpreting by interpretation and estimating. while grammarians werenít based on clear or integrated listening so that they didnít made any deduction for all these models either in prose or poetry.

At the same time scientists efforts was described as instructional like what was in "El Zougagy" in his book "sentences" or Iben Jinn "luster".. I try in my thesis investigating grammarians efforts since imam Ali and his student Abi Al Aswad till the fourth centry in order to know grammarians efforts between educatin and inter pretation..

The importance of the sugject came from that it is complete assignment for the grammatical lesson in the most florious period, since the second and third centuries witnessed great works in grammatical writing as grammarians efforts differentiated in these period in addition to their writing fields that we found many boods showing the grammatical and morphiligical rules while we found specialized books in certain branches of grammar and morphology like extended and limited, masculine and fem-

